

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث

ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد ومالية محلية

الموضوع:

دراسة تحليلية تقييمية لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في

الجزائر خلال الفترة 2003-2020

إشراف الأستاذ(ة):

عامر عبد اللطيف ©

إعداد الطالب(ة):

بلغار العيد ©

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
توفيق براهيم شاوش	أستاذ	جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج	رئيساً
عبد اللطيف عامر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج	مشرفاً ومقرراً
شماني وفاء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج	ممتحناً
لفقير حمزة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج	ممتحناً
محبوب بن حمودة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	ممتحناً
هشام عامر	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي بركة	ممتحناً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوقيه تتحقق الغايات.
أتوجه بأسى آيات الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاز هذه الأطروحة، علمًا أو دعمًا أو
توجيهًا.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور عامر عبد اللطيف، المشرف على هذه
الدراسة، لما قدّمه من توجيه علمي دقيق، ونقد بناء، ومتابعة مستمرة، شكلت حجر الأساس
لهذا العمل. لقد كان لخبرته الأكاديمية وحرصه على الجودة دور حاسم في إنضاج هذه الأطروحة
وتطويرها.

كما أعبر عن امتناني العميق لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، لتفضلهم بقبول مناقشة هذا
العمل، ولما بذلوه من وقت وجهد في قراءته وتقييمه.
ولا يفوتني أن أخص بالشكر كافة الخبراء والمختصين الذين شاركوا في الاستبيان وأسهموا
ببياناتهم وخبراتهم في إثراء الجانب الميداني للدراسة، بكل مهنية ومسؤولية.
كما أعرب عن عميق امتناني إلى عائلتي الكريمة، وأخص بالذكر والديّ العزيزين، لما قدّماه من
دعاء وتشجيع ومساندة لا تُقدّر بثمن في جميع مراحل هذا المسار العلمي، وبوجه خاص إلى زوجتي
وأختي وأبنائي مارية، وعبد الله، وأنس، على صبرهم ودعمهم اللامحدود.
وأخيرًا، أوجه شكري إلى كل من ساندني بكلمة، أو فكرة، أو موقف، ولو من بعيد؛ فكان لذلك
الأثر البالغ في لحظات الإرهاق والتحدي.

إهداء

إلى من غرسا في قلبي حبّ العلم والوفاء...
إلى من كانا لي سندًا في كل مراحل الحياة...
إلى والديّ العزيزين،
أهدي هذا العمل عرفانًا لجميلكما، وتقديرًا لتضحياتكما، وامتنانًا لا تفي به الكلمات.
إلى زوجتي الحبيبة،
رفيقة الدرب، وصاحبة الصبر الجميل، التي كانت معي قلبًا وقلبًا، في أوقات الانشغال والغياب.
إلى أبنائي الأعراء: مارية، عبد الله، وأنس،
زهور عمري، ونبض قلبي...
عذرًا على لحظات الغياب، فكل جهد في هذه الصفحات كان من أجلكم.
إلى أختي الغالية، التي ساندتني بحبها الصامت، ووجودها الثابت في حياتي.
إلى كل من آمن بي ودعمني،
إلى من كان له أثر في دربي دون أن أدري...
أهدي هذا الجهد المتواضع... عربون وفاء، ودعاء أن يكون هذا العمل لبنة في بناء الوطن.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إجراء تقييم تحليلي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، من خلال اعتماد نموذج معياري يتكوّن من ستة محاور مترابطة: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة. وقد تم تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين تحليليتين (2003-2010 و 2010-2020)، بما يسمح برصد التحولات النوعية في مضامين السياسات ونتائجها.

اعتمدت الدراسة مقارنة متعددة المناهج، جمعت بين المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك مضامين السياسات، والمنهج التاريخي لتتبع تطورها، والمنهج الإحصائي الاستدلالي لاختبار الفرضيات وتفسير العلاقات بين المتغيرات. وقد تم الاعتماد على استبيان موجه إلى عينة قصدية مكوّنة من 50 خبيراً من ذوي المعرفة التخصصية، وتحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، شملت: اختبار T للعينات المرتبطة، اختبارات ويلكوكسون، كروسكال واليس، مان-ويتني، اختبار جونكهير-تريبسترا للاتجاهات، وتحليلي الارتباط والانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج وجود تحسن ملحوظ في بعض محاور التقييم خلال الفترة الثانية، لاسيما في مؤشري التناسق والاستدامة، مقابل ضعف مستمر في الكفاءة. كما كشفت الدراسة عن علاقات دالة إحصائية بين الاستدامة وكل من الفعالية والتناسق، ما يدل على الطابع البنوي لهذين المحورين في دعم استمرارية السياسات. غير أن الأثر العام للسياسات ظل محدوداً، نتيجة ضعف التكامل المؤسسي وتشتت الرؤية القطاعية.

خلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصناعات التقليدية يتطلب إعادة هيكلة السياسات العمومية من خلال تبني مقارنة تكاملية متعددة الأبعاد، تُدمج فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أوصت بجملة من التدخلات على المستويات المؤسسي، الاقتصادي، والاجتماعي-البيئي، مع اقتراح نموذج تحليلي قابل للتطبيق في قطاعات تنموية ذات طابع ثقافي مواز.

الكلمات المفتاحية: سياسات التنمية، الصناعات التقليدية، الجزائر، النموذج المعياري.

Abstract

Abstract:

This study aims to conduct an analytical evaluation of the development policies targeting traditional crafts in Algeria during the period 2003–2020, based on a normative model composed of six interrelated criteria: relevance, coherence, effectiveness, efficiency, impact, and sustainability. The study period was divided into two analytical phases (2003–2010 and 2010–2020), enabling the identification of qualitative shifts in the content and outcomes of these policies.

The research adopts a multi-methodological approach, combining descriptive analysis to deconstruct policy contents, historical analysis to trace their evolution, and inferential statistical methods to test hypotheses and interpret relationships among variables. Data were collected through a questionnaire addressed to a purposive sample of 50 experts in the field, and analyzed using a range of statistical tools, including: paired samples T-test, Wilcoxon test, Kruskal-Wallis, Mann-Whitney, the Jonckheere–Terpstra trend test, as well as correlation and multiple linear regression analyses.

The findings indicate a notable improvement in certain evaluation dimensions during the second phase, particularly in coherence and sustainability, whereas efficiency remained consistently weak. Statistically significant correlations were found between sustainability and both effectiveness and coherence, highlighting the structural role of these two dimensions in supporting policy continuity. However, the overall impact of the policies remained limited due to weak institutional integration and fragmented sectoral vision.

The study concludes that achieving sustainable development in the traditional crafts sector requires a structural overhaul of public policies through the adoption of an integrated, multidimensional approach that incorporates economic, social, and environmental considerations. It further recommends a series of interventions at the institutional, economic, and socio-environmental levels, and proposes an analytical model transferable to other development sectors with similar cultural characteristics.

Keywords : development policies, traditional crafts, Algeria, normative model.

Résumé

Résumé :

Cette étude vise à réaliser une évaluation analytique des politiques de développement de l'artisanat traditionnel en Algérie durant la période 2003–2020, en s'appuyant sur un modèle normatif composé de six critères interdépendants : la pertinence, la cohérence, l'efficacité, l'efficience, l'impact et la durabilité. La période étudiée a été divisée en deux phases analytiques (2003–2010 et 2010–2020), permettant d'identifier les évolutions qualitatives dans le contenu et les résultats de ces politiques.

La recherche adopte une approche méthodologique mixte, combinant une analyse descriptive pour déconstruire le contenu des politiques, une analyse historique pour retracer leur évolution, et des méthodes statistiques inférentielles pour tester les hypothèses et interpréter les relations entre les variables. Les données ont été recueillies à l'aide d'un questionnaire adressé à un échantillon raisonné de 50 experts du domaine, puis analysées à l'aide de divers outils statistiques, notamment : le test T pour échantillons appariés, le test de Wilcoxon, Kruskal-Wallis, Mann-Whitney, le test de tendance de Jonckheere–Terpstra, ainsi que les analyses de corrélation et de régression linéaire multiple.

Les résultats montrent une amélioration notable de certaines dimensions d'évaluation durant la deuxième phase, notamment en matière de cohérence et de durabilité, tandis que l'efficience est demeurée faiblement exprimée. Des corrélations statistiquement significatives ont été observées entre la durabilité et à la fois l'efficacité et la cohérence, soulignant le rôle structurel de ces deux dimensions dans le soutien à la continuité des politiques. Toutefois, l'impact global des politiques reste limité en raison d'un faible ancrage institutionnel et d'une vision sectorielle fragmentée.

L'étude conclut que la réalisation du développement durable dans le secteur de l'artisanat traditionnel exige une refonte structurelle des politiques publiques, à travers l'adoption d'une approche intégrée et multidimensionnelle, incorporant les dimensions économiques, sociales et environnementales. Elle recommande également une série d'interventions aux niveaux institutionnel, économique et socio-environnemental, et propose un modèle analytique transférable à d'autres secteurs de développement à caractère culturel similaire.

Mots-clés : politiques de développement, artisanat traditionnel, Algérie, modèle normatif.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	إهداء
	ملخص
	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ - ط	مقدمة
	الفصل الأول: سياسات التنمية من التأصيل النظري الى التطبيقات القطاعية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التنمية
3	المطلب الأول: مفهوم التنمية
3	أولاً: أبعاد مفهوم التنمية
6	ثانياً: البحث عن تعريف حول مفهوم التنمية
8	المطلب الثاني: أهم نظريات التنمية
8	أولاً: نظريات التنمية التقليدية
10	ثانياً: نظريات التنمية الحديثة
16	المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية
16	أولاً: استراتيجيات التنمية القطاعية (الفلاحية والصناعية والربط بينهما)
17	ثانياً: استراتيجيات الإنسان محور التنمية (الحاجات الأساسية والتنمية البشرية المستدامة)
17	ثالثاً: استراتيجية التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات)
18	المبحث الثاني: سياسات التنمية
18	المطلب الأول: ماهية سياسات التنمية
18	أولاً: لمحة تاريخية عن سياسات التنمية
19	ثانياً: تعريف سياسات التنمية
22	ثالثاً: أنواع سياسات التنمية
24	المطلب الثاني: سياسة التنمية القطاعية
24	أولاً: مفاهيم أساسية
25	ثانياً: مراحل اعداد السياسة القطاعية
31	ثالثاً: لمحة عامة عن مختلف قطاعات النشاط
32	المطلب الثالث: الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة
32	أولاً: سياق تطور مفهوم الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة
32	ثانياً: أسس الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة
34	ثالثاً: مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة
40	المبحث الثالث: تطور سياسات تنمية الصناعات التقليدية في العالم
40	المطلب الأول: المقاربات المختلفة للصناعات التقليدية

40	أولاً: المقاربات التاريخية والاجتماعية للصناعة التقليدية
41	ثانياً: المقاربات الاقتصادية والإدارية للصناعة التقليدية
44	المطلب الثاني: تعريف الصناعة التقليدية
44	أولاً: تعريف الصناعة التقليدية حسب بعض المنظمات الدولية
48	ثانياً: تعريف الصناعة التقليدية لبعض الدول
50	المطلب الثالث: مبررات وأدوات سياسات تنمية الصناعة التقليدية والحرفية
50	أولاً: الأسباب الكامنة وراء تدخل الحكومات في دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرفية
51	ثانياً: المبررات الاقتصادية والثقافية للتدخل الحكومي
52	ثالثاً: أدوات السياسات المستخدمة
53	رابعاً: أهم النجاحات والتحديات
55	خلاصة الفصل
56	الفصل الثاني: تحليل لمسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر
57	تمهيد
58	المبحث الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر
58	المطلب الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قبل 1830
58	أولاً: قبل الفتح الإسلامي
59	ثانياً: بعد الفتح الإسلامي
64	المطلب الثاني: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي
64	أولاً: الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائر وتأثيرها على الحرف اليدوية قبل فترة ما بين الحربين العالميتين
64	ثانياً: الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائر وتأثيرها على الحرف اليدوية بعد فترة ما بين الحربين العالميتين
66	ثالثاً: دور الصناعة التقليدية والحرفية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي
67	المطلب الثالث: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بعد الاستقلال
67	أولاً: المرحلة الأولى 1962-1991
69	ثانياً: المرحلة الثانية 1992-1995
71	ثالثاً: المرحلة الثالثة 1996-2002
74	رابعاً: المرحلة الرابعة 2003-2025
79	المبحث الثاني: مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010
79	المطلب الأول: الإطار التاريخي وأهداف مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010
79	أولاً: السياق التاريخي
80	ثانياً: الأهداف الرئيسية
82	المطلب الثاني: تحليل لأهداف وتحديات الفاعلين في إطار التكلفة المالية المقترحة
82	أولاً: الجهات الفاعلة
83	ثانياً: تحليل لأهم أهداف وتحديات الجهات الفاعلة
85	ثالثاً: التكلفة المالية للإجراءات المقترحة

87	المطلب الثالث: الإنجازات
87	أولاً: الإنجازات المتوقعة
88	ثانياً: الإنجازات المحققة
98	ثالثاً: التحليل النقدي للأهداف والنتائج ضمن منظور تنموي واقتصادي واجتماعي
100	المبحث الثالث: مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020
100	المطلب الأول: مبادئ وأهداف مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020
100	أولاً: المبادئ الأساسية المعتمدة في صياغة مشروع مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020
101	ثانياً: الأهداف الاستراتيجية لمخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020
104	ثالثاً: التحليل الاستراتيجي لمخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020
104	المطلب الثاني: تحليل لأهداف وتحديات الفاعلين في إطار التكلفة المالية المقترحة
104	أولاً: الجهات الفاعلة
106	ثانياً: التحليل المالي البنوي والهيكلي لخطة "آفاق 2020" لتنمية الحرف التقليدية
108	المطلب الثالث: الإنجازات
108	أولاً: الإنجازات المتوقعة
110	ثانياً: الإنجازات المحققة
123	ثالثاً: التحليل النقدي للأهداف والنتائج ضمن منظور تنموي واقتصادي واجتماعي
126	خلاصة الفصل
127	الفصل الثالث: الأسس النظرية والمنهجية لتحليل استبيان تقييم السياسات
128	تمهيد
129	المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج تقييم سياسات تنمية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020
129	المطلب الأول: معايير الملاءمة، التناسق والفعالية
129	أولاً: معيار الملاءمة
132	ثانياً: معيار التناسق
134	ثالثاً: معيار الفعالية
136	المطلب الثاني: معايير الكفاءة، الأثر والاستدامة
136	أولاً: معيار الكفاءة
138	ثانياً: معيار الأثر
141	ثالثاً: معيار الاستدامة
143	المطلب الثالث: العلاقة بين معايير التقييم
143	أولاً: العلاقات البنينة بين معايير التقييم
147	ثانياً: تحليل شامل لعلاقات المعايير الستة للتقييم
151	المبحث الثاني: الإطار المنهجي والميداني لتقييم السياسات
151	المطلب الأول: الأسس المنهجية والتصميم التحليلي للدراسة

151	أولاً: خلفية الدراسة وأهميتها
152	ثانياً: إشكالية الدراسة وأسئلتها
153	ثالثاً: أهداف الدراسة والاستبيان
154	رابعاً: منهجية الدراسة الميدانية
157	المطلب الثاني: جمع البيانات ومعالجتها الأولية
157	أولاً: مجتمع الدراسة والعينة (الخبراء)
157	ثانياً: معايير وأسلوب اختيار العينة
158	ثالثاً: توزيع الاستجابات ومعدل الاستجابة
158	رابعاً: فترة تطبيق الاستبيان
159	خامساً: تنظيف البيانات ومعالجة القيم الشاذة والمفقودة
159	سادساً: ترميز البيانات وتحضيرها للتحليل
160	المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات
160	أولاً: صدق المحتوى (Content Validity)
160	ثانياً: الثبات الإحصائي للاستبيان (Reliability)
163	المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان
163	المطلب الأول: التحليل الوصفي للمحور الديموغرافي ومحور الملاءمة
163	أولاً: المحور الديموغرافي
166	ثانياً: محور الملاءمة
175	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحور التناسق، محور الفعالية، محور الكفاءة
175	أولاً: محور التناسق
181	ثانياً: محور الفعالية
187	ثالثاً: محور الكفاءة
195	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمحور الأثر، محور الاستدامة، المقارنة العامة بين المحاور
195	أولاً: محور الأثر
203	ثانياً: محور الاستدامة
209	ثالثاً: المقارنة العامة بين المحاور (المتوسطات الحسابية العامة)
211	المبحث الرابع: التحليل الإحصائي الاستدلالي للفروق والعلاقات بين محاور التقييم
211	المطلب الأول: اختبارات الفروق بين الفترتين
211	أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي
213	ثانياً: تحليل اختبار T للفروق بين الفترتين (2010-2003) و(2010-2020)
219	ثالثاً: تحليل اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed-Ranks Test) للفروق بين الفترتين (2003-2010) و(2010-2020)
220	المطلب الثاني: تحليل الفروق حسب المتغيرات الديمغرافية
220	أولاً: اختبار Mann-Whitney حسب المسمى الوظيفي
222	ثانياً: اختبار Mann-Whitney حسب الجنس

224	ثالثا: اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis H) حسب الفئة العمرية
226	رابعا: اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis H) حسب الخبرة المهنية
228	خامسا: اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis H) حسب المستوى التعليمي ثم اختبار (Jonckheere-Terpstra) لتحليل الاتجاهات حسب فئات المستوى التعليمي
232	المطلب الثالث: اختبار العلاقات بين المحاور وتحليل أثرها على الاستدامة والأثر
232	أولا: تحليل الارتباط بين محاور التقييم
238	ثانيا: تحليل أثر المحاور على الاستدامة والأثر
247	خلاصة الفصل
249	الخاتمة
263	قائمة المراجع
269	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملحق

أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ملخص المقارنة بين الأشكال الحرفية الثلاثة	44
2	مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية 2003 - 2010	75
3	مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية 2010 - 2020	76
4	احصائيات قطاع الصناعة التقليدية 2020 - 2024	76
5	تطور تعداد مشاريع ومناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2010-2003	89
6	كمية وقيمة الصادرات لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة 2003-2010	90
7	قيم الاستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2003-2010	91
8	توقع خلق مناصب الشغل آفاق 2020	108
9	توقع المساهمة في الناتج الداخلي الخام آفاق 2020	109
10	توزيع الإنتاج الكلي السنوي حسب ميادين النشاط	112
11	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التقليدية حسب ميادين النشاط	113
12	قيمة الاستثمار السنوي في قطاع الصناعة التقليدية	114
13	الإنجازات المتوقعة والإنجازات المحققة في قطاع الصناعة التقليدية للفترة 2010-2020	123
14	جدول تلخيصي لعلاقات المعايير	147-148
15	جدول مصفوفة الارتباط بين معايير التقييم	149
16	جدول الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة	156
17	جدول يبين قيمة ألفاكرونباخ للاستبيان حسب الفقرات	160
18	جدول يبين قيمة ألفاكرونباخ حسب الأبعاد الرئيسية لمعايير التقييم المستخدمة في الاستبيان	161
19	جدول يبين قيمة ألفاكرونباخ حسب محاور الاستبيان	161-162
20	البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة	163-164
21	تفسير المتوسطات المرجحة بالأوزان حسب طول الفئة ومستوى التقدير	165
22	نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	166-167
23	نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة	168
24	نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010-2020 حسب الفقرات	170

172	نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة	25
175	نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	26
176	نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق	27
178-177	نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات	28
179	نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق	29
181	نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	30
183	نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية	31
184	نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات	32
185	نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية	33
187	نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	34
189	نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة	35
190	نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات	36
192	نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة	37
195	نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	38
196	نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر	39
198	نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات	40
199	نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر	41
203	نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات	42
204	نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة	43
205	نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات	44
206	نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة	45
209	المقارنة العامة بين المحاور (المتوسطات الحسابية العامة)	46

212-211	نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogorov و Shapiro-Wilk واختبار Smirnov	47
213	البيانات الأساسية لمحور الملاءمة	48
214	نتائج التحليل الاحصائي لمحور الملاءمة	49
214	البيانات الأساسية لمحور التناسق	50
214	نتائج التحليل الاحصائي لمحور التناسق	51
215	البيانات الأساسية لمحور الفعالية	52
215	نتائج التحليل الاحصائي لمحور الفعالية	53
215	البيانات الأساسية لمحور الكفاءة	54
216	نتائج التحليل الاحصائي لمحور الكفاءة	55
216	البيانات الأساسية لمحور الأثر	56
216	نتائج التحليل الاحصائي لمحور الأثر	57
217	البيانات الأساسية لمحور الاستدامة	58
217	نتائج التحليل الاحصائي لمحور الاستدامة	59
218	البيانات الأساسية لمستوى تقييم السياسات	60
218	نتائج التحليل الإحصائي لمستوى تقييم السياسات	61
219	نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed-Ranks Test)	62
212	نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test) حسب المسمى الوظيفي	63
223-222	نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test) حسب الجنس	64
225-224	نتائج اختبار Kruskal-Wallis H واختبارات Mann-Whitney U حسب فئات الفئة العمرية	65
228-227	نتائج اختبار Kruskal-Wallis H واختبارات Mann-Whitney U حسب فئات الخبرة المهنية	66
231-230	النتائج المجمع لاختباري Kruskal-Wallis و Jonckheere-Terpstra حسب المستوى التعليمي	67
232	خريطة حرارية لمصفوفة الارتباط بين معايير التقييم للفترة 2010-2003	68
234	خريطة حرارية لمصفوفة الارتباط بين معايير التقييم للفترة 2010 - 2020	69
235	خريطة حرارية لمصفوفة الفرق (Δr) للفترتين 2010-2003 و 2010-2020	70
238	نتائج تحليل الانحدار لمحور الاستدامة 2010-2003	71
240-239	نتائج تحليل الانحدار لمحور الاستدامة 2010 - 2020	72

241	مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2010-2003 و-2010 2020	73
243-242	نتائج تحليل الانحدار لمحور الأثر 2010-2003	74
244	نتائج تحليل الانحدار لمحور الأثر 2010 - 2020	75
245	مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2010-2003 و-2010 2020	76
253	ملخص اختبار الفرضيات	77

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
96	مخطط دائري يبين التوزيع الجغرافي للمشاريع الحرفية سنة 2008	01
97	مخطط عمودي مكس يبين توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس للفترة 2010-2003	02
110	مخطط خطي يبين تطور الانشاء السنوي لأنشطة وعدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2010-2020	03
110	مخطط شريطي متفاوت المسافات يبين توزيع الانشاء التراكمي الصافي للأنشطة ومناصب الشغل حسب الميادين الى غاية 31 جانفي 2020	04
116	مخطط خطي يبين عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	05
117	مخطط خطي يبين عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	06
118	مخطط دائري يبين توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	07
119	مخطط دائري يبين توزيع القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التقليدية حسب هياكل الدعم المختلفة	08
164	مخطط دائري يبين التوزيع النسبي لبيانات المحور الديموغرافي	09
209	المخطط العمودي متفاوت المسافات لمقارنة تقييم الفترتين 2010-2003 و 2010-2020	10

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	المتدخلين في تنفيذ برنامج العمل المقترح	270-272
2	الأثر المالي للتدابير الأساسية المقترحة	272
3	الرؤية القطاعية لمخطط آفاق 2020	273-277
4	التقدير المالي لخطة العمل من أجل تنمية الحرف التقليدية أفق 2020	278-279
5	مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في المعارض والتظاهرات الدولية	280
6	استبيان الدراسة التطبيقية	281-283
7	قائمة محكمي الاستبيان	283
8	قائمة الخبراء المشاركين في الاستبيان	283-284

رابعاً: قائمة المختصرات

الاختصارات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SPL	Système productif local	نظام الإنتاج المحلي
CAD	The Development Assistance Committee	لجنة المساعدة الإنمائية
SEMA	Société d'encouragement aux Métiers d'Art	جمعية تشجيع المهن الفنية
INMA	Institut National des Métiers d'Art	المعهد الوطني للمهن الفنية
CAP	Certificat d'Aptitude Professionnelle	الشهادة المهنية للكفاءة
BMA	Brevet des Métiers d'Art	شهادة الفنون الحرفية
DMA	Diplôme des Métiers d'Art	دبلوم الفنون الحرفية
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
RBM	Results-Based Management	الإدارة القائمة على النتائج

MNCs	Multinational Corporations	الشركات المتعددة الجنسيات
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
ITC	International Trade Centre	مركز التجارة الدولية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
INSEE	Institut National de la Statistique et des Études Économiques	المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
CGAF	Confédération Générale de l'Artisanat Français	الاتحاد العام للحرف الفرنسية
SNAT	Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel	الشركة الوطنية للصناعة التقليدية
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات
SADA	Système d'Aide à la Décision	نظام دعم اتخاذ القرار
FNAAT	Fonds National de l'Artisanat et des Activités Traditionnelles	الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Cree-Germe	Créer Entreprise- Gérez mieux votre entreprise	أنشئ مؤسستك - أدر مؤسستك بشكل أفضل
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشرات الأداء الرئيسية

FNSPE	Fonds National Spécial pour la Promotion des Exportations	الصندوق الخاص بترقية الصادرات
AFD	Agence Française de Développement	الوكالة الفرنسية للتنمية

مقدمة

المقدمة العامة

تُعدّ الصناعات التقليدية والحرفية من المكونات الأساسية للهوية الثقافية والاقتصادية في المجتمعات، إذ تمثل خلاصة تراكمات معرفية ومهارية تجذرت في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشعوب. وقد شهد هذا القطاع، خلال العقود الأخيرة، اهتمامًا متزايدًا على الصعيدين الوطني والدولي، نظرًا لما يحمله من إمكانيات في دعم الاقتصاد المحلي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل، والحفاظ على الموروث الثقافي، خاصة في سياق الدول الساعية إلى تنويع مصادر دخلها وتقليص التبعية للقطاعات الريعية.

وفي السياق الجزائري، لم يكن قطاع الصناعات التقليدية بمعزل عن هذه التوجهات، حيث ظل لعقود يشكل رافدًا مهمًا للتنمية المحلية، وفضاءً لتشغيل اليد العاملة، لاسيما في المناطق الريفية والهامشية. غير أن التحديات البنيوية التي واجهها، من تراجع المهارات الحرفية، وشيخوخة اليد العاملة، وضعف التأطير المؤسسي والتمويلي، دفعت السلطات العمومية منذ مطلع الألفية الثالثة إلى تبني سياسات تنموية موجهة نحو إعادة تأهيل هذا القطاع وإدماجه ضمن الديناميكية الاقتصادية الوطنية.

وقد تنوّعت هذه السياسات بين إصلاحات تنظيمية، ودعم مالي، وبرامج تكوين وتأهيل، ومبادرات لإدماج الحرفيين في الاقتصاد الرسمي. ومع ذلك، فإن تباين نتائج هذه السياسات بين الفترات الزمنية واختلاف آثارها على الفاعلين في الميدان، يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى مستوى آدائها، وهو ما يستدعي إجراء تقييم علمي معمّق، يستند إلى أدوات تحليلية ومعايير موضوعية.

استنادًا إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تقييم تحليلي شامل لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، من خلال نموذج متعدّد المعايير يضم: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة. وقد تم اختيار هذه المعايير نظرًا لشيوع استخدامها في الأدبيات المتخصصة في تقييم السياسات التنموية، واعتمادها من قبل منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والعديد من معاهد ومؤسسات التقييم الوطنية، باعتبارها توفر إطارًا مرجعيًا متكاملًا لتحليل أبعاد السياسات التنموية في مختلف مراحلها، من التخطيط إلى التنفيذ ثم التقييم.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) اعتمد في تقييمه لتقدّم الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مجموعة من المعايير المستقاة من نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، لا سيما تلك المرتبطة بفعالية وتناسق السياسات، وكفاءتها، وملاءمتها، وأثرها، واستدامتها. ويأتي

هذا التوجّه في إطار تعزيز المقاربات التقييمية المبنية على الأدلة، وضمان التوافق مع المعايير الدولية المعتمدة في قياس الأداء التنموي والسياساتي.

1. الإشكالية:

بناءً على ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى نجحت السياسات الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة وفعالية وتناسق، وما طبيعة تأثيراتها على الحرفيين والمستهلكين، ومدى قدرتها على ضمان استدامة نتائجها على المدى المتوسط والبعيد خلال الفترة 2003-2020؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل المركزي عدد من التساؤلات الفرعية التي توضح أبعاد الإشكالية، من بينها:

- 1) ما مدى ملاءمة هذه السياسات مع احتياجات وأولويات الحرفيين والمستهلكين؟
- 2) ما مدى فعالية هذه التدخلات في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة؟
- 3) هل اتسمت هذه السياسات بالكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة؟
- 4) إلى أي مدى اتسمت هذه السياسات بالتناسق الداخلي، ومع السياسات القطاعية الأخرى والالتزامات الوطنية والدولية؟
- 5) ما طبيعة التأثيرات المترتبة على هذه السياسات، سواء المقصودة منها أو غير المقصودة؟
- 6) هل استطاعت هذه السياسات أن تضمن استدامة النتائج والمكاسب التي حققتها على المدى المتوسط والطويل؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإطار المفاهيمي والتحليل النظري، وُضعت الفرضيات التالية لاختبارها ميدانياً:

- 1) تتسم سياسات تنمية الصناعات التقليدية خلال الفترة 2003-2020 بقدر عالٍ من الملاءمة مع احتياجات وأولويات الحرفيين والمستهلكين.
- 2) اتسمت هذه السياسات بالتناسق الداخلي (بين الأهداف والوسائل)، والخارجي (مع السياسات القطاعية والالتزامات الوطنية والدولية).
- 3) كانت التدخلات والسياسات المنتهجة فعالة في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة للقطاع.
- 4) اتسمت السياسات بكفاءة نسبية في استغلال الموارد المالية والمؤسسية والبشرية المتاحة.

5) خلّفت السياسات آثارًا ملموسة ومقيسة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، بما يشمل الآثار المباشرة وغير المباشرة.

6) نجحت السياسات المعتمدة في ضمان استدامة النتائج والمكاسب المحققة على المدى المتوسط والطويل.

3. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية مزدوجة، نظرية وتطبيقية، تنبع من خصوصية الموضوع وسياقه الزمني والمؤسسي. فعلى المستوى النظري، تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بتقييم السياسات التنموية العمومية، من خلال اعتماد نموذج تحليلي متعدد المعايير يسمح بفهمٍ معمقٍ لأداء السياسات القطاعية ضمن أطر الحوكمة والتنمية المستدامة. كما تقدم إضافة منهجية من خلال الربط بين مقاربات التقييم الكلاسيكية وتلك المعتمدة من قبل منظمات دولية مثل OECD وUNDP، بما يعزز من إمكانات القياس العلمي لأداء السياسات في القطاعات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي.

أما من الناحية التطبيقية، فتتمثل أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تقييم فعلي وموضوعي للسياسات العمومية المطبقة في قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر، خلال فترة تمتد على مدار 17 سنة، وهو ما يُعد مجالاً قليل التداول في الدراسات السابقة. كما يُمكن للنتائج المستخلصة أن تساهم في توجيه صناعات القرار نحو إصلاح السياسات القائمة أو صياغة سياسات بديلة أمثل، إضافة إلى ذلك، فإن النموذج المعتمد في هذه الدراسة يمكن تكييفه وتطبيقه على قطاعات أخرى تتقاطع مع قطاع الصناعات التقليدية في الطابع المحلي أو الثقافي أو التنموي، مثل السياحة الريفية، الاقتصاد الاجتماعي، أو المشاريع الصغيرة ذات البعد التراثي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الأطروحة إلى إجراء تقييم شامل لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020 بالاعتماد على معايير علمية للتقييم، مع تحليل تطور هذه السياسات عبر مرحلتين زمنيتين متميزتين هما 2003-2010 و2010-2020، ودراسة العلاقات القائمة بين معايير التقييم الستة واستكشاف طبيعة الترابط بينها، وصولاً إلى اقتراح نموذج تحليلي قابل للتطبيق في قطاعات أخرى تتشابه مع قطاع الصناعات التقليدية من حيث الأبعاد التنموية والثقافية.

5. منهج الدراسة وأدوات البحث:

اعتمدت الدراسة مقارنة تحليلية تقييمية جمعت بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة خصائص السياسات التنموية ومضامينها، والمنهج التاريخي لتتبع تطور الصناعات التقليدية في الجزائر عبر مختلف المراحل، إضافة إلى المنهج الإحصائي الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات. وقد استند الجانب الميداني إلى استبيان وُجّه إلى عينة قصدية مكونة من 50 خبيراً من المهنيين والأكاديميين المتخصصين في المجال، وتمت معالجة البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية شملت اختبار (T) للعينات المرتبطة، واختبار ويلكوكسون، والاختبارات اللامعلمية (مان-ويتني، كروسكال-واليس، و Jonckheere–Terpstra)، فضلاً عن تحليل الارتباط الخطي والانحدار المتعدد.

6. حدود ومتغيرات الدراسة:

1.6. الحدود المكانية: تم استهداف عينة من الخبراء المهنيين والأكاديميين الناشطين في مختلف ولايات الوطن، لضمان تمثيل واسع لوجهات النظر المتصلة بتقييم هذه السياسات عبر مختلف السياقات المحلية.

2.6. الحدود الزمانية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2020، وهي فترة تتميز بصدور وتطبيق عدد من البرامج والسياسات المهيكلة لقطاع الصناعات التقليدية، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين للتحليل المقارن:

- المرحلة الأولى (2003-2010): وتشمل فترة إطلاق البرامج الأولى للتنمية المحلية والإدماج الاقتصادي.
- المرحلة الثانية (2010-2020): وتشمل مرحلة توسع السياسات وظهور مقاربات جديدة موجهة نحو الحوكمة والتكامل القطاعي.

3.6. متغيرات الدراسة: تعتمد الدراسة على متغير تابع واحد، وهو مستوى تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية.

ويُقاس هذا المتغير من خلال ست متغيرات مستقلة أو معيارية تمثل أبعاد التقييم:

- (1) الملاءمة (Relevance): مدى استجابة السياسات لحاجات القطاع وخصائصه.
- (2) التناسق (Coherence): درجة الانسجام الداخلي والخارجي للسياسات.
- (3) الفعالية (Effectiveness): قدرة السياسات على تحقيق أهدافها.
- (4) الكفاءة (Efficiency): مدى تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد.
- (5) الأثر (Impact): التأثير الفعلي للسياسات على الحرفيين والمجتمع.

6) الاستدامة (Sustainability): قدرة السياسات على الاستمرار وتحقيق نتائج دائمة.

7. الدراسات السابقة: يتناول قسم الدراسات السابقة عرضًا تحليليًا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسات تنمية الصناعات التقليدية، أو التي قاربت مواضيع مشابهة من حيث المنهج أو المتغيرات المدروسة، بغرض إبراز ما تم إنجازه علميًا، وتحديد الفجوات المعرفية التي تسعى هذه الأطروحة إلى معالجتها.

1.7. دراسات سابقة باللغة العربية:

1.1.7. دراسات تناولت سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر: ركزت بعض الدراسات على وصف واقع الصناعة التقليدية في الجزائر، وتحليل السياسات الحكومية الموجهة لهذا القطاع. من أبرزها:

1) قدمت جلييلة بن العمودي (2017) في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية دراسة بعنوان "نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر في ضوء التجارب الدولية - دراسة تقييمية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي SPL بالجزائر" تقييم تنفيذ برنامج SPL كأداة لدعم تنمية الصناعة التقليدية، من خلال استقراء عوامل نجاحه وإخفاقه بغرض اقتراح إستراتيجية وطنية شاملة مستندة إلى النماذج الدولية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وتقييمية مدعومة باستبيان يتكون من 115 سؤال، موجه إلى مدراء الغرف أو نوابهم في 48 ولاية، مع توظيف أدوات تحليل كمية مثل SPSS وExcel خلصت النتائج إلى أن البرنامج يمتلك إمكانات هامة لتطوير نظم إنتاج محلية مستدامة، إلا أن فعاليته تعوقها مشكلات التباين الجغرافي وضعف التنسيق والتأطير المؤسسي. وأوصت الدراسة بضرورة بلورة إستراتيجية وطنية تراعي الخصوصيات المحلية، وتُشرك الفاعلين المحليين بشكل فعال، مع توسيع نطاق البرنامج بما يضمن العدالة والفعالية.

2) في دراستهما الموسومة "الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي" تناول بن زعرور شكري ومخناش عصام (2019) تقييمًا نظريًا لدور الصناعة التقليدية كرافد بديل للتنمية، من خلال نموذج يدمج الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية-الأخلاقية. اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي مدعم ببيانات رسمية ودراسات حالة، وبيّنت أن الصناعة التقليدية تملك قدرات عالية في التشغيل وتوليد القيمة المضافة دون الإضرار بالبيئة، فضلًا عن مساهمتها في ترسيخ التضامن الاجتماعي وتعزيز القيم المحلية. إلا أن غياب التأطير المؤسسي وضعف الرؤية البيئية يشكلان عائقين أمام تطورها. وقد أوصى الباحثان بضرورة إدماج القطاع في سياسات التنمية المستدامة، وتبني نموذج اقتصادي أخلاقي يتلاءم مع خصوصيات هذا القطاع ويعزز استدامته على المستويين المجتمعي والبيئي.

3) تناولت دراسة الحاج سالم عطية (2023) الموسومة بـ "دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، والمنجزة بالتعاون مع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تشخيصاً شاملاً للحجم الاقتصادي للقطاع في الجزائر خلال الفترة 2018-2021، من خلال مسح ميداني اعتمد على استبيان موجه لـ 1756 حرفياً تم اختيارهم عشوائياً من قاعدة بيانات وطنية. هدفت الدراسة إلى تقديم بيانات كمية ونوعية تدعم صناع القرار في تطوير السياسات الموجهة لهذا القطاع. وقد أظهرت النتائج أن نحو 24% من الحرفيين متوقفون نهائياً عن النشاط، مع هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 50%، في حين سجلت النساء نسب انسحاب أعلى من الرجال، خاصة في مناطق الجنوب. كما أبرزت الدراسة مساهمة القطاع في خلق أكثر من مليون منصب شغل، رغم معاناته من عراقيل هيكلية أبرزها صعوبة الحصول على القروض، وارتفاع أسعار المواد الأولية، ونقص المحلات. واختتمت الدراسة بجملة توصيات تركزت حول رفع هذه العراقيل، وتحسين بيئة النشاط، وتعزيز استدامته، خاصة في قطاعي الصناعة التقليدية الفنية والخدمات.

2.1.7. دراسات حول تقييم السياسات العمومية في الجزائر:

1) في دراستها الموسومة "تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، المنشورة في مجلة الأستاذ الباحث سنة 2021، تناولت ط.د هجيرة أوبعش واقع وآليات تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر، مركزة على التباين بين الجوانب النظرية والتطبيقية. هدفت الدراسة إلى تحليل الصعوبات البنوية والمؤسسية التي تعيق تنفيذ السياسات، وأبرزت غياب ثقافة التقييم وفعالية التنسيق بين المجالس الاستشارية والجهات الحكومية. وخلصت إلى أن تنفيذ السياسات يواجه عراقيل بيروقراطية وهيكلية داخل الجهاز الإداري، بينما يظل التقييم آلية مهمشة، رغم أهميته في تصحيح السياسات وتحسين الأداء الحكومي. أوصت الباحثة بإعادة النظر في علاقة الدولة بالمجالس الاستشارية، وتعزيز آليات التنسيق، واعتماد تقييم علمي وموضوعي يرتكز على المعطيات الدقيقة، بما يضمن انتقال السياسات العامة من الطابع الشكلي إلى الفعالية الحقيقية في تلبية احتياجات المواطنين.

2) تناول خالد تلعيش ورشيد جلود (2021) في دراستهما المعنونة "السياسات العامة المحلية بالجزائر وإشكالية تفعيل قدرات الفواعل المحليين: رؤية في الواقع والتحديات"، والمنشورة في مجلة مدارات سياسية، واقع التنمية المحلية في الجزائر من منظور تكاملي يربط بين تنمية الإنسان، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وترسيخ الوعي السياسي. هدفت الدراسة إلى تشخيص الإشكاليات التي تحول دون تفعيل فعلي للمسار التنموي على المستوى المحلي، خاصة ما يتعلق بضعف قدرات الفاعلين المحليين وعدم تفعيل أدوارهم في تجسيد السياسات. أظهرت النتائج أن التنمية المحلية تظل رهينة لإرادة مركزية،

تغيب فيها المشاركة الفعالة للمجالس المنتخبة والمجتمع المدني، ما يعيق خلق ديناميكية تنموية حقيقية. وأوصى الباحثان بضرورة تمكين الفاعلين المحليين من الأدوات القانونية والمالية، وتكريس اللامركزية، وتعزيز ثقافة المواطنة والانخراط المجتمعي، باعتبارها ركائز أساسية لأي تنمية محلية مستدامة.

2.7. دراسات سابقة باللغات الأجنبية

1.2.7. دراسات دولية ذات صلة بمنهجية التقييم:

(1) تقرير دولي صادر عن لجنة المساعدة الإنمائية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في نسختها المحدثة لعام 2023: أصدرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE/CAD) سنة 2023 مرجعًا بعنوان *Une application réfléchie des critères d'évaluation*، يُعد من أبرز الدراسات الدولية المخصصة لتقنين وتطوير منهجيات تقييم السياسات والبرامج. تهدف الدراسة إلى تعزيز جودة التقييمات من خلال فهم معمق وتطبيق ناقد وسياقي للمعايير الستة المعتمدة (الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، الاستدامة)، في ضوء التحديات العالمية الراهنة وأهداف التنمية المستدامة 2030. وقد تميّز هذا التحديث المبني على تجربة دولية تمتد لثلاثة عقود باعتماد مقارنة شمولية تراعي النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والنقاط بين القضايا، مع التأكيد على أهمية الترابط بين المعايير وتكييفها حسب السياقات المحلية. كما تضمن المرجع أمثلة عملية من دول عدة (مثل النرويج، الفلبين، بوليفيا، كيب فيرد)، مما يجعله أداة مرجعية عالية القيمة، خاصة في الدراسات الأكاديمية المهمة بتقييم السياسات العمومية متعددة الأبعاد.

(2) اليونسكو: خطة العمل الإقليمية للثقافة لأمريكا اللاتينية والكاريبي 2016-2021. مكتب اليونسكو

في هافانا: تناولت هذه الوثيقة الصادرة عن منظمة اليونسكو دور الثقافة في دعم أهداف التنمية المستدامة، انسجامًا مع أجندة 2030، مؤكدة أن الثقافة لا تقتصر على كونها عنصرًا هوياتيًا فحسب، بل تمثل كذلك محركًا استراتيجيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم التركيز على أهمية إنشاء بنية تحتية ثقافية *resilient*، تقوم على إدماج المعارف المجتمعية والسياقات المحلية، بما في ذلك الحرف التقليدية والصناعات الثقافية.

سلطت الوثيقة الضوء على ضرورة دمج البعد الثقافي في السياسات العامة عبر آليات مؤسساتية إقليمية، مثل منتدى وزراء الثقافة والمجلة الدورية *Culture et Développement*، بالإضافة إلى تطوير أدوات كمية ونوعية لقياس إسهام الثقافة في التنمية.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على دور المعارف التقليدية والحرف والصناعات التقليدية في تعزيز

الاقتصاد المحلي والحفاظ على التنوع الثقافي، لا سيما في المجتمعات ذات الإرث الثقافي العريق. تمثل هذه الخطة بذلك مرجعاً منهجياً مهماً يمكن الاستفادة منه في تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية، من حيث مدى مواءمتها لأبعاد التنمية المستدامة، وقدرتها على تمكين المجتمعات من خلال الثقافة.

3.7. دراسات تناولت سياسات تنمية الصناعات التقليدية في دول أخرى من العالم

(1) تناولت الباحثة Lili Jiang فصلها المعنون "الحرف في الصين" ضمن كتاب *A Cultural Economic Analysis of Craft*، الخصائص الثقافية والتاريخية والتنظيمية للحرف التقليدية في الصين، مبرزة دورها كمرآة لهوية المجتمع الزراعي والحياة اليومية الصينية، إذ ترتبط الحرف الصينية بالطبيعة والخبرة المتوارثة وتُمثل جوهر الثقافة المادية من خلال منتجات كالحرير والفخار واليشم. استعرضت الدراسة تطور السياسات العمومية تجاه القطاع منذ 1949، بداية من التوظيف الاقتصادي للحرف كوسيلة للتبادل التجاري، وصولاً إلى مرحلة الحماية الرسمية سنة 1997. وقد صنّفت الباحثة الحرف إلى ثلاثة أنماط: تقليدية (يدوية بالكامل وتمتد لأكثر من قرن)، جديدة (تزاوج بين القيم التقليدية والتكنولوجيا الحديثة)، وحديثة (تتداخل مع الفنون التشكيلية وتعبّر عن الذات). كما تناولت مفهوم "التميز الحرفي" من خلال التفريق بين الحرفية العامة المتاحة للجميع، والخاصة التي تمثل أسراراً مهنية موروثة، مؤكدة على ضرورة الحفاظ على "التكنولوجيا الجوهرية" في قلب عمليات التحديث، كما هو الحال في خرف "جينغدن". سلطت الدراسة الضوء على إشكالات الحوكمة والتنظيم، منها تعدد الهيئات، ضعف التمويل، وغياب التنسيق بين وزارة الثقافة والمالية، رغم وجود جمعيات وطنية وإقليمية. أما التعليم الحرفي، فقد مر بثلاث مراحل: التأسيس، التكيف، والتجديد، لكنه لا يزال يعاني من تهميش مقارنة بال تخصصات الفنية أو التصميم الصناعي، في ظل تراجع الإقبال وتحول الجامعات من تدريس "الحرف والفنون" إلى "الفنون والتصميم". كما استعرضت الدراسة تجربة "لقب الحرفي الصيني الكبير" الذي تأسس منذ 1954، مشيرة إلى دوره التحفيزي من جهة، وإشكالات الزبونية (Guanxi) التي أضعفت مصداقيته من جهة أخرى. خلصت الباحثة إلى أن الحرف الصينية، رغم تراجع مكانتها في ظل العولمة والتكنولوجيا، لا تزال تحمل رسالة ثقافية حضارية، وأن المطلوب هو تحقيق توازن بين الحفاظ على التقاليد والانفتاح على الابتكار والتجديد.

(2) تناولت الباحثة فرانسيسكا كوميلي (Francesca Cominelli) في دراستها المنشورة سنة 2019 ضمن فصل بعنوان "سياسات الحرف والفنون: التراث مقابل الاقتصاد في فرنسا"، تحليلاً معمقاً لسياسات دعم الحرف في فرنسا من منظور مزدوج يجمع بين البعدين الاقتصادي والثقافي. فاقتصادياً،

ركزت الدراسة على دعم الابتكار، التشغيل، والصادرات، بينما تناولت ثقافيًا أهمية حماية التراث المادي واللامادي اعتمدت الباحثة منهجًا نوعيًا قائمًا على تحليل السياسات العامة والوثائق الرسمية ذات الصلة، دون اللجوء إلى أدوات إحصائية أو تحليل كمي. ومن أبرز ما كشفت عنه الدراسة، استمرار غياب تعريف قانوني موحد لقطاع الحرف منذ سنة 1976، على الرغم من اعتماد قوائم رسمية للمهن الحرفية في 2003 وتحديثها سنة 2015. وقد أدى هذا الفراغ القانوني إلى مطالبات متكررة بإدماج أنشطة جديدة داخل التصنيف الرسمي للحرف.

كما سلّطت الدراسة الضوء على تطور الإطار المؤسسي المنظم للقطاع، من الجمعية السابقة SEMA إلى تأسيس المعهد الوطني للحرف INMA، في سياقٍ يتسم بتداخل الصلاحيات بين وزارات الثقافة، الاقتصاد، وغرف الحرف. وتشير الباحثة إلى أن السياسات المنتهجة تجمع بين طابع اقتصادي يهدف إلى تحفيز التنمية المحلية وتوسيع نطاق التصدير، من خلال أدوات مثل علامة "Entreprise du Patrimoine Vivant" وتنظيم تظاهرات مثل "أيام الحرف الأوروبية"، وبين طابع ثقافي يسعى إلى ترسيخ الحرف كعنصر من عناصر الهوية الوطنية، من خلال تسجيل بعض الممارسات في قائمة اليونسكو للتراث اللامادي، واستحداث نظام "Maîtres d'art" لنقل المهارات الحرفية النادرة بين الأجيال.

وعلى صعيد التكوين، تناولت الدراسة نموذج التعليم الحرفي المزدوج، الذي يزوج بين التكوين المهني الرسمي (مثل شهادات CAP، BMA، DMA) والتدريب التقليدي داخل الورشات. ورغم ما تحقّق من تقدم، رصدت الدراسة مجموعة من التحديات التي تواجه هذا القطاع، أبرزها ضغوط العولمة، وازدياد الهوة بين الحرفة والتصميم الصناعي، إضافة إلى الحاجة الملحة لتحديث السياسات العمومية بما يتماشى مع التحولات الرقمية ومتطلبات الاقتصاد الإبداعي.

وفي ختام دراستها، توصي الباحثة بضرورة دعم استمرارية المهارات التقليدية من خلال سياسات تربوية ومؤسسية مرنة، ودمج قطاع الحرف ضمن أجندة التنمية المستدامة، مع الحفاظ على البعد الثقافي والهوياتي الذي يميز هذا القطاع الحيوي.

(3) يتناول الفصل الذي كتبه M. J. R. Montoya تحت عنوان *"Craft: Economic Policies in the United States 1896–2016"* والمنشور سنة 2019 ضمن كتاب *A Cultural Economic Analysis of Craft* تحرير Annalisa Mignosa و Priyatej Kotipalli، (Springer)، تطور السياسات العامة المتعلقة بالحرف في الولايات المتحدة على مدى أكثر من قرن، من منظور تاريخي-سياسي. هدف الكاتب إلى تحليل التحولات المؤسسية والتشريعية التي خضعت

لها الحرف، مع التركيز على تداخلها مع الاقتصاد والخطابات الاجتماعية والسياسية. شمل التحليل مراحل متعددة، بدءًا من تأسيس أول مدرسة للفنون والتصميم عام 1896، ودمج الحرف في برامج التدريب المهني بموجب قانون (Smith-Hughes (1917)، مرورًا بدور الحرف في برامج التعافي خلال الكساد الكبير من خلال مشروع WPA، ثم تحولها في فترة الستينات إلى أداة للمتكمين الاجتماعي والمدني، خاصة بعد إنشاء الصندوق الوطني للفنون (NEA) عام 1965. لاحقًا، اتسع نطاق الدعم ليشمل المبادرات المحلية والجهوية، مثل المساحات الإنتاجية (Maker Spaces)، وربط الحرف بالتنمية السياحية. ومع مطلع الألفية، برزت الحرف ضمن استراتيجيات "الاقتصاد الإبداعي"، خاصة بعد طرح قانون CREATE عام 2016 لدعم الحرفيين على مستوى التمويل، التدريب، والاعتراف القانوني. كما ناقش الفصل إشكاليات الملكية الفكرية، وخصّ بالذكر قانون Indian Arts and Crafts Act (1990) كأداة لحماية الفنون التقليدية. توصي الدراسة بضرورة إدماج الحرف ضمن خطط التنمية الاقتصادية، دعم ريادة الأعمال الحرفية، الربط بين الحرفة والتكنولوجيا والتعليم، وتعزيز الأطر القانونية لحماية الإبداع الحرفي. وفي المجمل، يبيّن الفصل كيف انتقلت الحرف من الهامش إلى مركز السياسات العامة، لتُصبح جزءًا من منظومة اقتصادية ثقافية تراهن على الابتكار، العدالة الاجتماعية، والاستدامة.

4.7. تحليل نقدي للفجوة المعرفية بين الدراسات السابقة وأطروحة الدكتوراه الحالية:

يتبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة، سواء تلك التي تناولت سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر، أو التي قاربت الموضوع من مناهج ومنظورات مختلفة، أن ثمة فجوة معرفية متعددة الأبعاد تسعى هذه الأطروحة إلى معالجتها.

أولاً، من حيث البُعد المنهجي، فإن غالبية الدراسات الوطنية اعتمدت إما على تحليل وصفي (كما في دراسة شكري ومخناش) أو على مسوح ميدانية جزئية (مثل أطروحة بن معلم ودراسة الحاج سالم عطية)، دون تبني إطار تقييم متكامل يجمع بين التحليل الكمي والوصفي والاستدلالي. في المقابل، تتميز الأطروحة الحالية باعتمادها نموذجًا تحليليًا مركبًا يجمع بين ستة معايير معترف بها دوليًا (OECD)، وتطبيق أدوات إحصائية متنوعة (T-test، الانحدار، تحليل الاتجاهات، الاختبارات غير المعلمية...) تسمح بتحليل مقارن معمق بين مرحلتين زمنيتين.

ثانيًا، على مستوى مقارنة السياسات العامة، ركزت بعض الدراسات (مثل أوبيش، وتلعيش وجلود) على تقييم السياسات العمومية في الجزائر، لكنها لم تتطرق تحديدًا إلى قطاع الصناعات التقليدية، ولم تنطلق من نموذج معياري متماسك يسمح بقياس الفعالية أو الكفاءة أو الاستدامة بطريقة منهجية. أما الأطروحة الحالية، فتقدم تقييمًا خاصًا بهذا القطاع، وفق نموذج يسمح بتقدير أداء السياسات القطاعية ضمن بيئة معقدة تعاني من تعدد الفاعلين واختلال التنسيق المؤسسي.

ثالثًا، من حيث الامتداد الزمني والتحول المؤسسي، فإن الدراسات الجزائرية عموماً لم تُحلل السياسات على مدى زمني طويل يُبرز ديناميكيات التغيير أو التحولات السياقية، بل ركزت على لحظات أو برامج محددة. بينما تميزت الدراسات الأجنبية، لا سيما دراسة مونتويا، بتتبع تاريخي طويل امتد على أكثر من قرن. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات الأجنبية رغم عمقها الزمني، تفتقر إلى التحليل الإحصائي أو إلى نموذج معياري يمكن تعميمه. أما الأطروحة الحالية، فتوفر هذا الجمع النادر بين الامتداد الزمني النسبي (2003-2020) والتحليل الإحصائي-المعياري الذي يمكن مواءمته مع سياقات أخرى.

رابعًا، تفتقر معظم الدراسات السابقة إلى الربط المباشر بين الصناعات التقليدية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، أو إلى مقارنة التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن نموذج تحليلي واضح. رغم أن تقارير مثل خطة عمل اليونسكو أو مرجع OECD لعام 2023 تشير إلى هذه الأبعاد، فإنها تظل على مستوى التوجيه النظري العام. الأطروحة تسعى إلى تفعيل هذا الربط نظريًا وتطبيقيًا، من خلال تحليل العلاقة بين محاور التقييم ومبادئ الاستدامة والعدالة والحوكمة.

وأخيرًا، ورغم أن دراسات مقارنة مثل تلك التي أنجزتها Lili Jiang عن الصين، أو Francesca Cominelli عن فرنسا، تقدم رؤى غنية من حيث الأبعاد الثقافية والتنظيمية والسياساتية، إلا أنها تبقى نوعية وغير مبنية على نماذج قياسية قابلة للتعميم أو للمقارنة المعيارية. كما أنها لم تُدخل عناصر التحليل الديمغرافي أو الأثر التوزيعي للسياسات، وهي عناصر حضرت في الأطروحة الحالية من خلال تحليل تأثير الجنس، العمر، الخبرة، والمستوى التعليمي على تقييم السياسات.

5.7. موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات

تأتي هذه الدراسة لسد الثغرات المذكورة من خلال:

- (1) اعتماد نموذج تقييم متعدد المعايير مستمد من التجارب الدولية.
- (2) تحليل زمني مقارنة بين مرحلتين أساسيتين.
- (3) دمج التحليل الكمي والنوعي، بما في ذلك التحليل الإحصائي الاستدلالي لعينة من الخبراء.
- (4) تقديم توصيات عملية تستند إلى نتائج دقيقة، ما يعزز جدوى السياسات المقترحة مستقبلاً.

8. هيكل الدراسة:

تتوزع هذه الأطروحة على ثلاثة فصول رئيسية مترابطة، تتكامل فيما بينها لبناء تصور شامل ومنهجي لتقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020. وقد رُتبت الفصول وفق منطق تصاعدي يبدأ بالتأصيل النظري والمنهجي، مروراً بتحليل السياق الوطني، وصولاً إلى التحليل الإحصائي الميداني واستخلاص النتائج.

• الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم التنمية ذاته وبسياسات التنمية، مع التركيز على تطور سياسات تنمية الصناعات التقليدية على الصعيد الدولي. كما يعرض مختلف المقاربات النظرية ذات الصلة، بما يوفّر خلفية علمية تؤسس لبناء نموذج التقييم المعتمد.

• الفصل الثاني: تحليل تطور قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر

يُخصّص هذا الفصل لتشخيص تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، من خلال تتبع السياسات والخطط الحكومية الموجهة له، لاسيما مخطط العمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية - آفاق 2010، ومخطط عمل تنمية القطاع - آفاق 2020. ويهدف إلى إبراز التحولات الهيكلية والسياساتية التي عرفها القطاع خلال العقد محل الدراسة.

• الفصل الثالث: المنهجية والتحليل الإحصائي

يعرض هذا الفصل التصميم المنهجي للدراسة، بما في ذلك خصائص العينة، وأدوات جمع البيانات، وخطوات التحليل الكمي المعتمد. كما يتضمن تحليلاً وصفيًا لبيانات الاستبيان موزعة حسب محاور التقييم الستة (الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، الاستدامة)، بالإضافة إلى مقارنة بين الفترتين 2003-2010 و 2010-2020. وقد تم توظيف أدوات تحليل استدلالي تشمل اختبار T للعينات المرتبطة، اختبارات غير معلمية، وتحليلي الارتباط والانحدار، فضلاً عن تحليل أثر المتغيرات الديمغرافية.

ويُختتم العمل بخاتمة عامة تتضمن:

- عرضاً مركزاً لنتائج اختبار الفرضيات،
- تحليلاً لنقاط القوة والضعف في ضوء تلك النتائج،
- ربطاً منهجياً لنتائج بالأدبيات السابقة،
- إبراز القيمة المضافة للدراسة في ضوء الربط مع الأدبيات السابقة،

-
- قراءة نقدية للسياسات المدروسة من منظور معايير التقييم الدولية (UNDP، OECD) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).
 - توصيات عملية ومقترحات لأبحاث مستقبلية،
 - إلى جانب استشراف آفاق تطوير نموذج التقييم المعتمد وتطبيقه في قطاعات أخرى.

الفصل الأول:

سياسات التنمية من التأصيل النظري الى التطبيقات القطاعية

تمهيد:

تُعَدّ سياسات التنمية أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، إذ تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع من خلال تحسين نوعية الحياة وتوسيع الخيارات المتاحة للأفراد. وقد تطورت هذه السياسات في سياقات تاريخية متباينة، من المساعدات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة في الألفية الثالثة. وتشكل هذه السياسات الإطار الاستراتيجي الذي تتفاعل ضمنه الدولة والمجتمع الدولي والمؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي.

يرتكز هذا الفصل على تحليل مقاربات سياسات التنمية من حيث المفاهيم، الآليات، النظريات والاستراتيجيات، مع التركيز على السياسات القطاعية والإدارة القائمة على النتائج، كما يُفرد حيزاً خاصاً لدراسة سياسات تنمية الصناعات التقليدية بصفحتها نموذجاً لسياسات تنمية تستند إلى الهوية الثقافية والتنوع الاقتصادي المحلي.

سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: التنمية
- المبحث الثاني: سياسات التنمية
- المبحث الثالث: تطور سياسات تنمية الصناعات التقليدية في العالم

المبحث الأول: التنمية

تبرز التنمية المعاصرة كعملية متكاملة ومستدامة تسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات. تباينت الآراء والنظريات حول التنمية على مر العصور، مما أدى إلى تنوع وتعدد استراتيجياتها. من خلال التركيز على الاستدامة والشمولية، تهدف التنمية إلى تحقيق النمو المتوازن الذي يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم ما يتعلق بالتنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولاً: أبعاد مفهوم التنمية

1- **البعد الاقتصادي لمفهوم التنمية:** فرضت الآثار التدميرية للحرب العالمية الثانية على حكومات العالم الاهتمام بالجانب الاقتصادي من أجل إعادة بناء ما تم تهييمه بالنسبة لأوروبا واليابان، وبداية البناء للبلدان الأفريقية والآسيوية المستقلة حديثاً، وذلك من خلال إيجاد نماذج للتنمية الاقتصادية، حيث كان يُنظر إلى التنمية في ذلك الوقت كمرادف للنمو الاقتصادي، لم تكن التنمية تعني أكثر من تسجيل سلسلة من معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية. كما يشير ريتشارد بيرجرون (1992)، كانت التنمية تعني تحقيق 3.7% من النمو الاقتصادي في سنة، ثم 4.8% في السنة التالية، وهكذا، بشكل غير محدد.

جسدت هذه النظرة من خلال مساهمات **والت ويطمان روستو** الذي قدم نموذجاً عالمياً للنمو الخطي* الذي يقترح فيه استراتيجية لاستدراك التنمية للدول المتخلفة، تتمثل في تتابع من المراحل التي تمثل المسار العام الذي يجب على الدول اتباعه لتحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى مجتمع الاستهلاك الشامل كهدف عالمي. حيث تم التوجه الى استراتيجية تسريع النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع والاستثمار الضخم في البنية التحتية لتعزيز الإنتاج، مع الاستفادة من المساعدات الدولية للتنمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* نموذج النمو الخطي (نظرية مراحل النمو ل روستو, Growth of Theory Stag): وفقاً لروستو، يمر النمو الاقتصادي بخمس مراحل رئيسية هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

أدى التركيز على الناتج المحلي الإجمالي دون مراعاة التفاوتات الاجتماعية والتأثيرات البيئية للتصنيع وفشل السياسات التنموية لبلدان العالم الثالث في بداية الستينيات الى الفصل بين مفهوم النمو والتنمية التي اعتبرت في السابق كشكل كامل مكافئة لنمو الدخل الحقيقي للفرد. النمو يمثل بالتأكيد البعد السائد للمفهوم، لكنه لا يكفي لتفسير الأبعاد الأخرى التي تتضمنها التنمية.

2- البعد الاجتماعي والثقافي لمفهوم التنمية¹: نهاية الستينيات كانت تشكل قطيعة تنبؤ بإمكانية

ظهور رؤية جديدة لمفهوم التنمية وممارساتها. الوعي بنقائص النماذج التنموية التي تركز على الاقتصاد والإنتاجية والتقنية على حساب الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الحقيقية وتطلعات الشعوب أدى إلى إعادة التفكير في المقاربات التنموية وبالتالي إلى إعادة تعريف مفهوم التنمية. حيث أدى دمج الجانب الاجتماعي والإنساني، الى خضوع مفهوم التنمية لثورة دلالية حقيقية. لم يعد يقتصر مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي البحت الذي كان يبسطه بشكل مفرط، بل أصبح يشمل حقوق التعبير عن القيم الثقافية الحضارية والأوضاع الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الناشئة، كذلك مفاهيم جديدة دخلت في أدبيات التنمية، مثل التنمية الذاتية، التنمية التضامنية، التنمية المجتمعية، التنمية المتكاملة، التنمية الأصيلة، التنمية المستقلة والشعبية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية، التنمية المتناغمة، التنمية التشاركية، التنمية الشاملة، التنمية البيئية، التنمية العرقية، وأخيراً التنمية الاشتراكية.

كل هذه الصفات المرتبطة بمفهوم التنمية تهدف إلى التوفيق بين النمو والرفاه الاجتماعي، وتساهم في هيكلة المجال الأيديولوجي للتنمية وتسهم في إدراج الأبعاد الجديدة التي تحملها هذه المفاهيم.

وفي السبعينات ظهرت فكرة التنمية الثقافية في إطار المؤتمرات الحكومية الدولية حول السياسات الثقافية التي نظمتها اليونسكو أو بالتعاون معها، مما أدى الى ظهور البعد الثقافي للتنمية الذي أبرز الإخفاقات والأضرار الثقافية التي تسببت فيها النماذج القائمة فقط على النمو الاقتصادي؛ من حيث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لعدم مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية

¹ Legouté, Jean Ronald. *Définir le développement : Historique et dimensions d'un concept plurivoque*. Groupe de recherche sur l'intégration continentale, Université du Québec à Montréal, Département de science politique, 2001, pp. 17-21.

مثل العلاقة بالطبيعة، والمكان، والزمان، والعمل، والمال، وأكثر من ذلك، المعنى المعطى للحياة والموت.

3- البعد السياسي لمفهوم التنمية¹: انطلاقاً من فكرة أن التنمية تتضمن سياسة منهجية ومنتاسقة

من قبل الدولة بهدف تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعب ما، يصبح من الواضح أن محتوى المفهوم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفصل عن التأثيرات الناتجة عن تدخل السلطات العامة في عملية التنمية، ان التاريخ المعاصر يشهد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في العمليات الاقتصادية خلال عقد الخمسينيات، حيث تمحور النقاش حول التنمية في المشكلات التي كان البعد السياسي فيها حاسماً مثل تدهور شروط التبادل الخارجي، عدم ملاءمة نظام الأسعار في توجيه الاستثمارات، وغيرها؛ ولكن هذا الموضوع المعقد تم تناوله دائماً تقريباً من خلال أطر مفاهيمية غير كافية تماماً.

مع التحليل الاقتصادي الكلي لجون ماينارد كينز، الذي أعاد للسياسة أولويتها على الاقتصاد، ظهر دور مراكز القرار الوطنية في معالجة مشكلة التخلف* في إطار مشروع سياسي، وهذا ما أدى الى ظهور البعد السياسي لمفهوم التنمية متجسداً في دور الدولة في عملية النمو الاقتصادي وكذلك في التحولات الاجتماعية والبنوية المرتبطة بها.

كما ساهمت النضالات الوطنية من أجل الاستقلال من تعزيز دور الدولة في التنمية الاقتصادية وخلق الظروف الهيكلية لإجراء التحولات الاجتماعية الضرورية المرتبطة بها. في بداية التسعينيات، أدى إدخال مفهوم الحوكمة** إلى الكشف بشكل أكثر أو أقل وضوحاً عن الاتجاهات التنظيمية لدور الدولة التي تنقلها استراتيجيات التنمية.

في ضوء هذه الاعتبارات، يصبح من الواضح أن مفهوم التنمية يشمل من خلال الدور الذي يمنحه للدولة، بُعداً سياسياً لا يمكن تجاهله ويجب أخذه في الاعتبار في أي محاولة، مهما كانت متواضعة، لفهمه في تعدد مضامينه.

¹ المصدر السابق، ص 22-25.

*التخلف هو وضعية معقدة ومركبة تميز البلدان التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل والمعيشة للغالبية العظمى من السكان.
**الحوكمة هي مفهوم يقع في قلب استراتيجيات التنمية، يحمل تداعيات سياسية كبيرة، يدعو ويدافع عنها البنك الدولي، تتمثل أساساً في إدارة القطاع العام، المسؤولية، الإطار القانوني للتنمية، المعلومات، الشفافية، وسيادة القانون.

ثانياً: البحث عن تعريف حول مفهوم التنمية

تعدد فهم الكتاب والاقتصاديين والمنظمات لمفهوم التنمية حسب توجه مدارسهم الفكرية، أو أولويات سياساتهم التنموية أو من خلال أبعاد التنمية وأدواتها وغاياتها، نذكر بعض منهم:

1- حسب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن التنمية هي

عملية متكاملة من الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تجمع بين الإدارة الجيدة للشؤون العامة ومشاركة السكان، والاستثمار في الموارد البشرية، والثقة في دور قوى السوق، والاهتمام بالبيئة ووجود قطاع خاص ديناميكي¹.

2- يؤكد التقرير العالمي عن التنمية لعام 1991، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

أن الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو توسيع نطاق الخيارات المتاحة للسكان، مما يسمح بجعل التنمية أكثر ديمقراطية ومشاركة. يجب أن تشمل هذه الخيارات إمكانية الوصول إلى الدخل والوظائف، التعليم والرعاية الصحية، وبيئة نظيفة لا تشكل خطراً. يجب أن يكون للفرد أيضاً القدرة على المشاركة الكاملة في قرارات المجتمع والتمتع بالحريات الإنسانية والاقتصادية والسياسية².

3- في قاموس التنمية: اقتصاد العالم الثالث، البيئة، المجتمع (1990) يعبر عن التنمية كعملية

التحسين الاقتصادي والاجتماعي الناتجة عن زيادة الإنتاج، والتوزيع الأكثر عقلانية أو عدالة للفوائد الناتجة عن هذه الأنشطة، واعتماد مبادئ السلوك الوطني والفردية التي تعزز النمو الاقتصادي والتغيير المؤسسي والهيكلية في المجتمع. تؤدي هذه العوامل إلى تحسين مستويات المعيشة من حيث الدخل، الغذاء وأشكال الاستهلاك الأخرى، الصحة، السكن، التعليم، وزيادة حرية الاختيار في جميع جوانب الحياة³.

4- E. Montiel من اليونسكو : التنمية، كما يقال، لم تعد تُفهم على أنها مجرد سباق للحاق

بالركب، على الصعيد الاقتصادي، مع الدول الأكثر حظاً، وهو المفهوم الذي ساد حتى وقت قريب، بل أصبحت تُفهم على أنها تنفيذ لإمكانات المجتمعات النامية بالإضافة إلى مطلب توزيع

¹ OCDE/CAD. *Coopération pour le développement*. OCDE, 1994.

² PNUD. *Rapport mondial sur le développement humain*, 1991. Paris, Economica, 1991, p. 1. Cité dans Rist, Gilbert. *Ibid.*, p. 20.

³ Welsh, Brian W., and Pavel Butorin, editors. *Dictionary of Development: Third World Economy, Environment, Society*. Garland, 1990.

أكثر عدالة للثروات على المستوى الوطني والدولي. إنه من خلال هذا العمل المزدوج، في الواقع، ستؤدي التنمية المتكاملة إلى الحق في التعبير عن قيم الحضارات الناشئة من التاريخ والأوضاع الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الناشئة. دون أن ينكروا المساهمات المثمرة من المجالات الثقافية الأخرى، تُطالب الآن أشكال معينة من الأصالة باعتبارها عوامل للتنمية¹.

5- حسب تعريف الاقتصادي الشهير أمارتيا سين (A.K.Sen)، التنمية هي "عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس"². يركز سين في تعريفه للتنمية على الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد لتحقيق حياة ذات قيمة. بالنسبة لسين، الفوارق بين الأفراد لا تُقاس فقط بالموارد المتاحة لهم، بل بقدرتهم على تحويل هذه الموارد إلى حريات فعلية. لذلك، قدم مفهوم "القدرات" الذي ينظر إلى الفقر من زاوية الحريات العملية وقدرات الأفراد على الفعل.

6- حسب د. مدحت القرشي فان التنمية تمثل ذلك التطور البنائي او التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما: تحوير بنياني، وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني احداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الخ. أن هذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع. ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفردي، رغم اهمية الدخل الفردي. ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفردي، وتحقيق ذاتية الفردي، وتوفير حرية الاختيار للفردي في المجتمع³. انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف موجز للتنمية على النحو التالي: التنمية هي عملية متكاملة ومستدامة تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات من خلال توسيع الحريات الحقيقية والقدرات الفردية والجماعية. تشمل هذه العملية تحولات بنيانية في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية، وتستند إلى مبادئ العدالة، المشاركة، والاستدامة. تهدف التنمية إلى توفير الحياة الكريمة للجميع، من خلال:

¹ Montiel, E. (UNESCO), qtd. In Serge Latouche. *Faut-il refuser le développement ?* Presses Universitaires de France, 1986, p. 10.

² Sen, Amartya. *Le développement comme liberté*. Alfred Knopf, 1999.

³ القرشي، مدحت. *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2007، ص 123.

(1) التنمية الاقتصادية: زيادة الإنتاجية، تعزيز العدالة في توزيع الثروات، وخلق فرص عمل لائقة.
(2) التنمية الاجتماعية: تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والسكن، وضمان الوصول العادل إليها.

(3) التنمية السياسية: تعزيز الحريات السياسية، المشاركة الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة.

(4) التنمية الثقافية: احترام الهويات الثقافية وتعزيز الأصالة، مع الانفتاح على التبادل الثقافي الإيجابي.

(5) الاستدامة البيئية: حماية البيئة وضمان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني للأجيال الحالية والمستقبلية.

تعتمد التنمية الفعالة على إدارة جيدة للشؤون العامة، مشاركة فعالة من قبل السكان، واستثمار في الموارد البشرية. كما تتطلب تعزيز دور القطاع الخاص وضمان بيئة اقتصادية ديناميكية وعادلة. الهدف النهائي هو تمكين الأفراد من توسيع خياراتهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة، مع ضمان توزيع عادل للثروات والفرص على المستويين الوطني والدولي.

المطلب الثاني: أهم نظريات التنمية

تبرز أهمية نظريات التنمية في كونها الإطار المتضمن فهم الأفكار والمفاهيم الأساسية والتي على أساسها يتم بناء سياسات التنمية لمختلف الدول.

أولاً: نظريات التنمية التقليدية¹: يركز هذا النموذج على النمو الاقتصادي كأساس وحيد لتحقيق التنمية مستندا على مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تدعم هذا التوجه، نذكر أهمها:

1- النظرية الكلاسيكية للنمو: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التراكم الرأسمالي هو السبب

الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والاضلاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

يبرز كل من آدم سميث، ديفيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس كأهم رواد هذا النظرية.

¹ مدحت القرشي، مصدر سابق، ص 62-70.

النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية.

2- **النظرية الكلاسيكية المحدثة:** ترى هذه النظرية ان تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال. ومن العوامل الاخرى المشجعة لتوسيع الانتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية ومتناغمة وتراكمية.

يبرز كل من شوم بتير، والراس، منجر، ألفريد مارشال كأهم رواد هذه النظرية.

3- **نظرية النمو الكينزيه (نموذج هارود - دومار):** لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930 - 1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى. اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل. وأكد كينز بأن دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم.

يعتبر نموذج (Domar - Harrod) توسعه دينامية لتحليلات التوازن الكينزيه (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو حيث ركز نموذج (هارود - دومار) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخار والاستثمار والنتائج. يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية. يؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الانتاجية لتخزين رأس المال.

توصل النموذج للعلاقة التالية: $s / k = g$ حيث أن (g تمثل معدل نمو الناتج، s تمثل معدل الادخار، k تمثل المعامل الحدي لرأس المال).

كان الهدف الأساسي لهذه النظريات هو زيادة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة.

ثانيا: نظريات التنمية الحديثة¹: تعددت نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هدفها الأساسي هو معالجة إشكالية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، حيث برز اتجاهان أساسيان، الأول يتطابق وينسجم مع الفكر الاقتصادي الساري في العالم الغربي، والاتجاه الثاني يؤسس لفكر يختلف معه:

1- نظرية التحديث: بنيت على فكرة أن المجتمعات تمر بمراحل مختلفة من التنمية، من المرحلة غير المتطورة إلى المرحلة المتطورة بالكامل. تتبع هذه المراحل مسارا خطيا، وهي تراكمية وتقدمية، حيث تبنى كل مرحلة على السابقة. في النهاية، يعتبر أن عملية التحديث لا مفر منها ولا يمكن إيقافها بمجرد أن تبدأ.

(1) **مراحل التنمية الاقتصادية:** من أبرز منظري التحديث هو **والت ويطمان روستو (1960)**، الذي جادل بأن المجتمعات تمر بخمس مراحل من النمو الاقتصادي والتنمية، وكل مرحلة تتميز بسمات معينة، تتمثل أساسا في:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز بمستويات عالية من الإنتاج الزراعي، تصنيع تقليدي، إضافة الى سيطرة القيم والتقاليد الاجتماعية على المجتمع مما يبطئ من وتيرة التغيير والتحديث.
- **مرحلة الشروط الأساسية للإقلاع:** تبدأ المجتمعات في تبني القيم والمعايير الغربية.
- **مرحلة الإقلاع:** تتميز باستدامة النمو الاقتصادي وانتشار الثروة وانتقالها عبر الأفراد، زيادة أهمية الصناعة التحويلية في خلق فرص العمل والإنتاج، إضافة الى تحديث الزراعة بفضل التكنولوجيا وتوفيرها فائض للتصدير.
- **مرحلة النضج:** تتميز بتحقيق التصنيع الكامل، تطوير وتوسعة الخدمات، الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، ازدياد استهلاك السلع والخدمات مع تحسن القدرة الشرائية للسكان.
- **مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي:** تركز على الرفاهية وجودة الحياة حيث تصبح الخدمات والسلع المتقدمة متاحة على نطاق واسع وتحقق مستويات عالية من المعيشة مماثل لتلك الموجودة في الغرب.

تمحورت نظرية التحديث لروستو حول ثلاث نقاط أساسية هي:

¹ Livesey, C. *Cambridge International AS et A Level Sociologie : Manuel de cours*. Presses universitaires de Cambridge, 2014, pp. 195-245.

- الأفكار الغربية حول التنمية الاقتصادية (الرأسمالية) والثقافة الغربية (مثل التركيز على التعليم والمؤسسات الديمقراطية) هي الأفضل.
 - الدول النامية متخلفة بسبب المشاكل الداخلية التي يمكن حلها.
 - يجب على الغرب أن يقدم المساعدة على شكل مساعدات مالية.
- (2) تقييم نظرية التحديث:

- ذات توجه عرقي: حيث يُنظر إلى الثقافة الغربية والقيم والأفكار المتعلقة بالتنمية باعتبارها الطريقة الأفضل والوحيدة للتطور كدولة.
- تجاهل "أزمة الحداثة": إن المستويات المرتفعة من التفاوت الاقتصادي في البلدان تؤدي إلى مشاكل اجتماعية أخرى، مثل ارتفاع معدلات الجريمة، وارتفاع معدلات الانتحار، وتعاطي المخدرات، وما إلى ذلك.
- تجاهل النظرية لكل من: كيفية تأثير الفساد على الدول النامية، الأضرار البيئية الناجمة عن التصنيع والتحديث، والدور الذي تلعبه الشركات والدول المتقدمة في استغلال الدول النامية من خلال استخدام العمالة الرخيصة واستغلال الموارد الطبيعية.

- 2- النظرية الليبرالية الجديدة أو النيو ليبرالية: وكما هو الحال مع نظرية التحديث، تعتقد الليبرالية الجديدة أن العقبات التي تعترض التنمية هي عقبات داخلية خاصة بكل بلد. ومع ذلك، فإن الأمر يتعلق بشكل أساسي بالسياسات والمؤسسات الاقتصادية وليس بالقيم والممارسات الثقافية.
- (1) المبادئ الأساسية للنيو ليبرالية:

- تحرير التجارة: إلغاء تكاليف التصدير والاستيراد.
- تخفيض الضرائب: تقليل الضرائب على الأفراد والشركات. من الناحية النظرية، سيؤدي ذلك إلى زيادة الوظائف والاستثمارات والإنفاق.
- تقليل الإنفاق العام: تقليل الإنفاق الحكومي، خاصة في مجال الحماية الاجتماعية، لتحفيز المزيد من الأشخاص على دخول سوق العمل.
- الخصخصة: بيع الشركات العامة مثل شركات الكهرباء والمياه والنقل.
- برامج التكيف الهيكلي: توفير مساعدات جديدة للتنمية على شكل قروض مقابل تنفيذ شروط الجهات المانحة والمتمثلة أساسا في تبني البلدان المستفيدة للسياسات المفروضة من طرفها.

(2) تقييم النظرية الليبرالية الجديدة:

- الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة تطورت بشكل أبطأ، وفقاً لهونج (2000).
- نادراً ما يصل الاستثمار الأجنبي إلى البلدان الأكثر فقراً.
- تزعم نظرية التبعية أن كل ما فعلته الليبرالية الجديدة هو زيادة الاستغلال من قبل الشركات العابرة للحدود الوطنية، واستبدال الفساد الحكومي بالرغبة في تحقيق أرباح أعلى على الدوام.
- 3- **نظرية التبعية:** نظرية التبعية هي نظرية هيكلية وماركسية في التنمية الدولية، تدعي أن المجتمعات غير المتطورة والنامية يتم إبقاؤها في حالة من التبعية الاقتصادية بسبب سلوك المجتمعات المتطورة
- تمت صياغتها في ستينيات القرن العشرين على يد أندريه فرانك ردًا على نظرية التحديث.
- (1) **المبادئ الأساسية لنظرية التبعية:**
- **التبعية الاقتصادية:** تدعي النظرية أن المجتمعات غير المتطورة والنامية تعتمد اقتصاديًا على الدول المتطورة.
- **الاستغلال الاقتصادي:** الدول المتطورة تستغل الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة في الدول النامية، مما يعوق التنمية الحقيقية في هذه الدول.
- **العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة:** النظرية تشير إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الدول المتطورة والنامية تكون غير متكافئة، وتؤدي إلى إدامة التبعية والتخلف.
- (2) **الاختلافات بين نظرية التحديث ونظرية التبعية:**
- **نظرية التحديث:**
 - **التركيز:** تؤكد على الحاجة إلى تغيير العوامل الداخلية، مثل العوامل الثقافية والاقتصادية.
 - **التنمية:** تتطلب المجتمعات تبني القيم والممارسات الغربية لتحقيق التنمية.
- **نظرية التبعية:**
 - **التركيز:** تشير إلى أن الأسباب الخارجية، مثل العوامل السياسية والتاريخية، هي التي تبقي الدول غير متطورة.
 - **الاستغلال:** تدعي أن مجموعة "المركز" من الدول المتطورة ذات الدخل المرتفع تستغل العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية من مجموعة "الهامش" من الدول الأفقر والأقل تطورًا للحفاظ على ثروتها.

■ التقسيم:

- النواة: تشمل دول مثل المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة.
- الهامش: تشمل العديد من الدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إندونيسيا، أفغانستان، غواتيمالا، إلخ.

(3) أسباب التخلف: وفقاً لنظرية التبعية، فإن هذه الديناميكية من الاستغلال هي نتيجة لاستمرار الاستعمار. تدعي النظرية أن السياسات الاقتصادية التي تفرضها نظرية التحديث، خاصة الشروط المرفقة ببرامج المساعدات الدولية وحضور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، تشكل نوعاً من "الاستعمار الجديد".

- تستمر الدول المتطورة في استغلال الهامش لموارده الطبيعية والعمالة الرخيصة.
- لا تعود أرباح الإنتاج إلى الهامش، بل تنتهي في المركز، مما يحد من قدرة الهامش على التطور.

(4) حلول نظرية التبعية لتنمية الدول النامية: وفقاً لمنظري التبعية، التنمية في الدول النامية ينبغي أن تتبع مسارات محددة مختلفة عن تلك التي تقترحها النظريات التقليدية مثل نظرية التحديث. من بين أهم النقاط التي يدعون إليها:

- قيادة الدولة للتنمية: التنمية يجب أن تكون موجهة ومدارة من قبل الدولة أو الحكومة نفسها.
- إعادة استثمار الأرباح داخلياً: يجب أن يتم إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الموارد المحلية في داخل البلاد بدلاً من الذهاب إلى جيوب الشركات المتعددة الجنسيات (STN) أو الشركات الوطنية الخاصة.
- تقليل الفجوة الاقتصادية: تسعى إلى تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تطوير صناعي محلي: التركيز على تطوير الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- سياسات اقتصادية مستقلة: تبني سياسات اقتصادية مستقلة بعيداً عن التأثيرات الخارجية والاعتماد على المساعدات الدولية.

(5) تقييم نظرية التبعية:

(1) الإيجابيات:

- الاعتراف بأهمية التاريخ: تعترف النظرية بأهمية التاريخ، وخاصة الاستعمار، في أسباب وجود دول متطورة ودول غير متطورة.
- تسليط الضوء على عدم المساواة العالمية: تشرح النظرية كيف تُستخدم هذه العلاقات الاقتصادية لخلق حالة من الاستغلال والتبعية من خلال السياسات الاقتصادية والشروط التي يفرضها المركز على الهامش.
- تفسير النيوكولونيالية: تساعد النظرية في تفسير الأسباب التاريخية والحالية لعدم المساواة العالمية، بما في ذلك الفوارق العالمية في الثروة.

(2) السلبيات:

- قلة الحلول العملية: لا تقدم النظرية العديد من الحلول العملية لتطوير الدول الهامشية والنامية. غالباً ما تدعو إلى النمو الاقتصادي من خلال التصنيع.
- استثناء بعض التجارب الناجحة: تتجاهل النظرية أن بعض المستعمرات السابقة نجحت في التطور بفضل التحديث. على سبيل المثال، الهند وكوريا الجنوبية هما اليوم سادس وعاشر أكبر اقتصادات في العالم.
- تجاهل سوء استخدام المساعدات: تتجاهل النظرية أن المساعدات الأجنبية من الدول المتقدمة غالباً ما يتم استغلالها من قبل النخب الفاسدة وبعض حكومات الدول النامية.
- 4- نظرية الأنظمة العالمية: هي نظرية ماركسية في التنمية الدولية، تم تطويرها بواسطة إيمانويل والرشتاين في السبعينيات، كرد على النقد الموجه لنظرية التبعية. تعتبر نظرية الأنظمة العالمية تحديث مطور لنظرية التبعية.

(1) المبادئ الأساسية لنظرية الأنظمة العالمية

- فهم التنمية في سياق الأنظمة والشبكات العالمية: يجب فهم التنمية في سياق الأنظمة والشبكات العالمية، مع التركيز على فهم كيفية تقييد الدول بعلاقات سياسية واقتصادية تجعلها متداخلة.
- القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات (STN): تدعي النظرية أن الشركات المتعددة الجنسيات، بدلاً من الحكومات، هي التي تمتلك الآن المزيد من القوة وتحدد شروط التبعية والاستغلال للدول النامية.

- التعرف على تحقيق التنمية الاقتصادية: تعترف النظرية بأن بعض البلدان النامية قد تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- السياق الاقتصادي والسياسي العالمي: تضع النظرية قضايا عدم التنمية والتنمية في سياق نظام اقتصادي وسياسي عالمي، وليس فقط كعلاقة استغلال بين دول فردية.
- فحص الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية العالمية: تنظر النظرية إلى الشركات المتعددة الجنسيات (STN) والمؤسسات الاقتصادية العالمية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) كأهم الفاعلين في النظام الاقتصادي العالمي.
- تقسيم النظام الاقتصادي العالمي إلى ثلاث مناطق:
 - النواة: تشمل الدول المتقدمة والاقتصادات القوية، تتسم بالأجور العالية وإنتاج السلع المصنعة
 - شبه الهامش: تشمل الدول التي تقع في مرحلة وسط بين الدول المتقدمة والدول النامية، تتسم هذه الدول بقطاعات حضرية متقدمة لكنها لا تزال تعاني من مستويات عالية من الفقر الريفي.
 - الهامش: تشمل الدول النامية والأقل تطوراً، تتسم هذه الدول بكونها موردة للمواد الخام (مثل النفط، المعادن، إلخ) والمنتجات الزراعية (مثل القهوة، قصب السكر، الأفوكادو، الموز، القطن والتبغ) للمنطقتين المركزية وشبه الهامشية.
- نظرية الأنظمة العالمية توضح أن أسباب عدم المساواة العالمية تكمن في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المناطق الثلاث حيث تعتمد الدول النامية على أموال الدول المتقدمة، ما يسمح للمركز بفرض شروطه واستغلال الموارد.
- (2) تقييم نظرية الأنظمة العالمية
- الجوانب الإيجابية لنظرية الأنظمة العالمية
 - الاعتراف بالعوامة الاقتصادية: تعترف النظرية بأن الرأسمالية تعمل الآن على نطاق عالمي. ومن ثم، ينشأ التخلف عن الحاجة إلى مشاركة الدول شبه الهامشية والهامشية في النظام الاقتصادي العالمي. تعتمد هذه الدول على المركز وشركاتها المتعددة الجنسيات لشراء موادها الخام وخدماتها.

■ إمكانية تحقيق التنمية: تعترف النظرية بأن الدول النامية ليست مجمدة في حالة عدم التنمية والتبعية ويمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية.

- الجوانب السلبية لنظرية الأنظمة العالمية

■ التركيز على التنمية الاقتصادية والتصنيع: مثل نظرية التبعية، تعتبر نظرية الأنظمة العالمية التنمية من منظور اقتصادي ومن خلال عملية التصنيع. لا تقترح طرقاً أخرى للتنمية.

■ تجاهل العوائق الداخلية للتنمية: تشترك النظرية في نفس نقاط الضعف مع نظرية التبعية، حيث تتجاهل الحواجز الداخلية التي تعيق التنمية.

5- نظرية ما بعد التنمية: نظرية بنائية للتنمية الدولية

تشير نظرية ما بعد التنمية إلى ضرورة إعادة التفكير في مفهوم التنمية بحد ذاته، وكيف تم بناؤه طوال القرن العشرين. على عكس النظريات التقليدية مثل التحديث والتبعية، تقترح هذه النظرية إعادة تقييم الأسس التي تستند إليها معايير التنمية.

(1) المفاهيم الرئيسية

- التنمية كنفق غربي وأثنوغرافي: يرى الكتاب مثل أرتورو إسكوبار (2008) أن كل ما تعلمناه عن معنى كون بلد ما "متطوراً" هو في الأساس شكل من أشكال الخطاب "الغربي" والاثنوجرافي". بمعنى آخر، لدينا نموذج واحد للتنمية فرض على البلدان النامية: نموذج التنمية الرأسمالية الصناعية.

- بدائل للتنمية التقليدية: بدلاً من الاكتفاء بانتقاد مسارات التنمية التقليدية مثل نظرية التبعية، يقترح إسكوبار (2008) مواقف تنموية تتناسب مع الدول الجنوبية. يرفض فكرة أن البلدان يجب أن تتبع مسار التصنيع على غرار الغرب لتحقيق "التنمية".

- التنمية بعد الصناعة: ساهم مفهوم التنمية ما بعد الصناعية في تسليط الضوء على قضايا البيئة وفكرة "التنمية المتمركزة حول الإنسان".

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية¹

أولاً: استراتيجيات التنمية القطاعية (الفلاحية والصناعية والربط بينهما)

¹ مدحت القرشي، مصدر سابق، ص 165-185.

تتعلق هذه الاستراتيجيات من فكرة أن النهوض الاقتصادي يستلزم تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية. فالقطاع الفلاحي يضطلع بتوفير الغذاء، وتوليد العملة الصعبة عبر الصادرات، وإمداد الصناعة بالمواد الأولية واليد العاملة، فضلاً عن دوره في تمويل التنمية من خلال الجباية الضريبية. أما القطاع الصناعي فيقوم على تحويل المواد الأولية إلى سلع منتهية، مما يحدث تحولاً هيكلياً في الاقتصاد يُعزز التشغيل ويكبح التبعية للخارج. وقد كشف الواقع أن الفصل بين هذين القطاعين يُضعف مسار التنمية، إذ لا يستطيع أحدهما النمو بمعزل عن الآخر، فتحوّل الفكر التنموي نحو استراتيجية الربط التي تجعل التطور الصناعي رافداً للقطاع الفلاحي والعكس بالعكس، وهو ما يُشكّل رداً على منطوق التخصص في المواد الأولية والتجارة غير المتكافئة.

ثانياً: استراتيجيات الإنسان محور التنمية (الحاجات الأساسية والتنمية البشرية المستدامة)

شهدت سبعينيات القرن الماضي بزوغ مقاربة إنسانية تضع رفاه الفرد في صميم التنمية. فاستراتيجية الحاجات الأساسية التي تبنتها الهند عام 1974 ثم منظمة العمل الدولية عام 1976، دعت إلى توفير الخدمات الضرورية من تعليم وصحة وغذاء باعتبارها استثماراً في رأس المال البشري لا استهلاكاً مُهدراً. وقد جاء أمارتيا سين ليعمّق هذا التصور فيرى أن مستوى المعيشة يُقاس بقدرات الأفراد لا بدخولهم، وأن التنمية في جوهرها توسيعٌ لحرية الاختيار. اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التأطير منذ 1990 ليُكرّس مفهوم "التنمية البشرية" بوصفها الغاية والنمو الاقتصادي مجرد وسيلة لبلوغها. ثم أُضيفت إليها بُعد الاستدامة البيئية الصادر عن المجلس العالمي للبيئة والتنمية عام 1987، الذي يشترط ألا تُرهق التنمية الحاضرة قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فنشأت عن ذلك رؤية متكاملة تجمع بين العدالة الاجتماعية والتوازن البيئي والكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً: استراتيجية التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات)

نشأت هذه الاستراتيجية رداً على سياسات الهيمنة الرأسمالية، وأرسى بول باران ركائزها في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" من خلال ربط الاستقلال التنموي بالسيطرة على الفائض الاقتصادي وتوظيفه داخلياً. تقوم هذه الاستراتيجية على جملة من الشروط المتلازمة: تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني دون الانزلاق إلى الهيمنة المُعطّلة للمبادرة، وتعبئة الموارد المحلية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية ذاتية، وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو الداخل لإشباع الحاجات وتحقيق عدالة توزيعية، مع الحد من تأثير العوامل الخارجية المزعجة للاستقرار.

المبحث الثاني: سياسات التنمية

تلعب سياسات التنمية بمختلف مستوياتها دورا حاسما في تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال توجيه وهيكلة جهود التنمية الشاملة والمستدامة نحو تلبية احتياجاتهم وأولوياتهم ضمن خارطة طريق استراتيجية تتناسب مع أدوار مختلف الفاعلين، وحسب الموارد المتوفرة، ووفق مقاربات ميدانية مختلفة تركز على أساليب ومناهج مدروسة بعناية، في إطار إدارة من أجل نتائج التنمية المستدامة تسعى الى تعزيز أثر الجهود الرامية في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ومستدامة بيئيا للجميع. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق بشيء من التدرج لأهم ما يتعلق بسياسات التنمية المعاصرة.

المطلب الأول: ماهية سياسات التنمية

أولاً: لمحة تاريخية عن سياسات التنمية: ترتبط سياسات التنمية بمصطلح التنمية والذي ظهر في نهاية الأربعينيات من القرن السابق نتيجة المشروع الجيوسياسي الأمريكي الذي هدف الى ابعاد الدول المستقلة حديثا عن الشيوعية والحاقهم بالرأسمالية السائدة في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حيث في 12 مارس 1947 أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان أمام الكونغرس عن مبدأه المتمثل في تقديم مساعدات مالية لدعم اقتصادات وجيوش الدول المهتدة بالمد الشيوع¹، وتجسدت سياسات التنمية الدولية في خطة مارشال لإعادة اعمار أوروبا²، ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات بالاستعانة بخدمات الجامعات الأمريكية الكبرى من أجل تصميم برامج التنمية الاقتصادية لمختلف الدول والأقاليم في العالم، حيث عهدت بالهند لجامعة هارفارد وإندونيسيا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وأمريكا اللاتينية لجامعة شيكاغو³.

¹Truman, Harry S. *Truman Doctrine: Message to Congress, March 12, 1947*. Document 171, 80th Congress, 1st Session, Records of the U.S. House of Representatives, Record Group 233, National Archives, <https://catalog.archives.gov/id/2668751>. Accessed 2 Jan 2025.

² Marshall Plan: *An Act of April 3, 1948, European Recovery Act. United States Statutes and Resolutions of Congress, 1789–1996*, General Records of the U.S. Government, Record Group 11, National Archives, https://www.archives.gov/milestone-documents/marshall-plan?_ga=2.214230551.1444560468.1736184729-1126118342.1736184729. Accessed 2 Jan 2025.

³ Levitt, Kari Polanyi. *Des outils pour le changement*. 1st ed., Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2015, p 19.

في المقابل استعانت معظم الدول الشيوعية بالخطط الخماسية في رسم سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية بالاعتماد على لجان التخطيط الحكومية إضافة لعدد من الدول الرأسمالية التي انتهجت أسلوب التخطيط المركزي في إطار اقتصاد السوق عبر وضع أهداف اقتصادية متكاملة لمدة محددة من الزمن. في سنة 1962، اعتمدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية سياسات تنمية خاصة بالزراعة تسمى سياسة زراعية مشتركة "القبعة" قامت على دعم المزارعين مالياً وتقنياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي لأوروبا. في حين منذ 1978 وإلى الآن، أطلقت الصين سياسات تنمية وطنية تسمى "الإصلاح والانفتاح" والتي هي عبارة عن سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الساعية إلى التكيف مع اقتصاد السوق.

بالنسبة للأمم المتحدة قامت بإعداد سياسات تنمية عالمية، الأولى هي الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) والتي هي عبارة عن مجموعة من ثمانية أهداف عالمية تهدف إلى مكافحة الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. أما الثانية فهي أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) والمكونة من مجموعة من 17 هدفاً عالمياً تهدف إلى القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030. تشمل هذه الأهداف مجموعة واسعة من المجالات مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والطاقة النظيفة والعمل المناخي.

أما الحكومة الألمانية فقامت بإعداد سياسات تنمية قطاعية في ميدان الطاقات المتجددة منذ التسعينات وآخرها مشروع ما يسمى بـ "تحول الطاقة" والذي من خلاله تسعى ألمانيا إلى أن تصبح محايدة مناخياً قبيل بلوغ العام 2045.¹

ثانياً: تعريف سياسات التنمية: لا يوجد تعريف ثابت ومحدد لسياسات التنمية بسبب تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وخضوعه لمتغيرات متزايدة تتطلب ادماج أبعاد إضافية لأهداف التنمية، إلا أنه يمكن بالاعتماد على تقارير حديثة صادرة عن هيئات وطنية ودولية وضع مفاهيم تقريبية تتناسب مع أهدافهم وأدواتهم ومجالات تدخلاتهم:

1- منظمة الأمم المتحدة: من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن استنتاج التعريف التالي: تشمل سياسات التنمية وفقاً للأمم المتحدة مجموعة من

¹ Agence fédérale de l'énergie. Les énergies renouvelables. Deutschland.de, 2023, <https://www.deutschland.de/ar/alsb-alasasy-fy-altawn-mn-ajl-almnakh>. Accessed 2 Jan. 2025.

التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في البلدان النامية. وهي تشمل مبادرات للحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.¹

2- **البنك الدولي:** من خلال تقارير التنمية العالمية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي فإنه يمكن استنتاج التعريف التالي: سياسات التنمية هي استراتيجيات وإجراءات تنفذها الحكومات والمنظمات الدولية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين رفاهية السكان. وهي تشمل الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في البنية التحتية والبرامج الاجتماعية المستهدفة.²

3- **صندوق النقد الدولي:** من خلال تقارير الاستقرار المالي العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإنه يمكن استنتاج التعريف التالي: سياسات التنمية هي الإجراءات التي تهدف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام والإدماج الاجتماعي. ويتضمن ذلك الإصلاحات الهيكلية، وتحرير الأسواق، وتعزيز الأنظمة المالية.³

4- **الاتحاد الأوروبي:** من خلال تقارير سياسات التنمية والتعاون الدولي الصادرة عن الاتحاد الأوروبي فإنه يمكن استنتاج التعريف التالي: سياسات التنمية هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وهي تشمل تحقيق النمو المستدام، والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن الاستجابة للقضايا البيئية والمناخية حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على نطاق عالمي وهو أكبر مانح للمساعدات التنموية. إن التعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمواءمة مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يعززان تقديم المساعدات بشكل فعال.⁴

5- **منظمة التعاون الاقتصادي (OECD):** من خلال تقارير سياسات التنمية الاقتصادية ل (OCED) فإنه يمكن استنتاج التعريف التالي: سياسات التنمية هي التدابير التي تهدف إلى

¹ United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Reports*. United Nations, 2015, <https://www.un.org/ar/esa/hdr/>. Accessed 2 Jan 2025.

² World Bank Group. *World Development Reports*. 2022, www.worldbank.org. Accessed 2 Jan 2025.

³ International Monetary Fund. *Global Financial Stability Reports*. 2024, <https://www.imf.org/ar/publications/gfsr?page=1>. Accessed 31 May 2025.

⁴ European Union, Publications Office. *Publications*. <https://op.europa.eu/fr/home>. Accessed 2 Jan 2025.

تشجيع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. ويشمل ذلك تفعيل التوصيات لإجراء إصلاحات هيكلية وتحسين الحكم وتعزيز المؤسسات العامة.¹

6- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: تشمل سياسات التنمية جميع التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل مستدام في البلدان النامية.²

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف شامل لسياسات التنمية على النحو التالي: سياسات التنمية هي مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات المنسقة التي تنفذها الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية العامة. تهدف هذه السياسات إلى معالجة التحديات التنموية من خلال:

(1) تعزيز النمو الاقتصادي: عبر الإصلاحات الهيكلية، تحرير الأسواق، والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

(2) الحد من الفقر وعدم المساواة: من خلال برامج اجتماعية مستهدفة، وتحسين فرص الوصول إلى التعليم، الصحة، والخدمات الأساسية.

(3) تعزيز الاستدامة البيئية: عبر تبني سياسات تحمي البيئة وتدعم التكيف مع التغيرات المناخية.

(4) تعزيز الحوكمة الرشيدة: عبر تحسين إدارة الشؤون العامة، تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد.

(5) تعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية: عبر ضمان مشاركة جميع الفئات في عملية التنمية، مع التركيز على الفئات المهمشة مثل النساء والشباب.

¹ Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE). *Des politiques meilleures pour une vie meilleure*. 2024, <https://www.oecd.org/fr.html>. Accessed 2 Jan 2025.

² Direction du développement et de la coopération de la Confédération suisse. *Politique de développement*. Coopération internationale, 2023, <https://www.eda.admin.ch/deza/fr/home/ddc/activites/politique-developpement.html#:~:text=La%20politique%20du%20d%C3%A9veloppement%20englobe,dans%20les%20pays%20en%20d%C3%A9veloppement>. Accessed 2 Jan 2025.

6) تعزيز التعاون الدولي: عبر تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ثالثا: أنواع سياسات التنمية: تختلف تصنيفات سياسات التنمية وفق أهدافها الرئيسية أو مجالات تدخلها أو مناطق تدخلاتها أو مقاربتها الميدانية:

1- وفق أهدافها:

1) سياسات النمو الاقتصادي التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتشتمل على تدابير مختلفة مثل الإصلاحات الضريبية، والاستثمار في البنية التحتية، وتشجيع الصادرات.

2) سياسات الحد من الفقر التي تركز على تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية هشة الدخل وتتضمن البرامج الاجتماعية والمساعدة المباشرة ومشاريع التكوين المهني.

3) سياسات التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز التحول نحو الطاقات المتجددة، والعمل على حماية التنوع البيولوجي.

2- وفق مجال تدخلاتها:

1) السياسات الزراعية التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وتتضمن الدعم الزراعي، وبرامج البحث والتطوير، ومبادرات الري.

2) السياسات الصناعية التي تركز على تطوير وتحديث القطاعات الصناعية وتتضمن التحفيز الضريبية، والاستثمارات في البحث والتطوير، وسياسات التكوين المهني والحرفي.

3) السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى وتتضمن برامج الرعاية الاجتماعية، ودعم التعليم، ومبادرات الصحة العامة.

3- وفق مناطق تدخلاتها:

1) سياسات التنمية الدولية التي تتباين أهدافها ما بين السعي إلى الوصول إلى عالم يعمل على محاربة التخلف والحد من الفقر والمجاعة من جهة، وأطماع لهيمنة جديدة على مقدرات وموارد الدول الفقيرة من جهة أخرى، وتظهر هذه السياسات في شكل مساعدات مالية وتقنية وبرامج اصلاح وتأهيل.

تبرز كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأهم الجهات المساهمة في رسم وتأطير هذه السياسات التنموية.

(2) سياسات التنمية الوطنية أو الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حسب الأمم المتحدة وهي عبارة عن إجراء متكرر لتنسيق الأفكار والتدابير وتشاركها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة تستند الى تقييم واقعي للحالة الراهنة وللمبادرات المطروحة، تهدف إلى الانتقال من الممارسة التقليدية الثابتة المتمثلة في وضع الخطة على الورق إلى إنشاء نظام مرن يمكن أن يتحسن باستمرار.¹

(3) سياسات التنمية الإقليمية هي سياسات تركز على أشخاص معينين، أقاليم محددة، تقوم بإشراك أصحاب المصلحة على مختلف المستويات مع الاعتماد على تعبئة وإشراك المجتمع المحلي مما يسهل من دمج السياسات القطاعية المختلفة وزيادة فعالية وكفاءة التدخل، تهدف الى تحقيق تنمية شاملة تشاركية قائمة على الحقوق.²

(4) سياسات التنمية القطاعية هي استراتيجيات وتدخلات محددة تقوم على معالجة الاحتياجات والتحديات من أجل تعزيز النمو والتنمية في قطاعات معينة من الاقتصاد أو المجتمع، حيث يتطلب كل قطاع نهجا وتدخلات فريدة بناء على خصائصه واحتياجاته المحددة.

4- وفق مقارباتها الميدانية:

(1) السياسات التدخلية: تلعب الدولة دوراً فعالاً في الاقتصاد لتصحيح الاختلالات وتعزيز التنمية وذلك باستخدام أدوات وأساليب مثل تأميم بعض الصناعات، ومراقبة الأسعار، والدعم المباشر.

(2) سياسات التحرير: التركيز على الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد للسماح لقوى السوق بتوجيه التنمية وترتكز على أساليب مثل رفع القيود التنظيمية والخصخصة وتشجيع المنافسة الحرة.

¹ United Nations. **National Sustainable Development Strategies**. Department of Economic and Social Affairs, Sustainable Development, 2001, <https://sdgs.un.org/ar/topics/national-sustainable-development-strategies#:~:text=%D9%88%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%8E%D9%81%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7%20%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%B1,%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%87%D9%8A%20%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A>. Accessed 5 Jan 2025.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). **Territorial Development: Rural Institutions, Services, and Empowerment**. 2025, <https://www.fao.org/rural-institutions/areas-of-work/territorial-development/ar/>. Accessed 5 Jan 2025.

(3) السياسات التشاركية: إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية ويتضمن المشاورات العامة، والنهج التشاركية للتخطيط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: سياسة التنمية القطاعية

أولاً: مفاهيم أساسية

1 - السياسة القطاعية هي¹ بيان لأهداف الحكومة داخل قطاع محدد، وملخص لكيفية تحقيقها حيث يوضح الدور الذي سيتم إسناده للوكلاء الحكوميين وغير الحكوميين داخل هذا القطاع. ويفصل بين الأنشطة التي ينظمها السوق لتقديم الخدمات، وبين تلك التي تمولها وتوزعها الحكومة.

عادةً ما تشتمل السياسة القطاعية على مجموعة من الأهداف التي تحدد المستوى المطلوب للوصول إلى الخدمات الحكومية، والحد الأدنى من جودة هذه الخدمات، بالإضافة إلى الحقوق التي يحق للمستفيدين التمتع بها.

تنشأ السياسات القطاعية عموماً من مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة بعضها قانوني، وبعضها الآخر إداري أو مالي مع ضرورة مراجعة الوثائق السابقة ذات الصلة.

قد تصبح الأهداف والإستراتيجية غير واضحة، مما يؤدي إلى ظهور تداخلات أو تناقضات. إن إنشاء وثيقة واحدة تحدد السياسة القطاعية يعزز الشفافية، ويساهم في تبني نهج متماسك وموحد.

2 - سياسة التنمية القطاعية هي² تفصيل من الأهداف الكلية لمختلف الاطارات المرجعية الى أهداف قطاعية متوسطة المدى، تحدد رسالة السياسة القطاعية مدى قابلية القطاع في المساهمة في تحقيق الأهداف المطلوبة، وبالتالي فإنه يجعل من الممكن تحديد الإجراءات والوسائل اللازمة والضرورية للتنفيذ.

تضمن السياسة القطاعية وضوحاً أكبر للإجراءات في القطاع وتماسكها بشكل عام ما يعزز النهج القطاعي والمتكامل وبالتالي مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف المحددة في السياسة الوطنية للتنمية.

¹ Commission européenne. *Directives de la Commission européenne pour le soutien aux programmes sectoriels*. Version 1.0, Février 2003.

² Direction Générale de l'Économie et de la Planification du Développement de la République centrafricaine. *Guide méthodologique élaboration des politiques sectorielles*, p. 14, https://files.aho.afro.who.int/afahobckpcontainer/production/files/Guide_M%C3%A9thodologique_des_Politiques_Sectorielles_RCA_VF.pdf. Accessed 7 Jan 2025.

3 – المقاربة القطاعية هي¹:

- 1) نهج يتضمن شكل مختلف من العلاقة بين الحكومة وشركاء التنمية.
 - 2) آلية لتنسيق الدعم الموجه لبرامج الإنفاق العام بشكل أفضل.
 - 3) وسيلة لتحسين فعالية الاعتمادات المالية، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد ومبرر توظيفهم في قطاع معين.
- 4 – المقاربة البرمجية هي² وسيلة للمشاركة في التعاون من أجل التنمية القائمة على مبدأ الدعم المنسق لبرنامج التنمية المملوك محلياً، مثل استراتيجية الحد من الفقر الوطنية، ويتميز ب:

- 1) إدارة واحدة تتبع الدولة أو المنظمة المضيفة
 - 2) برنامج شامل واحد وإطار مالي واحد
 - 3) تنسيق رسمي بين المانحين وتوحيد إجراءات إعداد التقارير، والميزانية، والإدارة المالية، والمشتريات
 - 4) الاعتماد المتزايد على الأنظمة المصممة محلياً، وتطبيق مقاييس الإدارة المالية، وتبرير استخدام الأموال، والرقابة والتقييم.
- ثانياً: مراحل اعداد السياسة القطاعية³

1- المرحلة التحضيرية: تضمن الإرادة السياسية التزام ومشاركة أصحاب المصلحة في اعداد مذكرة عمل ترسل الى رئيس القسم المسئول عن التخطيط والمتابعة والتقييم. بحيث تحدد هذه المذكرة التفويض والمبادئ العامة التي توجه العمل، وخاصة النهج التشاركي والشامل وكذلك الإدارة القائمة على النتائج كمعيار للإدارة العامة الجديدة. خلال هذه المرحلة التحضيرية، يجب على

¹ Institut HLSP. *Approches sectorielles (Document de référence établi à l'intention du personnel de l'UNFPA)*. Préparé pour l'UNFPA, Septembre 2005, p. 1, <https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/swap-unfpa2005fre.pdf>. Accessed 7 Jan 2025.

² OCDE-CAD, *Harmoniser l'aide pour renforcer son efficacité*, Volume 2 : Le soutien budgétaire, les approches sectorielles et le développement des capacités en matière de gestion des finances publiques, 2005.

³ Direction Générale de l'Économie et de la Planification du Développement de la République centrafricaine. *Guide méthodologique élaboration des politiques sectorielles*, pp. 19-29, https://files.aho.afro.who.int/afahobckpcontainer/production/files/Guide_M%C3%A9thodologique_des_Politiques_Sectorielles_RCA_VF.pdf. Accessed 7 Jan. 2025.

وزير القطاع تعيين لجنة توجيهية ذات أمانة فنية مهمتها هي وضع الإطار المرجعي للعملية والتي تتم حسب التدرج التالي:

1) وضع الإطار المرجعي: تقع مسؤولية اعداد الإطار المرجعي على الأمانة الفنية ويتضمن:

1) السياق والتبرير

2) أهداف العملية ونتائجها

3) المنهجية المتبعة

4) نظام اعداد الوثائق (أصحاب المصلحة والأدوار والمسؤوليات)

5) جدول التنفيذ والجدول الزمني

6) الأنشطة والتكاليف والموارد المتاحة وطرق تعبئة الموارد

7) آليات الرصد

2) تأكيد صحة الإطار المرجعي: من أجل تعزيز ملكية أصحاب المصلحة للعملية، يتم عقد اجتماع للجنة التوجيهية من أجل تأكيد العملية من أجل الاتفاق على الأهداف والمنهجية والمواعيد النهائية والأدوار والمسؤوليات لكل جهة أو مؤسسة.

تقع مسؤولية التحقق النهائي من صحة تقارير تحضير العملية على عاتق وزير القطاع.

3) تعبئة الموارد المالية: تتطلب عملية تحضير سياسة التنمية القطاعية موارد مالية مرتبطة بتنفيذ الأنشطة المبرمجة، والدراسات المحددة التي سيتم إجراؤها، وورش العمل وتنظيم اجتماعات المشاركة والتحقق، واللجوء المحتمل إلى الخبرة الخارجية (الاستشارة) حيث إن توافر الموارد المالية يعد عاملاً رئيسياً في تجنب أي تأخير في تنفيذ جدول التنمية.

4) الإطلاق الرسمي للأعمال: يتضمن ذلك تنظيم ورشة عمل لإطلاق أعمال التحضير، والتي ينبغي أن تجمع بين كافة المسؤولين عن القطاع. تعتبر الورشة بمثابة إطار لتقديم العملية للمنهج المختار، والأدوار والمسؤوليات المتوقعة من كل طرف وبالتالي، فهو بمثابة إطار للمناقشات حول القضايا التي تنطوي عليها عملية تحضير سياسة التنمية القطاعية.

2- المرحلة التشخيصية: يتم التشخيص من خلال الوثائق الموجودة التي تعكس حال القطاع، والتشخيص المؤسسي للقطاع، وتقييم البرامج السابقة، حيث يساعد التشخيص في تحديد

المشكلات الرئيسية والتحديات المتصاعدة، وتعتبر هذه المرحلة فرصة لقياس إنجازات السياسات الماضية لتقييم تأثيرها على الأهداف المستهدفة وتحديد عوامل النجاح من الفشل. يتم اجراء التشخيص بأدوات تحليل مختلفة مثل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات أو من خلال جدول تحليل أصحاب المصلحة، و/أو استخدام شجرة المشكلة. يتم تقديم وثيقة تشخيصية لأصحاب المصلحة من أجل التأكد من صحتها وفي الأخير يتم تقديم تقرير تشخيصي يتضمن تحديد أولويات القطاع، تتم هذه المرحلة وفق الخطوات التالية:

(1) **تحديد القطاعات الفرعية:** ان تقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية يسهل عملية التشخيص واتخاذ القرار الاستراتيجي كما أنه يسمح بفهم أفضل للخصوصيات داخل القطاع

(2) **تقييم السياسات السابقة والحالية في القطاع:** التقييم هو أداة لتوجيه التدخل الحكومي وهو يحتل بذلك اليوم مكانة عالية ضمن أدوات الحوكمة ويتمثل التقييم في تقدير منهجي وموضوعي في وقت معين لتصميم وتنفيذ ونتائج سياسة أو برنامج أو مشروع. يشير التقييم إلى مدى وسبب نجاح التدخل العام من عدمه في تحقيق الآثار المتوقعة على المستفيدين.

يسمح تقييم السياسات والإجراءات المتخذة في القطاع باستخلاص الدروس من الماضي وتحديد الأهداف والإجراءات التي تستحق أن تُنقل أو تُعدل أو تُعاد صياغتها أو تُهمل في إطار صياغة السياسة الجديدة.

(3) **وصف حالة المستفيدين أو الفئات المستهدفة:** الغاية من كل عمل تنموي أو سياسة عامة هو تحسين ظروف المعيشة ورفاهية السكان المستفيدين لذلك يتم رسم خريطة واضحة لحالة المستفيدين قبل وضع الاستراتيجية من خلال تحديد احتياجاتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بالإجراءات المزمع تنفيذها أو التي سيتم تنفيذها في السياسة القطاعية.

(4) **وصف العرض في المجالات التي يغطيها القطاع:** في هذه المرحلة، يجب تحديد الجهات الرئيسية في القطاع (أي الذين يقودون أعمال التنمية في المجال) وتقديمهم بناءً على بعض المؤشرات المتعلقة بتوزيعهم المكاني، ومستوى تدخلهم، ومجال تدخلهم المحدد

(5) **التشخيص التنظيمي والمؤسسي:** يتعلق الأمر بشكل أساسي بتنظيم القطاع وسير عمله، حيث يعالج القواعد والإجراءات والعمليات التي تحكم وتدير وتخطط سياسات التنمية التي تنفذها الدولة.

يسلط التشخيص التنظيمي والمؤسسي الضوء على الاختلالات التي تمنع كفاءة وديناميكية النظام حيث تسمح هذه الخطوة بقياس وتقييم قدرة الإدارة على القيام بمهمتها في خدمة القطاع. (6) **تقييم التمويل الذي تم حشده خلال السنوات الماضية:** يسمح بتقييم التمويل الذي تم تعبئته (الموارد الداخلية والموارد الخارجية) بتحديد مدى كفاية الموارد، إضافة إلى تسليط الضوء على فجوة معدلات التمويل، وتنفيذ الميزانية حسب مصدر التمويل وحسب فئة التمويل.

يتيح هذا التقييم بإمكانية التنبؤ بخطة التمويل الجديدة لمختلف برامج السياسة القطاعية الجديدة. (7) **تحديد أولويات القطاع:** يتم تحديد الأولويات بأخذ عين الاعتبار مهمة القطاع من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق الجمع بين نتائج التشخيص مما يسمح بتحديد الأهداف تماشياً مع نتائج المشاورات بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاع مع دمج الالتزامات الدولية والوطنية.

3- **مرحلة صياغة استراتيجية القطاع:** يتم اقتراح حلول محددة للمشاكل التي تم تحديدها في التشخيص وفق مبادئ الانتقائية والواقعية في التخطيط الاستراتيجي، وتتم وفق النقاط التالية: (1) **تحليل مهمة القطاع:** يتم تحديد مهمة القطاع على مستوى الحكومة والتي تتجسد فيها رؤيتها، يتم التعبير عنها في شكل تفويض يتضمن تعريف القطاع، تحديد الأهداف والغايات، إضافة إلى تحديد نشاطات القطاع المستهدفة.

(2) **صياغة رؤية للقطاع:** توطر رؤية القطاع تدخلات التنمية القطاعية وتعكس تطلعات أصحاب المصلحة، كما ينبغي للرؤية أن تكون واقعية وإيجابية ومختصرة ومعبر عنها في شكل شعار موحد، كما تتوافق مع رسالة القطاع وتشخيصه وتوجهات التنمية التي حددتها الدولة، وطموحاتها السياسية.

(3) **تعريف القيم ومبادئ العمل:** حيث تعرف القيم كمجموعة من المعايير أو المبادئ الحياتية التي يتبناها أصحاب المصلحة في القطاع. تُحدد هذه القيم الثقافة التنظيمية وتُنظم سلوك جميع الجهات الفاعلة وينبغي مشاركة هذه القيم وتجسيدها لضمان التخصيص الجيد. من هذه القيم نذكر الشفافية والتضامن والمسؤولية وجودة الخدمة والشعور بالمسؤولية والعدالة.

أما بالنسبة لمبادئ العمل فهي قواعد أساسية، أو خيارات سياسية أو التزامات محترمة بشدة مثل

مبدأ الحوكمة الرشيدة للقطاع، مبدأ الإدارة اللامركزية، ومبدأ التنسيق والشراكة الفعالة.

(4) صياغة الخيارات الاستراتيجية: يواجه تحديد الخيارات الاستراتيجية مشكلة اختيار خطة العمل التي يتعين تنفيذها بسبب تباين كفاءة وفعالية هذه الخيارات، لكن يبقى الخيار الأرجح هو مدى ملائمتها للنظرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(5) تطوير الاستراتيجية للخيار الأمثل: تشمل الاستراتيجية مجموعة من المحاور الاستراتيجية والأهداف الوسيطة وخطط العمل والتدابير المندرجة تحت هذه المحاور، مثال عن ذلك، تعتبر إعادة التشجير وترميم الغابات والمناظر الطبيعية محور استراتيجي بالنسبة لسياسة خاصة بقطاع الغابات.

(6) تحديد الأهداف: تجسد أهداف السياسة القطاعية الرغبة في معالجة أولويات القطاع حيث تتم عملية تحديد أهداف السياسة بطريقة تشاركية وتستند إلى المرحلة التشخيصية، يتعلق الأمر بالانتقال من حالة سلبية قائمة (مشكلة محددة) إلى حالة إيجابية يجب الوصول إليها (هدف يجب تحقيقه)، أما صياغة الهدف فهي تصف الإجراءات التي يجب اتخاذها بحيث يعكس الهدف وجهة نظر مقدم الخدمة، في حين قد تقتصر معايير النجاح على إنجاز الأنشطة.

ينبغي أن يكون الهدف محدد بدقة، وقابل للقياس، وواقعي وقابل للتحقيق، ومحدد بزمن. الهدف مرتبط بالنتيجة من منظور إدارة تركز على النتائج (النتيجة النهائية أو الهدف العام، النتائج الوسيطة أو الأهداف المحددة، النتائج الفورية أو الأهداف الوسيطة).

(7) تحديد برامج العمل: البرنامج هو مجموعة من الإجراءات أو المشاريع المتناسقة التي من خلال تحقيق أهدافها الخاصة (في الوقت المحدد وضمن الميزانية المحددة) تساهم في تحقيق هدف أعلى وهو هدف البرنامج. العوامل الرئيسية لجودة برنامج العمل هي: الملاءمة، الجدوى، الفعالية، والإدارة الجيدة.

4- مرحلة تحديد الإطار الخاص بالقيادة والمتابعة والتقييم: تعد وظائف المتابعة والتقييم وظائف مختلفة ولكن مكملة. إنها ضرورية وتقع في قلب الحوكمة الجيدة. يجب أن تسمح وظائف المتابعة والتقييم للسياسات العامة بالإجابة على الأسئلة التالية:

(1) هل هي ذات مصلحة عامة؟

(2) ما هي نتائج هذه السياسات العامة؟

(3) ما هي استدامة هذه الخيارات السياسية؟

(4) هل خيارات التخصيص مثالية؟

يسمح إطار المتابعة والتقييم، على مدار دورة التنفيذ، بالاستجابة لهدفين مزدوجين: الإدارة الفعالة وتبني السياسات المعتمدة.

5- **مرحلة التركيب والصياغة النهائية:** تشكل كل من مرحلة التشخيص ومرحلة صياغة استراتيجية القطاع العناصر الأساسية لأعمال التركيب، تهدف هذه الأعمال إلى إنتاج وثيقة تلخيصية بعنوان "السياسة القطاعية". يتم تنفيذها بواسطة مجموعة محدودة تتألف من أعضاء اللجنة الفنية مع الدعم المحتمل من الاستشاريين.

6- **مرحلة التحقق:** يتم متابعة عملية إعداد السياسة القطاعية بأكملها من قبل هيكل التنسيق/اللجنة الفنية التي، من حيث المبدأ، تشرف على التحقق من الوثائق والتقارير الصادرة من المراحل المختلفة تدريجياً مع تقدم الأعمال. يشمل هذا التحقق بُعدين: تقني وسياسي. يضمن التحقق السياسي التأكد من أن كل مرحلة من العملية تلبى متطلبات وثيقة ذات جودة، من التشخيص إلى تحديد برامج العمل.

تشمل مرحلة التحقق الفعلي: التحقق الفني، التحقق الوطني، والموافقة من قبل الوزير المسؤول عن التخطيط:

1) **التحقق الفني:** بعد إعداد مشروع السياسة القطاعية، يخضع أولاً لورشة عمل فنية للتحقق تضم هيكل التنسيق الذي تم إنشاؤه، وفريق الصياغة، وفريق إدارة الوزارة. يجب أن تسمح ورشة العمل الفنية من التحقق من جميع كيانات القطاع وذلك بمناقشة الأهداف المعينة لها، وبرامج العمل التي يجب أن تنفذها، والوسائل المخصصة لها.

2) **التحقق الوطني:** تجتمع ورشة العمل الوطنية للتحقق من صحة سياسات أعضاء اللجنة التوجيهية الموسعة، وتشمل الجهات الفاعلة الأخرى من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يُتوقع أن تساهم في تنفيذ السياسة. الوثيقة النهائية التي تصدر عن ورشة العمل الوطنية تمثل نهاية عملية صياغة خطاب السياسة القطاعية.

3) **الموافقة على السياسة:** تُقدّم الوثيقة النهائية لورشة العمل الوطنية للتحقق إلى الوزير المسؤول عن التخطيط، الذي يوافق عليها بالتنسيق مع زميله المسؤول عن القطاع المعني.

ثالثا: لمحة عامة عن مختلف قطاعات النشاط¹:

تتعدد قطاعات النشاط كما يلي:

- 1) الفلاحة وقطاعات أخرى في الاقتصاد الريفي
- 2) استغلال الغابات، الأخشاب، اللب والورق
- 3) التعدين
- 4) الصناعات الكيماوية
- 5) الصناعات الميكانيكية والإلكترونية
- 6) إنتاج النفط والغاز
- 7) صناعة معدات النقل
- 8) النسيج، الملابس، الجلود والأحذية
- 9) النقل البحري، الموانئ، الصيد؛ النقل الداخلي
- 10) النقل (بما في ذلك الطيران المدني، النقل بالسكك الحديدية والنقل البري)
- 11) الفنادق، السياحة والمطاعم
- 12) البناء
- 13) خدمات الصحة
- 14) الوظيفة العمومية
- 15) الخدمات البريدية
- 16) الخدمات العامة للتوزيع
- 17) التعليم
- 18) الإعلام، الثقافة والفنون الجرافيكية

¹ Département des politiques sectorielles. **Faits marquants 2021-21**. Bureau international du Travail (BIT), 2021, www.ilo.org/publns.https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@sector/documents/publication/wcms_839223.pdf. Accessed 10 Jan 2025.

المطلب الثالث: الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة

أولاً: سياق تطور مفهوم الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة¹:

لقد تطور مفهوم تفسير وممارسة الإدارة القائمة على النتائج في التعاون من أجل التنمية على مدار العشرين عاماً الماضية. كما تغير السياق نفسه الذي يندرج فيه التعاون من أجل التنمية. تؤكد أهداف التنمية المستدامة (ODD) على ضرورة العمل في شراكات، وتبني أساليب عابرة للقطاعات، وإعطاء الأولوية للمناهج على المستوى المحلي والتي تعتمد على السياق المحدد، مع التركيز على الفئات السكانية المهملة، وهي جميعها عوامل تؤثر على النهج والأنظمة المتعلقة بالنتائج. خلال نفس الفترة، تضاعفت الفرص التي تقدمها استخدامات التقنيات الجديدة. أمام هذه التعقيدات والبيئات المتقلبة وغير المؤكدة، قام العاملون في مجال التعاون من أجل التنمية بتطوير نهج متنوعة ومختلطة في المدى القصير، يعتمد العديد منهم على مجموعات من المؤشرات القياسية والمجمعة. قد يؤثر هذا النهج على استخدام المعلومات المستخلصة من النتائج لأغراض التعلم والتكيف وتحقيق الأهداف طويلة الأجل، قد يعقد أيضاً التوافق مع أطر النتائج الوطنية واعتماد نهج تصاعدي تأخذ بعين الاعتبار السياق. في عدد من المجالات (مثل مشاركة القطاع الخاص)، قام العاملون بإعادة توجيه سياساتهم وممارساتهم الإدارية لتتكيف مع برنامج الأفق 2030، ولكنهم يواجهون صعوبة في الحصول على البيانات اللازمة لضمان أن التزامهم يؤثر على التنمية المستدامة. يقوم بعض الجهات الفاعلة الأحدث في مجال التعاون التنموي بإعداد نهجهم وأنظمتهم في مجال النتائج، باستخدام موارد محدودة غالباً، ويبحثون عن توجيهات ودروس مستفادة من التجارب العملية.

ثانياً: أسس الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة²:

¹ OCDE, *Gestion axée sur les résultats en matière de développement durable (Principes directeurs du CAD de l'OCDE)*, Éditions OCDE, Paris, 2019, [https://one.oecd.org/document/DOD/DAC\(2019\)37/FINAL/Fr/pdf](https://one.oecd.org/document/DOD/DAC(2019)37/FINAL/Fr/pdf) . 10 janvier 2025.

² OCDE, *Gestion axée sur les résultats en matière de développement durable (FONDAMENTAUX DE LA COOPÉRATION POUR LE DÉVELOPPEMENT)*, Éditions OCDE, Paris, 2019, https://www.oecd.org/en/publications/development-co-operation-tips-tools-insights-practices_be69e0cf-en/managing-for-sustainable-development-results_8e326a5d-en.html. 12 Janvier 2025.

1- مفهوم الإدارة القائمة على النتائج: هي نهج إداري يوفر الإطار والأدوات والتوجيهات لدعم

التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، ومراقبة الأداء، والتقييم وإدارة المعرفة.

تهدف إلى أربعة أهداف مكملة: اتخاذ القرار، التعلم، المساءلة، والاتصال.

(1) اتخاذ القرار: حيث تقوم بتوجيه برنامج التعاون من أجل التنمية وتخصيص الموارد بشكل

استراتيجي لتعزيز الكفاءة والتأثير.

(2) التعلم: فهم ما يعمل وما لا يعمل، وإجراء التغييرات اللازمة

(3) المساءلة: توجيه ملاحظات إلى أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين حول الإنجازات

والصعوبات التي تم مواجهتها

(4) الاتصال: نشر الإسهامات في التنمية العالمية لتعزيز ثقة الجمهور وتحفيز المواطنين

2- سلسلة النتائج: تُعرف النتائج على أنها المنتجات أو الإنجازات أو التأثيرات الناتجة عن

التدخلات في مجال التنمية. الروابط بين العناصر لا تقل أهمية عن النتائج نفسها، حيث يساهم

كل عنصر في العنصر الذي يليه حسب الترابط التالي:

(1) الوسائل: الموارد المالية والبشرية والمادية

(2) النشاطات: الإجراءات المتخذة أو الأعمال المنفذة في إطارها يتم تعبئة الوسائل، مثل

التمويلات، والمساعدة الفنية، والموارد الأخرى، لإنتاج نتائج محددة

(3) المنتجات: البضائع والمعدات والخدمات الناتجة عن التدخل لدعم التنمية. قد تتضمن النتائج

أيضاً تغييرات تساهم في تحقيق الإنجازات

(4) النتائج: الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل لنتائج التدخل.

(5) الآثار: الآثار على المستوى الأعلى للإنجازات الناتجة عن تدخل. يمكن أن تكون هذه

الآثار النهائية، أو التغييرات طويلة الأجل، سواء كانت مقصودة أو عرضية، إيجابية أو

سلبية.

3- المعايير والمؤشرات الخاصة بالإدارة القائمة على النتائج: المؤشر هو عامل أو متغير، ذو

طبيعة كمية أو نوعية، والذي يشكل وسيلة بسيطة وموثوقة ل: قياس الإنجازات، الإبلاغ عن

التغييرات المرتبطة بالتدخل، والمساعدة في تقييم أداء التنمية.

ترتكز كل مرحلة من مراحل دورة البرامج على النتائج وفق الترتيب التالي:

- 1) **مرحلة التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار:** يتم تحديد الأهداف والأولويات واختيار الأهداف والمؤشرات.
- 2) **مرحلة الميزانية القائمة على النتائج:** تُخصص الأموال للبرامج والمشاريع بما يتماشى مع الأولويات المحددة لدعم النتائج المتوقعة.
- 3) **مرحلة التنفيذ والمتابعة القائمتان على النتائج:** يتم متابعة البرامج والمشاريع حيث يجمع المديرون البيانات ويقومون بتكليف التنفيذ لمراقبة التطورات والتقدم المحرز.
- 4) **مرحلة التقييم:** هل كان البرنامج: ملائمًا؟ متسقًا؟ فعالًا؟ كفاءة؟ أداءه جيد؟ مستدامًا؟
- 5) **مرحلة التعلم والتواصل بشأن النتائج:** تُستخدم البيانات والعناصر الواقعية لدعم القرارات التي سيتم اتخاذها في المستقبل.

ثالثًا: مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة¹

من أجل تحقيق نتائج أفضل في ميدان التنمية المستدامة، تسعى المنظمات الانمائية الى رفع التحديات المعقدة والمتعلقة بالتعاون الإنمائي والتحديات الإنسانية، وذلك من خلال وضع ممارسة جديدة على صعيد الإدارة القائمة على النتائج في مجال التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى مبادئ الإدارة من أجل النتائج الإنمائية التي أقرتها وكالات التنمية في المائدة المستديرة الدولية بشأن النتائج التي عقدت في فيفري 2004 في مراكش ثم تمت الاتفاق على ترقيتها سنة 2011 في بوسان، حيث تحدد المبادئ الثلاثة الأولى التوجه العام للإدارة، في حين تركز المبادئ الثلاثة الأخرى على الترتيب التنظيمي للإدارة من أجل نتائج التنمية المستدامة وترتبط المبادئ فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، حيث تتمثل في:

1- المبدأ الأول: دعم أهداف التنمية المستدامة والتغيير المنشود

ينبغي أن يؤدي نهج الإدارة من أجل نتائج التنمية المستدامة الى تعزيز أثر الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ومستدامة بيئيًا لا تغفل أحد وذلك بالارتكاز على:

¹ OECD (2019), *Managing for Sustainable Development Results: Guiding Principles*, Best Practices in Development Co-operation, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/44a288bc-en>. 12 janvier 2025.

- 1) السعي الى تحقيق نواتج التنمية المستدامة من خلال ربط نظام النتائج بالهدف النهائي للسياسة الإنمائية وأطر التنمية الوطنية والعالمية خاصة خطة التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
- 2) وضع نتائج متوقعة واضحة، تقاس بمؤشرات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، كما تصمم وتطبق منهجيات تجمع بين السلامة والمرونة على مستويات المؤسسة والمحفظة والبلد والقطاع والبرنامج والمشروع لتحقيق هذه النتائج.
- 3) تعميم الإدارة القائمة على النتائج عبر جميع أبعاد الإدارة وما يتصل بها من عمليات صنع القرار، مما يشمل عمليات الإدارة الاستراتيجية والإدارة التشغيلية وإدارة التغيير، والشراكات وإدارة الأداء والمعرفة. وإدراكا منها للطبيعة المتغيرة والمعقدة للتنمية، تشجع المنظمات الإنمائية التكيف وتبرز أهمية التعلم.
- 4) تشجيع النهج المتناسكة الشاملة لمختلف القطاعات والتخصصات ودمجها في نظم القياس والتعلم وإعداد التقارير بما يتفق مع النهج المتكامل المتبع في أهداف التنمية المستدامة.

2- المبدأ الثاني: التكيف مع السياق

- ينبغي أن تكون نظم الإدارة من أجل نتائج التنمية المستدامة وأساليبها ونهجها مرنة بحيث تسمح بتكييفها وفقاً لمختلف السياقات التشغيلية وأنماط المشاركة وأنواع الشراكات وذلك بالارتكاز على:
- 1) إدراكا من المنظمات الإنمائية أن التنمية عملية معقدة تضم العديد من الجهات الفاعلة المختلفة وتواجه أوضاعا متقلبة مضطربة، فإنها تكيف نهجها وفقاً لمختلف الشراكات وأنماط المشاركة، وتتكيف مع سياق كل بلد شريك وعمليات التغيير المحلية. كما يجب أن تتحلى بقدر كاف من المرونة للتكيف مع الأوضاع سريعة التغير.
 - 2) تلتمس المنظمات الإنمائية نهجا متوازنا بين الامتثال للمتطلبات الداخلية والتمكين على الصعيد الميداني. ويتمتع المدراء بالصلاحيات والمرونة لتصميم نهج الإدارة وفقاً لنوع المشاركة والسياق المحلي.
 - 3) تركز المنظمات الإنمائية على تحقيق نتائج طويلة المدى بدل من التركيز على النتائج قصيرة المدى ووفقاً للظروف يمكن للمدراء تكييف المنجزات المستهدفة وترتيب الموارد اللازمة لتحقيق

النواتج المرجوة، وهذا يتطلب فهما سليما للديناميات المحلية، والنتائج الواضحة والنواتج القابلة للتكيف. ويمكن اعتماد نهج تكرارية (بدلا من النهج الخطية) لمعالجة تعقد البيئة التشغيلية. ويتم توثيق العمليات لرصد التقدم المحرز وتسهيل عملية التعلم.

3- المبدأ الثالث: تعزيز الشعور بالملكية على صعيد البلد والمساءلة المتبادلة والشفافية

يتعين على نهج الإدارة من أجل نتائج التنمية المستدامة تعزيز فعالية التنمية من خلال تعزيز أنظمة البلدان للتخطيط الاستراتيجي والرصد والإحصاء واستخدامها، وتشجيع النهج القائمة على المشاركة لتعزيز الشعور بالملكية والمساءلة المتبادلة والشفافية، وذلك بالارتكاز على:

(1) تعمل المنظمات الإنمائية على مواءمة أطر مؤشراتها مع أطر النتائج في البلدان الشريكة، مع إعطاء الأولوية للمؤشرات الوطنية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. كما أنها تسعى إلى مزامنة دورات التخطيط مع دورات البلدان الشريكة ومواءمة أطر النتائج الخاصة بكل منها للحد من التكاليف وتجنب الازدواجية.

(2) تعمل المنظمات الإنمائية على تعزيز واستخدام أنظمة الرصد والإحصاء في البلدان الشريكة إلى أقصى حد، مع تعزيز القدرة الوطنية على تخطيط وضع أطر النتائج، فضلا عن إنتاج البيانات وتحليلها، بما في ذلك البيانات المفصلة لجمع النتائج المرتبطة بالسكان المهمشين.

(3) يتم تقدير الثقة والتعلم المتبادل فيما بين الشركاء على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يتم تشجيع الحوار بين الشركاء والنهج القائمة على المشاركة لدعم حل المشاكل المحلية. إن المشاركة على نطاق واسع والمدعوم بعملية بناء القدرات الملائمة المطلوبة لحل المشكلات والتصميم والتخطيط والرصد والتقييم واستخدام النتائج لتعزيز الشعور بالملكية على نطاق واسع وضمان الاستدامة

(4) تعمل المنظمات الإنمائية على تعزيز المساءلة المتبادلة عند إبرام في الشراكات، مع تحقيق فهم واضح للهدف المشترك ومساهمة كل طرف في تحقيق النواتج المشتركة وتشاطر المخاطر، مع تقييم فعالية الشراكة بشكل منتظم.

5) تشجع المنظمات الإنمائية الشفافية وتشاطر أطر نتائجها لكي تكون المعلومات والبيانات المتعلقة بالنتائج المتاحة لجميع الجهات المعنية وعامة الجمهور، بما في ذلك مجموعات مستهدفة محددة بلغة مفهومة ومن خلال قنوات تواصل مناسبة.

4- المبدأ الرابع: استخدام المعلومات المتعلقة بالنتائج إلى أقصى حد من أجل التعلم وصنع القرار بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات على صعيد التواصل والمساءلة، ينبغي استخدام المعلومات المتعلقة بالنتائج بصورة منهجية لأغراض التعلم وصنع القرار لتحسين الإنجاز وتعزيز الأثر وفق النقاط التالية:

1) تستخدم المعلومات المتعلقة بالنتائج، التي تتضمن بيانات وأدلة كمية ونوعية عن عمليتي الرصد والتقييم، في التعلم وصنع القرار على جميع المستويات (من مستوى المؤسسة إلى مستوى المشروع) كما يتم استخدامها في التواصل والمساءلة.

2) يحدد الغرض والسبل التي تستخدم بها المعلومات المتعلقة بالنتائج بشكل واضح حيث يشمل ذلك على وجه الخصوص كيفية استخدام الإدارة والموظفين والشركاء للبيانات من أجل: - التوجيه والتعلم:

- توجيه برنامج التعاون الإنمائي وتخصيص الموارد بشكل استراتيجي لتعزيز الفعالية والأثر
- تكيف تنفيذ البرنامج وفقاً لتغير الأوضاع
- تعلم ما أثبت نجاحه وما لا يصلح على مستويات المشروع والمحفظة والسياسة، وإجراء التغييرات عند الحاجة.

- التواصل: التواصل بشأن البرنامج، على مستويات مختلفة، ومع جهات متنوعة على المستوى الوطني وعلى مستوى البلدان الشريكة لتعزيز التوعية وبناء ثقة الجمهور في التعاون الإنمائي، وتعبئة المواطنين للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- اعداد التقارير والمساءلة: إعلام الجهات المعنية والشركاء المحليين بالإنجازات والدروس المستفادة والتحديات التي واجهها البرنامج.

3) سواء كانت التدخلات ناجحة أم لا، تستخدم المنظمات وشركاؤها المعلومات المتعلقة بالنتائج لتعزيز التعلم ودعم القرارات المتعلقة بالإدارة البناءة والاستباقية.

5- المبدأ الخامس: تعزيز ثقافة النتائج والاستفادة من الدروس

ينبغي تعزيز ثقافة النتائج وإدامتها من خلال القيادة المتسقة ودعمها بما يلائم من الإرشاد والأدوات وبناء القدرات، فضلا عن الحوافز المناسبة وذلك بالارتكاز على:

(1) تبليغ القيادة على نطاق واسع عن الغرض من الإدارة القائمة على النتائج وبواعثها، كما تستخدم المعلومات المتعلقة بالنتائج بفعالية في إدارة البرامج على مستوى المؤسسة والاستراتيجيات من أجل التأثير في السياسات على المستوى السياسي.

(2) تعزز القيادة ثقافة النتائج والتعلم داخل المنظمة الإنمائية ومع الشركاء، مدعومة بالتوجيهات والأدوات المناسبة فيما يتعلق بكيفية الإدارة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة، وتخصص موارد مناسبة لدعم التنفيذ الفعال للنهج القائم على النتائج.

(3) يتطلب تعزيز ثقافة النتائج والتعلم على الصعيد المؤسسي أيضاً عملية سليمة ومتماسكة لإدارة التغيير تركز على تعزيز قدرات أنظمة مزودي الخدمات والشركاء، مع ضمان وجود حيز كاف لتحليل المعلومات المتعلقة بالنتائج والتعلم من الأقران فيما يتعلق بالمشاريع الناجحة والفاشلة على حد سواء، وتوفير حوافز مصممة خصيصاً لتصميم أطر النتائج، وجمع البيانات، وتقديم تقارير عن النتائج الإيجابية والسلبية، واستخدام المعلومات المتعلقة بالنتائج على نحو كاف لتكييف تدخلات البرامج وتحسينها.

(4) يتم تقدير التجريب المتأنى لدعم الابتكار باعتباره وسيلة لتحسين النتائج.

6- المبدأ السادس: وضع نظام للنتائج قابل للإدارة وموثوق به

بينما يتيح كل من أطر النتائج والقياس وأنظمة إعداد التقارير نتائج ذات مصداقية يمكن لجميع الشركاء استخدامها، يجب أن تكون أيضاً مناسبة لاحتياجات كل منظمة وقدراتها وذلك بالتركيز على:

(1) يتم وضع إدارة النتائج بطريقة مباشرة، مع الموازنة بين البساطة والمنفعة. ويركز النظام على مؤشرات النتائج الرئيسية، ويضمن وجود غرض واضح لكل البيانات المجمعة، ويدعم التواصل الفعال بين الجهات المعنية مع تقليل عبئ إعداد التقارير إلى أدنى حد.

(2) يتم إعداد نظم للرصد والتقييم بغرض إتاحة أدلة كمية ونوعية موثوقة تفي باحتياجات وقدرات المنظمة الإنمائية وشركائها حيث تساعد آليات المعلومات المرتجعة المناسبة إلى واضعي

السياسات والموظفين التشغيليين والشركاء، على ضمان استخدام النتائج على المستوى الملائم لتحسين الإنجاز، وللتعلم، ولصياغة الاستراتيجيات، ولصنع القرار.

(3) دعم أنظمة المعلومات جمع المعلومات المتعلقة بالنتائج وتجميعها وتحليلها ومشاطرتها. وتخضع الأنظمة للرقمنة حسب الاقتضاء، كما أن سرية البيانات محمية بواسطة بروتوكولات واضحة. ويجب تنسيق جهود مزودي الخدمات الرامية إلى وضع أنظمة البيانات لضمان إمكانية التواصل بين الأنظمة. وفي الوقت نفسه، يولى اهتمام مناسب لضمان جمع معلومات نوعية عن النتائج ومعالجتها.

(4) يتطلب الحفاظ على قابلية النظام للإدارة وموثوقيته وقابليته للتكيف جهدا مستمرا ينطوي على بناء القدرات بشكل مستمر على جميع المستويات. ويتم مراجعة النظام بشكل منتظم، بما في ذلك نوعية المعلومات المتعلقة بالنتائج المتحصل عليها ومدى استخدامها من أجل تحسين النظام تدريجيا والحفاظ على ملائمته للغرض، وسهولة استخدامه ومرورته.

المبحث الثالث: تطور سياسات تنمية الصناعات التقليدية في العالم

تحمل الصناعات التقليدية في طياتها قصة تطور لا يستهان بها. بدأت كوسيلة بسيطة لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان ثم تطورت إلى فنون ذات تقنية عالية تعكس ثقافة المجتمعات وحرفها. خلال العصور، كانت الصناعات التقليدية الرابط الذي يربط بين الأجيال، والوسيط الذي يحمل القيم الثقافية والاجتماعية عبر الزمن حيث تتضمن سياسات تنمية الصناعات التقليدية مزيجًا من الجهود الحكومية والخاصة للحفاظ على الصناعات التقليدية والحرفية وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

المطلب الأول: المقاربات المختلفة للصناعات التقليدية

أولاً: المقاربات التاريخية والاجتماعية للصناعة التقليدية¹

على مر التاريخ، تُمثل الحرف اليدوية عامل استقرار للتفاوت الاجتماعي من خلال التخصص التقني. هذه العملية تطورت ببطء، وتضمنت عدة مسارات متميزة شابتها انقطاعات ونسيان وركود.

في المناطق التي تُنظم فيها الحرف اليدوية، لا يكون الحرفي مجرد شخص ماهر، بل يتم دمج بطرق محددة في النظام الاجتماعي القائم، غالبًا في أدنى هرمية الوظائف والمراتب. تتماشى هذه المرحلة مع نتائج تدجين الحبوب والاستقرار القروي، ثم التحول إلى الحياة الحضرية، حيث يمكن تتبع أولى مظاهرها في الشرق الأوسط بين الألفية العاشرة والرابعة قبل الميلاد.

في المدن، التي تُعد مراكز للثروة والمعرفة والسلطة، تطورت الحرف اليدوية بالتوازي مع الحرف الريفية. تم تنظيمها وفق قواعدها وهيكلها الهرمية الخاصة، ومساحاتها المخصصة للعمل والإقامة. تحت تأثير القيود السياسية والأيدولوجية، نشأت توجهات نحو التجمع والتضامن، مبلورة مبادئ التحالف، ونقل المعرفة، وتحديد الامتيازات عبر الزمن والمكان. وبهذا، ظهرت الأشكال الجماعية للمهن، مما أثار وفي نفس الوقت حدًا من الوصول إلى وضع الحرفي. حسب الموقع والفترة وأساليب الإنتاج، شملت هذه

¹ Rossel, Pierre. « *Histoire d'une fonction socio-économique, technique et culturelle : l'artisanat* ». *Demain l'artisanat ?* édité par René Barbey et al., Graduate Institute Publications, 1986, pp. 17-18, <https://doi.org/10.4000/books.iheid.3334>.

الأشكال الطوائف والاتحادات والرفاقيات. حيث يمكن تتبع مظاهرها في العالم الإسلامي وأوروبا بين الألفية العاشرة والتاسعة عشر بعد الميلاد.

مع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي تجاوز عتبة لا رجوع فيها خلال الثورة الصناعية، تفتت الصناعات التقليدية، التي كانت حتى ذلك الحين متجانسة نسبيًا، إلى عدة مجالات مختلفة. ونتيجة لذلك، يمكننا اليوم ملاحظة وجود مجالات حرفية متنوعة، تتداخل جزئيًا فقط، وتشمل:

1- الصناعة التقليدية الريفية: جزء منها لا يزال تقليديًا (وهو نادر في البلدان الصناعية) والجزء الآخر يتزايد ميكنةً.

2- الصناعة التقليدية الفنية: تستمد شرعيتها من التقاليد، لكنها غالبًا ما تكون مفتوحة على الابتكارات (مثل الأشكال، المواد، التطبيقات، إلخ).

3- الصناعة التقليدية الحضرية: لها تاريخ طويل وتواكب التطورات التقنية والاجتماعية من خلال دمج المهن المؤكدة بالفعل مع المهن الجديدة (مثل صناعة السيارات على سبيل المثال).

4- الصناعة التقليدية الجديدة: تستلهم من أشكال الماضي والريف، لكنها تتطور في المشهد الحضري لاستهلاك الأشياء "ما بعد المفيدة" أو السياحية، وتزداد تقليدًا في مجالات الترفيه والتنشيط الاجتماعي العلاجي.

هذا التداخل بين العصور والتخصصات، حيث تراكمت معظم الانقسامات الاجتماعية والانقلابات الاقتصادية في القرون الأخيرة، يظهر بوضوح، مع بعض الاختلافات المحلية، في العديد من الأماكن حول العالم، بما في ذلك العالم الثالث. وبينما أعلنت كل من الماركسية والاقتصاد الكلاسيكي عن اختفائها الوشيك، وتجاهلتها مشاريع التنمية لصالح الصناعة الكبيرة أو حتى الفلاحين.

ثانيا: المقاربات الاقتصادية والإدارية للصناعة التقليدية

في هذه الفئات، نجد عملية تقسيم دقيقة للعمل وترتيب هرمي للحرف. يشمل ذلك التعاون المنظم بين مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية في إطار منظمات مثل الطوائف والاتحادات والرفاقيات.

1- الطوائف (Les Castes): التسلسلات الاجتماعية الصارمة¹

الطوائف هي مجموعات اجتماعية موروثية ترتبط بالمهن والمكانة، وغالبًا ما تكون مدونة في النظم الدينية أو الثقافية. في المجتمعات التي تعتمد على نظام الطوائف، يحتل الحرفيون أدنى المستويات الاجتماعية، مع فرص محدودة للحراك الاجتماعي.

حافظت الطوائف على النظام الاجتماعي بربط المهن بالوراثة. كان يتم التحكم في الحرفيين من خلال الطقوس الدينية واستبعادهم من الأدوار ذات المكانة الأعلى.

يعتبر هذا النوع من الحرف اليدوية متناثر، ريفي، ويرتبط غالبًا بمجتمعات ذات إنتاجية طاقة منخفضة (غير منتجة بشكل كبير للثروات المادية). انتشر نظام الطوائف في كل من الهند القديمة (الشودرا)، وفي اليابان الإقطاعية (عصر توكوغاوا) وأجزاء من إفريقيا.

2- الاتحادات (Les Corporations): النقابات الحرفية في العصور الوسطى

والسيطرة الاقتصادية

كانت النقابات الحرفية في المناطق الحضرية تنظم المهن في أوروبا في العصور الوسطى، الشرق الأوسط، وآسيا. كانت العضوية مقتصرة على الحرفيين الرئيسيين الذين يتحكمون في معايير الإنتاج، والأسعار، والعمل. برز نوعان أساسيان من النقابات²:

- النظام الأول: الذي نجده بكثرة في العالم الإسلامي، وغالبًا ما يُطلق عليه "الطائفة"، يتميز بروح التعاون التي يقترحها الإسلام والعلاقة المباشرة بين النقابة والحاكم الذي منحها امتيازاتها.
- النظام الثاني: تطور بشكل رئيسي في أوروبا، بدءًا من الاتحادات المتبادلة في القرن العاشر. لم ينشأ هذا النظام فقط من الامتيازات الممنوحة من النبلاء، بل ظهر كمكون من تحرير التجارة والحركة العامة للتحرر والضرائب على المدن.

¹ Rossel, Pierre. « *Histoire d'une fonction socio-économique, technique et culturelle : l'artisanat* ». *Demain l'artisanat ?* édité par René Barbey et al., Graduate Institute Publications, 1986, p. 20, <https://doi.org/10.4000/books.iheid.3334>.

² Rossel, Pierre. « *Histoire d'une fonction socio-économique, technique et culturelle : l'artisanat* ». *Demain l'artisanat ?* édité par René Barbey et al., Graduate Institute Publications, 1986, p. 21, <https://doi.org/10.4000/books.iheid.3334>.

في المدن، نُظمت الحياة الاجتماعية، وصار الحرفيون يكافحون مهنة تلو الأخرى للحصول على مكان في المساحات الممنوحة لهم من قبل النبلاء. لكن مع مرور الوقت، صارت النقابات فئة اجتماعية مستقلة، تتحكم في نقل المعرفة وتنظم الوصول إلى المهن تحت إشراف الأرستقراطية، مما يمنحها امتيازات مرتبطة بهذه المهن. جمعت النقابات بين المتدربين، والرفاق، والأساتذة، لكن الأخيرين فقط هم الذين يملكون القوة فعلياً.

كانت النقابات الشكل الإقطاعي لتنظيم المهنة. في البداية، لعبت دوراً مفيداً في تعزيز وتطوير المهن في المدن. ولكن مع نمو الإنتاج التجاري وتوسع السوق، أصبحت عائقاً أمام تقدم القوى الإنتاجية. كانت اللوائح الصارمة للعمل تشل مبادرات الحرفيين وتعرقل تطوير التقنية. للحد من التنافس، جعلت النقابات الحصول على الأستاذية مشروطاً بشروط تزداد تقييداً. كان من المستحيل عملياً للمتدربين والرفاق، الذين تزايدت أعدادهم بشكل كبير، الوصول إلى الأستاذية، وكانوا محكومين بالبقاء كموظفين طوال حياتهم. فقدت العلاقة بين الأستاذ وتابعيه طابعها الأبوي تقريباً. شدد الأساتذة استغلالهم للتابعين، مما جعلهم يعملون أربع عشرة أو ست عشرة ساعة يومياً بأجور بائسة. بدأ الرفاق في التجمع للدفاع عن مصالحهم في جمعيات سرية، أو رفاقيات، كانت تُضطهد بعنف من قبل النقابات وسلطات المدينة¹.

3- الرفاقيات (Les Compagnonnages): تضامن ومقاومة العمال المهرة

الرفاقيات هي جمعيات سرية للعمال المهرة الفرنسيين التي ظهرت في القرنين السابع عشر إلى التاسع عشر. ركزت على تضامن العمال ضد الأساتذة الاستغلاليين².

ركزت الرفاقيات على التحكم في أسواق العمل لمهنتهم الخاصة ومارسوا الضغوط على أصحاب العمل والسادة الحرفيين في مسائل مثل الأجور وظروف العمل وقاطعوا السادة غير المتعاونين.

كان الحرفيون المشاركون في الحركة يشملون النجارين، الطابعين، الحدادين. كانت الجمعيات تتكون من رفاق تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، يسافرون ويكتسبون التدريب أثناء جولة في فرنسا تستغرق من ثلاث إلى سبع سنوات.

¹ Manuel d'économie politique de l'Académie des sciences de l'URSS. « *La ville médiévale. Les corporations. Les guildes des marchands.* » d-meeus.be, <https://d-meeus.be/marxisme/manuel/chap03sect03.html>.

Accessed 5 Feb 2025.

² Benoist, L. *Le Compagnonnage et les métiers*. Paris : P.U.F., 1971.

أدى وجود التنافس بين المجموعات إلى صراعات عنيفة، إضافة إلى عدم التضامن بين الجمعيات التي منعها من أن تصبح حركة عمالية حديثة وموحدة.

تبنت الرفاقيات، أكثر من النقابات، الفكرة الروحية للصلة بين الإنسان وعمله اليومي. يبدأ هذا الشمول منذ فترة التدريب بالمرحل التمهيدي، ويستمر في إنجاز الأعمال الرئيسية، ويظل مستمرًا طوال الحياة مع تحمل المسؤوليات الأخلاقية والتقنية داخل الحركة. لذلك، لا ينبغي أن نتفاجأ بأن الرفاقيات كانت من الأوائل الذين عبروا عن القلق بشأن تدهور ظروف العمل نتيجة الثورة الصناعية. في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في المدن الفرنسية، نظمت الرفاقيات أولى الحركات الكبيرة المعارضة لأرباب العمل. ينظر المراقبون إليهم كأجداد للنقابات التعاونية. يشير آخرون إلى أهميتهم في تعبئة الرفاق ضد السادة في أول صراع طبقي. الجميع يتفقون على أهمية التقاليد والهدف الأخلاقي لمجتمعهم الحرفي¹.

الجدول رقم (01): ملخص المقارنة بين الأشكال الحرفية الثلاثة

الرفاقيات	الاتحادات	الطوائف	الجانب
قائمة على المهارة، مؤقتة	محدودة بأعضاء النقابة	وراثية وجامدة	التنقل
تضامن العمال	التنظيم الاقتصادي	التصنيف الاجتماعي	الدور الأساسي
غالبًا في فرنسا	المراكز الحضرية حول العالم	منتشرة في الهند	النطاق الجغرافي
صعود النقابات، القوانين	التصنيع	تستمر في بعض المناطق	الانحدار

المصدر: من اعداد الباحث، 2025.

المطلب الثاني: تعريف الصناعة التقليدية

أولاً: تعريف الصناعة التقليدية حسب بعض المنظمات الدولية

تختلف التعاريف المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرف باختلاف المرجعيات الثقافية والاقتصادية. فيما يلي أبرز التعاريف:

¹ Coornaert, E. *Les Compagnonnages en France du Moyen Age à nos jours*. Paris: Éditions ouvrières, 1966.

1- حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ومركز التجارة الدولية (CCI): وفقًا للندوة الدولية حول "الحرف اليدوية والسوق العالمي: التجارة والتصنيف الجمركي" التي عقدت في مانيلا، الفلبين، من 6 إلى 8 أكتوبر 1997، يتم تعريف المنتجات الحرفية على أنها: "تعني المنتجات الحرفية تلك المنتجات التي يصنعها الحرفيون، إما بالكامل يدويًا، أو بمساعدة أدوات يدوية، أو حتى وسائل ميكانيكية، شريطة أن تظل المساهمة اليدوية المباشرة للحرفي هي العنصر الأكثر أهمية في المنتج النهائي... تستند الطبيعة الخاصة للمنتجات الحرفية إلى خصائصها المميزة التي يمكن أن تكون نفعية أو جمالية أو فنية أو إبداعية أو ثقافية أو زخرفية أو وظيفية أو تقليدية أو رمزية أو مهمة من وجهة نظر دينية أو اجتماعية".¹ هذا التعريف يركز على الدور الأساسي للمهارة اليدوية للحرفي في إنتاج الحرف التقليدية، وهو ما يميز هذه الصناعة عن الإنتاج الصناعي الحديث الذي يعتمد بشكل كبير على الآلات والتكنولوجيا، كما يتطرق لتعريف خصائص المنتج بمختلف محتوياتها.

خلال الفترة الحالية، يلاحظ قصور هذا التعريف في تقديم إجابة حاسمة حول النقاط التالية:

- **التكنولوجيا والابتكار:** رغم أهمية المهارة اليدوية، يمكن أن تساهم التكنولوجيا في تحسين كفاءة الإنتاج وتوسيع الأسواق دون المساس بجوهر الحرفة التقليدية. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحفاظ على المهارات التقليدية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؟
- **الاقتصادات المحلية:** الحرف التقليدية تمثل جزءًا مهمًا من الاقتصادات المحلية ويمكن أن تساهم في التنمية المستدامة وخلق فرص العمل. كيف يمكن دعم هذه الصناعات بطرق تعزز التماسك الاجتماعي وتضمن استمراريتها؟
- **الحفاظ على التراث الثقافي:** الحرف التقليدية تعتبر جزءًا من التراث الثقافي الذي يجب الحفاظ عليه وتوثيقه للأجيال القادمة. كيف يمكن تشجيع الشباب على تعلم هذه المهارات وضمان استمراريتها؟

2- حسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED): الصناعة التقليدية تُشير إلى الأنشطة والصناعات التي تعتمد على المهارات والحرف المتوارثة عبر الأجيال، وتستخدم

¹ UNESCO. *International Symposium on Crafts and the International Market, Trade and Customs Codification: Annotated Agenda (fre)*. Bibliothèque Numérique, 20 Janvier 2025, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000111486_fre.

الموارد المحلية والتقنيات التقليدية. هذه الصناعات غالبًا ما تكون مرتبطة بالتراث الثقافي والممارسات الاجتماعية للمجتمعات، وتلعب دورًا حيويًا في¹:

- خلق فرص العمل: توفير فرص اقتصادية لسكان المحليين، خاصة في المناطق الريفية.
 - الحفاظ على التراث الثقافي: صون المهارات والحرف التقليدية التي تعكس هوية وثقافة المجتمع.
 - التنمية المستدامة: اعتماد ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة وتستخدم الموارد بطريقة مسؤولة.
- يسلط هذا التعريف الضوء على النقاط التالية:

- الأصالة والاستدامة: يُبرز أهمية استخدام المهارات المتوارثة والتقنيات التقليدية، مما يعزز من القيمة الثقافية والاقتصادية للحرف.

- الفرص الاقتصادية: يوضح كيف تسهم الصناعات التقليدية في خلق فرص عمل للسكان المحليين، خاصة في المناطق الريفية، ما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الحفاظ على التراث الثقافي: يؤكد دور الصناعات التقليدية في صون المهارات والحرف التي تعكس هوية وثقافة المجتمعات.

3- تعريف المجلس العالمي للصناعات التقليدية والحرف: قسم المجلس العالمي للصناعات التقليدية والحرف التقليدية إلى²:

- الإبداعات ذات الطابع الفني للحرفيين: وهي الأنشطة المتعلقة بإنتاج منتجات ذات المحتوى الإبداعي، والتي تستخدم مهارات وتقنيات عالية جدا.

- الفنون الشعبية (الفولكلورية): جميع التعبيرات المستوحاة من الثقافات المحلية والوطنية والمواد النفعية أو التزيينية التي تعكس نظرة مشتركة للحياة وتتطلب درجة عالية من المهارات والتقنيات اليدوية .

- الصناعات التقليدية ما قبل التصنيع: وتشير إلى مجموعة ورش العمل الخاصة بإنتاج المواد المستوحاة من التقاليد ومهارات الفنية الشعبية، ولكنها مصنوعة يدويا وبكميات كبيرة، وتحمل نوقا محليا وموجهة إلى السوق الحرفي .

¹ Vencatachellum, I. "L'approche de l'UNESCO en matière d'artisanat." *Une analyse économique culturelle de l'artisanat*, édité par A. Mignosa et P. Kotipalli, Palsgrave Macmillan, 2019, https://doi.org/10.1007/978-3-030-02164-1_3.

² صديقي، شفيقة. *بفع دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتوجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية: دراسة حالة المنتوجات اليدوية التقليدية والفنية*. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 98.

- الإنتاج الصناعي: تشمل جميع نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة الآلات وبكميات كبيرة.

يعكس هذا التعريف تنوع الحرف اليدوية والطرق المختلفة التي يتم بها تحقيق التكامل بين الإبداع الفردي والتقاليد الثقافية والتأثير الاقتصادي. كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه الحرف اليدوية في العصر الحديث.

4- حسب المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية (Insee): "تشمل الحرف اليدوية

الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يوظفون أكثر من 10 موظفين ويمارسون كإنشطة رئيسية أو ثانوية نشاطاً مهنيًا مستقلًا في الإنتاج أو التحويل أو الإصلاح أو تقديم الخدمات التي تتعلق بالحرف اليدوية وترد في قائمة محددة بمرسوم من مجلس الدولة¹.

يجدر الذكر أنه لا يوجد تعريف أوروبي موحد للمؤسسات الحرفية، حيث أوضحت المفوضية الأوروبية في توصياتها الصادرة في 3 أبريل 1996 الخاصة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن المؤسسات الحرفية تُعرّف على المستوى الوطني، بسبب خصائصها الخاصة.

هذا التعريف يُقدّر الدور الحيوي الذي تلعبه الحرف اليدوية في الاقتصاد المحلي، ويبرز الحاجة إلى دعمها وتنظيمها لضمان استمراريتها. من خلال تحديد العدد الأقصى للموظفين وتنظيم الأنشطة بمرسوم من مجلس الدولة، يُظهر هذا التعريف التوازن بين الحفاظ على الطابع التقليدي للحرف اليدوية وضمان جودتها وكفاءتها الاقتصادية. كما يُبيّن التنوع الكبير في الأنشطة الحرفية وقدرتها على تقديم خدمات متنوعة تلبي احتياجات المجتمع.

5- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): الصناعات الحرفية اليدوية تم

تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية وفقاً للسوق المستهدفة²:

- الحرف التقليدية الجميلة: تتميز منتجاتها بخصائص عرقية وتراثية فريدة، وتصنع بالوحدة وتعتبر كأعمال فنية تعرض في المتاحف والمعارض الفنية، ويشترىها محبو جمع الآثار.

¹ Insee. « Définitions, méthodes et qualité, Définitions, Artisanat. » Insee, <https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1137#:~:text=L'artisanat%20regroupe%20les%20personnes,figurant%20sur%20une%20liste%20%C3%A9tablie>. Accessed 5 Feb 2025.

² Anquetil, Jacques. « La présentation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain. » Consultations d'experts sur la présentation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain, Documents et rapports sur l'artisanat, UNESCO, Rio de Janeiro, 1984, pp. 3-7.

- **الحرف التقليدية:** تستخدم الأساليب والمواد التقليدية في تصنيع منتجاتها يدويا، مع الاستعانة بالمصممين لضبط المنتج حسب متطلبات السوق، مع الحفاظ على الخصائص العرقية والخلفية التاريخية. يمكن إنتاجها بكميات كبيرة.
- **الحرف التجارية:** تصنع منتجاتها بشكل تقليدي، ولكن مع مراعاة احتياجات وأذواق السوق، مع درجة عالية من الموضة وتخصص للمشتريين الأجانب. يتم إنتاجها بكميات كبيرة وتعرض في المتاجر المتخصصة والمحلات التجارية.
- **الحرف المصنعة:** تشمل جميع النماذج الحرفية التقليدية التي يعاد إنتاجها بواسطة الآلات أوتوماتيكيا. يتم إنتاجها بكميات كبيرة، وقد لا تلتزم بالطابع التقليدي للمنتج.

ثانيا: تعريف الصناعة التقليدية لبعض الدول

1- **تعريف الصناعة التقليدية حسب القانون الجزائري:** وفق المادة 5 من الأمر رقم 01-96،

يقصد حسب مفهوم هذا الأمر بالصناعة التقليدية والحرف كل نشاط إنتاج أو ابداع أو تحويل

أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس:

(1) بصفة رئيسية ودائمة،

(2) في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات الآتية:

(3) الصناعة التقليدية، والصناعة التقليدية الفنية،

(4) الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد،

(5) الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات،

وحسب الكيفيات الآتية:

- إما فرديا،

- وإما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف،

- وإما ضمن مقاول للصناعة التقليدية والحرف.

يعكس هذا التعريف بشكل شامل ودقيق الأبعاد المختلفة لقطاع الصناعة التقليدية من خلال النقاط

التالية:

- الشمولية: التعريف يغطي جميع النشاطات المتعلقة بالإنتاج، الإبداع، التحويل، الترميم، الصيانة، والتصليح. هذا يعكس التنوع الكبير في الأنشطة التي تندرج ضمن الصناعة التقليدية والحرف.
 - التركيز على العمل اليدوي: التأكيد على الطابع اليدوي في هذه النشاطات يبرز القيمة الفريدة للعمل اليدوي والحرفي مقارنة بالعمليات الإنتاجية الآلية.
 - المرونة في الممارسة: التعريف يشمل الممارسة بصفة رئيسية ودائمة سواءً في شكل مستقر، متنقل أو معرضي. هذا يعطي مرونة كبيرة للحرفيين في ممارسة أعمالهم حسب الظروف والإمكانات.
 - تصنيف النشاطات: تقسيم الصناعة التقليدية إلى صناعات تقليدية فنية، حرفية لإنتاج المواد، وحرفية للخدمات يساعد في وضع إطار تنظيمي واضح لتحديد أنواع النشاطات المختلفة.
 - الأساليب المتاحة للممارسة: التعريف يوفر إمكانية ممارسة النشاطات فرديًا، ضمن تعاونية، أو ضمن مقولة، مما يتيح خيارات متعددة للحرفيين لتنظيم أعمالهم بما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم.
- 2- تعريف الصناعة التقليدية حسب القانون المغربي¹: هي كل نشاط يغلب عليه العمل اليدوي ويهدف إلى صنع منتجات أو تحويل مواد أو تقديم خدمات، وهي صناعة تقليدية إنتاجية فنية أو نفعية أو صناعة تقليدية خدمية. ويمكن تعريف كل واحدة منها على حدة:
- تعتبر الصناعة التقليدية الفنية الإنتاجية نشاطا يهدف إما لصنع منتجات أو تحويل مواد أولية إلى منتجات مكتملة الصنع، وتتميز بطابعها الفني والإبداعي والتراثي الأصيل لأغراض تزيينية أو جمالية؛
 - الصناعة التقليدية الإنتاجية النفعية هي كل نشاط يهدف إلى صنع وتحويل مواد أولية إلى منتجات مكتملة الصنع أو غير مكتملة الصنع لأغراض نفعية عن طريق استعمالها أو الاستفادة منها؛

¹ Maroc. Dahir n° 1.20.68 du 4 Dhou al-Hijja 1441 (25 juillet 2020) portant promulgation de la loi n° 50.17 relatives à l'exercice des activités de l'artisanat traditionnel. Journal officiel du Royaume du Maroc, n° 6904, p. 4177.

- الصناعة الخدمية هي كل نشاط يهدف إلى القيام بأعمال الإصلاح أو الصناعة أو الترميم أو بنشاط يعتمد على العمل اليدوي بصفة أساسية .
وتشمل الصناعة التقليدية بالمغرب 150 حرفة، منها 100 للصناعة التقليدية الإنتاجية، 50 للصناعة التقليدية الخدمية.

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف شامل للصناعة التقليدية على النحو التالي: تشمل الصناعة التقليدية كل نشاط يعتمد على المهارات اليدوية والتقنيات المتوارثة لإنتاج أو تحويل أو ترميم أو صيانة أو تصليح أو تقديم خدمات ذات طابع تقليدي وثقافي. يتميز هذا النشاط بالإبداع الفني والتنوع الثقافي، ويعتمد على الموارد المحلية والأساليب المستدامة. يمكن ممارسة هذه الأنشطة بصفة فردية أو ضمن تعاونيات أو مؤسسات صغيرة، سواءً كانت ممارسات مستقرة أو متنقلة، وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل والحفاظ على التراث الثقافي.

المطلب الثالث: مبررات وأدوات سياسات تنمية الصناعة التقليدية والحرفية¹

أولاً: الأسباب الكامنة وراء تدخل الحكومات في دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرفية: يتم اعداد وتصميم سياسات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية حسب توفّر مجموعة من العوامل، منها:

1- الرؤية حول دور الدولة: تختلف الرؤى بين الدول حول مدى تدخل الحكومة في

الاقتصاد والمجتمع. في بعض الدول، يُنظر إلى الحكومة كعامل رئيسي في دعم وتوجيه القطاعات الاقتصادية، بينما في دول أخرى، يُفضل الاعتماد على القطاع الخاص.

2- الإطار المؤسسي: يشمل ذلك الوزارات والهيئات الحكومية التي تُشرف على تنفيذ

السياسات الحرفية. على سبيل المثال، قد تُدار السياسات من قِبَل وزارة الثقافة في حالة التركيز على التراث الثقافي، أو وزارة الاقتصاد إذا كان التركيز على التنمية الاقتصادية.

3- أولويات السياسات الثقافية: تختلف أولويات السياسات الثقافية بين الدول بناءً على

الاحتياجات والتحديات المحلية. قد تشمل هذه الأولويات الحفاظ على التراث الثقافي، تعزيز الابتكار، أو خلق فرص عمل جديدة.

¹ Mignosa, A. "Politiques pour l'artisanat : justification et outils." *Une analyse économique culturelle de l'artisanat*, édité par A. Mignosa et P. Kotipalli, Palgrave Macmillan, 2019, Cham, https://doi.org/10.1007/978-3-030-02164-1_5.

4- **الأدوات المستخدمة:** تتنوع الأدوات التي تستخدمها الحكومات لدعم قطاع الحرف، وتشمل الدعم المالي، برامج التدريب، المبادرات التسويقية، والتدابير التنظيمية. يهدف استخدام هذه الأدوات إلى تلبية احتياجات الحرفيين ودعم استمرارية الحرف التقليدية. هذه العوامل تجعل من سياسات الصناعات التقليدية والحرف مجالاً متنوعاً ومعقداً، حيث يجب على الحكومات أن تتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لضمان دعم هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: المبررات الاقتصادية والثقافية للتدخل الحكومي: التدخل الحكومي في دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف يتأسس على عدة مبررات اقتصادية وثقافية، منها:

1- القيم غير المادية:

(1) **قيم الإرث (Bequest Value) وقيم الوجود (Existence Value):** تعكس

هذه القيم أهمية الحفاظ على المهارات التقليدية للأجيال القادمة وتعزيز الهوية الثقافية. مثلاً، تعتبر الحرف جزءاً من التراث الثقافي الذي يمكن نقله للأجيال القادمة للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات.

(2) **التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء:** تُساهم الحرف في تعزيز التماسك

الاجتماعي والشعور بالانتماء، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على التراث كجزء من هويتها. حيث تلعب الحرف دوراً مركزياً في تحسين العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع.

2- الفشل السوقي: (Market Failure)

(1) **التحديات في ظل اقتصاد السوق:** تواجه الصناعات التقليدية والحرف صعوبات

في اقتصاد السوق بسبب صعوبة قياس قيمتها الاقتصادية الكاملة. هذا يُبرر التدخل الحكومي لتعويض النقص في التمويل الخاص ودعم الحرفيين لضمان استمرارية الحرف.

(2) **المنفعة العامة (Public Good):** تُعتبر الصناعات التقليدية والحرف منفعة

عامة في بعض السياقات، حيث يستفيد منها المجتمع ككل دون استثناء، مثل الحفاظ على التراث المعماري الذي يمثل جزءاً من الهوية الثقافية للمجتمع.

3- العوامل الخارجية الإيجابية:

1) جذب السياحة الثقافية: تُؤد الصناعات التقليدية والحرفية تأثيرات إيجابية غير

مباشرة، مثل جذب السياحة الثقافية، حيث يأتي السياح لاكتشاف التراث الثقافي والمشاركة في الأنشطة الحرفية.

2) تعزيز الابتكار: تُعزز الصناعة التقليدية والحرفية الابتكار من خلال دمج التصميم

الحديث مع المهارات التقليدية، مما يُساهم في خلق منتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات السوق المعاصرة.

تجعل هذه المبررات من دعم الصناعات التقليدية والحرفية قضية حيوية من أجل تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي للمجتمعات.

ثالثاً: أدوات السياسات المُستخدمة: تلعب السياسات الحكومية دوراً حيوياً في دعم قطاع الحرف من خلال عدة أدوات وممارسات، منها:

1- التمويل الحكومي والإعانات: تدعم الحكومات الحرفيين عبر تمويل المشاريع الصغيرة وتقديم

إعانات للمحترفين. على سبيل المثال، في الصين، يُمنح لقب "الماجستير" للحرفيين المتميزين لضمان استمرارية المهارات التقليدية.

2- التشريعات والحماية القانونية: تُنظم قوانين مثل نظام "Handwerk" في ألمانيا ممارسة الحرف،

حيث تشترط الحصول على شهادات مهنية. يهدف هذا النظام إلى ضمان جودة المنتجات وحماية الأسواق من المنافسة غير العادلة.

3- التعليم والتدريب: يلعب التعليم دوراً محورياً في نقل المهارات بين الأجيال.

1) يتبع النموذج الألماني للتعليم المزدوج، الذي يجمع بين التدريب العملي في الورشات

والدروس النظرية، لتعزيز مهارات الحرفيين.

3) في الهند، تُركز السياسات على برامج تدريبية لدمج الحرفيين في الأسواق العالمية

مع الحفاظ على الهوية المحلية.

4- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تتعاون الحكومات مع المؤسسات الخاصة والمتاحف

لتعزيز تسويق الحرف. على سبيل المثال، تعمل اليونسكو على إدراج الحرف في قوائم التراث

غير المادي لزيادة الوعي العالمي بها.

5- الابتكار والتكنولوجيا: تشجع بعض الدول استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة التقليدية والحرفية، مثل دمج التصميم الرقمي مع الحرف اليدوية، لفتح أسواق جديدة وتحسين جودة المنتجات.

تسعى السياسات لضمان استمرارية الحرف التقليدية ودعم الحرفيين في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

رابعاً: أهم النجاحات والتحديات

1- أمثلة عن بعض التجارب الدولية الناجحة: السياسات الحرفية تتنوع بين الدول وفقاً لمتطلبات واحتياجات كل منها، وهنا نعرض بعض دراسات الحالة الدولية:

(1) ألمانيا: يُعتبر نظام "Handwerk" من الأمثلة الناجحة على سياسة تجمع بين التنظيم القانوني والتعليم. هذا النظام يُشترط الحصول على شهادات مهنية لممارسة الحرف، مما يضمن جودة المنتجات ويحمي الأسواق من المنافسة غير العادلة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا النظام في تقليل البطالة بين الشباب من خلال تقديم فرص تدريبية وتعليمية تجعلهم مؤهلين لسوق العمل.

(2) الهند: تواجه سياسات الحرف في الهند العديد من التحديات بسبب التوسع العمراني والتحول الاقتصادي. ومع ذلك، تعتمد الهند على مشاريع مثل "اليونسكو-جودبور" لتعزيز الحرف كجزء من التنمية المستدامة. تعمل هذه المشاريع على دمج الحرفيين في الأسواق العالمية والحفاظ على الهوية المحلية، مع التركيز على تحسين جودة الحياة للحرفيين والمجتمعات التي تعتمد على الحرف.

(3) الصين: تركز الصين على دمج الحرف في السياق الاشتراكي من خلال مؤسسات حكومية تُشرف على تدريب الحرفيين وتسويق منتجاتهم. تدعم الحكومة الحرفيين من خلال توفير التدريب اللازم وتعزيز الابتكار، مما يساعد على دمج الحرف التقليدية في الاقتصاد الحديث وزيادة الوعي الثقافي بقيمة هذه الحرف.

2- أهم التحديات القائمة: تواجه سياسات دعم الحرف عدة تحديات ونقد في سياق تنفيذها، ومنها:

- (1) **التناقض بين التراث والاقتصاد:** في دول مثل فرنسا، هناك صراع بين الحفاظ على التراث الثقافي والضغط الاقتصادي. هذا التناقض يؤدي إلى صراعات حول أولوية الدعم، حيث يجد صناع القرار أنفسهم بين الحاجة إلى الحفاظ على التراث وتمويله وبين الضغوط لتحقيق النمو الاقتصادي.
 - (2) **عدم كفاية البيانات:** تعاني العديد من الدول من نقص في الإحصاءات الدقيقة حول القيمة الاقتصادية للصناعة التقليدية. هذا النقص يعيق صنع السياسات الفعّالة لأن البيانات غير الكافية تجعل من الصعب تقييم تأثير السياسات الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي.
 - (3) **الاعتماد على التمويل المختلط:** بعد الأزمات المالية، اضطرت العديد من الحكومات إلى خفض التمويل العام المخصص لدعم الصناعات التقليدية والحرفية، مما زاد من الاعتماد على التمويل من القطاع الخاص. هذا الوضع يمكن أن يهدد الاستقلالية الثقافية، حيث قد تتأثر الحرف التقليدية بالمتطلبات التجارية والاقتصادية للقطاع الخاص.
- تسلط هذه التحديات الضوء على أهمية التنسيق الجيد بين السياسات الحكومية والتمويل الخاص لضمان استدامة ودعم الحرف التقليدية بشكل فعال.

خلاصة الفصل

يُعالج هذا الفصل موضوع سياسات التنمية من خلال ثلاثة مباحث مترابطة، تبرز تدرجاً من التأصيل المفاهيمي والنظري إلى التطبيقات القطاعية. يتناول المبحث الأول مفهوم التنمية من منظور نظري، باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويستعرض تطور الفكر التنموي من النظريات الكلاسيكية إلى المقاربات الحديثة والنقدية، إلى جانب عرض أبرز استراتيجيات التنمية التي تراوح بين التنمية الزراعية والصناعية، وتلبية الحاجات الأساسية، والتنمية البشرية، والتنمية المستقلة.

أما المبحث الثاني فيركّز على الإطار التاريخي والمفاهيمي لسياسات التنمية، متتبّعاً نشأتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتطورها عبر المبادرات الدولية الكبرى وصولاً إلى صيغها المعاصرة المرتبطة بالتنمية المستدامة. كما يميّز بين أنواع السياسات وفقاً للأهداف والمجالات والنطاقات والمقاربات المختلفة، مع التوقف عند سياسة التنمية القطاعية بوصفها آلية لتوجيه الجهود نحو قطاعات محددة، اعتماداً على مراحل إعداد دقيقة وإدارة قائمة على النتائج.

في حين يتناول المبحث الثالث سياسات تنمية الصناعات التقليدية باعتبارها نموذجاً تطبيقياً يجمع بين الحفاظ على التراث الثقافي وتفعيل الدور الاقتصادي للحرف، مستعرضاً الخلفيات التاريخية والاجتماعية لهذه الصناعات، وتعريفاتها المختلفة، وأدوات التدخل العمومي فيها من تمويل وتشريع وتكوين مهني. ومن خلال هذا البناء التحليلي، يقدم الفصل رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية وسياساتها، تُبرز أهمية التوازن بين الأطر النظرية العامة والمقاربات القطاعية لتحقيق تنمية فعالة ومستدامة.

الفصل الثاني:

تحليل لمسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

تمهيد:

يُعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر مرآة عاكسة للعمق الحضاري والتنوع الثقافي الذي شكّل الشخصية التاريخية للبلاد، إذ يُجسد هذا القطاع عبر منتوجاته وأساليبه تراكم التأثيرات التي تركتها الحضارات المتعاقبة، بدءًا من الأمازيغية والرومانية، وصولًا إلى الإسلامية والعثمانية، في امتداد زمني طويل منح الصناعة التقليدية طابعًا فريدًا ومُتجددًا في الوجدان الشعبي. ولم يقتصر دور هذا القطاع على البعد الثقافي فحسب، بل كان كذلك دعامة اقتصادية أساسية، تمثل في مساهمته في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، وتمكين شرائح واسعة من المجتمع، فضلًا عن كونه مجالًا فعالًا لحفظ الهوية ومقاومة محاولات الطمس خلال فترات الاستعمار، التي سعت إلى إضعاف هذا القطاع ونقويض قدراته التنظيمية والرمزية.

وبعد الاستقلال، وُضع هذا القطاع في صلب الرهانات التنموية الجديدة، حيث بادرت الدولة إلى سنّ تشريعات وتنفيذ إصلاحات مؤسسية تهدف إلى إعادة هيكلته، وتحقيق اندماجه ضمن الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة. وتكثف الاهتمام به بشكل خاص ابتداءً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من خلال مخططات تنموية واضحة المعالم سعت إلى تطوير بنيته الإنتاجية، وتوسيع مساهمته في التشغيل، وتحسين قدرته على الصمود في السوق المحلي والخارجي. ويأتي هذا الفصل ليحلل مختلف مراحل تطور القطاع، مُستعرضًا أبعاده التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، مع تقييم شامل للسياسات العمومية المنفذة منذ سنة 2003، من خلال ما تحقق من إنجازات على الأرض، وما برز من تحديات بنيوية وهيكلية تعوق تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

- المبحث الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر
- المبحث الثاني: مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010
- المبحث الثالث: مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020

المبحث الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

تعدُّ الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إرثًا ثقافيًا واقتصاديًا عريقًا، تُجسّد تفاعل الحضارات التي تعاقبت على أرضها، من الأمازيغية إلى الرومانية والإسلامية والعثمانية، وصولًا إلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية. فقد شكّلت هذه الحرف عبر العصور ركيزةً للاقتصاد المحلي، ومرآةً تعكس الهوية المجتمعية، وقوةً مقاومةً في وجه التحديات الخارجية. ورغم التقلبات التاريخية، من ازدهار تحت حكم السلالات الإسلامية إلى تراجع خلال الاستعمار الفرنسي، حافظت الجزائر على جهودها لإحياء هذا القطاع بعد الاستقلال، عبر سياسات تشريعية وهيكلية تهدف إلى دمجها في التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، والحفاظ على التراث الوطني. يُقدّم هذا المبحث رحلةً تحليليةً لتطور الصناعة التقليدية، من جذورها الضاربة في التاريخ إلى آفاقها المستقبلية في ظل التحديات المعاصرة. حيث سيتم التطرق بشيء من التدرج لأهم ما يتعلق بتطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

المطلب الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قبل 1830

أولاً: قبل الفتح الإسلامي

كانت الجزائر مهدًا لحضارة أمازيغية. ومع ذلك، فإن تاريخها الرسمي بدأ بوصول الفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية هناك. بعد الفينيقيين، جاء القرطاجيون واستولوا على هذه المراكز وطوّروا أنشطة ساحلية متنوعة، بينما تركوا المناطق الداخلية تحت سيطرة الأمازيغ.

في القرن الأول قبل الميلاد، غزا الرومان شمال أفريقيا بما في ذلك الجزائر الحالية، ونقلوا حضارتهم إلى السكان المحليين. أثبتت الحفريات الأثرية الحديثة والاستطلاعات الميدانية وجود حرف يدوية مزدهرة في الجزائر، سواء في الضواحي أو الأحياء السكنية. شملت هذه الحرف تحويل المنتجات الغذائية (مثل طحن الحبوب، خبز الخبز، إنتاج زيت الزيتون، النبيذ، الغاروم^{*}، واللحوم المالحة)، النسيج (الصناعة، الصباغة، والتنظيف)، وإنتاج الأشياء الحرفية باستخدام الأفران (السيراميك، الزجاج، والمعادن).¹

* الغاروم: (Garum) هو نوع من صلصة السمك القديمة التي كانت تستخدم بكثرة في المطبخ الروماني القديم. يُصنع الغاروم من تخمير الأسماك الصغيرة مثل الأنشوجة مع الملح والأعشاب والنباتات العطرية. يُترك الخليط ليتخمر في أوعية خاصة تحت أشعة الشمس لمدة طويلة قد تصل إلى عدة أشهر.

¹ Amraoui, Touatia. *L'artisanat Dans Les Cites Antiques de l'Algérie : (Ier Siècle Avant Notre Ère – VIIIe Siècle Après Notre Ère)*. Archaeopress, 2017. JSTOR, <https://doi.org/10.2307/j.ctv177tjbs>. Accessed 15 Feb 2025.

تزامن سقوط المغرب الروماني مع احتلاله من قبل الوندال، الذين استخدموا لغتهم الجرمانية والكتابة القوطية واللاتينية في التشريع والدبلوماسية. لم يختلط الوندال بالسكان المحليين ولم يكن لهم تأثير يذكر على حياتهم الاقتصادية. في عام 533، تم القضاء على الوندال من قبل البيزنطيين، واختفوا دون أن يتركوا أثراً يذكر. ومع ذلك، لم يكن للبيزنطيين وقت كافٍ لتنظيم أنفسهم، إذ اضطروا لمواجهة المسلمين الذين سيطروا بسرعة على المنطقة.

ثانياً: بعد الفتح الإسلامي

بعد الفتح الإسلامي، شهدت الجزائر تطوراً كبيراً في الصناعات التقليدية والحرفية تحت حكم السلالات المحلية المختلفة. من أبرز مظاهر هذه الصناعات:

1- في العهد الرُّسُمي¹: أدى تأسيس الدولة الرستمية عام 777 من قبل عبد الرحمان بن رستم كأول دولة مستقلة على الخلافة المركزية ببغداد، الى سيادة الاستقرار والهدوء، مما دفع الناس الى البناء والتعمير وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بهدف تحسين مستواهم المعيشي وتوفير كل ما يحتاجه المجتمع. ارتكزت الصناعات الحرفية على وفرة المواد الخام وتتنوع الإنتاج ووفرت المتأني من نشاطات الفلاحة وتربية المواشي والأبقار والإبل، ووجود معدن الحديد والزنبق وخشب العطور في جبل أرزيو، كما تم استيراد الذهب والفضة من السودان، مما أدى الى بروز أسواق للحرف كسوق النحاسين، سوق للصاغة، سوق النساجين والحدادين والبنائين، سوق لصناع الأواني الفخارية والمطامير والأفران، سوق للقصابين، كما أن ازدهار الحركة العمرانية بتيهرت تطلب توفير عدد كبير من الحرفيين خاصة البنائين وما يتصل بهم من حرف، كما ساعد اعتدال المناخ وتوفر المياه في انتشار المطاحن على ضفاف الأنهار والوديان.

¹ بوشنافي، محمد. "مقومات النشاط الحرفي وتنظيمه على عهد الرستميين". مجلة الناصرية، المجلد 4، العدد 1، 1 جوان 2013، ص 157-160. <https://asjp.cerist.dz/en/article/7582>

2- في العهد الحمادي¹: أدى الزحف الهاللي* على القيروان الى هجرة كبيرة الى القلعة، العاصمة الأولى للحماديين، هاجر إليها طلاب العلم والمعرفة وأرباب الصناعات والحرف والعلماء والأدباء، مما جعلها وجهة للتجار. كانت القوافل تأتي إليها من الحجاز والعراق ومصر والشام وسائر بلاد المغرب، مما أدى إلى ازدهار الصناعة والتجارة. من أبرز الصناعات في تلك الحقبة:

- 1) صناعة وتحويل المواد النباتية: نظرًا لتوفر الأراضي الخصبة والمناخ المعتدل والمياه السطحية الغزيرة، تنوعت المحاصيل من الحبوب والثمار والخضر والفواكه والأعشاب الطبية.
- 2) صناعة المنسوجات والألبسة: اشتهرت الدولة الحمادية بزراعة الكتان والقطن، خاصة في مدن بونة ومقرة ومسيلة وشلف وطبنة وقزرونة. تفنن حرفيو القلعة في صنع أزياء تلبى أذواق الأمراء والأثرياء وتبرز مكانتهم الاجتماعية.
- 3) صناعة السلال: استخدم الحرفيون المواد المحلية مثل النخيل والحلفاء والسمار والديس وألياف الخوص والدوم في صناعة السلال والحصائر والبرادع والأدوات المنزلية.
- 4) الصناعات الصوفية: تم استخدام الصوف والوبر والشعر في صناعة الأغشية والزرابي والطنافس* والخيام والبرانس والقشاشيب**.
- 5) الصناعات الجلدية: تم تحويل جلود الحيوانات الأليفة (الأبقار والأغنام والإبل) وغير الأليفة (الذئاب، الضباع، الأسود) الى منتجات قابلة للاستخدام مثل الأحذية، دروع وأثاث وقرب وسروج وجرابيب*** ومزاود.

¹ معروز، عبد الحق. "الحرف والصناعات في العهد الحمادي". مجلة المفكر، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024، ص 29-42.
<https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/258878>

* الزحف الهاللي، المعروف أيضًا بالجزو الهاللي، هو مصطلح يشير إلى الهجرة الكبيرة لقبائل بني هلال وبني سليم إلى شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر الميلادي (القرن الخامس الهجري). هذه الهجرة كانت واحدة من أبرز الهجرات العربية إلى المنطقة، وكان لها تأثير كبير على تعريب شمال إفريقيا وانتشار العرب في تلك المناطق.

* الطنافس هي جمع كلمة "طنفسة" أو "طنفسة"، وهي تشير إلى نوع من البسط أو السجاد الذي له خمل رقيق. في اللغة العربية، تُستخدم كلمة "طنفسة" لوصف البساط الذي يُفرش على الأرض أو يُستخدم لتغطية الأثاث.

** القشاشيب هو مصطلح يُستخدم في الجزائر للإشارة إلى نوع من الملابس التقليدية التي يرتديها الرجال، وتُعرف أيضًا باسم "القشابية". تُصنع القشابية من الصوف أو الوبر وتُستخدم بشكل رئيسي في المناطق الريفية والجبالية لحماية الجسم من البرد. تتميز القشابية بتصميمها الفضفاض والمريح، وغالبًا ما تكون مزينة بتطريزات تقليدية.

*** جرابيب، وهي الملابس الطويلة والواسعة التي تُلبس عادة لتغطية الجسم بالكامل. في العديد من الثقافات، تُعتبر الجرابيب جزءًا من اللباس التقليدي الذي يُرتدى للحفاظ على الحشمة والوقار. تختلف أشكال الجرابيب وتصميمها من منطقة لأخرى، ويمكن أن تكون مصنوعة من مجموعة متنوعة من الأقمشة.

- (6) **الصناعات المعدنية:** تم استخراج الحديد والنحاس والرصاص والفضة من مجانية وبجاية وبونة، واستخدامها في صناعة الأبواب والنوافذ والفؤوس وبعض صناعات السفن والأدوات المنزلية.
- (7) **صناعة المرجان:** اشتهر مرسى الخرز بالقالة بصناعة المرجان واستخدامه في صناعة الحلبي والأقراط والخواتم، وتصدير الفائض إلى الخارج.
- (8) **صناعة السفن:** اشتهرت كل من بجاية ومرسى الخرز بصناعة السفن بشتى أشكالها وأنواعها، حيث دعمت كل من وفرة المواد المستخدمة في صناعتها (خشب، حديد، زفت)، ووجود المرافئ، مهارة الحرفيين من انتشارها وتوسعها.
- (9) **صناعة الأدوية:** ساهم وجود أطباء بارزين مثل أبي بكر المنصور القلعي وتوفر الأعشاب والنباتات الطبية في انتشار صناعة الأدوية.
- 3- **في العهد الزياني¹:** شهدت مدينة تلمسان عاصمة الدولة الزيانية تطوراً ملحوظاً في الحرف والصناعات خلال العصور الوسطى الإسلامية. تميز الحرفيون بالمهارة والإتقان في صناعتهم التقليدية. كانت هناك تنظيمات مهنية تعرف بـ " الطوائف الحرفية المتخصصة" تجمع أصحاب كل حرفة في مكان واحد، وكانت الأسواق مقسمة بين هذه الطوائف المتنوعة مثل العطارين، القبايين*، الإسكافيين، السراجين، والنجارين، والدرازين**، والحدادين، والدباغين، والصباعين وغيرهم، بينما الأعمال التي قد تلوث البيئة أو تسبب إزعاجاً للسكان فتقام خارج أسوار المدينة، أما الصناعات التي تحتاج موارد مائية مثل دباغة الجلود والصباعة والحدادة والأرحية فكانت تُقام على ضفاف الأنهار. وكانت بعض الورشات مملوكة لعائلات، فيما كانت الصناعات الكبيرة كصناعة السفن واستخراج المعادن من منطقة تفسرة وأعمال البناء تحتاج لعدد كبير من العمال وتتم بواسطة مجموعات من الشركاء.

¹ فيلالي، عبد العزيز. *تلمسان في العهد الزياني: دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية*. الجزء الأول، موفم للنشر والتوزيع، 2002، ص 220-224.

* القبايين هي كلمة تُستخدم للإشارة إلى أولئك الذين يعملون في مهنة وزن البضائع والمواد المختلفة، سواء في الأسواق أو الموانئ أو المحلات التجارية. كانوا يعتمدون على موازين مختلفة لتحديد أوزان المواد التي يتم بيعها أو شراؤها. في العصور القديمة، كانت هذه المهنة تعتبر ضرورية للتجارة وتبادل السلع، حيث كانت تضمن العدالة والدقة في المعاملات التجارية.

** "الدرازين" أو "الدراسة" تُستخدم في اللهجة الجزائرية للإشارة إلى مهنة النساجين التقليديين الذين يعملون في صناعة الأقمشة والزرابي يدوياً. هؤلاء الحرفيون يُعتبرون جزءاً من التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة، حيث يعتمدون على تقنيات تقليدية وأدوات بسيطة لصنع الأقمشة والزرابي التي تتميز بالجودة والدقة.

تم تشييد دار الصناعة سنة 1365م، ذات الفائدة الحربية، إضافة إلى العديد من الورشات الحرفية والوحدات الصناعية التي تخصص في إنتاج الأغطية الملونة والألبسة والأقمشة والحائك والبرانيس والزرابي والفرش والسلال ونسج الحلفاء والجلود المنقوش والحقائب والأحذية وغيرها.

تخصص المهاجرون الأندلسيون المسلمون في صناعة الأطرزة والمنسوجات الحريرية والقطنية، والكتان والصوف، وسائر الأواني المنزلية، ومعامل الفخار والخزف والأسلحة المختلفة، فيما اختص اليهود بصناعة المعادن الثمينة، كالمجوهرات والذهب والمرجان وغيرها.

كان أرباب الحرف والصناعة، والقائمون على الورشات والأشغال، وأمناء الحرف وعرفاء الصنائع يكسبون أموالاً ويعيشون حياة راقية، بينما كان الحرفيون ذوو الدخل اليومي يعيشون في ظروف أقل رفاهية. النساء الفقيرات كانت تُمارسن النسيج في المنازل، بينما النساء الأغنياء كانوا يحتكرن الطرز بالخيوط المذهب. تلمسان اشتهرت بجودة صناعاتها التقليدية، وكانت منتجاتها تصدر إلى أوروبا. فيما أسهم المهاجرون الأندلسيون في تطوير الصناعات، حيث نقلوا مهاراتهم وخبراتهم إلى المدينة.

4- في العهد العثماني: تميزت الفترة العثمانية بما يلي¹:

(1) كانت مصطلحات مثل "الجماعة" شائعة في الجزائر للإشارة إلى التنظيمات الحرفية التي أحصت

68 جماعة مثل الحفافون، الحدادون، والعطارون. أما قائمة الحرف فوصل عددها إلى 106

حرفة موزعة في ثلاث ميادين وظيفية تشمل:

(1) حرف متخصصة في الإنتاج

(2) حرف متخصصة في الخدمات

(3) حرف متخصصة في التجارة والتسويق

(2) كانت الحرف تورث داخل العائلات، حيث كانت العائلات تحرص على إبقاء أسرار الصنعة ضمن نطاقها.

(3) كان للأمناء دور كبير في إدارة الجماعات الحرفية، حيث كانوا يشرفون على النشاطات الاقتصادية والضريبية.

¹ غطاس، عائشة. *الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830*. منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، 2007، ص 140-145.

- (4) تم فرض ضرائب مختلفة على الجماعات الحرفية، بما في ذلك ضريبة "البشماق" * وضريبة "الغرامة".
- (5) كان نظام الالتزام الضريبي سائداً، حيث كان الأمناء وشيوخ البلد مسؤولين عن جباية الضرائب.
- (6) تم توزيع النشاطات الحرفية في المدن وفقاً لمعايير معينة، مثل قربها من المراكز الدينية والتجارية.
- (7) كانت صناعة الحرير من أهم الصناعات في مدينة الجزائر، حيث كانت تستورد المواد الخام من سوريا والبنديقية، وصناعة الأقمشة والمنسوجات في ندرومة، وتميزت تلمسان بصناعة الأقمصة، والزرابي الفاخرة، والمعاطف الصغيرة والكبيرة، وصناعة مستلزمات الخيل والفروسية من سروج وألجمة، أما مستغانم فاختصت بالصناعة النسيجية، أما جبل كوكو* فبرز بها صناعات البارود والأسلحة التقليدية كالسيوف، الخناجر والسكاكين، أما بجاية فكان جل أهلها من صناعات الأقمشة والمفروشات والزرابي، أما عن شرق البلاد فتميزت قسنطينة والقل بوجود عددا كبيرا من الصناعات والتجار، وميلة التي يشتغل معظم صناعاتها بالعباءات القصيرة والزرابي التركية.¹

* "البشماق" هو مصطلح يعود إلى الفترة العثمانية، وهو يرمز إلى نوع من الضرائب التي كانت تُفرض على الأفراد في الإمبراطورية العثمانية. يُعرف أيضاً باسم "ضريبة الأذن"، حيث يُشير المصطلح إلى "الحداء" باللغة التركية العثمانية.

* جبل كوكو هو جزء من إمارة كوكو أو مملكة كوكو، التي تأسست في القرن السادس عشر الميلادي على يد سيدي أحمد بالقاضي. تقع هذه الإمارة في منطقة القبائل الكبرى في الجزائر، وامتدت سيادتها من جبال الأطلس إلى السهول الجنوبية لمدينة الجزائر. كانت عاصمتها قرية كوكو، التي تقع في بلدية آيت يحيى من دائرة عين الحمام في ولاية تيزي وزو.

¹ كرخال، مارمول. إفريقيا، ج 2، تر محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب الأقصى، 1989، ص 295، 300، 350، 354، 363، 374، 375.

المطلب الثاني: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

أولاً: الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائر وتأثيرها على الحرف اليدوية قبل فترة ما بين الحربين العالميتين

كان وضع الجزائر تحت وصاية الحكومة المركزية الفرنسية في باريس يستند إلى "مذهب اليقوبية"^{**}، الذي ينص على القضاء على جميع القوى الاجتماعية الوسيطة بين الفرد والدولة، مثل الكنائس ونقابات الحرفيين وأعضاء الحكم الذاتي البلدي والإقليمي، وأيضاً الزعماء الإقطاعيين وملوك الصحراء. هذا المذهب يهدف إلى استئثار الدولة الوطنية بالسيادة العليا والحصريّة في إطار القانون الإقليمي الموحد¹.

وقد كانت البنية الاقتصادية الجزائرية، التي تتسم بالهيكل التقليدي، تصطدم بالبنية الاقتصادية الفرنسية المتقدمة صناعياً، حيث أدت المنتجات المصنعة الفرنسية إلى القضاء على المنتجات الحرفية الجزائرية. على سبيل المثال، رغم كثرة تجار الأقمشة الجزائريين في عنابة حوالي عام 1883، كان عدد الأوروبيين أكبر في مجالات الصباغة والنجارة والأخشاب والصناعات المعدنية. حتى في مجالات الفخار والجلود، كانت الهيمنة للأوروبيين حيث أن كل ورشة متخصصة في الأثاث والنجارة وصناعة السجاد وتشكيل المعادن كانت مملوكة لأوروبيين. ولم تكن الحرف التقليدية الجزائرية قادرة على المنافسة مع المنتجات الصناعية الجديدة الرخيصة التي تم إدخالها بسرعة إلى السوق الجزائري. ومع تدهور الوضع الاقتصادي الحضري، بدأت الفئات المتوسطة والصغيرة من النخب الحضرية، التي يمثلها رؤساء الحرف اليدوية، في التحول تدريجياً إلى الطبقة العاملة².

ثانياً: الإدارة الاستعمارية الفرنسية للجزائر وتأثيرها على الحرف اليدوية بعد فترة ما بين الحربين العالميتين

^{**} مذهب اليقوبية أو مبدأ الدولة اليقوبية: هو نظرية فلسفية وإدارية ظهرت بعد الثورة الفرنسية عام 1789. يعود اسمها إلى نادٍ تأسس خلال الثورة في دير سابق للرهبان اليقوبية في باريس. يتمحور أساس هذه الفكرة حول الدولة المركزية، التي تعتمد على مؤسسة إدارية قوية ومتناسكة. تتعارض هذه الفكرة بشكل حتمي مع مفهوم الفيدرالية، الذي يقوم على تجمّع ثقافات أو ديانات أو مجتمعات مختلفة ضمن إطار الدولة.

مبدأ الدولة اليقوبية كان يسعى إلى إنشاء دولة موحدة ومركزية تُدار من خلال جهاز إداري قوي، مما ساعد على تحقيق الاستقرار والتماسك خلال فترات التغيير الكبير التي شهدتها فرنسا عقب الثورة.

¹ Cahnman, Werner J. "France in Algeria: A Problem of Culture Contact." The Review of Politics, vol. 7, no. 3, July 1945, pp. 343–357.

² Prochaska, David. *Making Algeria French: Colonialism in Bône, 1870-1920*. Cambridge University Press, 1990, p. 39.

تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين في فرنسا بتشكيل قطاع الحرف اليدوية. كان تأسيس الاتحاد العام للحرف الفرنسية (CGAF) في عام 1922 خطوة رئيسية في ظهور الحرف اليدوية كمجموعة اجتماعية مهنية منظمة. أسهمت القوانين الأولى المتعلقة بالحرف اليدوية بشكل كبير في هذا التطور، بما في ذلك إنشاء القروض الحرفية في عام 1922، وإعطاء وضع ضريبي قانوني للحرفيين في عام 1923، وإنشاء غرف الحرف اليدوية في عام 1925، وإنشاء سجل الحرف اليدوية في عام 1934، وأخيرًا تنظيم التدريب المهني للحرف اليدوية من خلال قانون والتر-بولين* في عام 1937¹

من الناحية الإدارية، كانت الجزائر تعتبر مستعمرة خاصة لفرنسا، حيث كانت مدمجة في التقسيم الإداري الفرنسي. وبالتالي، كان يُفترض أن تُطبق التدابير الصادرة في باريس بنفس الطريقة في جميع الأقسام الفرنسية. تأثر قطاع الحرف اليدوية بقوانين مختلفة، مثل قانون أستشير** (1919) والتدريب المهني وإنشاء غرف الحرف اليدوية، حيث في عام 1917، تم تطبيق قوانين التعليم المهني في الجزائر بهدف توفير الوسائل والأدوات الأساسية اللازمة للتغلب على نقص اليد العاملة المؤهلة، وهو ما كان ضروريًا لضمان التطور الصناعي للجزائر. وفي عام 1918، ركز البرنامج على تدريب الميكانيكيين والكهربائيين والمتخصصين في البناء وعمال المناجم والخياطين. وفي الفترة نفسها، تم إنشاء مدارس ابتدائية عليا في الجزائر العاصمة، ومن ثم في مدن مهمة أخرى مثل وهران ومعسكر وتلمسان وبونة وقالمة. وفي

* في 10 مارس 1937، تم إصدار قانون جديد يتعلق بعقود التدريب المهني. يمنح قانون والتر-بولين دورًا رئيسيًا لغرفة الحرف في تنظيم عقود التدريب المهني حيث يجب على المتدربين والحرفيين الذين يدرّبونهم توقيع عقد يتضمن الالتزام بحضور دورة تدريبية مهنية واجتياز امتحان نهائي للتدريب.

¹ Perrin, Cédric. *Entre glorification et abandon. L'État et les artisans en France (1938-1970)*. Institut de la gestion publique et du développement économique, Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2007. <https://doi.org/10.4000/books.igpde.973>.

** قانون أستشير لعام 1919 هو قانون فرنسي يهدف إلى تنظيم وتطوير التعليم المهني والتدريب المهني في فرنسا. تم وضع هذا القانون لتعزيز التعليم المهني وتقديم الدعم اللازم للطلاب والمتدربين من خلال توفير التدريب المهني المناسب وتحسين جودة التعليم المهني. كان الهدف من هذا القانون هو تحسين مهارات العمال وزيادة كفاءتهم في مختلف المجالات المهنية.

سنة 1925، أنشأ الحاكم العام فيوليت* "دار الحرف اليدوية"، التي تم تأسيسها بعد عامين بواسطة بيير بورديس، بهدف تعزيز وتشجيع العمل المنزلي والحرف اليدوية¹.

أثناء الاستعمار، تم تنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى دمج الجزائر في الاقتصاد الفرنسي حيث تم تكثيف استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة الزراعية والمعدنية، وتم تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات، لكن هذه الاستثمارات كانت تخدم في المقام الأول مصالح المستعمرين. غالبًا ما كان الجزائريون مستبدين من الفوائد الاقتصادية التي تولدها أراضيهم.

ثالثًا: دور الصناعة التقليدية والحرفية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي

1) الصناعة التقليدية والحرفية كانت تمثل جانبًا مهمًا من الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي، حيث كانت تعتمد على المواد الأولية المحلية مثل الصوف، الجلود، المعادن، والنباتات وشكلت مصدر دخل أساسي للأسر الجزائرية وهو ما يعكس طبيعة الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان.

2) كانت الصناعة التقليدية والحرفية وسيلة للحفاظ على التراث الثقافي والهوية الوطنية. من خلال ممارسة الحرف التقليدية، تمكن الجزائريون من الحفاظ على تقاليدهم وعاداتهم، مما ساعد في تعزيز الروح الوطنية ومقاومة محاولات الاستعمار لطمس الهوية الجزائرية.

3) كانت الصناعة التقليدية والحرفية مصدرًا هامًا للدخل وفرص العمل للعديد من الأسر الجزائرية. هذا ساعد في تقليل الاعتماد على الاقتصاد الذي كان يسيطر عليه المستعمرون الفرنسيون، مما أعطى الجزائريين بعض الاستقلالية الاقتصادية.

4) من خلال الحفاظ على الصناعة التقليدية والحرفية، تمكن الجزائريون من مقاومة السيطرة الاقتصادية الفرنسية. كانت هذه الحرف توفر المنتجات الضرورية للحياة اليومية، مما قلل من الحاجة إلى الاعتماد على المنتجات المستوردة من فرنسا.

* موريس فيوليت (Maurice Viollette) كان رجل دولة وسياسي فرنسي وُلد في 3 سبتمبر 1870 وتوفي في 9 سبتمبر 1960. شغل عدة مناصب سياسية مهمة، بما في ذلك عضو الجمعية الوطنية الفرنسية وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي. كان أيضًا واليًا عامًا على الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي. فيوليت كان له دور بارز في ممارسة سياسات قمعية تجاه الحركة الوطنية الجزائرية، حيث حاول شل نشاطها ومطاردة ممثليها أثناء فترة إدارته في الجزائر. مشروعه المعروف باسم "مشروع فيوليت" كان يهدف إلى تقديم بعض الإصلاحات التي من شأنها تحسين أوضاع الجزائريين المسلمين ومنحهم بعض الحقوق دون التخلي عن هويتهم الإسلامية.

¹ Adel, Fatima Zohra, et al. « *La gouvernance des politiques publiques en faveur de l'artisanat en Algérie, essai d'analyse sur la longue période* ». *Marché et organisations*, n° 24, 2015/3, pp. 103-125. CAIRN.INFO, p. 108.

(5) كانت الصناعة التقليدية والحرفية وسيلة للمقاومة الثقافية ضد الاستعمار. من خلال إنتاج الحرف التقليدية، تمكن الجزائريون من التعبير عن هويتهم الثقافية ومقاومة محاولات الاستعمار لفرض الثقافة الفرنسية عليهم.

(6) خلال فترة الاحتلال الفرنسي، تأثرت الصناعة التقليدية والحرفية بشكل كبير بسبب السياسات الاستعمارية التي هدفت إلى استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية لصالح فرنسا، إضافة إلى تنافسية المنتجات الصناعية الفرنسية، مما أدى إلى تراجع العديد من الصناعات التقليدية، ومع ذلك، استمرت بعض الصناعات الحرفية في الازدهار، خاصة تلك التي كانت تخدم الاحتياجات المحلية أو التي استقادت من الطلب الفرنسي على بعض المنتجات التقليدية.

(7) أقام الفرنسيون مؤسسات لتعليم وتدريب الحرفيين، وسعوا إلى توثيق بعض الحرف للحفاظ عليها من الزوال وجعلها تتماشى مع متطلبات السوق الفرنسية، وذلك بهدف السيطرة الاقتصادية والثقافية واستغلال الموارد المحلية.

المطلب الثالث: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بعد الاستقلال
شهد قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر المستقلة تطورات تشريعية وتنظيمية كبيرة على مدار العقود الماضية، بدءًا من إنشاء الهياكل الإدارية في الستينيات، مرورًا بفترة التراجع في التسعينيات، ووصولًا إلى إعادة الهيكلة ودعم القطاع في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة. تم التركيز على تحسين التكوين المهني، وإنشاء أنظمة معلومات، وتعزيز تمثيل الحرفيين من خلال الغرف الوطنية والجهوية.

أولاً: المرحلة الأولى 1962-1991¹

1- إنشاء مديرية الصناعة التقليدية: في أوت 1962، صدر الأمر² (025/62) الذي أنشأ مديرية الصناعة التقليدية تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة، تكون مديرية الصناعة التقليدية من فروع متعددة تشمل الصناعة التقليدية الفنية، صناعة المواد، والخدمات. كان هدف مديرية الصناعة

¹ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. *تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009*. الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 2-8.

² جريدة رسمية رقم 5 المؤرخة في 23 نوفمبر 1962 ص 54.

التقليدية هو تطوير مؤسسات الصناعة التقليدية وتقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز الإنتاج الحرفي للسوق المحلي والخارجي. في مارس 1963، ألحقت الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، وفي ماي 1964 تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة.

2- إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية: في سنة 1971، تم إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، وذلك بهدف تنمية الصناعات التقليدية من خلال القيام بالمهام التالية:

1) مساعدة الصناع التقليديين والجماعات المهنية أو التعاونية في تقنيات الصناعة التقليدية والحياة المهنية والاجتماعية.

2) إنجاز الدراسات الفنية والتقنية والاقتصادية لرفع قيمة الصناعة التقليدية.

3) تسيير مراكز الصناعة التقليدية كمراكز نموذجية وطنية.

4) تزويد الصناع التقليديين بالمواد الأولية والأدوات اللازمة.

5) تسويق منتجات الصناع التقليديين في الجزائر والخارج.

6) اكتساب واستغلال الإجازات والنماذج والتقنيات المتعلقة بالصناعة التقليدية.

7) القيام بجميع العمليات التجارية والمالية المرتبطة بتطور الصناعة التقليدية.

8) تقديم التكوين المهني الفردي والجماعي لمتعلمي الصناعة التقليدية.

في سنة 1973، تم تغيير تسمية مديرية الصناعة التقليدية إلى مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة، بهدف إدارة سجل الحرف.

3- إصدار القانون الأساسي للحرفي: صدر القانون رقم (12/82) ¹ في سنة 1982 لتعريف

الحرفي وحقوقه وواجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية. حيث اعتبر الحرفي هو كل شخص

يمتلك المؤهلات المهنية المطلوبة ويملك أداة عمله، ويمارس نشاطاً يشمل الإنتاج، التحويل،

الصيانة، التصليح، أو أداء الخدمات المادية، ويتولى إدارة نشاطه بنفسه.

¹ الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة في 21 أوت 1982 ص 1717.

1) تم إدخال مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة، والتي تشمل المؤسسات التي تمارس أنشطة الإنتاج، التحويل، الصيانة، أو التصليح، وتوظف عددًا من العمال الدائمين لا يتجاوز سبعة أفراد.

2) تم إصدار المرسوم رقم (550/83)¹ في سنة 1983 لتنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف، والذي تضمن:

- سجل الصناعات اليدوية لتسجيل الحرفيين الفرديين.

- سجل الحرف لتسجيل التعاونيات الحرفية.

3) يتولى الوالي رعاية ومراقبة هذه السجلات، ويتم التسجيل بناءً على طلبات الأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية والتعاونيات.

4) في سنة 1988، تم إصدار المرسوم رقم (230/88)² لتحديث سجل الصناعات اليدوية والحرف، وتنظيم عملية التسجيل وإدارة السجلات من قبل المجالس الشعبية البلدية.

5) تم تعديل القانون الأساسي للحرفي بواسطة القانون رقم (16/88)³ ليشمل تعريفات جديدة وتنظيم عملية التسجيل وتوفير الرخص المؤقتة لممارسة الحرف.

ثانياً: المرحلة الثانية 1992-1995⁴

1- الوضعية العامة:

1) **تراجع القطاع:** تعرض قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وخاصة الصناعة التقليدية الفنية، لتراجع كبير بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1987. أدى هذا الحل إلى فقدان التأطير والدعم للحرفيين، خاصة في مجالات التمويل بالمواد الأولية وبناء سياسات تطوير القطاع.

2) **تحول الحرفيين:** بسبب الضغوط الاقتصادية والضريرية، تحول العديد من الحرفيين المؤهلين إلى نشاطات تجارية أكثر ربحية أو التحقوا بوظائف في المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى تراجع عدد الحرفيين النشطين في القطاع.

¹ الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخة في 04 أكتوبر 1983.

² الجريدة الرسمية رقم 46 المؤرخة في 09 نوفمبر 1988 ص 1540.

³ الجريدة الرسمية رقم 05 المؤرخة في 03 فيفري 1988 ص 178.

⁴ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. **تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009**. الطبعة الثانية، الجزائر،

2009، ص 10-20.

(3) **التحول نحو اقتصاد السوق:** مع نهاية الثمانينيات، شهد الاقتصاد الجزائري تحولاً نحو اقتصاد السوق، مما أدى إلى انسحاب الدولة تدريجياً من النشاط الاقتصادي وإعادة النظر في دور القطاع الخاص، بما في ذلك قطاع الصناعة التقليدية.

2- **الإجراءات المتخذة لدعم القطاع:**

(1) **إنشاء الغرف الوطنية والجهوية للحرف:** في عام 1992، تم إنشاء الغرفة الوطنية للحرف وثمانية غرف جهوية (تلمسان، وهران، الجزائر، غرداية، تيزي وزو، قسنطينة، عنابة، تبسة) لدعم وتنظيم القطاع.

(2) **دعم مالي وضريبي:** تم تخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي بنسبة 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية، وإعطاء الحرفيين الحق في الحصول على العملة الصعبة لاستيراد المواد الأولية.

(3) **تعزيز التأطير المحلي:** تم إنشاء مصالح خارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية لتعزيز التأطير المحلي، وإنشاء مناصب لمفتشيات الصناعة التقليدية.

(4) **ترقية المنتجات:** تم تنظيم معارض دولية لترقية منتجات الصناعة التقليدية، وتعزيز العمل القطاعي المشترك لدعم القطاع.

(5) **جلسات استماع:** تم تنظيم "جلسات الصناعة التقليدية" سنة 1994 للاستماع إلى ممثلي الحرفيين ومعرفة العراقيل التي يواجهونها ومقترحاتهم.

3- مهام الهياكل المستحدثة وأهم تحدياتها المستقبلية

(1) **مهام الغرف الجهوية للحرف:** مرسوم تنفيذي رقم (10/92) بتاريخ 9 جانفي 1992

- **حماية المصالح المهنية والاجتماعية:** تقديم النصائح الفنية والإدارية للحرفيين، وتنظيم التقنيات الحديثة.

- **دعم التكوين والتمهين:** تنظيم دورات تكوينية وتحسين الكفاءة المهنية للحرفيين.
- **ترقية المنتجات:** المشاركة في المعارض المحلية والدولية، ودعم تصدير المنتجات الحرفية.
- **التنظيم والإدارة:** مسك سجلات محلية و جهوية للصناعة التقليدية، وتنظيم المهن التقليدية.

(2) **مهام الغرفة الوطنية للحرف:** مرسوم تنفيذي رقم (11/92) بتاريخ 9 جانفي 1992

- **تمثيل المصالح:** تمثل الغرفة الوطنية مصالح قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وتقدم الآراء والاقتراحات للسلطات العمومية.

- **التنسيق والدعم:** تساعد الغرفة الجهوية في التنسيق بين النشاطات المحلية والجهوية، وتشرف على التشاور مع القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والتجارة.

- الدراسات والخدمات: تقوم الغرفة بإجراء الدراسات وتقديم الخدمات للغرف الجهوية والحرفيين.
 - (3) مهام الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية: مرسوم تنفيذي رقم (12/92) بتاريخ 9 جانفي 1992
 - حماية التراث: تعمل الوكالة على حماية التراث الوطني الخاص بالصناعات التقليدية وترقية النشاطات المتعلقة بها.
 - دعم التسويق: تقوم بدراسة السوق وتنظيم شبكات التوزيع لدعم تسويق المنتجات الحرفية محلياً ودولياً.
 - التكوين والبحث: تشجع التكوين المهني وإجراء البحوث لتطوير الصناعة التقليدية.
- 4- التحديات والجهود المستقبلية:
- (1) نظام المعلومات: إنشاء نظام معلومات لمتابعة نشاطات الصناعة التقليدية، مما يسمح بجمع بيانات إحصائية لدعم القرارات.
 - (2) التكوين المهني: التركيز على تحسين التكوين المهني للحرفيين، مع إدماج فروع الصناعة التقليدية في مراكز التكوين المهني.
 - (3) التشريعات الجديدة: إصدار تشريعات جديدة لتنظيم القطاع.

ثالثاً: المرحلة الثالثة 1996-2002¹

- 1- صدور الأمر الرئاسي تحت رقم (01/96)² بتاريخ 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف ويتلخص في:
 - (1) تشريع جديد: صدر الأمر رقم (01/96) لتعريف وتنظيم الصناعة التقليدية والحرف، ورفع مستوى الحرفة بحيث يتطلب من طالب صفة الحرفي إثبات مهارتهم اليدوية وإبداعهم في الأداء.
 - (2) مهارات الحرفيين: يشترط القانون أن يكون العمل ذا طابع تقليدي ويتطلب إثبات التأهيل في مجال الصنعة للحفاظ على أصالة التراث ونقل المهارات العريقة.
 - (3) إدارة ملف الحرفيين: تم إسناد أمر تسيير هذا الملف إلى مؤسسات أكثر مهنية واحترافية لضمان أداء المهمة بشكل دقيق وفعال.

¹ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009. الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 22-57.

² أمر رقم 01-96 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف. (ج ر عدد 03-14 فيفري 1996).

(4) **أهداف التشريع:** يهدف الأمر (01/96) إلى تنظيم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، تحديد واجبات وامتيازات الحرفيين، واتخاذ ترتيبات لحماية وتثمين الصناعة التقليدية وتحسين إطار تنميتها.

(5) **غرف الصناعة التقليدية:** تم تأسيس غرفة وطنية للصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى غرف ذات اختصاص إقليمي لتشكيل إطار تنظيمي تشاوري بين الحرفيين والسلطات العمومية.

(6) **الصناعة التقليدية والحرف** هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس: بصفة رئيسية ودائمة، في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات الآتية:

- **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:** صنع يغلب عليه العمل اليدوي، ويستخدم الحرفي أحياناً آلات لصنع أشياء نفعية وزخرفية ذات طابع تقليدي وفني.
- **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** صنع لمواد استهلاكية عادية لا تكتسي طابعاً فنياً خاصاً وتوجه للعائلات والصناعة والفلاحة.
- **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** نشاطات يقدمها الحرفي تشمل الصيانة، التصليح، أو الترميم الفني.
- **تمارس هذه النشاطات:**

- **فردياً:** يكون الحرفي شخصاً طبيعياً مسجلاً في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطاً تقليدياً يثبت تأهيله ويتولى بنفسه تنفيذ العمل وإدارة نشاطه.
- **تعاونية للصناعة التقليدية والحرف:** شركة مدنية يكونها أشخاص ويتمتعون جميعاً بصفة الحرفي وتهدف إلى تنمية النشاطات التقليدية والحرف.
- **مقاولة للصناعة التقليدية والحرف:**

- **مقاولة الصناعة التقليدية:** تتوفر على خصائص تشمل ممارسة نشاط تقليدي، تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء، وإدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم.
- **مقاولة حرفية لإنتاج المواد والخدمات:** تنشأ وفق القانون التجاري وتمارس نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات، وتشغل عددًا من العمال الأجراء الدائمين لا يتجاوز عشرة.

2- **سجل الصناعة التقليدية والحرف:** مرسوم تنفيذي رقم (141/97) بتاريخ أبريل 1997

(1) تم تأسيس سجل للصناعة التقليدية والحرف على مستوى كل غرفة للصناعة التقليدية والحرف، حيث يسجل فيه الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف.

(2) تؤسس بطاقة وطنية للصناعة التقليدية والحرف على مستوى الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالحرفيين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف.

3- التنظيم والتأطير:

(1) لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف استقراراً في تنظيمه وكان يخضع لعدة وصايات حيث تأثرت الأولويات بعد تغيير النمط الاقتصادي للبلاد.

(2) في 30 مارس 1997، صدر المرسوم التنفيذي رقم (100/97)¹ الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف، وتم توسيع عددها من 08 إلى 20 غرفة.

(3) صدور المرسوم التنفيذي رقم (101/97)² في نفس التاريخ لتنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.

(4) أشرفت وزارة السياحة والصناعة التقليدية على القطاع، وكانت الحاجة ماسة لهذه الهياكل الجديدة لضمان استقرار وتنمية فئة الحرفيين.

(5) غرف الصناعة التقليدية والحرف: كانت تعمل كمننديات لتمثيل المهن الحرفية، متابعة الانشغالات والاهتمامات الحرفية، وتنمية القطاع. وتساعد الحرفيين على الاستفادة من التكوين لتحسين مستوى مهاراتهم وتجديد معلوماتهم. كما تقوم الغرف ببرامج عمل لتنمية القطاع محلياً ودولياً، وتمنح بطاقات حرفية لممارسة النشاطات في إطار قانوني.

(6) الجمع بين الإدارة والتمثيل الحرفي: تعتمد الغرف على الجمع بين الجانب الإداري والتمثيل الحرفي المنتخب. وتحتوي الغرف على جمعية عامة منتخبة من الحرفيين والأعضاء والشركاء الذين يخدمون مصالح الحرفيين. كما تقوم الجمعية العامة بانتخاب رئيس ومكتب لها، وتعمل اللجان على دراسة واقتراح الآراء والتوصيات المتعلقة بالقطاع.

4- تأسيس نظام المعلومات: تم إنشاء نظام معلومات لتتبع نشاطات الصناعة التقليدية والحرف،

مما سمح بجمع بيانات إحصائية وتحليلها لتحسين إدارة القطاع واتخاذ القرارات المناسبة.

(1) يسمح نظام المعلومات بحساب عدة مؤشرات إحصائية كلية وجزئية، الكلية نقصد بها عدد

مناصب العمل المنشأة خلال السنة، عدد مناصب العمل الملغاة خلال السنة أيضاً، معدلات

نمو إنشاء مناصب العمل ومعدلات نمو الملغى منها، أما الجزئية منها: عدد الحرفيين

حسب ميادين النشاط الثلاث، عدد الحرفيين حسب قطاعات النشاط الأربعة والعشرين، عدد

¹ الجريدة الرسمية رقم 18 المؤرخة في 30 مارس 1997 ص 17.

² الجريدة الرسمية رقم 18 المؤرخة في 30 مارس 1997 ص 24.

الحرفيين حسب المهنة داخل كل قطاع نشاط، كما يمكن الحصول على إحصائيات في شكل عدد الحرفيين الفرديين، وعدد التعاونيات وكذا عدد المؤسسات.

(2) يتم استقراء وتحليل المؤشرات الإحصائية لتقديم تحاليل اقتصادية واجتماعية وصياغة سيناريوهات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

(3) نظام المعلومات يساعد في قياس آثار السياسات الاقتصادية المطبقة لصالح القطاع وتحديد الجهد الترقوي المطلوب، مما يساهم في جعل القطاع أولوية لمعالجة مشاكل البطالة.

5- التكوين في قطاع الصناعة التقليدية: تسببت اختلالات نظام التكوين في قطاع الصناعة التقليدية في ظهور مشكلات عدة، مثل عدم توافقه مع احتياجات السوق الوطنية وتفاوت المهارات بين نقص في بعضها وفائض في أخرى. ومع الضغوط المتزايدة على قطاع التكوين المهني بسبب التسرب المدرسي، برزت أهمية تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لاندماجهم في الحياة العملية. حيث اهتم قطاع الصناعة التقليدية بعملية التمهين من خلال تخصيص ميزانيات لدعمه، وإشراك الحرفيين المعلمين في تدريب الشباب، إضافة إلى مساعدتهم في الحصول على التمويل البنكي وتعلم تقنيات التسويق والإدارة.

رابعا: المرحلة الرابعة 2003-2025

انطلاقا من اعتبار قطاع الصناعة التقليدية والحرفية قطاعا ذا أولوية لإنشاء الوظائف وزيادة القيمة المضافة، تم تصميم خطط ضمن توصيات الاجتماعات الوطنية والندوات الإقليمية بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتقوية القدرات المؤسساتية، انحصرت هذه الخطط أساسا في:

- (1) مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف 2003-2010
- (2) الرؤية الاستراتيجية لتطوير الصناعة التقليدية والحرفية أفق 2020.

تميزت هذه المرحلة ب:

1- تقييم وخلاصة خطة العمل للتنمية المستدامة للحرف اليدوية للفترة 2003-2010:

¹Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>

(1) كانت الأهداف الرئيسية تشجيع تطوير العمل، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين جودة السلع والخدمات.

(2) ساهم تحقيق الأهداف في إنشاء 185,000 نشاط حرفي و370,000 وظيفة في عام 2010.

(3) تنفيذ خطط الترويج السنوية ساعد على تسويق المنتجات في الأسواق الوطنية والدولية.

الجدول رقم (02): مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية 2003 – 2010

نسبة النمو	2010	2003	
%107+	185000	89000	انشاء النشاطات الحرفية
%147+	390000	130000	عدد المناصب المنشأة
%72+	129 مليار دينار جزائري	75 مليار دينار جزائري	الناتج الداخلي الخام

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel. *Le développement de l'Artisanat Traditionnel en Algérie et son Potentiel à l'Export*. 17 mars 2021.

2- الرؤية الاستراتيجية لتطوير الصناعة التقليدية والحرفية أفق 2020¹:

- (1) الهدف العام هو زيادة مساهمة الأنشطة الحرفية في الاقتصاد الوطني.
- (2) هدف القطاع هو إنشاء 230,000 نشاط حرفي جديد و570,000 وظيفة جديدة، وتحقيق إنتاج قطاعي إجمالي قدره 535 مليار دج.
- (3) شملت المحاور الاستراتيجية تعزيز العمل، تحسين الإنتاجية والتنافسية، وتلبية احتياجات السكان.
- (4) تطوير الصناعة التقليدية والحرفية على مرحلتين: التوحيد والتطبيع (2012-2017)، والتخصص الاحترافي (2017-2020) حيث تشمل مرحلة التوحيد مراجعة الإطار

¹ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>

التشريعي، وتعزيز التدريب، وتنفيذ المعايير، بينما يعد الربط بين القطاعات، خاصة مع التخطيط العمراني والتنمية الريفية والسياحة، فرصة لتعزيز.

(5) التقدير الإجمالي لتنفيذ الخطة يُقدر بـ 13,420 مليون دينار جزائري، جزء من هذا المبلغ تم بالفعل تخصيصه في إطار الخطة الخمسية 2010-2014. المبلغ الإضافي المطلوب هو 9,420 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (03): مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية 2010 - 2020

نسبة النمو	2020	2010	
120%+	409044	185000	انشاء النشاطات الحرفية
171%+	1.060.954	390000	عدد المناصب المنشأة
158%+	334 مليار دينار جزائري	129 مليار دينار جزائري	الناتج الداخلي الخام

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel. *Le développement de l'Artisanat Traditionnel en Algérie et son Potentiel à l'Export*. 17 mars 2021.

3- الصناعة التقليدية والحرفية بعد 2020: تميزت هذه الفترة بـ

- (1) مواصلة العمل بنفس برامج مخطط العمل آفاق 2020
- (2) تأثر الحرفيين بجائحة كورونا 2019
- (3) التركيز على تكوين المكونين والحرفيين.
- (4) تأثيرات السياسات العمومية على معدلات التسجيل الحرفيين.

الجدول رقم (04): احصائيات قطاع الصناعة التقليدية 2020 - 2024

2024	2023	2022	2021	2020	
68946	68926	75120	98403	86199	مناصب الشغل المستحدثة
13229	7674	8332	21834	22936	عدد النشاطات المستحدثة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2025.

من خلال الجدول نلاحظ:

1- تطور مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية: شهدت مناصب الشغل المستحدثة تغيرات ملحوظة على مدار السنوات الأخيرة، حيث بلغ عددها ذروته في عام 2021 (98,403 منصب)، ثم شهدت انخفاضًا حادًا حتى عام 2023 (68,926 منصب)، ليعقبه استقرار نسبي في عام 2024 (68,946 منصب). يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في هذه التغيرات كما يلي :

1) مرحلة النمو (2020-2021) : سجلت زيادة في الوظائف بنسبة 8.35% عام 2020 و14.15% عام 2021، نتيجة تأثير جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وخاصة منتجات الصناعة التقليدية، وهو ما انعكس إيجابيًا على سوق العمل في هذا القطاع .

2) مرحلة التراجع (2021-2023) : شهدت الفترة 2021-2022 انخفاضًا حادًا بنسبة -23.6%، تلاه تراجع إضافي بنسبة -8.2% خلال الفترة 2022-2023، وذلك بسبب عدة عوامل أهمها:

- انخفاض تأثيرات جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية.
- تأثير منحة البطالة في تقليل إقبال الشباب على العمل الحرفي الرسمي، وتوجههم نحو السوق الموازي.
- سياسة ضبط الواردات الحكومية، والتي تضمنت حظر استيراد بعض المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في إنتاج منتجات الصناعة التقليدية.
- ارتفاع أسعار المنتجات التقليدية، نتيجة ارتباطها بارتفاع أسعار المواد الأولية عالميًا، مما أثر سلبًا على تنافسيتها أمام المنتجات الحديثة.

3) مرحلة الاستقرار النسبي (2023-2024) : سجلت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في خلق الوظائف، حيث بلغت نسبة التغير +0.03%، مما يشير إلى تباطؤ النمو في هذا المجال، نتيجة استقرار الطلب على منتجات وخدمات الصناعة التقليدية.

2- تطور النشاطات المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية: شهد الاتجاه العام تراجع مستمر من 2020 (22,936 نشاطًا) إلى 2023 (7,674) نتيجة تراجع الطلب السوقي على منتجات

العديد من نشاطات الصناعة التقليدية، ثم انتعاش جزئي في 2024 (13,229) بسبب زيادة النشاطات ذات حجم العمالة القليلة.

المبحث الثاني: مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010

سعت الجزائر الى ادماج نشاطات الصناعة التقليدية ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي بالارتكاز على مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق بشيء من التدرج لأهم ما يتعلق بسياسات التنمية المعاصرة.

المطلب الأول: الإطار التاريخي وأهداف مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية

آفاق 2010

أولاً: السياق التاريخي

شهدت الجزائر خلال الثمانينات والتسعينات أزمات اقتصادية ومؤسسية وأمنية تركت تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي وفرص التشغيل. إضافة إلى التحولات العالمية، دفع ذلك البلاد إلى التركيز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات مرونة عالية، قادرة على معالجة تحديات تراجع الأنشطة الاقتصادية وضيق سوق العمل.

برز قطاع الصناعة التقليدية والحرف كحل واعد نظراً لاستمرارية نموه، وتكلفته الاستثمارية المنخفضة، وقدرته على خلق فرص العمل. في عام 2002، تم ضم هذا القطاع إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بهدف منحه دوراً اقتصادياً جديداً، وتحفيز نشاطه لينتقل من حالة الركود إلى ديناميكية فعالة تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية. كما يُعد هذا القطاع ركيزة هامة في الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي، من خلال الارتكاز على تنفيذ آليات التنمية المحلية.

وفي إطار إدراك الحكومة لأهمية هذا القطاع، وبعد مشاورات مكثفة مع الحرفيين والمؤسسات المعنية، تمت المصادقة على مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، وذلك بتاريخ 18 جوان 2003، بميزانية 5 مليارات دينار جزائري. يأتي هذا المخطط ضمن الأهداف الرئيسية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وهذا ما يعكس التزام الدولة بتطوير الصناعة التقليدية وجعلها جزءاً فاعلاً من الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الأهداف الرئيسية¹:

1- تطوير الشغل: يستند هذا الهدف الى الاعتبارات التالية:

- 1) خفض التكاليف المرتبطة بتخصيص الموارد المادية والمالية الأساسية لخلق فرص العمل.
- 2) يتيح تنوع أنشطة قطاع الصناعة التقليدية فرصة للتطور في جميع أنحاء الجزائر من خلال التكيف مع الاحتياجات المحلية.
- 3) يشهد قطاع الصناعة التقليدية طلباً متزايداً على منتجاته وخدماته، مما يتيح إمكانية تطويره بشكل ملحوظ وبما يتماشى مع وتيرة النمو الديمغرافي.
- 4) يعمل الجهاز الوطني للتكوين المهني على رفد القطاع بكوادر مؤهلة ذات كفاءة عالية.
- 5) يدرك الشباب بشكل متزايد تحديات سوق العمل نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية، مما أسهم في تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال لديهم.
- 6) تحسين استغلال القدرات الحالية للحرفيين، مع مراعاة تحديات توفير المواد الأولية التي تقلل من الحاجة المستمرة إلى اليد العاملة.

2- تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان: يتم ذلك من خلال:

- 1) السعي إلى تحسين الجودة والتطوير، مع تنوع المنتجات والخدمات، بهدف تحقيق مشاركة فعالة تلبي احتياجات السكان الأساسية في السنوات المقبلة.
- 2) نظراً لتزايد الطلب في المستقبل، ستركز الصناعة التقليدية بشكل رئيسي على مجالات الغذاء، والملابس، والصيانة، وخدمات ما بعد البيع للأجهزة المنزلية، بالإضافة إلى توفير الخدمات الضرورية للمنازل.
- 3) تلعب الصناعة التقليدية دوراً هاماً في تجهيز المنازل والمحلات، بالإضافة إلى تطوير المنتجات الصغيرة الضرورية لتلبية احتياجات المجتمع.

3- تحسين نوعية الموارد والخدمات والإنتاج والإنتاجية: يواجه قطاع الصناعة التقليدية تحديات

في مستوى كفاءة المواد والخدمات، حيث لا يزال بعيداً عن المستوى المطلوب. لضمان تحسين الجودة في السنوات القادمة، يجب التركيز على توفير مواد أولية ذات نوعية عالية، واعتماد ممارسات إنتاجية وخدمية متطورة، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة لضمان بيئة عمل احترافية .

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010. شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص 31-35.

يهدف هذا النهج إلى تصحيح الممارسات غير اللائقة، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الوطنية، سواء على الصعيد المحلي أو في الأسواق الخارجية.

4- المشاركة في مجهودات الإدماج الاقتصادي: تُعد الصناعة التقليدية قوة منظمة تسهم في تعزيز

الاندماج الاقتصادي الوطني خلال العقد القادم، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية. يتمثل أحدها في تطوير دور الحرفيين في صيانة التجهيزات الصناعية وآلات الأشغال العمومية، مما يعزز استدامة هذه المعدات ويسهم في تحسين الإنتاجية.

كما يُبرز التنظيم أهمية مشاركة الحرفيين في نشاطات المناولة، التي لا تقتصر على الشركات الكبرى فحسب، بل تشمل مختلف الفاعلين الاقتصاديين، مما يتيح لهم فرصًا أوسع في سوق العمل. ونظرًا لزيادة الطلب وتنوعه، أصبحت مجالات المناولة ضمن الصناعة التقليدية فرصة مهمة للحرفيين لتطوير إنتاجهم وتعزيز حضورهم الاقتصادي.

إضافةً إلى ذلك، تسهم الصناعة التقليدية في تثمين الإنتاج المحلي كبديل للمواد المستوردة، من خلال دعم جهود استرجاع وإعادة تأهيل المنتجات الوطنية، وكذلك البحث عن مواد أولية محلية تلبي احتياجات السوق، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية ويشجع على استغلال الموارد الوطنية بشكل فعال.

5- المساهمة في التصدير خارج المحروقات: تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات يُعد خطوة

استراتيجية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية. وفي هذا السياق، يتم تنظيم مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في دعم وتنوع صادرات البلاد، مما يفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي على مختلف المستويات. يركز هذا التوجه على استغلال القدرات المحلية وتحسين جودة المنتجات التقليدية لتلبية المعايير الدولية، مما يسهم في رفع تنافسية الصناعات التقليدية في الأسواق الخارجية. كما تُعزز هذه الجهود فرص الحرفيين والمؤسسات الصغيرة للدخول في شراكات تجارية دولية، مما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للعائدات.

6- تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع: لتحقيق نمو مستدام للصناعة

التقليدية، من الضروري تجاوز النظرة المحدودة التي تحصر دور الحرفي في إطار المهارات التقليدية فقط. في المستقبل، يجب توسيع نطاق هذا المجال ليشمل قطاعات تتطلب تكوينًا عالي المستوى، إلى جانب استخدام أدوات وتقنيات حديثة للبحث والتطوير.

يمثل هذا التحول فرصة لتعزيز الكفاءة المهنية للحرفيين، مما يمكنهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات تأثير اقتصادي قوي. بالإضافة إلى ذلك، يُساهم هذا التطور في توفير بيئة مناسبة لدعم الإنتاج الوطني، وضمان تكامل أكبر بين الصناعة التقليدية والقطاعات الاقتصادية الأخرى

7- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وفي تهيئة الإقليم: الصناعة التقليدية في الجزائر تشهد تكيّفًا مستمرًا مع الظروف المحلية، مما يسهم إيجابيًا في تطوير الاقتصاد المحلي. ويشكل دعم وترقية هذه النشاطات خطوة مهمة لتنظيم الوعي بأهمية تهيئة الإقليم، حيث يتم التركيز على اختيار مجالات تتماشى مع الطلب المحلي والبيئي في مختلف المناطق، سواء الحضرية، الجبلية، أو الصحراوية، وفقًا لتوفر الموارد وفرص العمل المتاحة. وفي إطار التخطيط الإقليمي، يتطلب تطوير مناطق النشاط خلال السنوات القادمة إعادة التوازن في توزيع الحرفيين، خاصة أن نسبة كبيرة منهم تتركز في شمال البلاد بسبب التأخر في تنمية هذا القطاع. لذا، ينبغي تعزيز الجهود لتسريع عملية التطوير من خلال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط، مع تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. ولضمان نجاح هذه المبادرات، يجب تنفيذ مجموعة من الإجراءات العاجلة، مثل تحسين التموين، إطلاق المبادرات الداعمة، وتعزيز الإعلام والاتصال، مما يساهم في تمكين الصناعة التقليدية من لعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تحليل لأهداف وتحديات الفاعلين في إطار التكلفة المالية المقترحة

أولاً: الجهات الفاعلة

يبرز الملحق رقم 01 (أنظر قائمة الملاحق) توزيعًا منسجمًا للمسؤوليات بين القطاعات الحكومية والمؤسسات ضمن مخطط عمل لتنمية الصناعة التقليدية في الجزائر، حيث يشمل 11 قطاعًا حكوميًا، مثل التربية، المالية، النقل، والصناعة، مما يعكس نهجًا شاملاً يربط بين الجوانب التربوية، الاقتصادية، اللوجستية، والثقافية.

كما يتضمن البرنامج أبعادًا بيئية، مثل مبادرات التشجير في قطاع الفلاحة، وأخرى اجتماعية، كدعم الحرفيين الشباب عبر الجماعات المحلية، مما يعزز التنمية المستدامة. وفي إطار تعزيز النمو الاقتصادي، يتم التركيز على إنشاء مراكز متخصصة، مثل مركز الجودة في تلمسان، وسن قوانين

محفزة، مثل قانون الحرفي المكون، إلى جانب توفير مساحات عرض في المطارات لتعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق.

أما فيما يخص دعم ريادة الأعمال، فتتمثل المبادرات في تخفيف الأعباء الضريبية والمالية، وإعفاء المشاريع الجديدة من اشتراكات الضمان الاجتماعي، مما يخلق بيئة أعمال محفزة للنمو والاستدامة. وعلى المستوى الدولي، تعتمد استراتيجية تكامل الأسواق المحلية والعالمية على استغلال السفارات والنقل الجوي كواجهات ترويجية، إضافة إلى المشاركة الفعالة في المعارض الدولية المتخصصة في التجارة والنقل، مما يفتح آفاقاً جديدة للتوسع والتعاون الاقتصادي.

ثانياً: تحليل لأهم أهداف وتحديات الجهات الفاعلة

من خلال الملحق رقم 01 نستشف ما يلي:

- 1- يهدف إدراج قطاع التربية الوطنية إلى تعزيز الهوية الثقافية لدى الأجيال الناشئة، وتنمية مهاراتهم اليدوية والإبداعية منذ الصغر. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف بنجاح، لا بد من تطوير مناهج عملية مبتكرة، وتأهيل المدرسين بشكل مناسب، إلى جانب توفير المواد والأدوات اللازمة لدعم الورشات المدرسية وضمان بيئة تعليمية محفزة.
- 2- يهدف إدراج قطاع الجماعات المحلية إلى دعم الحرفيين من خلال توفير بنية تحتية مناسبة، وتعزيز نهج اللامركزية في تطوير القطاع. ومع ذلك، لضمان تحقيق هذا الهدف بفاعلية، لا بد من تأمين تمويل مستدام لمشاريع البنية التحتية، مع الحرص على التوزيع العادل للمواقع عبر مختلف المناطق لضمان استفادة جميع الحرفيين بشكل متوازن.
- 3- يهدف إدراج قطاع التكوين والتعليم المهنيين إلى موازنة برامج التدريب والتمهين مع احتياجات السوق، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات التقليدية عبر رفع كفاءة المتكويين. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف بنجاح، يجب مواكبة التطورات التكنولوجية في أساليب التكوين، والعمل على تعزيز جاذبية الحرف التقليدية لدى الشباب لضمان استمرارها وتطورها.
- 4- يهدف إدراج قطاع المالية إلى تحفيز الاستثمار في الصناعة التقليدية عبر توفير آليات دعم مالي فعالة، إضافة إلى تسهيل استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات التقليدية لضمان نمو السوق. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف بفاعلية، من الضروري مكافحة التهرب الضريبي

وتعزيز شفافية توزيع القروض لضمان وصول الدعم المالي إلى الفاعلين الحقيقيين في القطاع.

5- يهدف إدراج قطاع العمل والضمان الاجتماعي إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للحرفيين، وضمان حقوقهم في بيئة عمل مستقرة، إضافةً إلى تشجيع ريادة الأعمال الشبابية وتوفير فرص جديدة لهم في سوق العمل. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف بنجاح، لا بد من ضمان استدامة التمويل لدعم المشاريع الحرفية، إلى جانب تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتسهيل استفادة الحرفيين ورواد الأعمال من البرامج والمساعدات المتاحة.

6- يهدف إدراج قطاع السكن والعمران إلى دمج الحرف التقليدية في نمط الحياة اليومي وتعزيز حضورها في المشهد العمراني، مما يساهم في الحفاظ على الطابع التراثي للمدن والمجتمعات. ومع ذلك، لضمان تحقيق هذا الهدف بفاعلية، لا بد من التنسيق المتكامل بين مخططات العمران واحتياجات الحرفيين، بحيث يتم توفير مساحات ملائمة لتطوير الصناعات التقليدية وضمان استدامتها ضمن النسيج الحضري.

7- يهدف إدراج قطاع التجارة إلى توسيع نطاق الأسواق الخارجية للمنتجات التقليدية وتعزيز الصادرات غير النفطية، مما يساهم في دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الوطني. ومع ذلك، لضمان تحقيق هذا الهدف بفاعلية، لا بد من تحسين القدرة التنافسية للمنتجات التقليدية في مواجهة السلع المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، إضافةً إلى اعتماد استراتيجيات تسويق حديثة تواكب تطلعات المستهلكين العالميين وتبرز القيمة الفريدة لهذه المنتجات في الأسواق الدولية.

8- يهدف إدراج قطاع النقل إلى تحسين سلاسة وصول المنتجات التقليدية إلى الأسواق الدولية، مما يعزز فرص التصدير ويدعم الاقتصاد الوطني. كما يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تعزيز الصورة السياحية للجزائر عبر تحسين الربط الجغرافي وتسهيل حركة الزوار. ومع ذلك، لضمان تحقيق هذه الأهداف بفاعلية، لا بد من تنسيق العمليات اللوجستية بين الجهات المعنية لضمان كفاءة النقل، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمنتجين والسياح على حدٍ سواء.

9- يهدف إدراج قطاع الشؤون الخارجية إلى تعزيز حضور الصناعة التقليدية الجزائرية على الساحة الدولية، مما يساهم في توسيع نطاق انتشارها وزيادة فرص تصديرها. ومع ذلك،

لضمان تحقيق هذا الهدف بفاعلية، لا بد من التكيف مع معايير الجودة العالمية، وتحديث عمليات الإنتاج بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، الأمر الذي يعزز ثقة الأسواق الخارجية في المنتجات التقليدية الجزائرية ويدعم تنافسيتها عالمياً.

10- يهدف إدراج قطاع الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام اللازمة للصناعات التقليدية، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية من خلال استغلال الموارد بشكل مسؤول. ومع ذلك، لضمان نجاح هذا الهدف، لا بد من اعتماد إدارة فعالة للموارد الطبيعية، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، ويمنع استنزاف الموارد أو الإضرار بالتنوع البيئي.

11- يهدف إدراج قطاع الصناعة إلى تحسين جودة المنتجات التقليدية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التكامل بين الصناعات اليدوية والصناعات الحديثة لضمان تطوير القطاع بشكل مستدام. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف بفاعلية، لا بد من إيجاد توازن دقيق بين الإنتاج الآلي والحرف اليدوية، بحيث يتم الحفاظ على القيمة الفنية والإبداعية للصناعات التقليدية، مع الاستفادة من الابتكارات الصناعية لزيادة الكفاءة والإنتاجية.

ثالثاً: التكلفة المالية للإجراءات المقترحة

من خلال الملحق رقم 02 (أنظر قائمة الملاحق) نلاحظ ما يلي:

1- الأنشطة الرئيسية هي:

- 1) مؤسسات الدعم والتفويضات الجهوية (2,928 مليون د.ج).
- 2) التظاهرات الترقية (693 مليون د.ج).
- 3) التكوين والتمهين لـ 9,000 شاب (270 مليون د.ج).
- 4) أنشطة أخرى: الحركة الجمعوية، الدراسات، التهيئة، والدعم الإعلامي.

2- أولويات الانفاق:

- 1) التركيز الأكبر على دعم الهياكل المؤسساتية (حوالي 70%)، مما يعكس أولوية تعزيز البنية التحتية الإدارية.
- 2) أنشطة الترويج والتكوين تأتي في المرتبة الثانية والثالثة، لكنها لا تشكل سوى 22.7% من الإجمالي.

3- مصادر التمويل:

(1) الهيمنة الواضحة لميزانية الدولة: تمول الميزانية العامة 5 أنشطة كاملة (بما فيها دعم التأيير والحركة الجموعية) بقيمة 3,921 مليون د.ج (92.2% من الإجمالي).

(2) الصناديق الوطنية: تُشارك في تمويل 3 أنشطة (مثل الترويج والدراسات) عبر:

- الصندوق الوطني لترقية النشاطات الترقية.

- الصندوق الوطني لترقية خارج المحروقات.

- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

(3) مساهمات خارجية محدودة: تُشارك المساعدات الدولية في تمويل الدراسات فقط (50 مليون د.ج)، بنسبة 1.2% من الإجمالي

4- النقاط الجوهرية:

(1) الاعتماد شبه الكلي على الميزانية العامة: مما يجعل المشاريع عرضة لتقلبات السياسات المالية وتأخير صرف التمويلات.

(2) عدم تنوع مصادر التمويل: غياب الشراكة مع القطاع الخاص أو المنظمات الدولية في معظم الأنشطة (باستثناء الدراسات).

(3) تفاوت في توزيع الموارد: التهيئة (10 مليون د.ج) والدراسات (50 مليون د.ج) تُعتبر مبالغ رمزية مقارنة بحجم الأهداف.

(4) ضعف التركيز على التكوين: إذ يتم تخصيص 270 مليون د.ج فقط لتمهين 9,000 شاب، وهو مبلغ محدود بالنظر إلى متطلبات التكوين الفعالة.

5- المخاطر المحتملة:

(1) مخاطر فني: ضعف التمويل لبعض الأنشطة مثل الدراسات والتهيئة قد يؤثر على جودة النتائج والمخرجات.

(2) مخاطر مالية: أي تخفيض في الميزانية العامة قد ينعكس سلباً على تنفيذ المشاريع المخطط لها.

(3) مخاطر تنفيذية: محدودية الموارد قد تعيق تحقيق أهداف مثل دعم 50 جمعية أو تدريب 9,000 شاب ضمن المعايير المطلوبة.

المطلب الثالث: الإنجازات

أولاً: الإنجازات المتوقعة¹

1- بالنسبة للحرفي:

- 1) اكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية المنتج.
- 2) تحسين المدخول والوضع الاجتماعي والعائلي.
- 3) ممارسة نشاطه في إطار رسمي ومنظم.

2- بالنسبة للمجتمع:

- 1) تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية.
- 2) تثمين العمل اليدوي والمنزلي.
- 3) إعادة الاعتبار وحماية التراث الثقافي الوطني.
- 4) محاربة الآفات الناتجة عن البطالة والانحراف.

3- بالنسبة للاقتصاد الوطني:

1) في ميدان الشغل:

- تدعيم وتأمين وديمومة النشاطات الموجودة (نشاطات الحرفيين الفردية والتعاونية ومؤسسات الصناعة التقليدية المسجلة بسجل الصناعة التقليدية والحرف).
- تشجيع الحرفيين غير الرسميين وإدماجهم في الإطار القانوني حيث يقدر القطاع غير الرسمي بحوالي 113.000 شخص وأن عودة جزء أو كل من هذه الشركة (فرضية ب 50 % من الإجمالي إلى أحكام التنظيم) له انعكاسات إيجابية على المستوى التقني والتطهيري لنشاطات القطاع في الميدان الجبائي (انعكاسات ذات قيمة للخزينة العمومية).
- إنشاء نشاطات جديدة ومناصب للشغل: وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية المقترحة يحقق على المدى القريب إنشاء 280.000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تقدر ب 20 % بالنظر إلى إنشاء النشاطات المسجلة بين 1998 و 2000 (بمعدل 10.000 نشاط جديد سنويا توفر على أقل تقدير منصبين للشغل لكل نشاط).

¹وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية أفلاق 2010. شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص 67-69.

وعلى أساس ذلك وفي آفاق 2010 فإن قطاع الصناعة التقليدية يستقطب 510.000 شخص من الشريحة الفاعلة مكون من:

- 130.000 منصب عمل متوفر.

- 100.000 منصب عمل ناتج عن تسوية وضعية القطاع غير الرسمي.

- 280.000 منصب عمل جديد.

(2) في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية:

على أساس معدل ضريبي يقدر ب 10.000 دج للسنة ككل حرفي (خارج مدة الإعفاءات المقترحة) وبعده المتعاملين الخاضعين للضريبة 510.000 فان الإيرادات الحسابية السنوية المنتظرة ابتداء من آفاق 2010 قدرت بحوالي 5 مليار دينار.

(3) في ميدان المساهمة بالعملة الصعبة:

لقد أنجزت دراسة سنة 1997 من طرف مكتب دراسات متخصص تحت إشراف وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بينت بأن طاقة إنتاج الصناعة التقليدية الحالية تستطيع أن توفر رقم أعمال سنوي موجه للتصدير يقدر ب 5,5 مليون دولار.

واستنادا لهذا المعطى ولتجربة مشاركة القطاع في التظاهرات الدولية وبالنظر للنسبة المقدرة ب 50 % من الإيرادات يمكن أن تقل في سنة 2010 إلى مبلغ 66 مليون دولار يضاف إليه رقم الأعمال المحقق أثناء الشراء من طرف السواح (تقديرا 1,2 مليون سائح) لمصاريف تقدر ب 80 دولار وبرقم يقدر ب 96 مليون دولار.

الحجم الإجمالي للإيرادات الموجهة للتصدير لآفاق 2010 تصل إلى 162 مليون دولار أي بحوالي 12 مليار دينار.

ثانيا: الإنجازات المحققة

1- إنشاء الأنشطة الحرفية وتوفير فرص العمل: ساهم تنفيذ أهداف استراتيجية 2003-2010 في تطوير الأنشطة الحرفية، حيث بلغ عددها 185,000 نشاط حرفي بحلول عام 2010. ونتج عن ذلك

زيادة كبيرة في عدد فرص العمل، إذ ارتفع العدد من 130,000 وظيفة عام 2003 إلى 370,000 وظيفة عام 2010.¹

الجدول رقم (05): تطور تعداد مشاريع ومناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة

2010-2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	79850	86732	96072	106222	116347	126887	168020	184850
عدد مناصب الشغل	160124	173920	192744	213044	233270	254350	306000	336000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية (2004، 2005، 2006، 2007، 2008).

- Ecotechnics، 2011.

يعكس الجدول رقم (05) منحى تصاعدياً في تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010، حيث ارتفع عدد المشاريع من 79,850 إلى 184,850 مشروعاً، مسجلاً زيادة إجمالية بنسبة 131.4%. حيث شهدت وتيرة النمو السنوي تدرجاً ثابتاً خلال الفترة 2003-2008، ثم قفزة نوعية ملحوظة سنة 2009 بنسبة 32.4%، نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 المنفذ في إطار السياسات العمومية الرامية إلى إنعاش التشغيل. كما سجل عدد مناصب الشغل ارتفاعاً من 160,124 إلى 336,000 منصب خلال الفترة نفسها، بنسبة نمو إجمالية بلغت 109.8%، مع تسارع لافت سنة 2009 (+20.3%)، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين المؤشرين. ورغم هذا التطور، يلاحظ تراجع طفيف في المردودية التشغيلية للمشاريع، حيث انخفض متوسط عدد مناصب الشغل لكل مشروع من 2.0 سنة 2003 إلى 1.8 سنة 2010، ما قد يُعزى إلى توسع المشاريع الصغيرة والفردية أو محدودية توسع الورشات. وتشير هذه المعطيات إلى توجه استراتيجي نحو ترقية القطاع عبر تحفيز روح المبادرة ودعم المؤسسات المصغرة، لا سيما من خلال برامج الدعم مثل "أنساج" و"كناك". وعليه، يعكس هذا التطور ديناميكية إيجابية ساهمت في

¹ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020.P5. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>.

خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المحلية، وإن بقيت بعض التحديات مطروحة على مستوى الجودة والفعالية الاقتصادية للمشاريع.

2- تعزيز منتجات الصناعة التقليدية: أتاحت خطط الترويج السنوية بين عامي 2003 و2010 فرصاً أوسع لتسويق المنتجات التقليدية والفنية على المستويين الوطني والدولي، حيث وصلت عائدات الصادرات لعامي 2007 و2008 إلى نحو مليار دينار جزائري.¹

الجدول رقم (06): كمية وقيمة الصادرات لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة 2010-2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات (مليون طن)	0.034	0,069	0.616	2.997	4.091	4.516	4.866	4.935
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0.027	0.024	0.069	0.528	1.168	1.385	1.526	1.610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات ALGEX، 2011.

يعكس الجدول رقم (06) تطوراً ملحوظاً في كمية وقيمة صادرات منتجات الصناعة التقليدية الجزائرية خلال الفترة 2010-2003، حيث ارتفعت الكمية من 0.034 مليون طن سنة 2003 إلى 4.935 مليون طن سنة 2010، أي بزيادة تفوق 14,000%، بينما نمت القيمة من 0.027 مليون دولار إلى 1.610 مليون دولار خلال الفترة نفسها، بنسبة نمو تقارب 5,866%. وتُعد سنة 2006 نقطة تحوّل بارزة، إذ سجلت الصادرات قفزة نوعية في الكمية والقيمة، ما يدل على تحسّن القدرة التصديرية للقطاع نتيجة تدخلات برامج دعم عمومية. إلا أن القيمة المحققة لكل طن تبقى ضعيفة، إذ تراوحت بين 0.1 و0.8 دولار للطن، مما يعكس محدودية القيمة المضافة للمنتجات المصدّرة، واحتمال هيمنة منتجات أولية أو غير مصنّعة بشكل كافٍ. هذا الواقع يشير إلى ضرورة تطوير جودة المنتجات الحرفية، وتعزيز الترويج والعلامة التجارية، والولوج إلى أسواق أكثر تنوعاً وطلباً، بما يضمن مردودية اقتصادية أعلى ويجعل من الصناعة التقليدية فاعلاً حقيقياً في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

¹ المصدر السابق، ص5.

3- الإنتاج: ساهمت ديناميكية إنشاء الأنشطة وفرص العمل في ارتفاع الإنتاج الإجمالي للصناعة التقليدية، إذ انتقلت قيمته من 106 مليار دينار عام 2008 إلى 140 مليار دينار عام 2010، أي بزيادة قدرها 32% خلال خمس سنوات، مع معدل نمو سنوي قدره 15%¹.

الجدول رقم (07): قيم الاستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2003-2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار(1000دج)	2.704.765	2.911.503	3.067.101	4.140.633	5.246.301	5.857.440
الإنتاج (مليار دج)	53.9	63.6	65.5	74	106	117

Source: Echotecnics 2010: op.cit, p.p24-36.

يعكس الجدول رقم (07) نموًا متواصلًا في قيم الاستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر خلال الفترة 2005-2010، حيث ارتفعت الاستثمارات من 2.7 مليار دج إلى نحو 5.85 مليار دج، بينما زادت قيمة الإنتاج من 53.9 مليار دج إلى 117 مليار دج، بنسب نمو متقاربة تقارب 116% و117% على التوالي. ويشير هذا التطور المتوازي إلى توسع القاعدة الإنتاجية للقطاع، مدفوعًا على الأرجح بالسياسات العمومية الداعمة للمبادرات الحرفية. غير أن المردودية الاقتصادية للاستثمار بقيت شبه مستقرة، إذ حافظ كل مليار دج مستثمر على إنتاج يعادل حوالي 20 مليار دج، ما يعكس محدودية التحول النوعي في الإنتاجية، رغم التوسع الكمي. ويبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز فعالية الاستثمارات من خلال الابتكار، والتكوين التقني، وتحسين آليات التسويق، بهدف رفع القيمة المضافة وتحقيق أداء اقتصادي أكثر نجاعة في هذا القطاع الحيوي.

4- البنية التنظيمية والمؤسسية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف²: تُمثّل مدونة الأنشطة الحرفية ركيزة أساسية وإلزامية في عملية تسجيل أي نشاط ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف. ومع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي أثرت على بعض الفروع الحرفية وأسهمت في ظهور أنشطة جديدة، بات تحديث القائمة الرسمية لهذه الأنشطة أمراً ضرورياً. وقد أدى توسيع نطاق بعض الأنشطة وتطويرها إلى

¹ المصدر نفسه، ص5.

² شكري بن زعور. "تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009"، الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية، سوريا، 6-8 أكتوبر 2009، ص 13.

ظهور فروع إنتاجية غير مدرجة سابقاً في المدونة، مما رفع عدد الأنشطة المسجلة من 214 نشاطاً عام 2007 إلى 338 نشاطاً مع نهاية الفترة المحددة في الاستراتيجية.

وفي سياق تطوير البنية التحتية للقطاع، شهد البرنامج الخماسي (2005-2009) إنجاز 90 منشأة قاعدية موزعة بميزانية إجمالية بلغت 3.96 مليار دينار جزائري، موزعة على مناطق البلاد، لا سيما في الجنوب، شملت:

- 50 داراً للصناعة التقليدية.
- 10 مراكز لتنمية المهارات.
- 5 متاحف متخصصة.
- 7 مراكز لدعم الصناعة التقليدية.
- 6 مراكز للتكوين والإنتاجية.
- 4 مراكز لدمج الزرابي.
- 5 فضاءات لعرض وبيع المنتجات.
- مركزاً خاصاً لشراء الصوف.
- مركزاً للفنون والمهن.
- كما تم، في إطار مبادرة رئيس الجمهورية الهادفة إلى توفير 100 محل لكل بلدية، توزيع 23,000 محل على جميع البلديات حتى سبتمبر 2009، مما عزز البنية التجارية المحلية ودعم الحرفيين في تسويق منتجاتهم.

5- إرساء منظومة معلوماتية متكاملة لدعم اتخاذ القرار وتوجيه السياسات القطاعية: يُعد تطوير نظام معلومات فعال شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، خصوصاً في ظل تزاوج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد أوكلت مهمة إنشاء هذا النظام إلى الغرف الولائية للصناعة التقليدية بموجب المرسومين 100-97¹ و 101-97².

1 الأمانة العامة للحكومة. "المرسوم التنفيذي رقم 100-97، المؤرخ في 29 مارس 1997 يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها". الجريدة الرسمية، العدد 18، الجزائر، 30 مارس 1997، ص 17.

2 الأمانة العامة للحكومة. "المرسوم التنفيذي رقم 100-97، المؤرخ في 29 مارس 1997 يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها". الجريدة الرسمية، العدد 18، الجزائر، 30 مارس 1997، ص 24.

وفي إطار التعاون الجزائري-الفرنسي¹، طوّرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية منظومة إعلامية متكاملة تتيح متابعة البرامج والخطط عبر شبكة ربط بين الغرف المحلية والغرفة الوطنية. هذا النظام يوفر معلومات دقيقة تُستخدم لحساب وتحليل مؤشرات اقتصادية واجتماعية تدعم رسم السياسات واتخاذ القرارات المبنية على معطيات سليمة.

كما دُعمت هذه المنظومة بمنصة تحليل إضافية تُعرف باسم Maestro ، تُصَفّي المعلومات وتُقدّمها على شكل خرائط وتقارير مبرمجة، ضمن نظام يُعرف بـ SADA ، أي النظام المساعد على اتخاذ القرار، مما يتيح لوحة قيادة متكاملة وحديثة تساعد المسؤولين في توجيه التنمية ودعم القطاع بفعالية.

6- المؤسسات المختصة بتمويل الأنشطة الحرفية وتوفير خدمات الإقراض التنموي²: رغم أن المشروعات الحرفية لا تتطلب رأس مال كبير، إلا أن ضعف دخل الحرفيين وهشاشة القطاع، خاصة في المناطق النائية، دفع الهيئات المسؤولة إلى إنشاء مؤسسات دعم تقدم استشارات فنية واقتصادية ومساعدات مالية. وتهدف الوزارة الوصية إلى تمكين القطاع من امتيازات مالية وجبائية مماثلة لتلك الموجودة في تونس والمغرب.

يُعد الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية (FNAAT) أحد أبرز آليات الدعم، حيث يمول الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحرفيين الاستفادة من قروض عبر هيئات مثل ANSEJ ، CNAC ، ANGEM ، التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تمويل تجهيزات أو مواد أولية، مع مراعاة شروط مُلائمة كالسن ومبلغ القرض والضمانات.

كما لعبت الغرف الحرفية دورًا وسيطًا في توجيه الحرفيين حول كيفية الاستفادة من هذه الصناديق. بحلول نهاية 2009، استفاد 120 حرفيًا من تمويل المشاركة لرأس المال العامل أو التجهيزات، بينما حصلت 150 امرأة على قروض حسنة لممارسة أنشطة كالنسيج والخياطة وإنتاج المواد الغذائية والحلاقة.

7- في ميدان التكوين المهني والتأهيل المستمر وتنمية الكفاءات التقنية والابتكارية³: سعت وصاية قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى تطوير الكفاءات من خلال برامج تكوينية وتأهيلية تهدف إلى تحسين مهارات الإطارات والحرفيين، بالاعتماد على التكوين عن طريق التمهين الذي يجمع بين الجانبين

1 الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، «أرضية الاحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف»، مجلة الحرفي، العدد 4، فيفري 2008، ص 41.

2 بن العمودي جليّة. «نحو استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر على ضوء التجارب الدولية - دراسة تقييمية لتنفيذ برنامج الإنتاج المحلي SPL بغرف الصناعة التقليدية بالجزائر»، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2018، ص 58.

3 المصدر السابق، ص 59-60.

النظري والعملي. تم إدماج تخصصات جديدة ضمن مؤسسات التكوين المهني، وتفعيل لجنة مشتركة بالتعاون مع وزارة التكوين المهني لتنفيذ ومتابعة هذه البرامج. كما أنشئت مؤسسات تكوين متخصصة في الصناعة التقليدية، وتولت الغرف المهنية دور الوسيط بين الحرفيين والمراكز. أولي اهتمام خاص بالتكوين المستمر لمواجهة تحديات العولمة وتغيرات السوق، وذلك عبر تعميم برنامج "Cree-Germe" منذ 2004 لتدريب حاملي المشاريع على إنشاء وتسيير مؤسساتهم، مع ضمان المتابعة بعد التكوين. حتى نهاية 2009، تم:

- تدريب 5000 شاب عن طريق التمهين.
- مرافقة 85 حرفي في عدة تخصصات ضمن اتفاقيات دولية.
- تأهيل 29 مفتشًا و70 إطارًا في مجالات الجودة ودمج الزرابي.
- تدريب 74 مكونًا ضمن برنامج المرافقة الاقتصادية، و33 مستشارًا اقتصاديًا.
- كما بدأت هياكل القطاع بإنشاء نظام تكوين عن بعد عبر منصة إلكترونية منذ نوفمبر 2007، ضمن رؤية مستقبلية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

8- في إطار تعزيز ديناميكية التجمّعات الحرفية وترسيخ ثقافة العمل التعاوني والتنظيم المهني¹:
سعيًا للقضاء على النزعة الفردية لدى الحرفيين وتقليص التبعية لإعانات الدولة، أطلقت وزارة القطاع في عام 2007 برنامجين متكاملين هما Nucleus ونظام الإنتاج المحلي SPL، بهدف تعزيز التعاون بين الحرفيين وتحقيق تنمية محلية. اعتمدت هذه البرامج على مقاربة تشاركية ميدانية، تسعى إلى تنسيق الجهود وتطوير القطاع من خلال إنشاء تجمّعات حرفية محلية تجمع الحرفيين ومحيطهم (خدمات، سلطات، هيئات دعم...)، تحت إشراف منسقين مدربين لتسهيل التبادل والتكامل داخل هذه الشبكات. ورغم حداثة التجربة، فقد أثبتت فعاليتها وأسفرت عن نتائج إيجابية تتمثل في:

- تعزيز التضامن بين الحرفيين وتقليل العزلة.
- تحسين تنسيق الموارد المحلية لخدمة أهداف تنمية القطاع.
- بناء أساس متين لاستدامة النشاط الحرفي عبر الاعتماد على الشراكات المحلية بدلًا من الإعانات الحكومية.
- تمكين الحرفيين من الانتقال من موقع "المستفيد السلبي" إلى "الفاعل الجماعي" في التنمية الاقتصادية المحلية.

¹ المصدر نفسه، ص60.

9- في إطار الترقية والتطوير، والعمل على تحفيز روح الإبداع والابتكار لدى الحرفيين¹: من أجل تعزيز الإبداع وتنمية المهارات لدى الحرفيين، أُعلن عن اليوم الوطني للحرفي في 9 نوفمبر من كل سنة ابتداءً من 2007، وأطلقت مسابقات حرفية لتشجيع الابتكار بموجب المرسوم 01-96، إلى جانب إنشاء الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية سنة 1997 لتحفيز الإنتاج الإبداعي لدى الحرفيين، والتي تشمل مكافآت مالية وشهادات تقديرية.

وفي سياق حماية الملكية الفكرية للمنتجات التقليدية، وُضعت آليات قانونية لمنح تسمية "صناعة تقليدية جزائرية" وعلامة دماغ الزرابي ابتداءً من 2005، عبر مراكز تابعة للمعهد الجزائري للتقييس لضمان مطابقة المعايير الدولية. كما أُطلقت برامج لتثمين المنتجات التقليدية محليًا ودوليًا، وتشجيع استخدام المواد الأولية المعترف بها دوليًا.

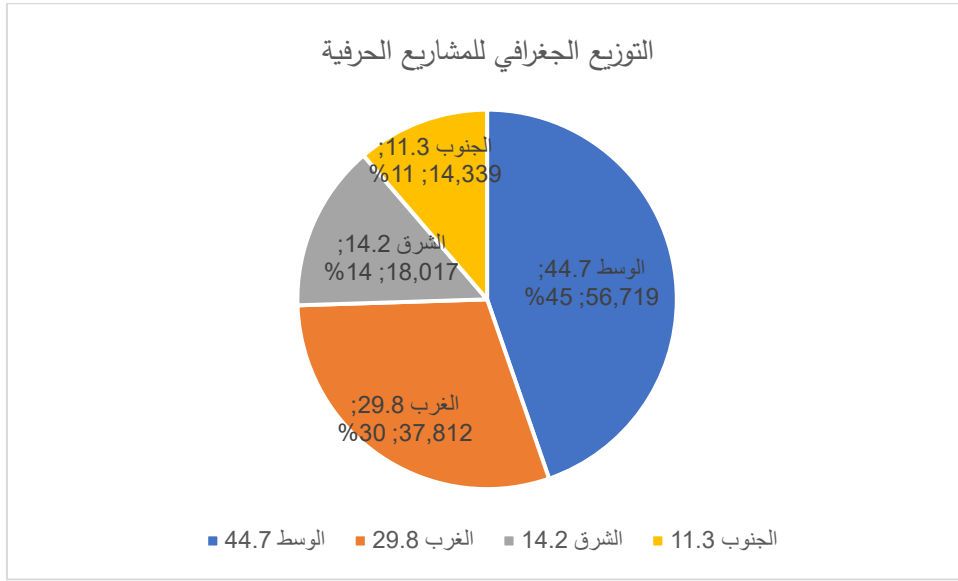
منذ 2006، أُجريت دراسات حول المواد الأولية والتصدير، ونُظمت دورات تدريبية حول دمج الزرابي، مراقبة الجودة، التسويق والتصميم، مما أسهم في تحسين التنافسية. واستمر منح الجوائز بانتظام، حيث بلغت 53 جائزة إلى غاية 2010، مع دعم الأنشطة والمناسبات المحلية كوسيلة لإحياء الحرف وتثبيت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

10- الإسهام في التنمية الاجتماعية وتعزيز التوازن بين الأقاليم: يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورًا اجتماعيًا مهمًا في تحقيق التنمية المحلية وتثبيت السكان، خاصة في المناطق الريفية، من خلال توفير فرص العمل وتعزيز التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن. هذا التميز يرجع إلى مرونة القطاع واعتماده على الموارد المحلية، مما يسمح بإطلاق مشاريع منخفضة التكاليف وعالية التأثير.

يظهر المخطط رقم (01) التوزيع الجغرافي للمشاريع الحرفية، وذلك حسب دراسة اقتصادية أجراها مكتب الدراسات (écotechnics) سنة 2008 لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

¹ المصدر نفسه، ص 60-61.

الشكل رقم (01): مخطط دائري يبين التوزيع الجغرافي للمشاريع الحرفية سنة 2008



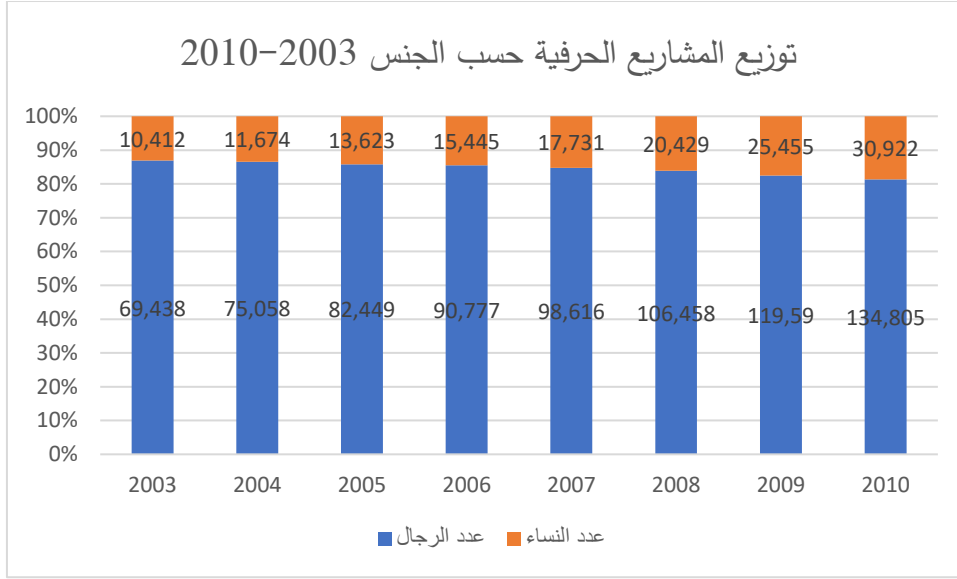
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات ايكوتكنك، 2008.

تشير البيانات إلى وجود تفاوت جغرافي ملحوظ في توزيع المشاريع الحرفية عبر مناطق الجزائر، ما يعكس اختلافات في الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. تنصدر المنطقة الوسطى هذا التوزيع بعدد 56,719 مشروعاً، أي ما يعادل 44.7% من إجمالي المشاريع، ويُعزى ذلك إلى الكثافة السكانية العالية، وتوفر بنية تحتية متطورة، إضافة إلى قربها من العاصمة والمراكز الاقتصادية. وتأتي المنطقة الغربية في المرتبة الثانية بـ 37,812 مشروعاً (29.8%)، مستفيدة من مواردها الطبيعية كالفخار والصوف، والسياسات الحكومية الداعمة، والتنوع الثقافي الذي يعزز الابتكار الحرفي. أما المنطقة الشرقية، فقد سجلت 18,017 مشروعاً (14.2%)، ويُلاحظ ضعف في نشاطها الحرفي نتيجة نقص الاستثمارات وضعف التكامل بين الحرف والقطاعات الأخرى. وأخيراً، تحتل المنطقة الجنوبية المرتبة الأخيرة بـ 14,339 مشروعاً (11.3%)، ويُعزى ذلك إلى التحديات المناخية، نقص المواد الخام، والبعد الجغرافي عن الأسواق الرئيسية، ما يرفع من تكاليف الإنتاج والتوزيع.

ومن أبرز مبادرات الدولة، اعتماد برنامج مشترك بين قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة لترقية الحرف الريفية ضمن إطار التنمية الريفية، عبر تقديم دعم مالي وتجهيزات للحرفيين المقيمين بالأرياف. وقد ارتفع عدد المستفيدين من الدعم بين 2003 و2005 من 1019 إلى 2500 ملف.

كما يُبرز النص الدور الفعّال للمرأة، خصوصًا في إطار العمل البيتي، حيث تشكل النساء نسبة معتبرة من العاملين في هذا المجال، ما يساهم في زيادة دخل الأسر والمحافظة على الحرف التقليدية. ويدعم ذلك المرسوم التنفيذي 97-274 الذي حدد قائمة الأنشطة الحرفية المنزلية.

الشكل رقم (02): مخطط عمودي مكسب يبين توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس للفترة 2003-2010



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات وزارة السياحة والصناعة، 2010.

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في عدد المشاريع الحرفية التي يشرف عليها الرجال والنساء على حدٍ سواء بين عامي 2003 و2010، حيث ارتفع عدد مشاريع الرجال من 69,438 مشروعًا في 2003 إلى 134,805 مشروعًا في 2010 (بنمو نسبته 94%)، بينما قفزت مشاريع النساء من 10,412 إلى 30,922 مشروعًا (بنمو نسبته 197%)، مما يعكس تسارعًا أكبر في وتيرة مشاركة المرأة. ورغم استمرار الفجوة بين الجنسين، إلا أن حصة المرأة من إجمالي المشاريع ارتفعت من 13% في 2003 إلى 18.6% في 2010، مما يؤكد دور السياسات الحكومية في تعزيز الشمولية الاقتصادية. يُلاحظ أن ذروة المشاركة تحققت في 2010، مع تسجيل النساء لأعلى عدد من المشاريع (30,922)، وهو ما يرتبط ببرامج الدعم الموجهة لتمكينهن، مثل التمويل والتكوين في التسويق. هذه الاتجاهات تعكس تحولًا تدريجيًا في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، حيث يساهم القطاع في خلق فرص عمل غير مكلفة، خاصة في المناطق الريفية، ويُعزز دور المرأة كفاعل رئيسي في التنمية المحلية، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الهجرة نحو المدن.

ثالثاً: التحليل النقدي للأهداف والنتائج ضمن منظور تنموي واقتصادي واجتماعي

جاءت استراتيجية 2003-2010 للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر كجزء من رؤية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات. حددت هذه الاستراتيجية أهدافاً طموحة تشمل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، تستند إلى تنمية المهارات، تعزيز الإطار المؤسسي، وتوسيع نطاق التشغيل. يتناول هذا التحليل المقارن مدى تحقق تلك الأهداف، مع إبراز التحديات والدروس المستخلصة.

1- مدى تحقق الأهداف

(1) **على مستوى الحرفي:** نجحت البرامج التكوينية ودعم التمويل في رفع مستوى المهارات وتحسين الوضع الاجتماعي للحرفيين، خاصة مع تزايد مشاركة المرأة بنسبة نمو فاقت 190%. إلا أن التحدي المتبقي يتمثل في استدامة هذا التحسن خارج أطر الإعانات، خاصة في المناطق النائية.

(2) **على مستوى المجتمع:** ساهمت المشاريع المحلية، ومبادرات تشمين العمل المنزلي، في تحقيق درجة معتبرة من الاستقرار الجغرافي والاجتماعي. غير أن الفجوة الجغرافية لا تزال قائمة، حيث ما زالت المنطقة الجنوبية متأخرة نسبياً من حيث عدد المشاريع (11.3%). كما أن تثبيت السكان يبقى رهين ربط الحرف بالقطاعات المنتجة الأخرى.

(3) **على مستوى الاقتصاد الوطني:** تم تحقيق تقدم ملموس في خلق مناصب الشغل، بفضل السياسات التحفيزية وتطوير البنية التحتية، رغم أن نسبة الإدماج الفعلي للقطاع غير الرسمي والإيرادات الجبائية لم ترق إلى التوقعات. على مستوى التصدير، تبيّن أن محدودية القنوات التجارية، وضعف جودة المنتجات والتسويق مثلت حواجز رئيسية.

(4) **على مستوى الإطار المؤسسي والتنظيمي:** نجح القطاع في تحسين الإطار المؤسسي من خلال مدونة الأنشطة ومنصات التحليل الرقمي، مما ساهم في رفع الشفافية وكفاءة اتخاذ القرار. إلا أن هناك حاجة مستمرة لتوسيع نطاق تحديث التشريعات، خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وضمان العدالة في توزيع التمويل.

(5) **الإبداع، التجمعات الحرفية والتنمية المستدامة:** أثبتت برامج التجمعات فاعليتها في تقليص الفردانية، وبرزت نماذج واعدة في تطوير الإنتاج المحلي التشاركي. كما لعبت المسابقات والجائزة

الوطنية دورًا تحفيزيًا في ترسيخ ثقافة الجودة والابتكار. ومع ذلك، تبقى هذه المبادرات بحاجة إلى نشر أوسع وتقييم دوري لضمان استدامتها.

2- التحديات

- 1) نقص التوازن الجغرافي في توزيع المشاريع.
- 2) ضعف مردودية التصدير مقارنة بالتوقعات.
- 3) الحاجة إلى تأطير أفضل للقطاع غير الرسمي.
- 4) تحسين آليات الحوكمة والشفافية في الدعم المالي.

3- توصيات مستقبلية

- 1) ربط الصناعة التقليدية بسلاسل القيمة السياحية والزراعية.
- 2) تطوير منصات رقمية لتسويق المنتجات الحرفية عالميًا.
- 3) مراجعة منظومة الدعم المالي لزيادة الشفافية والتكافؤ.
- 4) تحفيز التصدير عبر مرافقة خاصة للحرفيين ذوي الإمكانيات التصديرية.

المبحث الثالث: مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020

في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، برزت ضرورة التركيز على القطاعات ذات القدرة على خلق فرص العمل وإنتاج القيمة المضافة، وفي مقدمتها قطاع الصناعة التقليدية والحرف. وقد جاء مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020 استجابة للتوصيات المنبثقة عن الندوة الوطنية المنعقدة بالجزائر في نوفمبر 2009، والندوات الجهوية في أفريل 2011، إلى جانب المؤتمر الوطني للحرف التقليدية في جوان من السنة نفسها، حيث حددت هذه اللقاءات التوجهات الكبرى للإصلاح والتنمية في هذا المجال. وانطلاقاً من هذه التوصيات، تم تصور خطة عمل شاملة تهدف إلى ترجمة التوجهات العامة إلى تدابير عملية قابلة للتنفيذ، بما يتيح تعبئة الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة. حيث سعت هذه الخطة، الممتدة إلى غاية عام 2020، إلى تهيئة بيئة محفزة لتطوير القطاع، من خلال دعم الحرفيين في تحسين إنتاجهم وتعزيز مهاراتهم، إلى جانب تقوية القدرات المؤسسية للقطاع بما يمكنه من الاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي. وقد استند في صياغة هذه الخطة إلى تقييم شامل لخطة العمل التي تم تنفيذها خلال الفترة 2003-2010.

المطلب الأول: مبادئ وأهداف مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020

أولاً: المبادئ الأساسية المعتمدة في صياغة مشروع مخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020¹

تم بناء مخطط العمل "آفاق 2020" على أربع مرتكزات أساسية تمثل الإطار المرجعي لصياغة توجهاته واستراتيجياته، تتمثل في المبادئ التالية:

1- تم تبني مبدأ الاستمرارية من خلال تامين المنجزات المحققة سابقاً وجعلها أساساً لإرساء مكتسبات جديدة، في سياق تنموي تصاعدي.

2- ارتكزت الخطة على عملية مراجعة وتقييم شاملة للبرامج المنجزة، قصد ترشيد التدخلات وتصويب المسارات.

¹الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. «الندوة الوطنية حول مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020»، مجلة الحرفي، العدد 7، 2011، ص 5.

3- استند المخطط إلى استلهام الدروس من التجارب الدولية الناجحة، بما يسمح بالاستفادة من أفضل الممارسات القابلة للتكييف مع الخصوصيات الوطنية.

4- الإيمان الراسخ بأن تنمية الصناعة التقليدية لا يمكن أن تتم بمعزل عن مساهمة الحرفيين وممثليهم، وهو ما فرض اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية في بلورة السياسات، تقوم على الاستماع لانشغالات الفاعلين في الميدان، واستحضار الحلول المستمدة من الواقع المحلي، في ظل إدراك عميق للقيم المجتمعية، وخيارات السياسات العامة ونتائجها المتوقعة. وقد أُعطي في هذا السياق الأولوية للنماذج القاعدية على حساب المقاربات النخبوية التي تنطلق من المركز نحو المحيط.

ويجدر التنكير بأن الغاية النهائية من هذا التوجه هي تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز التكامل القطاعي، ويؤمن الموارد المحلية، من خلال النهوض بالصناعات التقليدية وتطوير جودة منتجاتها، وتشجيع الابتكار والتجديد في مضامينها وأشكالها، والعمل على التعريف بها وترويجها على المستويين الوطني والدولي، خصوصًا في ظل توفر الطلب، وما يتطلبه الأمر فقط هو الانفتاح على الأسواق والسعي الجاد إلى اقتحامها.

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية لمخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020¹

1- **ترقية التشغيل:** تهدف جهود ترقية التشغيل في قطاع الحرف التقليدية إلى تعزيز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال رفع نسبة إسهامه في التشغيل إلى 7% من إجمالي السكان النشطين بحلول عام 2020، مقارنة بنسبة 3.5% المسجلة في الفترة السابقة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف دعم الوظائف القائمة وتأمينها عبر تحسين مردودية الأنشطة الحرفية، لا سيما من خلال تطوير نظم الإنتاج المحلية. كما تركز هذه الجهود على الارتقاء بمستوى التأهيل المهني للحرفيين طوال مسارهم المهني، بما يضمن تجديد مهاراتهم ومواكبتهم لمتطلبات السوق. إلى جانب ذلك، تسعى الخطة إلى تعميم سياسات التشغيل المحلي على نحو يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، مع استغلال الإمكانيات التي تتيحها مختلف آليات وبرامج دعم التشغيل المتوفرة.

¹ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>

2- تحسين الإنتاج وتعزيز التنافسية: يمثل تحسين الإنتاج وتعزيز التنافسية إحدى الركائز الأساسية لتطوير قطاع الحرف التقليدية، ويقضي بلوغ هذا الهدف اعتماد جملة من التدابير المتكاملة. في هذا الإطار، يُعد تحديث تقنيات الإنتاج خطوة أولى ضرورية لمواكبة التطورات التقنية ورفع الكفاءة التشغيلية. كما تتطلب المرحلة إعداد وتنفيذ دراسات تقنية تهدف إلى تقديم الدعم الميداني للحرفيين ومرافقتهم في تحسين أساليب عملهم. ويشكل تطوير التكوين المهني، لاسيما عبر التعلم التطبيقي، وسيلة فعالة لتحسين جودة المنتجات وزيادة القدرات الإنتاجية. ومن جهة أخرى، فإن تأهيل المؤسسات الحرفية من خلال برامج مخصصة من شأنه أن يمكنها من التكيف مع تحولات السوق، سواء على مستوى العرض أو الطلب. ويتكامل هذا المسعى مع تعزيز قدرة هذه المؤسسات على متابعة الابتكارات التكنولوجية والتغيرات في متطلبات المستهلك. وفي الأخير، تُعد مرافقة المؤسسات في مجالات ضبط التكاليف، وتحسين جودة المنتجات، وتطوير الكفاءات البشرية، عناصر حاسمة لضمان استدامة الأداء وتعزيز تنافسيتهما محلياً ودولياً.

3- تلبية حاجيات السكان: يُعدّ قطاع الحرف التقليدية من الركائز الحيوية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية، لما يوفره من استجابات فعلية لحاجيات السكان. فهو يتيح فرصاً حقيقية لتحقيق دخل إضافي لفئات واسعة من المجتمع، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي، خصوصاً في المناطق التي تفتقر إلى فرص عمل نظامية. كما يوفر هذا القطاع منتجات وخدمات بأسعار معقولة، موجّهة أساساً للفئات ذات الدخل المحدود، مما يجعله آلية فعالة لتوسيع دائرة الاستهلاك. إلى جانب ذلك، يُساهم في توطيد الأنشطة الاقتصادية خارج المراكز الحضرية الكبرى، من خلال التوسع الجغرافي للأنشطة الحرفية، ما يُعزز التوازن التنموي بين المناطق. كما يضطلع القطاع بدور مهم في تنويع بنية الإنتاج الوطني، من خلال إدخال منتجات وخدمات حرفية تكمل العروض الصناعية والتجارية، وتعكس في الوقت ذاته الهوية الثقافية والاقتصادية للبلاد.

4- الاندماج الاقتصادي والاجتماعي: ترتكز الرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع الحرف التقليدية على جعله فاعلاً مندمجاً ومنظماً في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، بما يُعزز مساهمته في مسار التنمية الشاملة. ويُترجم هذا التوجه من خلال توسيع دور الحرفيين ليشمل مجالات حيوية، مثل صيانة المعدات والآلات الصناعية وآليات الأشغال العمومية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع القطاعات الإنتاجية الأخرى. كما يُعدّ انخراط الحرفيين في أنشطة المناولة عنصراً مهماً لتفعيل التكامل الصناعي وتعزيز

سلاسل القيمة على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم القطاع في دعم وتنمية الإنتاج الوطني من خلال تحفيز المبادرات المحلية، والرفع من وتيرة الإنتاج الحرفي، بما ينعكس إيجاباً على الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

5- تطوير روح المقاول: في إطار تعزيز ديناميكية التنمية الاقتصادية، أولى قطاع الحرف التقليدية أهمية خاصة لتطوير روح المقاول، باعتبارها رافعة أساسية لإطلاق المبادرات الفردية وتحفيز الابتكار. وقد تُرجم هذا التوجه من خلال تبني برنامج وطني لنشر ثقافة المقاولاتية (CREE-GERME)، الذي يهدف إلى تمكين الحرفيين من مهارات إنشاء وتسيير المشاريع. كما سعى القطاع إلى تهيئة بيئة ملائمة لاحتضان الكيانات الحرفية الناشئة والمبتكرة، عبر توفير آليات الدعم والتأطير التي تضمن استمراريتها ونموها، بما يرسخ ثقافة ريادة الأعمال كخيار استراتيجي لترقية القطاع وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

6- تنمية الصادرات: تشكل تنمية الصادرات أحد المحاور الاستراتيجية المحورية لتطوير قطاع الحرف التقليدية، نظراً لما تتيحه من فرص لتوسيع نطاق التسويق وتعزيز حضور المنتجات الحرفية الجزائرية في الأسواق الدولية. ويتطلب هذا التوجه تنفيذ مجموعة من التدابير المتكاملة، من أبرزها تحديد القدرات التصديرية الفعلية للقطاع وتوجيهها نحو أسواق مستهدفة ذات طلب نوعي على المنتجات الحرفية. كما يُعد توفير المعلومات التجارية الدقيقة، خصوصاً ما يتعلق بشروط النفاذ إلى الأسواق الخارجية، شرطاً أساسياً لتمكين الفاعلين الحرفيين من ضبط استراتيجياتهم التصديرية. ويكتمل هذا المسار من خلال تقديم دعم مباشر للمؤسسات التي تنشط في مجال التصدير أو تطمح إلى الولوج إليه، سواء من خلال التأطير، أو التكوين، أو المرافقة التقنية والمالية، بما يضمن لها التموقع الفعال والمستدام في الأسواق العالمية.

7- حماية الحرف التقليدية المهددة بالاندثار: تُعد حماية التراث الحرفي والترويج للأنشطة المهددة بالزوال من أولويات السياسة التنموية لقطاع الحرف التقليدية، نظراً لما تمثله من قيمة ثقافية واقتصادية أصيلة. ويستند هذا المسعى إلى جهود منهجية تهدف أولاً إلى جرد وتوثيق أشكال التراث الحرفي، سواء المادي أو اللامادي، المعرضة للاندثار، وذلك في إطار رؤية شاملة للحفاظ على الذاكرة الحرفية الوطنية. كما يتم العمل على تحديد وتفعيل إجراءات عملية موجّهة لحماية هذا التراث، من خلال تثمين تقنياته وطرائقه التقليدية، وتيسير نقله للأجيال الجديدة. وفي هذا السياق، يحظى تأهيل الحرفيين بمكانة مركزية،

عبر إدماجهم في برامج تعاون وطني ودولي متخصصة، تسمح بتبادل الخبرات وتعزيز المهارات، بما يضمن استدامة هذه المعارف التقليدية كرافد أساسي للهوية والتنمية معاً.

ثالثاً: التحليل الاستراتيجي لمخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020

يرتكز التحليل الاستراتيجي لمخطط عمل تنمية قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020 على سبعة أهداف مترابطة، تسعى إلى تحويل قطاع الصناعة التقليدية من نشاط هامشي إلى رافد تنموي فاعل. يبدأ المخطط بهدف ترقية التشغيل، من خلال تحديث نظم الإنتاج والارتكاز على نظرية رأس المال البشري، غير أنه يواجه تحديات بنيوية ومجالية تستدعي حلولاً مثل إنشاء مراكز تدريب وتمويل المشاريع الصغرى. ثم يبرز هدف تحسين الإنتاج والتنافسية اعتماداً على الابتكار وسلاسل القيمة، مع اقتراح منصات تكنولوجية وشهادات جودة لتجاوز عقبات الوصول للتقنيات والمعايير. ويسعى إلى تلبية حاجيات السكان وفق مقاربات تنموية عادلة تستهدف الفئات الهشة، رغم التحديات اللوجستية والاقتصادية، ما يستدعي دعم الحرفيين. أما الاندماج الاقتصادي والاجتماعي فيُعزز عبر إدماج الحرفيين في سلاسل التوريد، لكنه يصطدم بضعف الروابط المؤسسية، ويستلزم تطوير أطر تعاقدية. ويدعو الهدف المتعلق بروح المقولة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال ومرافقة الشباب، رغم وجود تحديات ثقافية وتمويلية. في حين تسعى تنمية الصادرات إلى فتح أسواق نوعية، لكن المنافسة الدولية تتطلب اعتماد علامة موحدة والانخراط في المعارض. وأخيراً، تُبرز حماية الحرف المهدهدة بعداً تراثياً وثقافياً، عبر التوثيق وتحفيز الأجيال الجديدة، رغم عزوفها وضعف الموارد.

المطلب الثاني: تحليل لأهداف وتحديات الفاعلين في إطار التكلفة المالية المقترحة

أولاً: الجهات الفاعلة

يتناول الملحق رقم 03 (أنظر قائمة الملاحق) اقتراح رؤية قطاعية شاملة ومتكاملة لتطوير الصناعة التقليدية في الجزائر، عبر مقارنة تشاركية تُشرك مختلف الوزارات والهيئات العمومية. تركز هذه الرؤية على اعتبار الصناعة التقليدية رافعةً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحرص على دمجها في السياسات العمومية من خلال آليات التنسيق القطاعي والتكامل الوظيفي.

ثقافياً، تُبرز الوثيقة أهمية الصناعة التقليدية في تعزيز الهوية الوطنية، من خلال مبادرات مثل إحياء الحرف التقليدية، وتوحيد الأزياء الوطنية للحجاج والدبلوماسيين، واستعمال الطوابع البريدية كأداة ترويجية.

أما على المستوى الاقتصادي، فالرؤية تسعى إلى إدماج الحرفيين في المشاريع الوطنية الكبرى، وتسهيل ولوجهم إلى الموارد (كالمقار، المحلات)، ودعم تسويق منتجاتهم في الداخل والخارج، مع محاربة التجارة الموازية وتعزيز الجودة والقدرة التصديرية.

اجتماعياً، تُعدّ الصناعة التقليدية أداة فعالة للإدماج المهني والاجتماعي، خاصةً لفائدة النساء، والشباب، والسجناء، وذوي الإعاقة، من خلال برامج للتكوين المهني وورشات إنتاجية محلية. كما تُبرز الوثيقة الأهمية المتزايدة للرقمنة، عبر تطوير بوابات إلكترونية للتكوين والتسويق، واستغلال نظم المعلومات الجغرافية لتمكين الموارد والمهارات المحلية.

من ناحية أخرى، تؤكد الرؤية على أهمية البعد البيئي، وذلك بربط الصناعة التقليدية بالتنمية الريفية والسياحة المستدامة، من خلال إنشاء فضاءات عرض وتسويق داخل القرى السياحية، وتوظيف الموارد الطبيعية والمحلية في الإنتاج الحرفي.

يُظهر تحليل المبادرات الوزارية المقترحة تنوع الزوايا المعتمدة، بين الرؤية الثقافية والدينية (وزارة الشؤون الدينية)، والاقتصادية (وزارة التجارة)، والتكنولوجية (وزارة البريد، والوكالة الفضائية ASAL)، والاجتماعية (وزارة التضامن الوطني)، والتعليمية (وزارة التكوين المهني)، مما يعكس تعددية في المقاربات، لكنه يُبرز أيضاً الحاجة إلى تنسيق محكم لتفادي تداخل الصلاحيات وتكرار الجهود.

ورغم ثراء هذه الرؤية وتعدد آفاقها، إلا أنها تواجه عدة تحديات هيكلية، من بينها احتمالية ضعف التنسيق بين القطاعات، ومركزية مصادر وآليات التمويل، وغياب مؤشرات دقيقة لتقييم الأداء، إلى جانب تفاوت البنية الرقمية وضعف الإطار القانوني المنظم للقطاع. في المقابل، تُقدّم الوثيقة فرصاً واعدة تتجلى في الاستفادة من الدبلوماسية الثقافية، وتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر، واستقطاب الشراكات الدولية، واعتماد الابتكار الاجتماعي كوسيلة لإعادة إدماج الفئات الهشة.

ختاماً، تمثل الرؤية القطاعية التي يعرضها الملحق رقم 03 محاولة طموحة لتحويل الصناعة التقليدية من قطاع هامشي إلى محرك تنموي فاعل، على المستويين الاقتصادي والثقافي، شريطة ترجمتها إلى سياسات عملية واضحة المعالم، قائمة على الإرادة السياسية، والتناغم المؤسسي، ومشاركة الفاعلين الميدانيين في التخطيط والتقييم.

ثانياً: التحليل المالي البنوي والهيكلي لخطة "آفاق 2020" لتنمية الحرف التقليدية

1- الهيكلة المالية العامة للخطة: يتبين من تحليل الجدول المالي (ملحق رقم 04- أنظر قائمة الملاحق) أن الحجم الإجمالي للتمويل المطلوب لتنفيذ خطة "آفاق 2020" يبلغ 13.420 مليون دينار جزائري، في حين لا يتعدى التمويل الفعلي الملتزم به 4.000 مليون دج، ما يمثل 29.8% فقط من الاحتياجات المقدّرة.

وبالتالي، تسجل الخطة فجوة تمويلية تقدر بـ 9.420 مليون دج، أي نحو 70% من إجمالي الغلاف المالي المطلوب. هذه الفجوة تُعدّ مؤشراً على:

- 1) غياب ضمانات مالية كاملة لتنفيذ الخطة، ما يثير تساؤلات حول الجدوى الواقعية.
 - 2) الاعتماد المفرط على تمويلات إضافية غير مؤكدة، مما يُضعف استقرار الخطة وقدرتها على التكيف مع تقلبات التمويل العمومي أو الأوضاع الاقتصادية.
- ### 2- التحليل البنوي لتوزيع الموارد والاعتمادات:

1) الاستثمار في البنية التحتية (52%): تم تخصيص 7.000 مليون دج لبناء مراكز الحرف، المراكز التقنية، ومراكز الامتياز. هذا التوجه يعكس أولوية اللُبعد المادي ضمن منطق النهج التركيبي، حيث يُفضل الإنفاق على الهياكل بدلاً من الاستثمار في الموارد البشرية أو الإصلاحات التنظيمية.

ورغم أهمية البنية التحتية، فإن غياب مؤشرات أداء واضحة قد يؤدي إلى إنشاء هياكل فارغة غير مُستغلة بكفاءة.

2) ضعف مخصصات التنمية البشرية والتكوين: تم رصد 100 مليون دج فقط لتكوين الحرفيين، وهو ما يُمثل أقل من 0.74% من الميزانية الكلية. هذا التوجه يُناقض نظرية رأس المال البشري، التي ترى أن الاستثمار في الإنسان هو محرك أساسي للتنمية المستدامة.

3) غياب التكامل بين المحاور: لا يُظهر الجدول المالي وجود روابط تنظيمية أو مالية بين محاور التكوين، الترويج، التصدير، والتمويل، ما يعكس نمطاً من التخطيط القطاعي العمودي بدلاً من تبني مقاربة شبكية تشاركية.

4) اختلال في التوازن المالي للمشاريع: المشروع 7 (ترقية المنتجات) حاز على 3.000 مليون دج، أي 22% من الميزانية، في مقابل 100 مليون دج فقط مخصصة للتكوين.

في المشروع 4، تُخطط الخطة لتكوين 50,000 حرفي و 15,000 شاب بمبلغ 100 مليون دج، أي حوالي 1,538 دج/فرد، وهو مبلغ غير واقعي لتدريب عالي الجودة. في المشروع 18 (الشباب والتشغيل)، خُصص 150 مليون دج لمرافقة 550,000 شاب، أي 273 دج/فرد، ما يطرح إشكالية حقيقية في فعالية وجدوى المخرجات.

3- تحليل الجدوى والتنفيذ:

- 1) غياب بعض مؤشرات الأداء (KPIs):
 - حجم التصدير قبل وبعد تنفيذ مشروع التحفيز على التصدير.
 - مدى تأثير الإعلام على رفع الوعي بقطاع الحرف.هذا الغياب يحد من قدرة أصحاب القرار على تقييم مدى الكفاءة/الفعالية مقارنة بالتكاليف.
- 2) هيمنة الطابع الإداري والبيروقراطي: يُلاحظ تركيز مفرط على بنود مثل "الخبرة، الندوات، الوثائق"، دون مؤشرات تقيس أثر هذه الأنشطة. هذا النمط قد يدل على إنفاق إداري أكثر منه موجّه نحو التنمية الميدانية الفعلية.
- 3) ضعف الاهتمام بمحور التصدير: رغم أهمية الانفتاح الدولي، خُصص لمحور التحفيز على التصدير مبلغ 100 مليون دج فقط، ما يُبرز قصورًا في تبني رؤية تنافسية مستدامة.
- 4- التحليل السياسي - المؤسسي: بعض المشاريع تعالج تطوير الوساطة والتمثيل المؤسسي، مثل غرف الحرف والتعاونيات، غير أن التمويل لا يتناسب مع أهمية البناء المؤسسي، إذ يُركّز على "الدراسات" بدلاً من تعزيز البنى النقابية أو تنظيم المهنة.
- 5- البعد الجهوي: لم يتضمّن الجدول المالي أي إشارة لتوزيع جغرافي عادل أو تخصيص إيجابي للمناطق النائية والهشة، وهو ما يُضعف البعد الإقليمي للخطة، ويُخالف مبادئ العدالة المجالية في التنمية.

المطلب الثالث: الانجازات

أولاً: الإنجازات المتوقعة¹

1- إحداث 230.000 نشاط حرفي جديد من شأنه أن يُؤد 570.000 فرصة عمل إضافية، لبلوغ ما مجموعه 960.000 منصب شغل، علماً أن القطاع كان قد خلق إلى غاية 31 ديسمبر 2010 ما مجموعه 185.000 نشاط، وفرت 370.000 منصب عمل (وهي حصيلة المخطط الأول للفترة 2003-2010).

الجدول رقم (08): توقع خلق مناصب الشغل آفاق 2020

السنوات	2010	1011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد مناصب الشغل	370	407	448	492	542	596	655	721	793	873	960
	260	286	015	816	098	307	938	532	685	054	359

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، *جلسات الصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020*، نوفمبر 2009، ص 80.

2- شهد قطاع الصناعة التقليدية والحرف تطوراً ملحوظاً في مستوى الإنتاج الخام، حيث تم تحديد هدف أولي يتمثل في رفعه إلى 334 مليار دينار جزائري في أفق سنة 2020²، غير أنه بحلول سنة 2015 تم تعديل هذا الطموح نحو الأعلى، ليُستهدف تحقيق إنتاج خام يناهز 535 مليار دينار جزائري على مستوى القطاع³.

¹ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. «الندوة الوطنية حول مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020»، مجلة الحرفي، العدد 7، 2011، ص 19.

² المصدر السابق، ص 34.

³ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>

الجدول رقم (09): توقع المساهمة في الناتج الداخلي الخام آفاق 2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
PIB (مليار دج)	129	142	156	171	189	208	228	251	276	304	334

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، جلسات الصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020، نوفمبر 2009، ص 80.

3- تنفيذ عمليات واستراتيجيات مكمّلة في مجالات التكوين، والتقييس، والتمويل، وتطوير ريادة الأعمال، والترويج، وتعزيز تنافسية المنتج الحرفي.

4- تطوير مهام الوساطة (المرافقة، التسهيل، وتقديم الخدمات).

5- تشجيع النظم الإنتاجية المحلية.

6- تطوير نظام معلومات موثوق وفعال.

7- تنويع وتحسين جودة المنتجات الحرفية، التي تمثل عنصر إرضاء للمستهلكين والسياح على حد سواء.

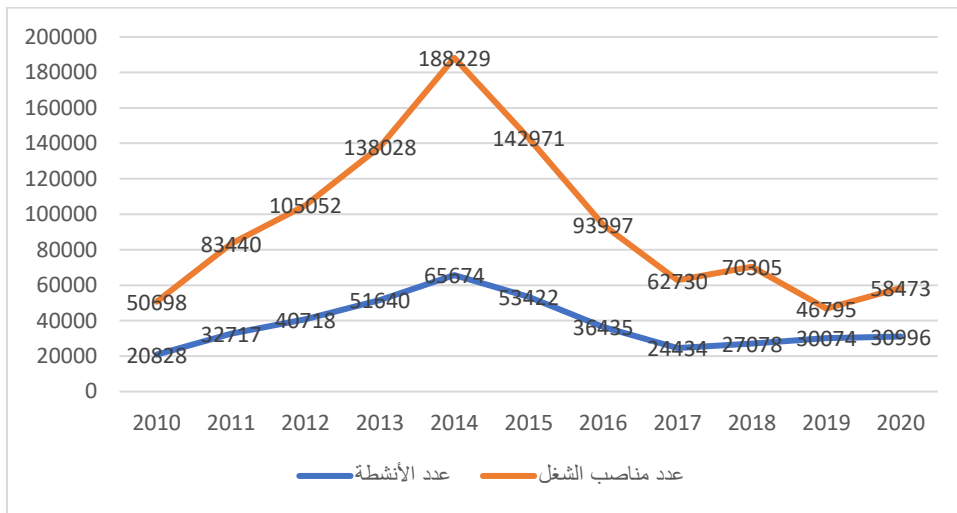
8- تكثيف النشاط الحرفي، مما سيسهم في استقرار السكان في بيئاتهم الطبيعية.

9- تعزيز تنافسية المنتجات الحرفية، بما يسمح لها بالولوج إلى الأسواق الخارجية.

ثانيا: الإنجازات المحققة

1- الإنشاء السنوي للأنشطة ومناصب الشغل

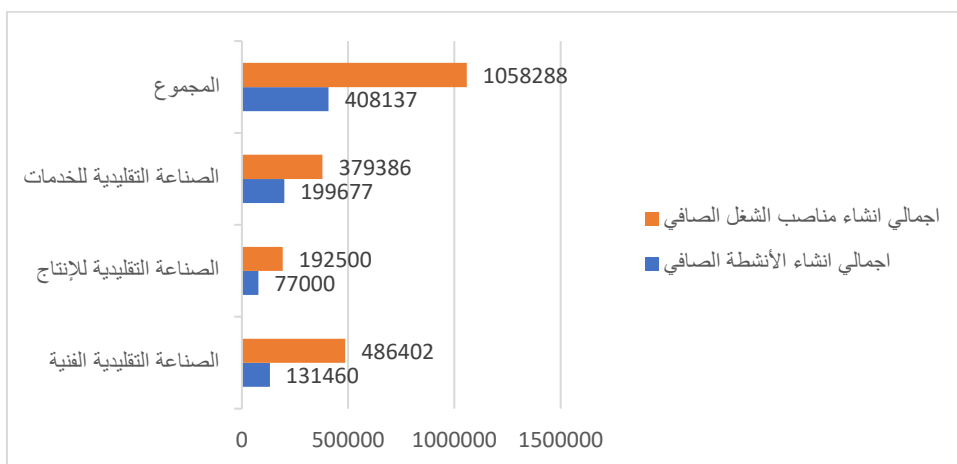
الشكل رقم (03): مخطط خطي يبين تطور الإنشاء السنوي للأنشطة وعدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من اعداد الباحث استنادًا الى البيانات الصادرة عن مديرية الصناعة التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2010-2020، الجزائر، 2020.

الشكل رقم (04): مخطط شريطي متفاوت المسافات يبين توزيع الإنشاء التراكمي الصافي

للأنشطة ومناصب الشغل حسب الميادين الى غاية 31 جانفي 2020



المصدر: من اعداد الباحث استنادًا الى البيانات الصادرة عن مديرية الصناعة التقليدية، احصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2020، الجزائر، 2020.

يكشف تحليل تطور الإنشاء السنوي في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2010-2020 عن اتجاهات متباينة تعكس ديناميكية وهشاشة هذا القطاع في آنٍ واحد. فقد شهد عدد الأنشطة نموًا سريعًا بين 2010 و2014، حيث ارتفع بنسبة 315% ليلعب ذروته في 2014 بـ 65,674 نشاطًا، قبل أن يتراجع بشكل حاد إلى 24,434 في 2017، وهو ما قد يرتبط بتداعيات اقتصادية أو إجراءات تقشفية (انخفاض أسعار النفط والتغير في أولويات السياسات العمومية). ورغم تسجيل تعافٍ جزئي لاحقًا، فإن العدد لم يتجاوز 30,996 في 2020، أي دون مستوى الذروة. وتواكب هذا المسار مع تطور مناصب الشغل، التي قفزت بنسبة 371% بين 2010 و2014، ثم تراجعت بنسبة 67% حتى 2017، قبل أن تشهد تحسنًا محدودًا إلى 58,473 في 2020. وتُظهر هذه التقلبات الحادة هشاشة القطاع أمام التحولات الاقتصادية والسياسية، فيما يشير التباين المسجل سنة 2020 بارتفاع طفيف في عدد الأنشطة (+3%) مقابل نمو كبير في المناصب (+25%) إلى تحول محتمل نحو أنشطة أكثر كثافة في العمالة. أما على المستوى التراكمي حتى يناير 2020، فإن الصناعة التقليدية للخدمات تهيمن من حيث عدد الأنشطة (49%)، بينما تنصدر الصناعة الفنية في عدد مناصب الشغل (46%)، ما يعكس تفاوتًا في الكثافة التشغيلية حسب الميدان؛ إذ تسجل الصناعة الفنية أعلى متوسط (3.7 منصب/نشاط)، مقابل 1.9 فقط في الخدمات. وتدل هذه المعطيات على أن الصناعة الفنية، رغم أنها ليست الأكبر من حيث الحجم، تلعب دورًا محوريًا في خلق فرص العمل. أما الخدمات، فرغم انتشارها، فإن طبيعتها الفردية أو الصغيرة تفسر ضعف مساهمتها النسبية في التشغيل. وتشير هذه الاتجاهات مجتمعة إلى الحاجة إلى سياسات عمومية أكثر استدامة وتكيفًا مع المتغيرات لضمان استقرار القطاع وتعزيز قدرته على امتصاص اليد العاملة، خاصة في سياق الأزمات مثل جائحة كوفيد19، التي أظهرت مؤشرات على تحسن كفاءة التوظيف في سنة 2020.

2- الإنتاج

الجدول رقم (10): توزيع الإنتاج الكلي السنوي حسب ميادين النشاط

2020	2019	2018	قيمة الإنتاج (مليار دج)
48.635	68.974	69.569	الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية
99.950	101.189	122.555	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
98.558	118.689	118.405	الصناعة التقليدية للخدمات

المصدر: من اعداد البروفسور الحاج سالم عطية، ضمن: *دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف*، بمساهمة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2023، ص 25.

شهد قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020 تراجعاً ملموساً في إنتاجه الكلي، حيث انخفض من 310.5 مليار دينار سنة 2018 إلى 247.1 مليار دينار في 2020، أي بنسبة انخفاض بلغت 20.4%. وقد سُجِّل أكبر تراجع سنوي في 2020 بنسبة 14.4% مقارنة بسنة 2019، وهو ما يُعزى على الأرجح إلى التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 والحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر. وعند تحليل هذا التراجع حسب ميادين النشاط، يتبين أن الصناعة التقليدية الفنية كانت الأكثر تضرراً، حيث انخفض إنتاجها بنسبة 29.5% سنة 2020، ما يعكس هشاشتها واعتمادها الكبير على قطاعات متأثرة كالسياحة والأسواق الثقافية. أما الصناعة التقليدية للإنتاج، فعرفت تقلبات ملحوظة؛ إذ تراجعت بنسبة 17.4% في 2019، ربما بسبب أزمات تمويلية أو تراجع الطلب الخارجي، لكنها أظهرت صموداً نسبياً في 2020، بانخفاض طفيف لا يتجاوز 1.2%، ما يدل على استمرارية الطلب على المنتجات الأساسية، وهو ما مكنها من تصدر مساهمة النشاطات بنسبة 40.4% من إجمالي الإنتاج في 2020. في المقابل، حافظت خدمات الصناعة التقليدية على استقرارها بين 2018 و2019، لكنها شهدت تراجعاً حاداً في 2020 بنسبة 17% نتيجة لإجراءات الغلق وتراجع النشاط السياحي. على مستوى الحصص النسبية، خسرت الصناعة الفنية 3.7 نقطة مئوية من حصتها في الإنتاج الكلي سنة 2020، بينما استعادت الصناعة الإنتاجية 5.4 نقطة، مما يشير إلى إعادة تشكيل داخل بنية القطاع لصالح النشاطات الإنتاجية على حساب الفنية والخدمية. توضح هذه الاتجاهات مجتمعة التأثير العميق

للأزمات الصحية والاقتصادية على توازنات القطاع، وتؤكد الحاجة إلى سياسات دعم موجهة لضمان استدامته.

3- القيمة المضافة

الجدول رقم (11): القيمة المضافة لقطاع الصناعة التقليدية حسب ميادين النشاط

2020	2019	2018	قيمة الإنتاج (مليار دج)
15.47	29.72	39.92	الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية
60.47	56.82	83.45	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
44.78	69.60	85.15	الصناعة التقليدية للخدمات
120.72	156.14	208.51	المجموع
49%	54%	67%	الى الإنتاج الكلي

المصدر: من اعداد البروفسور الحاج سالم عطية، ضمن: دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، بمساهمة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2023، ص 34.

شهد قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020 تراجعًا كبيرًا في القيمة المضافة الإجمالية، حيث انخفضت من 208.5 مليار دينار في 2018 إلى 120.7 مليار دينار في 2020، أي بنسبة تقارب 42%، مع تسارع هذا الانخفاض في سنة 2020 بنسبة 22.7% مقارنة بسنة 2019. وترافق هذا التراجع مع انخفاض مساهمة القطاع في الإنتاج الكلي من 67% إلى 49% خلال الفترة نفسها، ما يعكس تراجعًا في كفاءة القطاع أو في مستوى الطلب على منتجاته. ويُظهر التحليل حسب ميادين النشاط تفاوتًا في مستويات التأثير؛ فقد كانت الصناعة التقليدية الفنية الأكثر تضررًا، إذ تراجعت قيمتها المضافة بنسبة 61% بين 2018 و2020، وهو ما يُعزى إلى ارتباطها الوثيق بالأنشطة السياحية والثقافية التي تضررت بشكل كبير جراء الأزمة الصحية والسياسية (أزمة كوفيد 19، والحراك الشعبي). أما الصناعة التقليدية للإنتاج، فرغم تراجعها الحاد بنسبة 31.9% في 2019، فقد عرفت تعافيًا نسبيًا سنة 2020 بارتفاع طفيف قدره 6.4%، مما يعكس استمرار الطلب على المواد الأساسية. في المقابل، سجّل قطاع الخدمات تراجعًا تدريجيًا لكنه حاد في المجمل، إذ خسر نحو 47% من قيمته خلال نفس الفترة، نتيجة لتوقف العديد من الأنشطة المرتبطة بالتفاعل المباشر مع الزبائن، مثل خدمات الصيانة

والبيع المحلي. من حيث المساهمة النسبية في إجمالي القيمة المضافة، أصبحت الصناعة الإنتاجية المساهم الأكبر في 2020 بنسبة 50.1%، في حين تراجعت الصناعة الفنية إلى 12.8%، والخدمات إلى 37.1%. وتُظهر هذه الاتجاهات أن الصناعة الإنتاجية أبدت قدرًا من الصمود مقارنة ببقية الميادين، ما يُشير إلى ضرورة التركيز عليها في جهود الإنعاش. وتبرز الحاجة إلى تبني سياسات دعم موجهة حسب خصوصية كل ميدان كتطوير منصات رقمية لتسويق المنتجات الفنية، وتوفير التمويل للحرفيين المتضررين، وتشجيع التصدير في المجال الإنتاجي، ودمج الوسائل الرقمية في الخدمات. كما أن التراجع الواضح في نسبة القيمة المضافة مقارنة بالإنتاج الكلي يستدعي دراسة معمقة لأسباب انخفاض المردودية، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، غياب الابتكار، والمنافسة الخارجية، وهو ما يتطلب تدخلًا سياسيًا واقتصاديًا عاجلاً لضمان استدامة القطاع.

4- الاستثمار:

الجدول رقم (12): قيمة الاستثمار السنوي في قطاع الصناعة التقليدية

السنوات	2018	2019	2020
قيمة الاستثمار (مليار دج)	11.553	12.089	12.772

المصدر: من اعداد البروفسور الحاج سالم عطية، ضمن: *دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف*، بمساهمة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2023، ص 43.

يُظهر تحليل الجدول رقم (12) المتعلق بقيمة الاستثمار السنوي في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2018-2020 اتجاهًا تصاعديًا ملحوظًا، حيث ارتفعت القيمة من 115.5 مليار دينار في سنة 2018 إلى 127.7 مليار دينار في 2020، أي بزيادة إجمالية قدرها 12.2 مليار دينار، بنسبة نمو تقدر بـ +10.5%. وقد بلغ معدل الزيادة السنوية 4.6% بين 2018 و2019، ثم تسارع ليصل إلى 5.7% بين 2019 و2020، ما يعكس على الأرجح دعمًا حكوميًا مستمرًا للقطاع في إطار استراتيجيات النهوض بالحرف التقليدية، سواء عبر تسهيل التمويل أو دعم برامج التكوين المهني. كما قد يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الطلب المحلي على بعض المنتجات التقليدية، ومحاولة التكيف مع التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد19، حيث استمر الاستثمار في التصاعد رغم تراجع الإنتاج في 2020 بنسبة 14.4%. هذا التناقض بين زيادة الاستثمارات وتراجع الإنتاج يطرح إشكاليات تتعلق بفعالية التوظيف

المالي والعائد على الاستثمار، ويشير إلى احتمال وجود فجوة زمنية بين ضخ الموارد وتحقيق النتائج، أو مشكلات في الحوكمة وتوجيه الأموال. لذلك، فإن الحفاظ على هذا النسق التصاعدي في الاستثمار يجب أن يكون مرتبطاً بخط ملموسة لتحسين الإنتاجية، وتوسيع الأسواق، ورفع كفاءة اليد العاملة. وبذلك، يصبح الاستثمار وسيلة فعالة لإعادة بعث القطاع، شريطة أن يُدار في إطار إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التقنية والتكوينية والتسويقية لضمان تحويل الأموال المستثمرة إلى قيمة مضافة وفرص شغل حقيقية.

5- الدعم:

1) ترويج وتمويل مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في المعارض والتظاهرات الدولية:

تم مشاركة 9500 حرفي في 250 تظاهرة ترويجية، من بينهم 8000 حرفي شاركوا في تظاهرات وطنية، و1500 حرفي في تظاهرات دولية¹ حيث يُظهر تحليل الملحق رقم 5 (أنظر قائمة الملاحق) مشاركة قطاع الحرف التقليدية في التظاهرات الدولية تبايناً واضحاً في توزيع المشاركات حسب الدول ونوعية الفعاليات والتمويل. تنصدر فرنسا المشهد بإجمالي 17 مشاركة موزعة على أربعة معارض، تليها ألمانيا بـ 10 مشاركات، ما يعكس تركيزاً استراتيجياً على السوق الأوروبية، بينما سجلت دول مثل البرتغال والكويت وإيران وسويسرا ومصر أدنى معدلات المشاركة. من حيث نوعية التظاهرات، هيمنت الفعاليات التجارية في 12 دولة، متبوعة بالتظاهرات المهنية والنوعية، فيما تميزت ألمانيا بتظاهرة Import Shop الطابع الفريد والمشاركة المرتفعة. أما على صعيد التمويل، فقد كان الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية (FNPA)، المصدر الرئيسي، مول معظم المشاركات في أوروبا وإفريقيا، مقابل حضور أقل لـ الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FNSPE) الذي ركز على تظاهرات محددة في دول مثل مالي والولايات المتحدة، مع حالة واحدة للتمويل المشترك في معرض باريس. جغرافياً، جاءت أوروبا كأكثر المناطق نشاطاً، مقابل مشاركة محدودة من إفريقيا والشرق الأوسط، وحضور رمزي من أمريكا الشمالية، في حين غابت تماماً دول آسيوية كبرى مثل الصين والهند. وتبرز في هذا السياق أهمية التظاهرات التجارية كأداة لتعزيز التسويق الدولي للحرف، ودور

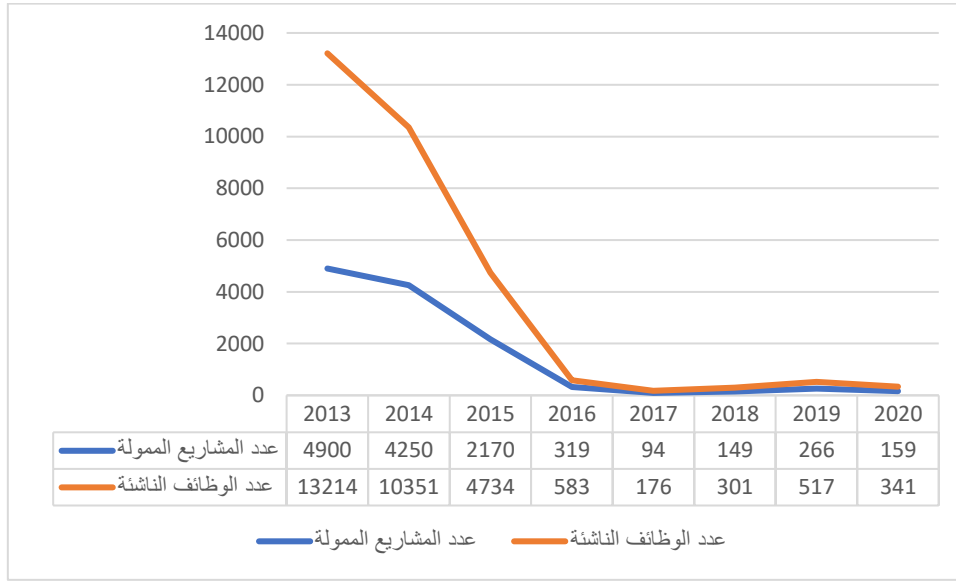
¹ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel. *Le développement de l'Artisanat Traditionnel en Algérie et son Potentiel à l'Export*. 17 mars 2021.

التمويل العمومي في دعم هذه المشاركات، مما يسלט الضوء على فرص واعدة لتوسيع الحضور في مناطق جديدة عبر استراتيجيات دعم أكثر تنوعاً وتكاملاً.

(2) تمويل ومرافقة مشاريع مؤسسات قطاع الصناعة التقليدية:

الشكل رقم (05): مخطط خطي يبين عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف الناشئة في قطاع

الصناعة التقليدية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



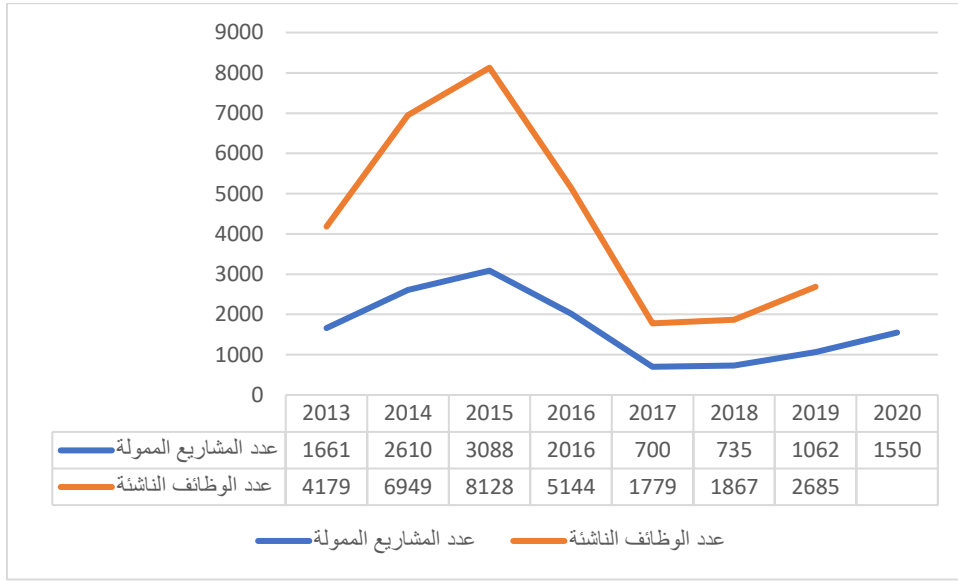
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2022.

يكشف تحليل المخطط رقم (05) عن تطور تمويل المشاريع وعدد الوظائف الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020، حيث يُلاحظ انخفاض حاد في عدد المشاريع من 4,900 مشروع عام 2013 إلى 94 فقط عام 2017، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة تقارب 98%. كما انخفض عدد الوظائف الناشئة بنفس النسبة تقريباً، من أكثر من 13 ألف وظيفة إلى 176 وظيفة فقط في نفس الفترة. ويُعد عام 2016 نقطة تحوّل حاسمة، إذ سجل انخفاضاً مفاجئاً من 2,170 مشروعاً إلى 319 مشروعاً. وعلى الرغم من تسجيل تحسن نسبي في السنوات اللاحقة (2018-2019)، مع ارتفاع عدد المشاريع إلى 266، عادت الأرقام إلى التراجع مجدداً في 2020، على الأرجح بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. ويُلاحظ أيضاً ثبات نسبي في معدل خلق الوظائف لكل مشروع، بمتوسط يقارب 2.7 وظيفة في السنوات الأولى، مع انخفاض طفيف لاحقاً إلى حوالي 1.9 وظيفة، ما قد يشير إلى تغير في طبيعة المشاريع الممولة. ويرجح أن تعود أسباب

الانخفاض الحاد في التمويل إلى عوامل مثل تغيّر السياسات التمويلية، الأزمات الاقتصادية، والتحول في أولويات الدعم نحو قطاعات أخرى. أما التراجع في 2020، فقد يكون نتيجة تداعيات الجائحة رغم محاولات الحفاظ على الحد الأدنى من الدعم. وي طرح هذا السياق تحديات تتعلق بضعف الاستثمار واستدامة المشاريع.

الشكل رقم (06): مخطط خطي يبين عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف الناشئة في قطاع

الصناعة التقليدية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

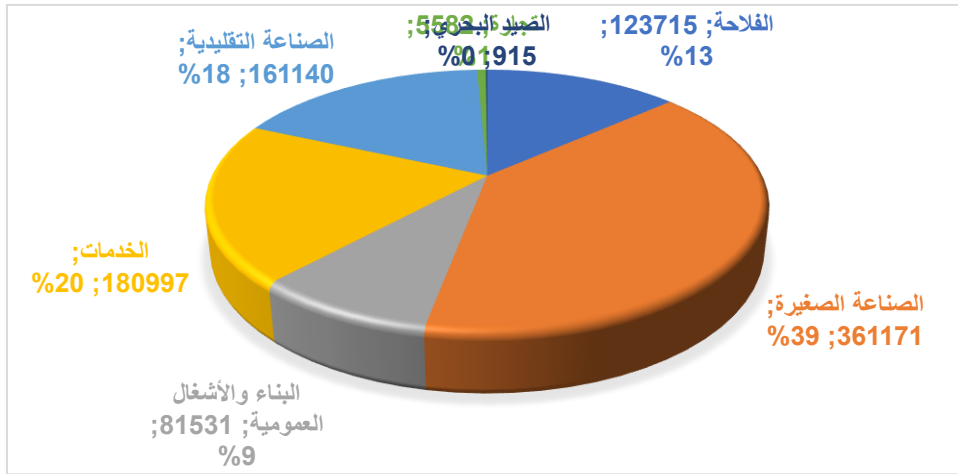


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2022.

يبين تحليل المخطط رقم (06) تطور عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020، حيث اتسم المسار العام لهذه المؤشرات بتذبذب حاد، مع تسجيل نمو ملحوظ بين عامي 2013 و2015، إذ ارتفع عدد المشاريع من 1,661 إلى 3,088 مشروعًا، بينما تضاعف عدد الوظائف من 4,179 إلى 8,128 وظيفة. غير أن هذه الديناميكية لم تستمر، إذ شهدت الفترة 2016-2017 تراجعًا حادًا، حيث انخفض عدد المشاريع إلى 700 مشروع فقط سنة 2017، ما يمثل تراجعًا بنسبة 77% مقارنة بسنة الذروة (2015)، في حين انخفض عدد الوظائف إلى 1,779 وظيفة، بانخفاض مماثل يقارب 78%. ابتداءً من سنة 2018، لوحظ تعافٍ نسبي في عدد المشاريع، الذي بلغ 1,550 مشروعًا سنة 2020، دون أن يستعيد مستويات ما قبل 2015، ويُلاحظ أيضًا استقرار متوسط عدد الوظائف لكل

مشروع عند نحو 2.5 وظيفة، ما يشير إلى ثبات نسبي في طبيعة المشاريع الممولة. ويُرجَّح أن تعود مرحلة الازدهار (2013-2015) إلى سياسات دعم حكومي مكثفة واستقرار اقتصادي نسبي، في حين يُعزى الانهيار المسجل في 2016-2017 إلى عوامل محتملة مثل تقليص الميزانيات أو تحولات في أولويات الدعم العمومي. أما التعافي الجزئي بعد 2018، فقد يرتبط بإعادة هيكلة آليات الدعم. ويبرز هذا التذبذب الحاجة إلى تبني سياسات أكثر استدامة ومرونة، خاصة في مواجهة الأزمات، مع تعزيز شفافية البيانات وتوسيع آفاق الربط بين قطاع الصناعة التقليدية وقطاعات حيوية كالسياحة والاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم (07): مخطط دائري يبين توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022.

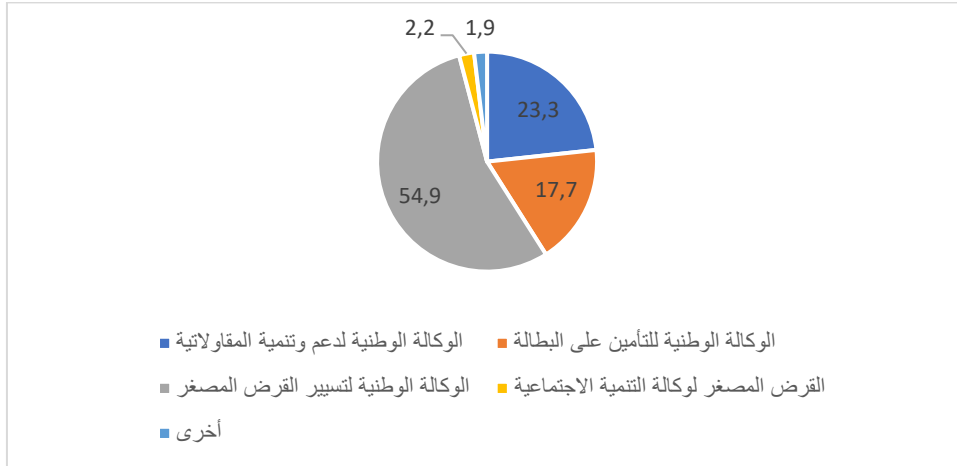
يُبرز تحليل قطاع الصناعة التقليدية في المخطط رقم (06) مكانته المهمة ضمن سياسة توزيع القروض المعتمدة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. فقد حصل هذا القطاع على 161,140 قرضا، ما يعادل 17.61% من إجمالي القروض الممنوحة (915,051 قرضا)، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بعد قطاعات الصناعة الصغيرة، والخدمات، والزراعة. ويُعكس هذا الحجم الكبير من التمويل الموجه للصناعة التقليدية إدراكًا متزايدًا لأهميتها الاستراتيجية، سواء من حيث ارتباطها بالهوية الثقافية الوطنية أو بدورها في تشغيل الفئات الهشة في المناطق الريفية والحضرية المهمشة، فضلا عن إسهامها في تنويع مصادر الدخل. ورغم أن حصتها تفوقت على قطاعات مثل البناء والأشغال العمومية، والتجارة،

والصيد البحري، إلا أنها لا تزال دون مستوى قطاع الصناعة الصغيرة، الذي استحوذ على النسبة الأكبر من التمويل (39.47%)، ما قد يُشير إلى تحديات تواجه الصناعة التقليدية مثل انخفاض قيمة التمويل الموجه (غالباً أقل من 100,000 دج)، ورفض البنوك تمويل المشاريع الصغيرة عندما تقل قيمتها عن 1,000,000 دج، بسبب إجراءات وضمانات غير متوفرة غالباً لدى الحرفيين. ولتعزيز مساهمتها، يُوصى بدعم أكبر لهذا القطاع من خلال زيادة التمويل الموجه لتطوير أدوات الإنتاج، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتوفير التدريب التقني، والشراكة مع مؤسسات التكوين المهني.

(3) أهم هياكل الدعم:

الشكل رقم (08): مخطط دائري يبين توزيع القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التقليدية حسب هياكل

الدعم المختلفة



المصدر: من اعداد الباحث واستنادا على البيانات الصادرة عن البروفسور الحاج سالم عطية، ضمن: *دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف*، بمساهمة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2023، ص 45.

يُبرز تحليل توزيع القروض في قطاع الصناعة التقليدية هيمنة واضحة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تستحوذ بمفردها على 54.9% من إجمالي التمويل، مما يجعلها الفاعل الرئيسي في دعم هذا القطاع. وتُعزى هذه الهيمنة إلى عدة عوامل محتملة، منها بساطة الإجراءات، أو ملاءمة شروط التمويل، أو امتدادها الجغرافي الواسع، إضافة إلى تركيزها على تمويل المشاريع الصغيرة جداً، وهو ما يتماشى مع التوجهات الحكومية نحو ترسيخ التمويل المصغر كرافعة تنموية. إلى جانب ذلك،

تحظى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 23.3% من التمويل، تليها الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة بـ 17.7%، وهو ما يشير إلى دور هاتين المؤسستين في دعم ريادة الأعمال. بالمقابل، يظهر ضعف كبير في مساهمة القرض المصغر لوكالة التنمية الاجتماعية (2.2%)، وكذلك في الفئة المصنفة "أخرى" (1.9%)، ما يسلط الضوء على الدور المحدود للجهات غير الرسمية أو المؤسسات الثانوية، وعلى الغياب شبه التام للقطاع الخاص في تمويل هذا المجال. ويلاحظ أن مجموع التمويلات المصغرة (ANGEM) والتنمية الاجتماعية يشكل 57.1%، ما يعكس الأولوية الممنوحة للمشاريع متناهية الصغر. غير أن هذا التمرکز حول جهة واحدة قد يشكل خطرًا في حال حدوث تغييرات في سياساتها، كما أن التفاوت الكبير في نسب التوزيع بين الهيئات المختلفة يكشف عن اختلالات بنيوية قد تؤدي إلى تهميش بعض الفئات أو المناطق. ومن ثم، توصي القراءة التحليلية بضرورة إعادة التوازن في توزيع التمويل، وتوسيع نطاق تدخل الهيئات ذات الحضور الضعيف، وتشجيع إشراك القطاع البنكي والمالي الخاص عبر آليات تحفيزية، إلى جانب رصد الأثر الفعلي للقروض على تطور القطاع. وتخلص هذه المعطيات إلى أن هيمنة جهة حكومية واحدة على تمويل قطاع حيوي مثل الصناعة التقليدية يستدعي إعادة النظر في هندسة منظومة الدعم، بما يضمن تنوع المصادر، وشمولية التغطية، واستدامة النمو.

6- التكوين والتأهيل¹: يُعد محور التكوين والتأهيل أحد الركائز الأساسية في سياسة تطوير قطاع الصناعة التقليدية، حيث يهدف إلى تعزيز مهارات وكفاءات الحرفيين من خلال برامج تدريبية متخصصة وتطوير مناهج التعليم والتكوين المهني في مختلف فروع الحرف والصناعات التقليدية. ويرتكز هذا المحور على دعم الحرفيين الناشطين عبر برنامج تكويني شامل يسعى إلى تقوية قدراتهم، صون الموروث الثقافي الحرفي، تحسين جودة المنتجات، والمساهمة في ترقية هذا القطاع الحيوي. ومنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2005 إلى غاية ديسمبر 2022، أحرزت نتائج هامة تمثلت في تكوين 24,595 حرفيًا وشابًا حاملًا للمشاريع في إطار التمهين على يد معلمين حرفيين، وتدريب 40,350 مستفيدًا على تسيير المؤسسات الصغيرة باستخدام منهجية GERME المعتمدة من المكتب الدولي للعمل. كما استفاد

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية. تكوين وتأهيل وتطوير قدرات الحرفيين، موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2022،

<https://www.mta.gov.dz/%d8%aa%d9%83%d9%88%d9%8a%d9%86-%d9%88%d8%aa%d8%a3%d9%87%d9%8a%d9%84-%d9%88%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%aa%d8%b1%d9%81%d9%8a%d9%86>

84,396 حرفياً من دورات تدريب تقني لتقوية مهاراتهم في مختلف التخصصات، وتم تكوين 266 حرفياً في تقنيات الحلي التقليدي وصقل الأحجار الكريمة، إضافة إلى 1,422 حرفياً في مجال الزرابي والنسيج التقليدي، أكثر من 80% منهم من النساء، إلى جانب 589 حرفياً في تقنيات الصباغة الطبيعية. وتعكس هذه الأرقام جهوداً ملموسة لتعزيز التأهيل المهني في القطاع وضمان استدامة الصناعات التقليدية.

7- تطوير نظام معلومات¹: تمثل البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بنكاً معلوماتياً وطنياً شاملاً، يضم كافة المعطيات الخاصة بالحرفيين عبر مختلف ولايات الوطن، سواء تعلق الأمر بتسجيلهم أو شطبهم أو تحويلهم، ويشمل ذلك الحرفيين كأفراد أو في شكل تعاونيات أو مقاولات تنشط في ميادين الصناعة التقليدية الفنية، أو صناعة المواد أو الخدمات. وتضطلع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بمهمة إنشاء وتسيير هذه البطاقية، وفق ما تنص عليه الأحكام التشريعية والتنظيمية المؤطرة للقطاع. وقد تأسست البطاقية بموجب المادة 31 من الأمر رقم 01-96 والمرسوم التنفيذي رقم 97-272، واعتمدت في البداية على المعطيات التي ترسلها غرف الصناعة التقليدية والحرف إلى الغرفة الوطنية بصيغة ورقية، قبل أن تعرف البطاقية تطوراً في الفترة بين 2013 و2015، حيث تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 13-252 الذي حدّد آليات نقل المعلومات بين الغرف الوطنية والمحلية باستعمال بطاقات معلومات رقمية. وفي سنة 2015، ومع توجّه الحكومة نحو رقمنة القطاعات، تم إطلاق أول نسخة رقمية للبطاقية، تعتمد على خادم ويب وقاعدة بيانات إلكترونية تستقبل المعطيات بشكل لحظي. وقد سمحت هذه الرقمنة بإتاحة بيانات محدثة حول عدد الحرفيين المسجلين والمشطوبين سنوياً، وتوفير إحصائيات تفصيلية حسب معايير متعددة، بالإضافة إلى عرض منحنيات بيانية حول ديناميكية التسجيل والشطب، ومتابعة عدد مناصب الشغل المستحدثة، وتوفير نظام مراسلة فعال بين الغرف. ولا تقف أهمية البطاقية عند الجانب المعلوماتي، بل تتعداه إلى البعد الاقتصادي والتنموي، إذ أضحت أداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار من خلال ما توفره من بيانات دقيقة وواقعية حول نشاط الصناعة التقليدية، ما يعزز دورها في دعم الاقتصاد الوطني. كما تفتح الرقمنة آفاقاً أوسع لربط هذه البطاقية بأنظمة معلوماتية

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية. *نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف*، موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2025، <https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%8a%d8%af%d9%8a%d8%a9>

وطنية أخرى، مثل الضمان الاجتماعي والضرائب، وتسهم في تطوير الشراكة مع مؤسسات الدولة على غرار الديوان الوطني للإحصائيات، مما يعزز من تكامل المعطيات ويزيد من فعالية الحوكمة في القطاع.

8- مقاييس وعلامات الجودة¹: في إطار سعي قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إلى ترقية جودة المنتجات وضمان أصالتها، تم اتخاذ جملة من التدابير النوعية أبرزها عملية دمج الزرابي التقليدية، التي تُعد أداة رقابية تضمن مطابقة هذه المنتجات لمعايير الصناعة التقليدية، بالتعاون مع المعهد الجزائري للتقييس. ويتمثل هذا الدمج في تثبيت بطاقة بلون معين على جانب الزربية تمثل ضماناً رسمياً من الدولة بأن المنتج يدوي الصنع ويستوفي شروط الأصالة، وقد أنشئت أربعة مراكز مختصة بهذه العملية بكل من غرداية وتيبازة وتلمسان وتبسة، حيث خضعت 8291 زربية للمراقبة بين 2008 و2017، وتم دمج 1992 منها فقط، أي بنسبة لا تتجاوز 24.02%. في ذات السياق، عمل القطاع على إدخال نظام الجودة عبر تبني معيار ISO 9001، وهو إطار دولي لتسيير الجودة داخل المؤسسات، يهدف إلى تحسين الأداء الإداري والمالي وتعزيز التنافسية، خاصة في مجال التصدير. وقد تم إدراج هذا المعيار ضمن برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال 2011-2012، من خلال مرافقة خمس مؤسسات حرفية لاعتماد هذا النظام، شملت مؤسسات من ولايات شرشال، قسنطينة، بسكرة، الجزائر، وباتنة. وتتمثل أبرز آثار المصادقة على معيار ISO 9001 في تعزيز التسيير الرشيد، وتسهيل تسويق المنتجات بالخارج، وضمان جودتها عند التصدير. كما شملت جهود الجودة أيضاً تطوير "العلامة الجماعية للنوعية والأصالة"، حيث تم إعداد دفاتر شروط ومواثيق بيانية للعديد من المنتجات التقليدية المميزة لمناطق مختلفة، مثل نحاس قسنطينة، فخار بيدر بتلمسان، زرابي بابار وغرداية، الكراكو العاصمي، الحلي التقليدي لآث يني، السرج التيارتي، الموس البوسعادي، والبرنوس الوبري للجلفة. وتمثل هذه العلامات آلية مؤسساتية لتثمين المنتج المحلي وحمايته، عبر ربطه بهويته الجغرافية والثقافية وتعزيز حضوره في الأسواق الوطنية والدولية.

كما شهدت جهود حماية منتجات الصناعة التقليدية خلال الفترة المعنية تكثيفاً ملحوظاً في مجالات التكوين والتوعية، حيث استفاد 96 إطاراً من القطاع و649 حرفياً وحرفية من برامج تكوينية متخصصة

¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية. *مقاييس ومعايير علامة الجودة*، موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2025، <https://www.mta.gov.dz/%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b3-%d9%88-%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%af%d8%a9>.

في حماية هذه المنتجات. كما نُظمت أيام إعلامية وتحسيسية على المستوى الوطني لفائدة 1060 حرفياً، لتعزيز وعيهم بأهمية حماية منتوجاتهم. وفي إطار حماية التراث المرتبط بالصناعة التقليدية، تم بالتنسيق مع وزارة الثقافة والفنون تنظيم دورات تكوينية لفائدة 659 إطاراً من المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، إلى جانب حرفيين منتخبين ينشطون في مجالات الصناعة التقليدية الفنية. كما شملت الأنشطة التحسيسية دورات تكوينية بتقنية التحاضر عن بُعد لفائدة 177 إطاراً من المديرات الولائية وغرف الصناعة التقليدية، تمحورت حول مفاهيم الملكية الفكرية وسبل حماية المنتجات الحرفية، ما يعكس توجهها استراتيجياً نحو تأمين الهوية الثقافية والاقتصادية لمنتجات الصناعة التقليدية. تبني سياسات تمويلية مرنة ومتعددة القنوات.

ثالثاً: التحليل النقدي للأهداف والنتائج ضمن منظور تنموي واقتصادي واجتماعي

1- التحليل الكمي:

الجدول رقم (13): الإنجازات المتوقعة والإنجازات المحققة في قطاع الصناعة التقليدية للفترة

2020-2010

نسبة الانجاز	الإنجازات المحققة	الإنجازات المتوقعة	
97.08	223287	230000	نشاط حرفي جديد
126.71	722288	570000	منصب شغل
46.16	247	535	الإنتاج مليار دج
-	121.9	-	الاستثمار مليار دج
-	120.7	-	القيمة المضافة مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عطية (2023) ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (2022).

يُظهر تحليل الجدول رقم 13 المتعلق بالإنجازات المتوقعة والمحققة في قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة 2020-2010 صورة شاملة لمستوى التقدم الذي شهده القطاع. فقد تم تسجيل 223,287 نشاطاً حرفياً جديداً من أصل 230,000 متوقع، أي بنسبة إنجاز بلغت 97.08%، وهو ما يعكس نجاحاً ملحوظاً في توسيع قاعدة النشاطات الحرفية. أما على صعيد مناصب الشغل، فقد تجاوز القطاع

التوقعات بتحقيقه 722,288 منصباً، مقارنة بـ 570,000 منصب متوقع، أي بنسبة إنجاز بلغت 126.71%، ما يدل على ديناميكية قوية في استحداث فرص العمل. في المقابل، سجّل الإنتاج ضعفاً نسبياً، إذ لم تتجاوز الإنجازات المحققة 247 مليار دج مقارنة بـ 535 مليار دج متوقعة، بنسبة إنجاز لم تتعدّ 46.16%، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية في رفع مستوى الإنتاج. ورغم غياب أهداف محددة للاستثمار والقيمة المضافة، فإن ما تحقق 121.9 مليار دج في الاستثمار و120.7 مليار دج كقيمة مضافة يُبرز مساهمة معتبرة للقطاع في الاقتصاد الوطني. وعليه، يمكن الاستنتاج أن قطاع الصناعة التقليدية أحرز تقدماً مهماً في الجوانب المتعلقة بخلق النشاطات ومناصب العمل، بينما تستدعي الجوانب الإنتاجية مزيداً من الاهتمام عبر تبني سياسات أكثر فعالية لتحفيز الاستثمار وتحسين المردودية، ما من شأنه أن يعزز النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي.

2- التحليل الكيفي:

(1) **التكوين والتأهيل المهني:** شهد هذا المحور تحقيقاً جزئياً للأهداف، حيث تم تكوين أكثر من 24,000 حرفي في التمهين، وتدريب أكثر من 40,000 على تسيير المؤسسات باستخدام منهجية GERME، إضافة إلى استفادة 84,000 من التكوين التقني. ومع أهمية هذه الأرقام، إلا أن التوزيع الجغرافي، مدى مطابقة التكوين لحاجيات السوق، وتقييم أثره الاقتصادي تبقى عناصر مغفلة. كما أن ضعف التخصص في بعض المجالات كالصباغة والأحجار الكريمة يحد من القيمة المضافة.

(2) **التمويل ودعم المشاريع:** رغم تنوع الآليات التمويلية، فإن التمويل شهد تذبذباً حاداً، بلغ ذروته بانخفاض التمويل بنسبة 98% في بعض السنوات، خاصة بين 2013 و2017. ويُعزى هذا إلى ضعف السياسات الاستباقية، تأثر الجهاز التنفيذي بالأزمات الاقتصادية، وتراجع فعالية الدعم المؤسسي. كما أن تمركز التمويل في يد هيئة واحدة (ANGEM) بـ 54.9% يخلق هشاشة هيكلية في حال تقلب السياسات، فضلاً عن ضعف المساهمة البنكية، وهو ما يعكس غياب التنوع في مصادر الدعم.

(3) **الترويج والتسويق:** تُعد مشاركة 9500 حرفي في 250 تظاهرة ترويجية إنجازاً مهماً، لكن توزيع المشاركات يبرز تركيزاً كبيراً على أوروبا، خاصة فرنسا وألمانيا، مع غياب تام لأسواق

آسيوية واعدة كالصين والهند. كما يُظهر التمويل الترويجي هيمنة واضحة لصندوق FNPA ، مع ضعف كبير في التنسيق مع صندوق الصادرات، مما يقلص الأثر الاقتصادي طويل المدى. (4) **نظام المعلومات:** حققت البطاقة الوطنية للصناعة التقليدية طفرة رقمية معتبرة، حيث انتقلت من قاعدة بيانات ورقية إلى منصة رقمية توفر بيانات لحظية وإحصائيات ديناميكية. لكن لا تزال هناك محدودية في الربط البيني مع أنظمة وطنية أخرى مثل الضرائب والضمان الاجتماعي، ما يقيد استخدامها كأداة للتخطيط الاستراتيجي والتقويم القطاعي.

(5) **الجودة والتقييس:** تميز هذا المحور بإدخال دمج الزرابي التقليدية ونظام ISO 9001 ، إلا أن نسب الدمغ لا تزال منخفضة جدًا (24.02% فقط)، ما يشير إلى ضعف الوعي بهذه الآلية أو عدم جدواها الاقتصادية. كما أن عدد المؤسسات المعتمدة ضمن نظام ISO ضئيل، ما يُبرز الحاجة إلى مراجعة مقارنة الدعم التقني والجودة.

خلاصة الفصل

يُعالج هذا الفصل مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من خلال ثلاث محطات مفصلية، تبدأ بتتبع الجذور التاريخية للقطاع، حيث عرف ازدهاراً لافتاً خلال العصور الإسلامية والعثمانية، تجسد في تنوع الحرف وتماسك تنظيماتها المهنية. غير أن هذا الزخم سرعان ما تعرض للانكماش خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، التي سعت إلى تفكيك البنى التقليدية وتهميش الحرفيين، مما انعكس سلباً على استمرارية القطاع وديناميته. في مرحلة ما بعد الاستقلال، بادرت الدولة إلى إطلاق جهود هيكلية لإعادة تأهيل هذا القطاع، تمثلت في إنشاء مؤسسات تنظيمية وسنّ تشريعات داعمة تهدف إلى إدماجه في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، يتناول الفصل تحليلاً معمقاً لمخطط التنمية آفاق 2010، الذي انطوى على أهداف رئيسية تمحورت حول خلق فرص عمل، وتحسين نوعية المنتجات، وزيادة مساهمة القطاع في الصادرات غير النفطية. وقد أفضى هذا المخطط إلى نتائج إيجابية نسبية، لا سيما في مجال التشغيل، مع تسجيل نمو في مؤشرات الإنتاج والصادرات، على الرغم من بقاء الفوارق الجغرافية ومحدودية انخراط المرأة كإشكاليات قائمة. أما مخطط التنمية آفاق 2020، فقد تبني أهدافاً أكثر طموحاً من حيث رفع حصة القطاع في التشغيل الوطني وزيادة القيمة الإنتاجية، ونجح جزئياً في تجاوز بعض أهداف التوظيف، لكنه اصطدم بعقبات حادة بفعل أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وجائحة كورونا، والتان أثرتا سلباً على الإنتاج، فضلاً عن استمرار التحديات المرتبطة بالتمويل، وضعف نجاعة التكوين المهني، وغياب التنسيق الفعّال بين السياسات القطاعية.

ويخلص الفصل من خلال تحليل مقارن للأهداف والنتائج إلى أن ما تحقق من تقدم كان في معظمه على المستوى الكمي، في حين ما تزال الإشكاليات النوعية قائمة دون حلول ناجعة. لذلك، يوصي بضرورة إعادة توجيه السياسات نحو إدماج القطاع في سلاسل القيمة الوطنية (كالسياحة والزراعة فضلاً عن السياحة)، وتعزيز آليات الرقمنة في الإنتاج والتسويق، وتوسيع قاعدة التمويل لتشمل فاعلين من القطاع الخاص، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة مجالية تستجيب لخصوصيات الأقاليم وتقلص الفجوات التنموية، بما يضمن استدامة القطاع وفعاليته الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث:

الأسس النظرية والمنهجية لتحليل استبيان تقييم السياسات

تمهيد

شهدت العقود الأخيرة تصاعداً لافتاً في الاهتمام العالمي بالصناعات التقليدية والحرف اليدوية، بوصفها عنصراً محورياً في استراتيجيات التنمية المستدامة، وأداة فعّالة لصون التراث الثقافي وتعزيزه. فقد أصبحت هذه الصناعات تمثل خياراً تنموياً ذا أبعاد متعددة، لما توفره من فرص للتشغيل، وما تتيحه من إمكانيات في تعزيز الهوية الوطنية، وتنشيط الاقتصادات المحلية، لا سيما في سياق التحولات الاقتصادية العالمية، وتنامي الاهتمام بمفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسياحة الثقافية.

وفي هذا السياق، سعت العديد من الدول النامية إلى دمج الصناعات التقليدية ضمن سياساتها وخططها التنموية، انطلاقاً من إدراكها للإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتطوي عليها، فضلاً عن دورها المحتمل في تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030. وتُعد الجزائر من بين هذه الدول التي أولت اهتماماً متزايداً بهذا القطاع، من خلال تبني مجموعة من السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى تنظيمه وتأطيره، وتفعيل وظائفه الإنتاجية والاجتماعية والثقافية. كجزء من تقييم نُظم السياسات التنموية، يتناول هذا الفصل بالتحليل المنهجي أداء التجربة الجزائرية في تنمية الصناعات التقليدية بين عامي 2003 و2020، وذلك بالارتكاز على الأطر التقييمية المعيارية التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عبر لجنة مساعدات التنمية (CAD)، إلى جانب معايير الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) في قياس أداء برامج التعاون الإنمائي. سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج تقييم سياسات تنمية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020
- المبحث الثاني: الإطار المنهجي والميداني لتقييم السياسات
- المبحث الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الاستبيان
- المبحث الرابع: التحليل الإحصائي الاستدلالي للفروق والعلاقات بين محاور التقييم

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج تقييم سياسات تنمية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020

يسعى هذا المبحث إلى إبراز معايير تقييم السياسات الانمائية المعتمدة لتنمية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، من خلال تطبيق إطار تقييمي متكامل يستند إلى ستة معايير دولية رائدة (الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، الاستدامة). يُمثل هذا الإطار أداة تحليلية شاملةً تتيح فهم مدى نجاح هذه السياسات في معالجة التحديات الهيكلية للقطاع، واستجابتها لاحتياجات الفاعلين الرئيسيين (الحرفيين، المستهلكين، المؤسسات)، وتكاملها مع الأهداف الوطنية والدولية.

المطلب الأول: معايير الملاءمة، التناسق والفعالية

أولاً: معيار الملاءمة¹

1- تعريف الملاءمة (Relevance)

الملاءمة: هل تستجيب التدخلات للمشكلة المطروحة؟

يشير هذا القياس إلى مدى توافق أهداف وتصميم التدخل مع احتياجات وسياسات وأولويات المستفيدين، والدولة، والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى الشركاء والمؤسسات المعنية، ومدى استمرار هذه الملاءمة حتى مع تغير الظروف والسياقات المحيطة. ويقصد بتعبير «تتوافق مع» أن أهداف وتصميم التدخل يأخذان بعين الاعتبار مختلف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعدالة والسياسات الاقتصادية والقدرات التي تتم في ظلها هذه التدخلات. ويشمل مصطلح «الشركاء/المؤسسات» الإدارات الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الخاصة، والهيئات الدولية التي تشارك في تمويل وتنفيذ ومتابعة التدخل. ويتضمن تقييم الملاءمة دراسة الفروق والتنازلات بين الأولويات والاحتياجات المتنوعة، كما يستدعي تحليل التغيرات التي تطرأ على السياق من أجل تحديد مدى إمكانية أو حدوث تعديل في التدخل للحفاظ على ملاءمته وفاعليته.

2- أهمية الملاءمة: الملاءمة هي مقياس يُستخدم لتقييم مدى توافق التدخلات التنموية مع احتياجات المستفيدين والأطراف المعنية، ومع الأولويات والسياسات المعتمدة. وتُعد ضرورة لفهم فعالية التدخلات

¹ Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Une application réfléchie des critères d'évaluation*, (Paris : Éditions OCDE, 2023), 40-43, <https://doi.org/10.1787/716baf6e-fr>.

في معالجة المشكلات الحقيقية، إذ تضمن أن تكون الأهداف واضحة وواقعية، وأن يُنظر إلى التدخل على أنه مجدٍ ومهم من قبل المعنيين. يشمل تقييم الملاءمة أربعة أبعاد رئيسية: الاستجابة للاحتياجات، الحساسية للسياق، جودة التصميم، والقدرة على التكيف عبر الزمن. يتطلب هذا التقييم مؤشرات دقيقة وتحليلاً معمقاً لنظرية التغيير، بالإضافة إلى فحص قدرات الشركاء المنفذين ومدى توافق التدخل مع السياقات المحلية والوطنية والدولية.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار الملاءمة:

(1) **مراعاة الاحتياجات والسياسات والأولويات:** يشكل تقييم مدى مراعاة التدخل للاحتياجات والسياسات والأولويات عنصراً أساسياً في تحليل الملاءمة، حيث يركز على مدى استجابة التدخل للاحتياجات وأولويات المستفيدين الرئيسيين والثانويين، مع ضرورة تحديدهم بوضوح. يُبرز هذا التقييم مدى مشاركة وتمكين المستفيدين في تصميم وتنفيذ التدخل، كما يسلط الضوء على الفئات التي تم إشراكها أو إقصاؤها، ويُولي اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. بالإضافة إلى ذلك، يجب التحقق من توافق التدخل مع أولويات المؤسسات والشركاء المعنيين، وكذلك مع السياسات والأولويات العالمية، مع تحليل التوازن والتوترات بين المصالح والأولويات المختلفة للفئات المستهدفة، لضمان فعالية واستدامة التدخل في السياق المحلي والعالمي.

تم صياغة هذا العنصر في أربعة أسئلة في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل قام بتلبية احتياجات الحرفي
- التدخل لم يقدّم بتلبية أولويات الحرفي
- التدخل قام بتلبية احتياجات المستهلك
- التدخل لم يقدّم بتلبية أولويات المستهلك

(2) **الحساسية والتكيف مع السياق:** تُعتبر الحساسية والتكيف مع السياق من العناصر الأساسية لتقييم ملاءمة التدخل، إذ لا يمكن فهم احتياجات المستفيدين خارج الإطار السياقي الذي تتأثر به هذه الاحتياجات بمجموعة من العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والثقافية

وغيرها. يُشجع المقيّمون على تحديد العوامل السياقية الأكثر تأثيرًا في كل مرحلة، سواء عند تصميم التدخل أو تنفيذه، مع التركيز على مدى إدماج السياق في التصميم وقدرة التدخل على التكيف مع التغيرات الحاصلة خلال التنفيذ. كما يجب أخذ البعد الزمني والتاريخي بعين الاعتبار، عبر مراجعة التجارب السابقة والتقييمات التاريخية لفهم مدى صلاحية الفرضيات المستخدمة. الحساسية للسياق تعزز ضمان ملاءمة التدخل ليس فقط وقت التصميم، بل واستمراره وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة محليًا وإقليميًا ووطنياً.

تم صياغة هذا العنصر في السؤال التالي من النموذج النهائي للاستبيان:

- التدخل أخذ بالحسبان السياق العام أثناء تصميم التدخل أو التقييمات اللاحقة

(3) **جودة التصميم:** تُعد جودة تصميم التدخل عنصرًا محوريًا في تقييم ملاءمته، حيث يركز التحليل على مدى توافق التصميم مع الاحتياجات والأولويات المحددة، ووضوح ودقة الأهداف، وبيان احتياجات الأطراف المعنية داخل أهداف التدخل ونظرية التغيير وآليات العمل. يشمل التحليل عدة أبعاد رئيسية: وضوح الأهداف، اتساق نظرية التغيير، ملاءمة التدخل للمؤسسة المنفذة من حيث القدرات والخصائص، بالإضافة إلى جدوى التنفيذ من الناحية التقنية والتنظيمية والمالية. ضعف أي من هذه الجوانب قد يؤثر سلبًا على ملاءمة التدخل بغض النظر عن قيمته وأهدافه. تم صياغة هذا العنصر في أربعة أسئلة من النموذج النهائي من الاستبيان:

- تصميم التدخل غير متوافق مع احتياجات الحرفي

- تصميم التدخل متوافق مع احتياجات المستهلك

- تصميم التدخل غير متوافق مع أولويات الحرفي

- تصميم التدخل متوافق مع أولويات المستهلك

(4) **القدرة على التكيف مع مرور الزمن:** تُركز القدرة على التكيف عبر الزمن على مدى مرونة التدخل في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية والسياقية خلال فترة تنفيذه. يشمل التحليل تقييم وجود إدارة تكيفية فعالة تسمح بالتعديل الجوهري أو التشغيلي للاستمرار في تلبية الاحتياجات المتجددة. ويتناول التحليل كيفية استجابة التدخل للأحداث غير المتوقعة، ورصد

المخاطر والفرص، وتأثير التعديلات على جودة التصميم وملاءمته، بالإضافة إلى مراعاة العدالة والشفافية في هذه التعديلات لضمان عدم تحيزها لفئة دون أخرى. يؤكد هذا البعد أن الملاءمة تتطلب مرونة مستمرة ومسؤولية في التكيف مع الواقع المتغير.

تم صياغة هذا العنصر في الثلاث أسئلة التالية من النموذج النهائي للاستبيان:

- تنفيذ التدخل يتطور مع الوقت نتيجة التغير السياسي أو التغير الاقتصادي

- التدخل لم يتم بالتكيف مع السياق الخارجي

- التدخل قام بالتكيف مع السياق الداخلي

ثانياً: معيار التناسق¹

1- تعريف التناسق (Coherence)

التناسق: هل يتماشى التدخل مع التدخلات الأخرى المنفذة؟

يركز معيار التناسق على مدى توافق التدخل قيد التقييم مع غيره من التدخلات المنفذة في نفس البلد أو القطاع أو المؤسسة، ويحلل تأثير السياسات أو التدخلات الأخرى في دعم هذا التدخل أو إضعافه. ويتضمن هذا المعيار بُعدين أساسيين: التناسق الداخلي، الذي يتعلق بالتكامل والتداخل بين التدخل والتدخلات الأخرى التي تنفذها نفس الجهة، ومدى توافقه مع المعايير الدولية المعتمدة؛ والتناسق الخارجي، الذي يقيس مدى تناغم التدخل مع أنشطة الجهات الفاعلة الأخرى في السياق نفسه، من حيث التكامل والتنسيق والمواءمة، مع التأكد من تحقيق قيمة مضافة وتجنب التكرار أو التداخل في الجهود.

2- أهمية التناسق: يشير مفهوم التناسق إلى مدى اتساق التدخل مع السياسات والتدخلات الأخرى داخل النظام المؤسسي أو القطاعي أو الوطني، وهو يُعد عنصراً حاسماً في ضمان فعالية الجهود التنموية وتكاملها. وتزداد أهمية هذا المعيار في السياق الراهن، بالنظر إلى تعقّد التحديات العالمية مثل الأزمات الإنسانية والنزاعات والتغير المناخي، ما يستدعي مزيداً من التنسيق والتآزر بين مختلف قطاعات الإدارة العامة. يدعو هذا المعيار، تماشياً مع أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إلى اعتماد نهج متكامل يأخذ في الحسبان العلاقات البينية بين السياسات، والتوافق مع المعايير الدولية، وتفادي التكرار

¹ نفس المصدر السابق، ص 48-50.

والتعارض بين التدخلات. كما يسلط الضوء على أهمية إدراك موقع التدخل ضمن المنظومة الأوسع من الفاعلين، مع مراعاة الاعتبارات السياسية والاقتصادية وتأثير الفاعلين الخارجيين، خاصة عند تحليل التناسق الخارجي. وإلى جانب ذلك، يشير المعيار إلى ضرورة التحقق من مدى امتثال التدخل للالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجهة المنفذة، مما يعزز البعد الداخلي للتناسق الذي غالبًا ما يُهمل في التحليل.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار التناسق:

1) **التناسق الداخلي:** يتناول التناسق الداخلي للسياسات مدى انسجام التدخل مع الأطر المؤسسية الكبرى والتدخلات الأخرى التي تنفذها نفس المؤسسة، بما فيها تلك التي تديرها وحدات مختلفة ضمن السياق التشغيلي ذاته. يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التكرار أو التداخل أو التآزر بين الجهود، ويشمل تقييم التناسق بين السياسات العمومية، وبين مستويات الحكومة، أو بين الفاعلين المتعددين. ويمكن تحليل التناسق أفقيًا، عبر دمج مجالات مثل التنمية والعمل الإنساني والسلام أو البيئة والطاقة والغذاء، وعموديًا، من خلال دراسة العلاقة بين المستويات الإدارية المختلفة داخل نفس المؤسسة أو نظام التمويل. وتُعد تجربة اليابان مثالًا مرجعيًا في هذا المجال، حيث وضعت إرشادات لتقييم مدى التناسق بين سياساتها الدبلوماسية والتنمية. يُتيح هذا المنهج فهماً أعمق لدور التدخل داخل المنظومة العامة، ومدى توافقه مع الاستراتيجيات الوطنية والدولية. تمت صياغة هذا العنصر في السؤالان التاليان في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى (جهود متكررة متداخلة، متكاملة)
- التدخل غير متناسق داخليا

2) **التناسق الخارجي:** يشير التناسق الخارجي إلى مدى انسجام التدخل محل التقييم مع الالتزامات الاستراتيجية الخارجية، مثل أهداف التنمية المستدامة، ومع تدخلات تنفيذها جهات فاعلة أخرى في السياق نفسه. ويشمل ذلك بعدين رئيسيين: الأول يتمثل في مدى التزام المؤسسة بتحقيق الأهداف الدولية، خاصة الهدف 17.14 المتعلق بتعزيز اتساق السياسات، والثاني يتعلق بفحص التداخل أو الفجوات بين تدخلات الفاعلين المختلفين، وتحديد القيمة المضافة للتدخل مقارنة بغيره، والجهود المبذولة لتفادي التكرار. ويُركز التقييم في هذا السياق على وضع التدخل ضمن الإطار الأوسع للجهات الإنسانية والتنمية، ومدى اعتماده على الهياكل القائمة كآليات التنسيق القطاعي أو الوطني.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤالان التاليان في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية للدولة
- التدخل لا يتناسق مع سياسات تنفذها جهات فاعلة أخرى في سياق معين

ثالثاً: معيار الفعالية¹

1- تعريف الفعالية (Effectiveness):

الفعالية: هل حقق التدخل أهدافه؟

تشير الفعالية إلى مدى تحقيق التدخل لأهدافه ونتائجه المتوقعة، أو التقدم نحو تحقيقها، مع مراعاة التفاوت في الأثر بين الفئات السكانية المختلفة. ويتطلب تقييم الفعالية النظر في أهمية كل هدف أو نتيجة، كما تُعد مؤشراً شاملاً على قدرة التدخل في إحداث أثر ذي صلة ومستدام، ضمن سياق من الكفاءة والتناسق.

2- أهمية الفعالية: تشير الفعالية إلى مدى تحقيق التدخل لأهدافه أو تقدمه نحو تحقيقها، مع التركيز على النتائج التي يمكن نسبها مباشرة للتدخل، دون الخلط بينها وبين الأثر الأشمل. يتطلب تقييم الفعالية فهماً دقيقاً للأهداف وتحليلاً لأسباب تحقق النتائج أو غيابها، بما في ذلك رصد الآثار غير المتوقعة سواء الإيجابية أو السلبية. كما تُبرز الفعالية أهمية الإنصاف في توزيع النتائج على مختلف الفئات السكانية، وتدعو إلى فحص ذلك حتى وإن لم يكن هدفاً معلناً، انسجاماً مع مبادئ التنمية المستدامة. وتستند استنتاجات التقييم إلى تحليل النتائج ذات الأهمية النسبية في السياق المدروس، ما يستلزم إصدار أحكام تقييمية تأخذ في الحسبان كل النتائج والعواقب الممكنة.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار الفعالية:

1) تحقيق الأهداف: يهدف تقييم الفعالية إلى التحقق من مدى تحقيق التدخل للنتائج المتوقعة على مختلف مستويات سلسلة النتائج، مع ضرورة وضوح الأهداف وتحديثها عند التغيير. يصبح التقييم أكثر تعقيداً في البرامج التكيفية التي تشهد تعديلات مستمرة، مما يستدعي تحليل نظريات التغيير والسياقات الأوسع. كما يشمل التقييم دراسة التغييرات التي حدثت داخل الفئات المستهدفة

¹ نفس المصدر السابق، ص 55-57.

وربطها بالتدخل مع التمييز بين تأثير التدخل والعوامل الأخرى. إضافة إلى ذلك، يجب تقييم النتائج المتوقعة وغير المتوقعة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة. وأخيرًا، يقيس التقييم مدى مساهمة التدخل في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية ذات الصلة، مما يعكس مدى ملاءمته وأثره الفعلي.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل حقق الأهداف المحددة

(2) **تقييم الأهمية النسبية للنتائج المحققة:** عند تقييم الفعالية، يركز المقيمون على مدى تحقيق الأهداف والنتائج المختلفة للتدخل. إذا تم تحقيق بعض الأهداف وليس كلها، يقومون بدراسة أهميتها النسبية من أجل التوصل إلى استنتاجات حول فعالية التدخل. يمكن أن يستند هذا التحليل إلى تقييم الملاءمة، الذي ينبغي أن يكون قد ساعد في تحديد الفروق المحتملة بين أولويات واحتياجات الأطراف المعنية المختلفة. بناءً على ذلك، قد يستنتج المقيمون أن التدخل كان فعالاً من نواحٍ معينة وليس من نواحٍ أخرى، أو أنه كان فعالاً من وجهة نظر بعض الأطراف المعنية دون غيرها.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- النتائج المحققة غير مهمة

(3) **النتائج المتميزة:** ينبغي على المقيمين أن يولوا اهتمامًا لبُعد الشمولية والإنصاف في النتائج بين مختلف مجموعات المستفيدين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. قد يتطلب فهم النتائج المتميزة فحص مدى شمولية تصميم وتنفيذ التدخل. على سبيل المثال، يمكن للتقييم أن يبحث في العملية التي أتتبع لصياغة أهداف التدخل، والتي تتضمن تحديد ما إذا كانت الأهداف قد صيغت استنادًا إلى تحليل للاحتياجات وعملية استشارة للأطراف المعنية المختلفة، بما في ذلك المجموعة المستهدفة الأساسية. كما يمكن أن تساعد هذه العملية في فهم ما إذا كان التدخل قد فوت فرصًا لتحقيق نتائج للمجتمع أو المستفيدين المستهدفين، لا سيما فرص المساهمة في تغييرات طويلة الأمد، مثل الحد من الفوارق وعدم المساواة. يمكن للمقيمين أيضًا دراسة النتائج غير المتوقعة أو غير المقصودة إلى جانب النتائج المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض التغييرات والتحويلات تحدث بشكل دقيق وطويل الأمد، وقد يصعب قياسها كميًا.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- النتائج المحققة شاملة لكل الحرفيين

- النتائج المحققة ليست متساوية لكل الحرفيين

4) **العوامل المؤثرة:** تحليل العوامل المؤثرة في نتائج التدخل ضروري لفهم أسباب تحقيق الأهداف أو فشلها، مما يساعد على تحديد مجالات التحسين. تشمل هذه العوامل الداخلية مثل الإدارة والموارد البشرية والمالية والتنفيذ، حيث تعد جودة التنفيذ والالتزام بالبروتوكولات من العوامل الحاسمة للفعالية. كما يجب تقييم العوامل الخارجية التي تتعلق بالسياق وتأثيراته الإيجابية أو السلبية على النتائج، بالإضافة إلى قدرة التدخل على التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة وتوقيت تقديم الدعم للمستفيدين، إذ تؤثر هذه العناصر جميعها على مدى نجاح التدخل.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤالان التاليان في نموذج الاستبيان كالتالي:

- العوامل الداخلية مؤثرة في فعالية التدخل

- العوامل الخارجية غير مؤثرة في فعالية التدخل

المطلب الثاني: معايير الكفاءة، الأثر والاستدامة

أولاً: معيار الكفاءة¹

1- تعريف الكفاءة (Efficiency)

الكفاءة: هل تُستخدم الموارد بطريقة مثلى؟

تشير الكفاءة إلى مدى قدرة التدخل على إنتاج النتائج أو احتمالية تحقيقها بطريقة اقتصادية وفي الوقت المناسب. ويقصد بـ "الطريقة الاقتصادية" تحويل المدخلات، مثل الأموال والخبرة والموارد الطبيعية والوقت، إلى مخرجات وإنجازات وآثار بأعلى قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة، وذلك مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة في السياق المعني. أما "في الوقت المناسب"، فتعني الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة أو التكيف مع آجال زمنية معقولة تتناسب مع متطلبات السياق المتغير. وتشمل الكفاءة أيضاً تقييم الأداء التشغيلي للتدخل، أي مدى جودة إدارته وتنفيذه.

¹ نفس المصدر السابق، ص 61-63.

2- أهمية الكفاءة: تُعد الكفاءة معياراً أساسياً في تقييم السياسات والتدخلات، إذ تُعنى بمدى تبرير النتائج المحققة للموارد المستخدمة، سواء من منظور عملي أو سياسي. وهي تحظى باهتمام خاص من السلطات العمومية، لكونها مرتبطة بمساءلة دافعي الضرائب، كما تسهم في تحسين الأداء التنفيذي من خلال تعزيز المسؤولية في اتخاذ القرار وتدبير الموارد والمخاطر. وتشمل الكفاءة مختلف أشكال الموارد (البشرية، المالية، البيئية، الزمنية)، كما تغطي النتائج بكافة مستوياتها من المخرجات إلى الأثر. وتعتمد على قابلية تقييم عناصر أخرى كالأثر والفعالية والاستدامة، وتستلزم مقارنة خيارات متعددة قابلة للتنفيذ لتحقيق نفس النتائج بأفضل تكلفة ممكنة، مع مراعاة السياق الذي قد يبرر أحياناً تكلفة أعلى إذا كان الأثر التنموي أكبر.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار الكفاءة:

1) الكفاءة الاقتصادية: تمثل الكفاءة الاقتصادية العنصر الرئيسي الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تحليل الكفاءة. ويُقصد بها في هذا السياق غياب الهدر وتحقيق تحويل المدخلات إلى نتائج بأكثر الطرق توفيراً من الناحية الاقتصادية. ويتطلب ذلك تقييم كفاءة النتائج على جميع مستويات سلسلة النتائج (أي المخرجات، والإنجازات، والآثار) بما يشمل مدى ملاءمة الخيارات المتخذة والمفاضلات المعتمدة أثناء مرحلتي التصميم والتنفيذ. وتشمل هذه الخيارات، على وجه الخصوص، توزيع الموارد بين مختلف الفئات المستهدفة والفترات الزمنية، بالإضافة إلى البدائل المتاحة للحصول على المدخلات وفقاً لشروط السوق.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل ذو كفاءة في توزيع الموارد المتاحة بين الحرفيين أثناء تنفيذه

2) الكفاءة التشغيلية: تُعد الكفاءة التشغيلية جانباً مهماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقييم الكفاءة. فهي تتعلق بمدى الاستخدام الأمثل للموارد خلال مرحلة التنفيذ. وتشمل الأسئلة المطروحة في هذا السياق ما يلي: هل تم استخدام الموارد البشرية والمالية وفقاً لما كان مخططاً له، بشكل كامل ومناسب؟ أم أن هناك سوء تخصيص للموارد، أو نقصاً في استخدامها، أو بالعكس تجاوزاً في الميزانية؟ هل تم تعديل توزيع الموارد استجابةً لتطور الاحتياجات؟ هل تم تدبير المخاطر بشكل فعال؟ وهل تم اتخاذ قرارات من شأنها تحسين الكفاءة بناءً على معلومات جديدة؟ وهل كانت القرارات المتعلقة باللوجستيات والمشتريات مثلى من حيث الكلفة والفعالية؟

تمت صياغة هذا العنصر في السؤالان التاليان في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل لم يستخدم الموارد المالية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب

- التدخل استخدم الموارد البشرية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب

3) **الملاءمة الزمنية:** ترتبط الملاءمة الزمنية ارتباطاً وثيقاً بالكفاءة الاقتصادية والكفاءة التشغيلية،

وتفترض بدايةً التساؤل عما إذا كانت النتائج قد تحققت ضمن الآجال المحددة وإلى أي مدى.

كما تتيح هذه البُعد فرصة لتقييم مدى واقعية أو ملاءمة الجدول الزمني منذ البداية، وما إذا كان

قد تم تعديله بشكل معقول أثناء تنفيذ التدخل، نظراً لكون العديد من التدخلات تواجه عوامل

خارجية وتغيرات في البرامج. ويُطلب من المقيمين فحص ما إذا كانت قد اتخذت تدابير مناسبة

مع تطور الوضع لتجاوز العقبات وتقليص التأخيرات في إدارة التدخل.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- النتائج لم تتحقق ضمن اطارها الزمني المحدد

ثانياً: معيار الأثر¹

1- تعريف الأثر: (Impact)

الأثر: ما الفرق الذي تُحدثه التدخلات؟

يقيس مفهوم الأثر مدى إحداث التدخل لتأثيرات كبيرة وواسعة النطاق، سواء أكانت إيجابية أم سلبية،

مقصودة أم غير مقصودة، متحققة فعلياً أو متوقعة. ويُركّز هذا المعيار على الأهمية القصوى والنتائج

التحويلية المحتملة التي قد تترتب عن التدخل، مستهدفاً تحليل آثاره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

على المدى الطويل أو على نطاق يتجاوز ما يتم تقييمه في إطار معيار الفعالية. ولا يقتصر التقييم هنا

على النتائج المباشرة، بل يشمل أيضاً العواقب غير المباشرة والثانوية والمحتملة، وذلك من خلال دراسة

التحولات الشاملة والمستدامة في الأنظمة أو القيم والمعايير، بالإضافة إلى التأثيرات الممكنة على رفاه

السكان، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة.

2- **أهمية الأثر:** معيار الأثر يهتم بتقييم الفرق الحقيقي الذي تُحدثه التدخلات على مستوى التنمية،

من خلال فحص التحولات الفعلية التي تؤثر بشكل مهم على السكان. يشجع هذا المعيار على تبني

¹ نفس المصدر السابق، ص 68-70.

رؤية شاملة تتجاوز الأنشطة اليومية والتركيز على التغيرات الحقيقية وفئات المستفيدين منها. رغم شيوع استخدام مصطلح «الأثر»، إلا أنه قد يسبب لبساً بسبب اختلاف المفاهيم بين النتائج العامة والتقييمات المنهجية ذات الدلالة الإحصائية، مما يستدعي توضيح المصطلح مع الأطراف المعنية. يطرح معيار الأثر أسئلة مهمة حول مدى تأثير التدخل على حياة المستفيدين، تغييرات الأنظمة والمعايير، شمولية الفوائد لجميع الفئات، القدرة على إحداث تحولات دائمة، إمكانية تعميم النتائج، ودوره في تحسين المجتمع.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار الأثر:

(1) **الأهمية:** يسمح معيار الأثر بالإجابة على السؤال المتعلق بالفرق الحقيقي الذي أحدثه التدخل، من خلال فحص أهمية التدخل ونتائجه ذات الأثر الأوسع نطاقاً، أي مدى تأثيره على الأشخاص المعنيين. تهدف هذه التعريفات إلى تشجيع المقيمين على دراسة التدخل من زوايا متعددة وفقاً للسياق، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأولويات المستفيدين المستهدفين، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها من قبل المؤسسات المعنية وطبيعة التدخل نفسه. كما يمكن تطبيق هذا التحليل أيضاً عند دراسة النتائج غير المتوقعة للتدخل. وعند تقييم الأهمية، ينبغي للمقيمين تبني وجهات نظر متعددة واتباع منهج منهجي قائم على احتياجات الأطراف المعنية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تأثير تحيزاتهم الضمنية وأحكامهم القيمية على تقييمهم لأهمية التدخل.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل له تأثير على المستفيدين (الحرفي والمستهلك)

(2) **الأثر المتميز:** تماشياً مع التزام أهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أي أحد خلف الركب وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، يُعد تقييم الآثار المتميزة أمراً بالغ الأهمية. فقد تُخفي التأثيرات الإيجابية العامة آثاراً سلبية هامة من حيث التوزيع. لذلك، من الضروري مراعاة هذا الجانب في مرحلة تصميم التقييم، بل وحتى في مرحلة تصميم التدخل، لتمكين المتابعة ثم تقييم الأثر حسب كل مجموعة مستهدفة. ويتطلب هذا الهدف تخطيطاً مبكراً أثناء التصميم والتقييم لضمان توفر بيانات مفصلة ومجزأة للمقيمين قدر الإمكان، وقد يستدعي ذلك أيضاً فحص مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالإقصاء والإدماج. وفي حال توفر بيانات مجزأة، سيكون من الضروري إجراء تحليل دقيق ومتعمق.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل ليس له تأثير على الفئات الضعيفة (ذوي الهمم والنساء)

3) الآثار غير المقصودة: ينبغي للمقيمين تحديد ما إذا كان للتدخل آثار غير مقصودة. يجب أن يركز هذا التحليل بشكل خاص على مدى توقع أو أخذ هذه الآثار في الاعتبار أثناء مرحلة تصميم التدخل. يمكن أن تكون الآثار غير المقصودة إيجابية أو سلبية. في حال كانت إيجابية، يجب على المقيمين تقييم أهميتها العامة وفرص الابتكار أو التوسع أو تكرار هذا التأثير الإيجابي في تدخلات أخرى. كما ينبغي أن يولى المقيمون اهتمامًا خاصًا للآثار السلبية، وخاصة تلك التي قد تكون ذات أهمية كبيرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التأثير على البيئة أو الآثار غير المقصودة على الفئات الضعيفة.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤالين التاليين في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل له تأثيرات مقصودة سلبية أو إيجابية كانت

- التدخل له تأثيرات غير مقصودة سلبية أو إيجابية كانت

4) التغيرات الحاملة للتحول: وفقًا للتعريف، تُعرّف التغيرات الحاملة للتحول بأنها «تطورات شاملة ومستدامة في الأنظمة أو المعايير»، والتي تُعتبر استهدافًا للأسباب الجذرية أو العوامل النظامية للفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد، وتدهور البيئة، والتي يقر بها برنامج التنمية المستدامة حتى عام 2030 كضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأهداف الأممية). أصبح من الشائع أن تهدف التدخلات إلى الإسهام في إحداث تغيير تحويلي، وعندما يقوم المقيمون بتقييم الأثر، يُطلب منهم بشكل متزايد الإجابة على أسئلة تتعلق بتأثير التدخلات على المعايير والأنظمة (سواء كانت أنظمة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية). على سبيل المثال، قد يتضمن التقييم دراسة مدى التغيير الذي طرأ على الأدوار التقليدية للنساء والرجال بطريقة ما.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤالين التاليين في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للمرأة

- التدخل ليس له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للرجل

ثالثاً: معيار الاستدامة¹

1- تعريف الاستدامة (Sustainability):

هل ستكون المنافع مستدامة؟

تشير الاستدامة إلى درجة استمرار المنافع الصافية الناتجة عن التدخل أو احتمال دوامها بمرور الوقت. ويتطلب تقييم هذه الاستدامة دراسة شاملة لقدرات النظم المعنية من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، بما يضمن استمرارية تلك المنافع على المدى الطويل. كما يتضمن التقييم تحليلاً لمستوى الصمود في مواجهة التغيرات، وتقدير المخاطر المحتملة، إضافة إلى المفاضلات التي قد تنشأ بين الأولويات المختلفة. ويختلف محتوى هذا التقييم تبعاً لتوقيت إجرائه، إذ يمكن أن يشمل تحليل التدفق الفعلي للمنافع المحققة، أو تقدير احتمال استمراريتها مستقبلاً، سواء على المدى المتوسط أو الطويل.

2- أهمية الاستدامة: تُعدُّ الاستدامة/القابلية للاستمرار معياراً أساسياً في تقييم السياسات والمشاريع، إذ تُمكن من تحديد ما إذا كانت المنافع المحققة ستستمر على الصعيدين الزمني والهيكلية (المالي، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي). يشمل هذا المعيار تحليل مدى بقاء النتائج بعد انتهاء التدخل، ومدى تعزيز القدرات المحلية والملكية، ومدى توفر الموارد والدعم السياسي والتمويلي لمواصلة المنافع. كما تُبرز أهمية التخطيط للخروج وتكييف التدخلات مع السياقات الديناميكية. ولا يقتصر الأمر على تقييم الأثر البيئي فقط، بل يتطلب فهماً متكاملاً للعلاقات والتفاعلات بين مختلف أبعاد الاستدامة. وتُوصي الأدبيات الحديثة بإدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن هذا التقييم، خاصة في ضوء التحديات المتكررة التي أظهرتها المراجعات والتقييمات البعدية، ما يعزز التعلم المؤسسي وتحقيق المساءلة.

3- الأبعاد الرئيسية لمعيار الاستدامة:

1) تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة: يمكن أن تركز التقييمات على كيفية إسهام التدخلات في تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، من خلال دعم النظم، وتعزيز قدرات المؤسسات، وتمكين الفاعلين المحليين لمواصلة جهود التنمية والعمل الإنساني في المستقبل. وتُحفِّز هذه المقاربة

¹ نفس المصدر السابق، ص 76-78.

المقيمين على تحليل مدى تطوير أو تقوية قدرات شركاء التنمية، ومدى تعزيز قدرتهم على التكيف مع التغيرات والصدمات الخارجية، بما يضمن استمرارية المنافع المحققة. ويتجلى أثر التدخلات في هذا المجال من خلال عدة مظاهر، منها: بناء القدرات على المستويات الفردية والمحلية والمؤسسية، تقوية التمكين المحلي أو الإرادة السياسية، زيادة الالتزامات المالية أو الميزانية على المستويين الوطني ودون الوطني، إدخال تغييرات في السياسات أو الاستراتيجيات، إجراء إصلاحات تشريعية أو مؤسساتية أو في أنظمة الحوكمة، وتحسين شفافية الإنفاق العام وممارسات التشاور مع الجمهور في تخطيط التنمية.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- التدخل ساهم في دعم البنية المواتية للتنمية المستدامة

(2) **استمرار الآثار الإيجابية:** الاستدامة/الدوام الفعلي والمحمّل: يمكن تقييم الاستدامة من خلال بُعدين متكاملين: الاستدامة الفعلية، التي تعكس مدى استمرار المنافع الصافية المتحققة فعلياً بعد انتهاء التدخل، والاستدامة المحتملة، التي تشير إلى احتمال دوام المنافع الحالية أو المتوقعة مستقبلاً. ويتطلب ذلك اعتماد منهجيات تقييم ملائمة بحسب توقيت التقييم وطبيعة الأثر المتوقع، لا سيما وأن بعض التحولات الكبرى قد تستغرق سنوات أو عقوداً لتحقيق. ويشمل التقييم تحليل قدرة التدخل على التكيف، وتوفير شروط الديمومة من حيث الاستقرار والجاهزية المؤسسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع الأخذ في الحسبان العوائق المحتملة وفرص استبقائها والتخطيط لها.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- المستفيدين لن يستمروا في تحقيق الفائدة في المستقبل نتيجة للتدخل

(3) **المخاطر والمفاضلات المحتملة:** يتطلب تقييم الاستدامة تحليل احتمال استمرار الآثار الإيجابية لتدخل ما، مع مراعاة المخاطر والتكاليف المتكررة المصاحبة له. يشمل ذلك دراسة العوامل المساعدة أو المعيقة لاستمرارية النتائج، مع تقييم السياق العام المحيط بالتدخل. كما تبرز أهمية المفاضلات، خاصة بين الأثر الفوري والتكاليف أو التأثيرات المستقبلية، وبين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويُعد هذا التوسيع في التقييم منسجماً مع مفهوم التنمية المستدامة كما حدده أهداف التنمية المستدامة.

تمت صياغة هذا العنصر في السؤال التالي في نموذج الاستبيان كالتالي:

- وجود عوامل إيجابية أو سلبية تؤثر في استمرار النتائج المحققة.

المطلب الثالث: العلاقة بين معايير التقييم

أولاً: العلاقات البيئية بين معايير التقييم

1- علاقة الملاءمة مع بقية المعايير¹: نظراً لارتباط المعايير ببعضها البعض، فقد تكون هناك علاقة بين معيار الملاءمة والمعايير الأخرى المستخدمة في التقييم. وغالباً ما تُعتبر الملاءمة شرطاً لا غنى عنه لتحقيق باقي المعايير.

(1) يُعد تقييم الملاءمة أساساً لفهم ما إذا كانت الاحتياجات قد تم تلبيتها، وذلك من منظور معياري الفعالية والأثر. فالملاءمة، كمعيار، تُعد شرطاً مُسبقاً للفعالية، إذ يجب توضيح الاحتياجات والأهداف بشكل دقيق ليتسنى تقييم الفعالية.

(2) ترتبط الملاءمة أيضاً بمعيار الاتساق (التناسق). فكلا المعيارين يتطلبان تحليلاً سياقياً: في حالة الملاءمة، لفهم مدى توافق التدخل مع أولويات واحتياجات الأطراف المعنية الرئيسية؛ وفي حالة الاتساق، لفهم الروابط مع تدخلات أخرى. تركز الملاءمة على مدى تكيف التدخل مع السياق، في حين يوسع الاتساق زاوية النظر لفحص تدخلات أخرى نُفذت في السياق نفسه وكيفية تفاعلها مع التدخل قيد التقييم. وبالاقتران، يمكن لهذين المعيارين أن يقدموا رؤية أوضح لتأثير التدخل على السياق الذي نُفذ فيه - والعكس بالعكس.

(3) يرتبط تحليل الملاءمة كذلك بمفهوم الأثر، الذي يتعلق بالأهمية النهائية للتدخل بما في ذلك مدى فائدته للأشخاص المتأثرين به. لذا، ينبغي على المقيمين تخصيص وقت كافٍ لتحليل الاحتياجات والأولويات والسياسات الخاصة بالأطراف المختلفة (بما في ذلك التوترات المحتملة)، حتى يتمكنوا من تقييم مدى ملاءمة التدخل بشكل شامل، وتحليل أهميته بشكل أعمق خلال تقييم الأثر.

¹ نفس المصدر السابق، ص 43-44.

4) كما أن العديد من جوانب الملاءمة تُعد حاسمة أيضًا لكفاءة التدخل واستدامته. فالتدخل الملائم أكثر احتمالًا لأن يلقى قبولًا من الأطراف المعنية، مما قد يؤثر على جدول التنفيذ واستخدام الموارد، وكذلك على مدى امتلاك الفوائد الناتجة عن التدخل (وبالتالي على ديمومتها).

2- علاقة التناسق مع بقية المعايير¹: يرتبط معيار التناسق ارتباطًا وثيقًا بالملاءمة، والفعالية، والأثر.

1) بينما يُقيم معيار الملاءمة التدخل من حيث مدى استجابته لاحتياجات وأولويات الأطراف المعنية والمستفيدين المباشرين، فإن معيار الاتساق ينظر إلى التدخل من منظور أوسع، ويتناول مدى ملاءمته ضمن النظام ككل. كلا المعيارين يهدفان إلى تحديد مدى توافق التدخل مع السياق، لكن من زوايا مختلفة.

2) غالبًا ما يُعتبر الاتساق مدخلًا مفيدًا لتحليل الآثار غير المتوقعة، والتي يمكن بعد ذلك تقييمها من خلال معياري الفعالية والأثر. فقد يحدث أن يحقق التدخل أهدافه (فعالية)، لكن آثاره الإيجابية تُلغى بفعل تدخلات أخرى تم تنفيذها (بغياب الاتساق) في السياق ذاته.

3) وبالمثل، هناك علاقة بين الاتساق والكفاءة (الكفاءة): فعندما تكون التدخلات غير منسجمة، قد تحدث تكرارات غير ضرورية، مما يؤدي إلى هدر الموارد.

3- علاقة الفعالية مع بقية المعايير²: ترتبط الفعالية بالمعايير الأخرى، وخاصة الملاءمة والأثر

1) يُعد تحديد الأهداف جزءًا من معيار الملاءمة، بينما تعتمد درجة تحقيق هذه الأهداف على معيار الفعالية. فقد يتم تنفيذ تدخل ما بفعالية حتى وإن لم يكن ملائمًا. في مثل هذه الحالات، يجب على المقيمين التحلي بالحكمة عند صياغة استنتاجاتهم العامة، حيث لا يمكن تجاهل النتائج المتعلقة بأحد المعايير لصالح نتائج تخص معايير أخرى.

2) تُعتبر الفعالية والأثر معيارين متكاملين يركّزان على مستويات مختلفة ضمن سلسلة النتائج. تشير الفعالية إلى مدى تحقيق النتائج مقارنة بأهداف التدخل، أي على مستوى المخرجات والإنجازات، في حين يركّز الأثر على النتائج الأوسع نطاقًا، أي النتائج العامة المعلنة والعوامل التي تسهم في تحقيقها. وبشكل عام، ينبغي على القائمين على التدخل والمقيمين التأكد من

¹ نفس المصدر السابق، ص 50.

² نفس المصدر السابق، ص 57-58.

وجود تمييز واضح بين مستويات النتائج المختلفة (المدخلات، والمخرجات، والإنجازات، والأثر)، وأن يتم تحديد الجوانب المطلوب تقييمها ضمن كل معيار بشكل دقيق.

4- علاقة الكفاءة مع بقية المعايير¹: كما أُشير إليه سابقاً، فإن المعايير المختلفة مترابطة ويجب التعامل معها كعدسات تحليل متعددة الأبعاد للتدخل، وليس كمجموعات جامدة. ومن بين الروابط المتداخلة بين معيار الكفاءة (الكفاءة) والمعايير الأخرى، نذكر ما يلي:

1) الملاءمة والكفاءة: يتمثل أحد الجوانب الأساسية للملاءمة التشغيلية في معرفة ما إذا كان تصميم التدخل ملائماً للسياق، مما يمهد لمراعاة الجوانب المتعلقة بالإمكانات والقدرات. وبصورة عملية، فإن مدى واقعية قابلية تنفيذ تصميم التدخل يؤثر أيضاً بشكل مباشر على الكفاءة. في هذا الجانب بالتحديد، قد يجد المُقيّم نفسه مضطراً لتحليل هذين المعيارين معاً.

2) الكفاءة والنتائج: نظراً لأن الكفاءة تفترض تقييم مدى تحويل الموارد المستخدمة إلى نتائج، فينبغي دراسة جميع الجوانب المرتبطة بالنتائج (أي تلك التي تظهر أثناء تقييم الفعالية، والأثر، والاستدامة/الدوام). الكفاءة التشغيلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفعالية والأثر. ويتطلب تحليل حسن أداء التدخل غالباً تقييمًا متوازياً لكل من الكفاءة والفعالية. وتبرز أهمية هذا التداخل خصوصاً عند تحديد نقاط الاختناق وكيفية معالجتها، أو عند التأكد من تخصيص الموارد في الأماكن التي تحتاج إليها فعلاً.

5- علاقة الأثر مع بقية المعايير²: على غرار المعايير الأخرى، يتفاعل معيار الأثر على المستوى المفاهيمي مع معايير أخرى:

1) الأثر والفعالية: يتناول كل من الأثر والفعالية النتائج التي تحققها التدخلات، بما في ذلك آثارها على المستفيدين والنتائج غير المتوقعة. ويكمن الفرق بين هذين المعيارين في الغالب في كيفية تصميم التدخل وأهدافه. تركز الفعالية عادةً على تحقيق الأهداف المحددة (بغض النظر عن مستواها في سلسلة النتائج)، في حين يعنى الأثر دوماً بالنتائج الأوسع نطاقاً، والتي قد لا تُدرج تلقائياً ضمن الأهداف الرسمية. وهناك طريقة أخرى لفهم هذا الفرق، وهي أن العديد من التدخلات قد تُعتبر فعالة بمرور الوقت، دون أن تسهم مجتمعة في إحداث التغيير الأوسع أو التحول

¹ نفس المصدر السابق، ص 62-63.

² نفس المصدر السابق، ص 70-71.

المطلوب. إذا لم يُقيّم الأثر، فلن تُحلّل هذه الاتجاهات. كما أن صياغة النتائج المتوقعة من التدخلات تختلف باختلاف المؤسسات، إذ تستخدم كل مؤسسة معايير مختلفة في تحديد سلسلة النتائج. فبعض المؤسسات تشترط أن ترتبط كل تدخلات بأهداف عامة، بينما تركز مؤسسات أخرى فقط على الآثار الفورية. وعليه، يجب على المؤسسات ضمان وضوح واتساق متطلبات تصميم التدخلات. وعندما لا توضّح التدخلات صغيرة النطاق (مثل المشاريع) بشكل منهجي الروابط مع الأهداف العامة، ينبغي أن تنص السياسة التقييمية على تحليل للأثر، وإلا فلن يتم أخذ التأثيرات الأوسع نطاقاً بعين الاعتبار.

(2) الأثر والتناسق: بما أن تحليل الأثر يتطلب منظوراً شاملاً، فإن هذا المعيار يتكامل بطبيعته مع الاعتبارات المتعلقة بالتناسق، نظراً لأن آثار التدخل غالباً ما تعتمد على تدخلات أخرى، أو أهداف استراتيجية، أو مفاضلات سياسية، أو على النظم التي ينفذ ضمنها التدخل. فعلى سبيل المثال، تعتمد آثار برامج التعاون الإنمائي التي تدعم تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية، ليس فقط على البرنامج ذاته، بل أيضاً على السياسات الوطنية أو العالمية المتعلقة بتسعير وتنظيم الأدوية أو توظيف الكوادر الصحية.

(3) الأثر والكفاءة: إن المقيمين المهتمين بالكفاءة بمعناها الواسع ينبغي عليهم تحليل النتائج المحققة (مثل الأثر، والاستدامة) بصورة شاملة، ومقارنتها بالموارد المستخدمة.

(4) الأثر والاستدامة/الدوام: يهتم هذان المعياران، كلّ بطريقته، باستمرارية النتائج. يركّز الأثر على البعد الزمني من خلال تحليل التغيرات التحولية (والتي تُعد بطبيعتها مستدامة)، بينما تنظر الاستدامة فيما إذا كانت المنافع الناتجة عن التدخل ستستمر بمرور الوقت. ويغطي معيار الاستدامة نطاقاً أوسع، لأنه يأخذ في الاعتبار الظروف التي تضمن الديمومة، وكذلك الروابط بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية للتدخل.

6- علاقة الاستدامة مع بقية المعايير¹: ترتبط الاستدامة/الدوام ارتباطاً وثيقاً بالمعايير الأخرى:

(1) الاستدامة/الدوام والملاءمة: تُعد درجة الملاءمة بالنسبة للأطراف المعنية الرئيسية عاملاً أساسياً يحدد مدى امتلاكهم للمنافع النهائية وتبنيهم لها، وهي مراحل مفصلية لضمان استدامة التدخل.

¹ نفس المصدر السابق، ص 79.

(2) الاستدامة/الدوام والاتساق: يمكن أن يوفر معيار الاتساق مؤشرات مفيدة حول استدامة التدخل، كونه يُحلّل تدخلات أخرى نُفذت في السياق نفسه، والتي قد تعزز أو تُضعف المنافع طويلة الأجل للتدخل.

(3) الفعالية والأثر: إن تقييم استمرارية النتائج يعتمد أولاً على تحقيق النتائج (الفعالية)، ثم على إثبات وجود آثار أوسع نطاقاً (الأثر). وبالتالي، يمكن اعتبار الفعالية والأثر من المعايير الأساسية لتحليل الاستدامة/الدوام، لأنه في حال لم تُثبت التحليلات أن التدخل أسفر عن إنجازات أو نتائج أو آثار، فلن يكون هناك منافع واضحة يُمكن الحفاظ عليها. ويُوضح المثال الوارد في الإطار 4.19 كيفية تحليل الأثر والاستدامة/الدوام معاً. ويساعد تحليل التآزر بين الأثر، والفعالية، والاستدامة/الدوام، عبر تقييم الشروط الكافية والضرورية لاستمرار النتائج بعد انتهاء التدخل، المقيمين على تقييم الفعالية والأثر من منظور طويل الأمد.

(4) الكفاءة والاستدامة: قد تؤدي اعتبارات الكفاءة إلى تفويض استدامة المنافع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعرض الاستدامة للخطر عندما تُتخذ القرارات بناءً على التكاليف قصيرة الأجل فقط، على حساب الآثار طويلة الأجل.

ثانياً: تحليل شامل لعلاقات المعايير الستة للتقييم

1- تلخيص لعلاقات المعايير التقييمية

جدول رقم (14): جدول تلخيصي لعلاقات المعايير

المعيار	العلاقة مع المعايير الأخرى
الملاءمة	<ul style="list-style-type: none"> - أساس لجميع المعايير: شرط مسبق للفعالية والأثر. - مع التناسق: تحليل السياق المشترك (الاحتياجات vs. التدخلات الأخرى). - مع الكفاءة والاستدامة: الملاءمة تعزز القبول وتقلل الهدر.
التناسق	<ul style="list-style-type: none"> - مع الملاءمة: زاوية تحليل أوسع (السياق الكلي vs. الاحتياجات المباشرة). - مع الفعالية والأثر: يكشف تضارب التدخلات ويقلل الآثار السلبية. - مع الكفاءة: يمنع التكرار ويهدر الموارد.
الفعالية	<ul style="list-style-type: none"> - مع الملاءمة: تحقيق الأهداف (فعالية) يتطلب وضوحها أولاً (ملاءمة). - مع الأثر: تركز على النتائج المباشرة (المخرجات) بينما الأثر على التغيرات التحويلية. - مع الكفاءة: تقييم الأداء يتطلب تحليلهما معاً.
الكفاءة	<ul style="list-style-type: none"> - مع الملاءمة: التصميم الواقعي يرفع الكفاءة.

	<ul style="list-style-type: none"> - مع النتائج (الفعالية/الأثر/الاستدامة): تقيس تحويل الموارد إلى نتائج. - مع الاستدامة: التركيز على التكلفة قصيرة الأجل قد يضر الاستدامة.
الأثر	<ul style="list-style-type: none"> - مع الفعالية: يكمّلها بالتركيز على التغيرات طويلة المدى غير المباشرة. - مع التناسق: الآثار تعتمد على السياق الأوسع (سياسات، أنظمة). - مع الاستدامة: الأثر التحويلي بطبيعته مستدام.
الاستدامة	<ul style="list-style-type: none"> - مع الملاءمة: القبول من الأطراف المعنية يضمن الديمومة. - مع الفعالية والأثر: لا استدامة دون تحقيق نتائج أولية. - مع الكفاءة: القرارات غير الكفؤة تهدد الاستمرارية.

المصدر: من إعداد الباحث

2- الركائز الأساسية للترابط بين المعايير

1) السياق محور التحليل المشترك:

- الملاءمة والاتساق يركزان معاً على فهم السياق
- الملاءمة: توافق التدخل مع احتياجات المستفيدين.
- التناسق: انسجامه مع التدخلات الأخرى والسياسات المحيطة.

2) سلسلة النتائج المترابطة:

الملاءمة (التصميم) ← الكفاءة (التنفيذ) ← الفعالية (تحقيق الأهداف) ← الأثر (التغيير طويل المدى) ← الاستدامة (استمرار النتائج).

بينما يلعب التناسق دوراً أفقياً ووظيفياً حيث يمكن النظر إليه باعتباره الشرط البنوي والتنسيقي الذي يُسهّم في ضمان سلاسة وانتظام انتقال الأثر عبر كل مرحلة من مراحل السلسلة.

3) التأثير المتبادل على الجودة الشاملة:

- غياب التناسق يُلغي الفعالية رغم تحقيق الأهداف (بسبب تضارب التدخلات).
- ضعف الملاءمة يُضعف الاستدامة (قلة قبول الأطراف المعنية).
- إهمال الكفاءة يُهدد الاستدامة (بسبب الهدر أو التكاليف غير المستدامة).

4) الأثر كحلقة وصل:

- يرتبط بفعالية (النتائج المباشرة) والاستدامة (التحول الدائم) والتناسق (التأثر بالسياق الأوسع).

3- خلاصة التكامل بين المعايير

- لا تُفهم المعايير بمعزلٍ عن بعضها: تحليل أحدها يستدعي النظر في علاقته بالآخرين (مثال: تقييم الكفاءة يتطلب فهم الملاءمة التصميمية والفعالية في تحقيق النتائج).
- السياق حاكم: تحدد طبيعة التدخل وأولويات التقييم أي المعايير أكثر ترابطاً (مشروع صغير: الملاءمة/الفعالية، مشروع معقد: الاتساق/الأثر).
- الاستدامة قمة الهرم: تعتمد على نجاح جميع المعايير السابقة، خاصة قبول الأطراف (الملاءمة) وواقعية التكاليف (الكفاءة) وثبات النتائج (الأثر).

4- مصفوفة الارتباط بين معايير التقييم

جدول رقم (15): جدول مصفوفة الارتباط بين معايير التقييم

الاستدامة	الأثر	الكفاءة	الفعالية	الاتساق	الملاءمة	
قوية	قوية	متوسطة	قوية	قوية	—	الملاءمة
متوسطة	قوية	قوية	متوسطة	—	قوية	الاتساق
قوية	قوية	قوية	—	متوسطة	قوية	الفعالية
متوسطة	متوسطة	—	قوية	قوية	متوسطة	الكفاءة
قوية	—	متوسطة	قوية	قوية	قوية	الأثر
—	قوية	متوسطة	قوية	متوسطة	قوية	الاستدامة

Source: Author's own compilation, based on:

OECD. *Policy Coherence for Sustainable Development 2018: Towards Sustainable and Resilient Societies*. OECD Publishing, 2018, <https://doi.org/10.1787/9789264301061-en>

تُبرز مصفوفة الارتباط (الجدول رقم 15) طبيعة العلاقات البنينة بين معايير التقييم الستة المعتمدة في الدراسة، بهدف تحديد مدى ترابطها البنوي، وانعكاساتها المحتملة على تكامل التقييم وفعاليتها. تم تصنيف العلاقات إلى ثلاث درجات: علاقة قوية، علاقة متوسطة، أو لا حاجة للربط (عندما يتعلق الأمر بذات المعيار) حيث تشير العلاقة القوية إلى وجود ترابط مباشر وجوهري بين معيارين، بحيث يصبح تقييم

أحدهما معتمداً بشكل أساسي على الآخر، بل وقد يُعدّ تحقيق أحد المعيارين شرطاً لتحقيق الآخر. أما العلاقة المتوسطة، فتعكس ترابطاً غير مباشر أو داعم، قد يُعزز التقييم ولكنه لا يُعدّ شرطاً لازماً.

يوضح الجدول أن أغلب العلاقات بين المعايير تتسم بالقوة، مما يدل على ترابطها البنوي وتعاضدها في تشكيل سياسة تقييمية متكاملة. فعلى سبيل المثال، تُظهر الملاءمة علاقات قوية مع كل من الاتساق والفعالية والأثر والاستدامة، ما يُبرز أهميتها كأساس تصميمي وتوجيهي. كما أن معيار الفعالية يُسجّل علاقات قوية مع خمسة معايير من أصل ستة، بما في ذلك الاستدامة والكفاءة والأثر، مما يدل على طابعه المحوري في نجاح السياسة.

من جهة أخرى، تظهر بعض العلاقات المتوسطة، لا سيما بين الكفاءة والاستدامة، أو الاتساق والاستدامة، ما يشير إلى وجود ارتباط محدود أو غير مباشر، يمكن أن يُفسّر إما باختلاف طبيعة هذه المعايير أو بتباين أولوية حضورها في السياسات المنفذة.

هذا الترابط المتعدد المستويات يُظهر أن تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية لا يمكن أن يكون مجزأً، بل ينبغي أن يتم في إطار تكاملي يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المتبادلة بين مختلف الأبعاد، بما يضمن تفسيراً أكثر دقة وشمولية للنتائج المحصّلة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والميداني لتقييم السياسات

يمثل المبحث الثاني من هذه الدراسة الأساس المنهجي والميداني الذي ارتكزت عليه عملية التقييم التحليلي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020. فبعد تحديد الإشكالية وصياغة الأسئلة والأهداف العامة، تقتضي الضرورة العلمية والصرامة الأكاديمية الانتقال إلى توضيح الأسس المنهجية المعتمدة، وتصميم الأداة الميدانية الملائمة، ثم عرض مسار جمع البيانات وتحليلها وفق معايير إحصائية رصينة.

وتكمن أهمية هذا المبحث في كونه يوضح كيف تمت ترجمة الإشكالية النظرية إلى نموذج تطبيقي عملي، بدءاً من تصميم الاستبيان، واختيار العينة المناسبة، مروراً بجمع المعطيات وتنقيحها وترميزها، وانتهاءً باختبارات الصدق والثبات التي تضمن موثوقية الأداة ونتائجها. ويكشف هذا الإطار عن مدى التزام الدراسة بالمعايير العلمية المعتمدة في البحوث التقييمية، خاصة تلك التي تعتمد على أدوات كمية لجمع بيانات من مختصين وخبراء.

المطلب الأول: الأسس المنهجية والتصميم التحليلي للدراسة

أولاً: خلفية الدراسة وأهميتها

تعد الصناعات التقليدية من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد المحلي والحفاظ على الهوية الثقافية في الدول النامية، لا سيما في الجزائر التي تتميز بتنوعها الثقافي والتراثي الغني. ومع بداية الألفية الثالثة، أولت الدولة الجزائرية اهتماماً متزايداً بهذا القطاع، حيث أطلقت عدة برامج ومخططات تنموية، أبرزها مخطط العمل للفترة (2003-2010) ومخطط العمل للفترة (2010-2020)، في إطار سعيها إلى تعزيز مساهمة الصناعات التقليدية في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ورغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك تساؤلات جوهرية مطروحة حول مدى فعالية هذه السياسات، ودرجة توافقها مع حاجيات الحرفيين وتطلعات المستهلكين، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتنفيذ، والتناسق مع السياسات القطاعية الأخرى، واستدامة النتائج المحققة على المدى الطويل.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم تقييم تحليلي منهجي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، وذلك من خلال استقراء آراء نخبة من الخبراء والممارسين الفاعلين في الميدان. كما تهدف إلى الإسهام في ترشيد السياسات العمومية عبر اقتراح مسارات تطويرية تتسم بقدرة أعلى من الانسجام مع الخصوصيات المحلية والسياقات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، بما يعزز من فعالية التدخلات المستقبلية ويضمن استدامتها.

وتسعى هذه الدراسة أيضًا إلى سد فجوة معرفية في ميدان تقييم السياسات التنموية الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية، من خلال تقديم رؤية نقدية معمقة وتوصيات عملية من شأنها دعم متخذي القرار في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فرص التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي.

ثانياً: إشكالية الدراسة وأسئلتها

رغم تعدد المبادرات والسياسات الحكومية الهادفة إلى دعم وتطوير قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، لا يزال تقييم فعالية هذه السياسات ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها يطرح إشكالات حقيقية، سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى التحليل الأكاديمي. فرغم الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الحيوي، يلاحظ استمرار عدد من التحديات المرتبطة بضعف التنسيق بين السياسات العمومية، وعدم ملاءمة بعض التدخلات مع احتياجات الحرفيين والمستهلكين، إضافة إلى مشكلات في كفاءة استخدام الموارد، وضعف التأثيرات المستدامة، وغياب آليات واضحة للتقييم والمتابعة.

في هذا السياق، تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل التالي: إلى أي مدى نجحت السياسات الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة وفعالية وتناسق، وما طبيعة تأثيراتها على الحرفيين والمستهلكين، ومدى قدرتها على ضمان استدامة نتائجها على المدى المتوسط والبعيد خلال الفترة 2003-2020؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها:

- 1) ما مدى ملاءمة هذه السياسات مع احتياجات وأولويات الحرفيين والمستهلكين؟
- 2) ما مدى فعالية هذه التدخلات في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة؟
- 3) هل اتسمت هذه السياسات بالكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة؟

4) إلى أي مدى اتسمت هذه السياسات بالتناسق الداخلي، ومع السياسات القطاعية الأخرى والالتزامات الوطنية والدولية؟

5) ما طبيعة التأثيرات المترتبة على هذه السياسات، سواء المقصودة منها أو غير المقصودة؟

6) هل استطاعت هذه السياسات أن تضمن استدامة النتائج والمكاسب التي حققتها على المدى المتوسط والطويل؟

تهدف هذه الأسئلة إلى تفكيك أبعاد الإشكالية، وتحليل مستويات الأداء المؤسسي والتنموي للسياسات المنفذة، انطلاقاً من منظور تقييمي نقدي يسعى إلى الكشف عن أوجه القوة والقصور، واقتراح مسارات تطويرية أكثر فعالية واستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة والاستبيان

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تقييم تحليلي شامل لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2020، من خلال تحليل أبعادها المختلفة، لاسيما من حيث مدى الملاءمة مع احتياجات الفاعلين، والتناسق مع السياسات الأخرى، والفعالية في تحقيق الأهداف، والكفاءة في استخدام الموارد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة، والاستدامة على المدى الطويل. وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في السياسات المنفذة، وفهم العوامل التي أسهمت في نجاحها أو أعاققت تحقيق أهدافها التنموية.

أما الاستبيان، فقد تم تصميمه كأداة ميدانية رئيسية لجمع البيانات من نخبة من الخبراء والممارسين والمهنيين الفاعلين في قطاع الصناعات التقليدية، بهدف قياس تصوراتهم وآرائهم حول مدى فاعلية السياسات التنموية المطبقة خلال فترتي (2003-2010) و(2010-2020). ويستهدف هذا الاستبيان تحقيق جملة من الأهداف التفصيلية، من بينها:

1) تقييم مدى ملاءمة السياسات التنموية مع احتياجات الحرفيين والمستهلكين.

2) قياس فعالية هذه السياسات في بلوغ أهدافها المسطرة.

3) تحليل مستوى الكفاءة في تخصيص واستغلال الموارد العمومية.

4) رصد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة وغير المقصودة لهذه السياسات.

(5) فحص مدى استدامة النتائج والمنافع التي تحققت بفعل السياسات المتبعة.

(6) اختبار درجة التناسق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية، خصوصاً في علاقتها بالالتزامات القطاعية والدولية ذات الصلة.

يُتَوَقَّع أن تساهم نتائج هذا الاستبيان في توفير قاعدة بيانات موضوعية تساعد على اقتراح توصيات عملية لصانعي القرار، بما يدعم تطوير سياسات أكثر فعالية واستدامة في المستقبل، ويعزز من ديناميكية قطاع الصناعات التقليدية ضمن منظومة التنمية الوطنية.

رابعاً: منهجية الدراسة الميدانية

1- المنهج المستخدم

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمة لتقييم السياسات العمومية، حيث يجمع بين الوصف الكمي للبيانات وتحليلها التفسيري لفهم العلاقات السببية والارتباطية بين المتغيرات. يتيح هذا المنهج دراسة الواقع الحالي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر، ورصد خصائصها، وتحليل أبعادها المختلفة بهدف تقييم مدى فعاليتها ونجاحاتها.

2- خصائص الاستبيان

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان مغلق صُمِّم خصيصاً لتحقيق أهداف التقييم، وُجِّه إلى نخبة من الخبراء والمهنيين الفاعلين في قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر. وقد رُوِيَ في إعداد هذا الاستبيان أن يكون مستنداً إلى المعايير الدولية المعتمدة لتقييم السياسات العامة، حيث شمل ستة محاور رئيسية، هي: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، الاستدامة.

كما تضمّن الاستبيان قسماً تمهيدياً لجمع البيانات الديمغرافية للمستجوبين (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، مجال العمل، سنوات الخبرة).

وقد تم تصميم فقرات الاستبيان بصيغة مغلقة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة، إلى 5 = أوافق بشدة) بالنسبة للفقرات الإيجابية والعكس بالنسبة للفقرات السلبية. ويُعد هذا النمط من أكثر أدوات القياس استخداماً في الدراسات التقييمية، حيث يوفّر دقة في قياس اتجاهات وآراء

المشاركين، كما يُسهّل التحليل الكمي للبيانات ويُعزز من موضوعية النتائج، من خلال توحيد نمط الإجابة على جميع الفقرات، الأمر الذي يسمح برصد مدى تباين أو تقارب التقديرات حول محاور السياسة المدروسة.

3- أدوات التحليل

تم استخدام برامج إحصائية متخصصة لتحليل البيانات المجمعة، حيث تم الاعتماد بشكل رئيسي على برنامج **SPSS** (الإصدار 26) لإجراء التحليلات الوصفية والاستدلالية، بالإضافة إلى استخدام برنامج **Excel** لتنظيم البيانات الأولية ورسم المخططات البيانية الداعمة للنتائج.

4- الأساليب الإحصائية المعتمدة

في إطار بناء المعالجة الإحصائية وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية التي تغطي المستويين الوصفي والاستدلالي، بما يضمن قراءة شاملة للبيانات من مختلف الزوايا. ويُبرز الجدول الموالي الخطوط العريضة لهذه الأدوات، حيث تم توظيف التحليل الوصفي لقياس الاتجاهات العامة للمبحوثين من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يليه اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام كل من **Shapiro-Wilk** و **Kolmogorov-Smirnov**، لتحديد مدى ملاءمة البيانات للاختبارات المعلمية من عدمها.

وبناءً على نتائج تلك الاختبارات، تم اعتماد اختبار **T** للعينات المرتبطة لمقارنة الفروق بين الفترتين الزمنيتين، وفي حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار **Wilcoxon** كبدل غير معلمي. كما تم تحليل الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية باستعمال اختبارات **Mann-Whitney U** و **Kruskal-Wallis**، إضافة إلى **Jonckheere-Terpstra** الذي يُستخدم لاختبار وجود اتجاهات رتيبة حسب المستوى التعليمي. وتم كذلك توظيف تحليل الارتباط **(Pearson)** أو **(Spearman)** للكشف عن العلاقات البينية بين محاور التقييم، في حين أُجري تحليل انحدار خطي متعدد لتحديد مدى إسهام محاور التقييم في تفسير معياري الأثر والاستدامة، باعتبارهما يمثلان النتيجة النهائية المتوقعة من السياسات المدروسة.

إن هذا التنوع في الأدوات الإحصائية يندرج ضمن مقاربة منهجية متكاملة، تستهدف ضمان دقة الفحص وكفاءة التفسير، وتعزز من موثوقية الاستنتاجات المستخلصة حول فعالية سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر.

جدول رقم (16): جدول الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة

رقم	اسم الاختبار الإحصائي	نوعه	الدور الأساسي	الوظيفة التحليلية
1	التحليل الوصفي	وصفي	قياس الاتجاهات العامة	وصف المتوسطات والانحرافات
2	Shapiro-Wilk	اختبار توزيع	اختبار دقيق للتوزيع الطبيعي ($N \leq 50$)	حاسم في تحديد استخدام الاختبارات المعلمية أو غير المعلمية
3	Kolmogorov-Smirnov	اختبار توزيع	اختبار أولي للتوزيع الطبيعي ($N > 50$)	التحقق من طبيعة توزيع المتغيرات
4	T للعينات المرتبطة	معلمي	مقارنة الفترتين الزمنيتين	اختبار الفروق بين 2003-2010 و 2010-2020
5	Wilcoxon Signed-Ranks	غير معلمي	بديل لاختبار T	اختبار الفروق بين الفترتين في غياب التوزيع الطبيعي
6	Mann-Whitney U حسب الوظيفة	غير معلمي	اختبار الفروق بين مجموعتين مستقلتين	مقارنة تقييم المهنيين والأكاديميين
7	Mann-Whitney U حسب الجنس	غير معلمي	مقارنة الذكور والإناث	تحليل الفروق حسب الخلفية الجندرية
8	Kruskal-Wallis حسب الفئة العمرية	غير معلمي	اختبار الفروق بين 3 فئات	تحليل أثر العمر على تقييم السياسات
9	Kruskal-Wallis حسب الخبرة	غير معلمي	تحليل أثر الخبرة المهنية	مقارنة التقييم حسب سنوات العمل
10	Kruskal-Wallis حسب المستوى التعليمي	غير معلمي	قياس الفروق بين 4 مستويات	أثر التكوين الأكاديمي على التقييم
11	Jonckheere-Terpstra	غير معلمي	تحليل الاتجاهات الرتيبة	التحقق من وجود تسلسل تصاعدي أو تنازلي
12	تحليل الارتباط (Pearson/Spearman)	ارتباطي	قياس العلاقات بين المحاور	تحليل التماسق الداخلي للنموذج
13	الانحدار الخطي المتعدد	استدلالي	تحليل العلاقة السببية	تحديد أثر المحاور على الاستدامة والأثر

Source: Prepared by the researcher, based on Gravetter & Wallnau (2017), Field (2018), Conover (1999), Siegel & Castellan (1988), McDonald (2014), Hair et al. (2019), Shapiro & Wilk (1965), Razali & Wah (2011).

المطلب الثاني: جمع البيانات ومعالجتها الأولية

أولاً: مجتمع الدراسة والعينة (الخبراء)

يتكون مجتمع الدراسة من الخبراء والمهنيين العاملين في مجال الصناعات التقليدية في الجزائر، والذين يمتلكون خبرة ومعرفة متخصصة في سياسات التنمية المتعلقة بهذا القطاع. يشمل مجتمع الدراسة ممثلين من الجهات الحكومية، المؤسسات الأكاديمية، الجمعيات المهنية، والفاعلين المباشرين في الحرف التقليدية.

تم اختيار العينة بطريقة مقصودة (عينة قصدية)، حيث استهدف الباحث أفراداً ذوي خبرة متخصصة وقدرة على تقديم تقييم موضوعي وواقعي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية خلال الفترتين 2003-2010 و 2010-2020. شملت العينة 50 مشاركاً ممن يمتلكون خبرة مهنية تمتد من 5 سنوات فما فوق، وتم مراعاة تنوع التخصصات والخبرات لضمان شمولية آراء العينة ودقتها.

يهدف اختيار هذه العينة النوعية إلى الحصول على بيانات ذات جودة عالية تعكس تقييمات الخبراء، مما يساهم في إثراء الدراسة وتحقيق أهدافها التحليلية والتقييمية.

ثانياً: معايير وأسلوب اختيار العينة

تم اعتماد أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لاختيار المشاركين في هذه الدراسة، وهو أحد أساليب العينات غير الاحتمالية، ويستخدم عندما يكون الهدف جمع بيانات معمّقة من فئة محددة من الأفراد الذين يمتلكون معارف وخبرات متخصصة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث. وقد تم اختيار هذه المنهجية نظراً لطبيعة الدراسة التقييمية التي تتطلب آراء وتحليلات دقيقة من ذوي الدراية في قطاع الصناعات التقليدية وسياسات تنميتها في الجزائر.

تم تحديد مجموعة من المعايير الأساسية التي يجب توفرها في المشاركين، من أبرزها:

- 1) امتلاك خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجالات متصلة بالصناعات التقليدية أو في متابعة/تنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة.

(2) الاطلاع المباشر أو غير المباشر على مخططات العمل التنموية للفترتين المدروستين (2003-2010 و 2010-2020).

(3) تنوع التخصصات المهنية للمشاركين (حرفيون، إداريون، باحثون، خبراء التنمية...) لضمان تعددية الزوايا التحليلية.

(4) تحقيق قدر من التوازن في التوزيع بين الجنسين، الفئات العمرية، والمستويات التعليمية، وذلك بهدف ضمان تمثيل متنوع يثري نتائج الدراسة ويعزز مصداقيتها.

يُعد هذا النهج مناسباً لطبيعة الأهداف البحثية، حيث يُفضّل في الدراسات التحليلية التقييمية إشراك من لديهم معرفة معمقة بالسياق التنموي والسياسي محل الدراسة، بدلاً من الاعتماد على عينات عشوائية قد تقتصر إلى الخبرة الكافية.

ثالثاً: توزيع الاستجابات ومعدل الاستجابة

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 80 من الخبراء والمتخصصين في مجال الصناعات التقليدية والسياسات التنموية ذات الصلة. بلغت عدد الاستجابات المستلمة 50، مما يعكس معدل استجابة بلغ حوالي 62.5%.

يوضح توزيع الاستجابات التوزيع النسبي للمشاركين حسب الفئات الديموغرافية المختلفة مثل الجنس، الفئة العمرية، والخبرة المهنية، الأمر الذي يعزز تمثيل العينة ويضمن تنوع وجهات النظر. يعد هذا المعدل من الاستجابة مقبولاً ومناسباً للتحليل الإحصائي والاستنتاجات التي تستند إلى بيانات ذات جودة عالية، ويعكس اهتمام المشاركين بأهمية موضوع الدراسة.

رابعاً: فترة تطبيق الاستبيان

تم تنفيذ تطبيق الاستبيان في الفترة ما بين (2024-2025) وذلك لضمان جمع بيانات حديثة تعكس تقييمات المشاركين للسياسات التنموية بشكل مباشر. استمرت فترة التطبيق لمدة مناسبة بلغت حوالي 4 أشهر لضمان وصول الاستبيان إلى كافة المشاركين وتمكينهم من إكماله في ظروف ملائمة، مع متابعة دورية لتعزيز معدل الاستجابة وتحقيق شمولية البيانات.

خامسا: تنظيف البيانات ومعالجة القيم الشاذة والمفقودة

بعد جمع البيانات، تم تنفيذ عملية تنظيف دقيقة لضمان جودة وصحة المعطيات المدخلة للتحليل. شملت هذه العملية فحص البيانات المفقودة وتحديد أسبابها، حيث تم التعامل مع القيم الناقصة باستخدام طرق مناسبة مثل الاستبعاد أو التعويض بالإحصاءات الوصفية (المتوسط أو الوسيط) بحسب طبيعة المتغيرات وحجم البيانات المفقودة.

كما تم فحص القيم الشاذة (Outliers) باستخدام أدوات إحصائية مثل تحليل التشتت ورسم الصندوق (Boxplot)، وتم تقييم مدى تأثير هذه القيم على نتائج التحليل. في حالة وجود قيم شاذة ذات تأثير كبير، تم اتخاذ قرار إما بتعديلها أو استبعادها للحفاظ على سلامة البيانات ودقة النتائج. كما تم ترميز البيانات وترتيبها بشكل ملائم لإعدادها للتحليلات الإحصائية اللاحقة.

سادسا: ترميز البيانات وتحضيرها للتحليل

بعد إتمام عملية تنظيف البيانات، تم الشروع في مرحلة ترميز المتغيرات بشكل دقيق ومنهجي، حيث جُهزت البيانات لتحويلها من صيغة نصية أو وصفية إلى صيغة رقمية مناسبة تتيح إجراء التحليل الإحصائي بكفاءة وفعالية. شمل ذلك ترميز إجابات الاستبيان، لا سيما تلك المعتمدة على مقياس ليكرت الخماسي، بحيث يمثل كل رمز رقمي مستوى معين من درجة الموافقة أو الرفض، على سبيل المثال: (1 = لا أوافق بشدة، 2 = لا أوافق، 3 = محايد، 4 = أوافق، 5 = أوافق بشدة). هذا الترميز يسهل تحليل التوزيعات التكرارية، الحسابات الوصفية، والاختبارات الاستدلالية لاحقاً.

ولضمان جودة البيانات ودقة التحليل، تم تنفيذ مراجعة مزدوجة لعملية الترميز، حيث قام فريق البحث بمراجعة البيانات بشكل متكرر للتحقق من خلوها من الأخطاء أو التناقضات التي قد تؤثر على النتائج. كما تم إجراء اختبارات للاتساق الداخلي بين المتغيرات ذات الصلة لضمان استقرار البيانات وصحتها.

بعد الانتهاء من الترميز، جُهزت البيانات لتكون متوافقة مع بيئات التحليل الإحصائي المختلفة، خاصة برمجيات مثل SPSS وExcel، مع تنظيم المتغيرات في جداول مرتبة بشكل واضح، وتسميتها بأسماء دلالية ومفهومة لتسهيل عملية القراءة والتفسير من قبل الباحثين والمراجعين. تم كذلك توثيق خطوات الترميز والإعداد لضمان الشفافية وإمكانية إعادة التحليل في الدراسات المستقبلية.

المطلب الثالث: اختبار الصدق والثبات

أولاً: صدق المحتوى (Content Validity)

يُقصد بصدق المحتوى مدى تمثيل فقرات الاستبيان للمفاهيم النظرية التي يُفترض أن يتم قياسها. وقد تم التحقق من صدق المحتوى في هذه الدراسة باستخدام التحكيم العلمي، حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولى على عدد من الأساتذة المتخصصين في الاقتصاد والتنمية المحلية والصناعة التقليدية، وتمت الاستفادة من ملاحظاتهم على:

- 1) وضوح صياغة الفقرات.
- 2) مناسبة ترتيب الأسئلة لكل محور.
- 3) ارتباط البنود بالمجالات النظرية المرتبطة بالسياسات التنموية.
- 4) حذف أو تعديل الفقرات غير الضرورية أو المتكررة.

استناداً إلى ملاحظات التحكيم العلمي، تم تعديل صياغة بعض الفقرات وإدراج تعاريف إضافية لمصطلحات محددة ضمن استمارة الاستبيان، بهدف تسهيل فهمها من قبل المشاركين، وتعزيز صدق الأداة ومطابقتها للأهداف البحثية.

ثانياً: الثبات الإحصائي للاستبيان (Reliability)

1- قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان حسب الفقرات

جدول رقم (17): جدول يبين قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان حسب الفقرات

عدد العناصر	قيمة ألفا كرونباخ
70	0.89

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) ، وهو من أكثر الأساليب شيوعاً في تقييم الاتساق الداخلي لعناصر أداة القياس. وقد تم تطبيق هذا الاختبار على الأداة المكونة من 70 عنصراً تغطي كل فقرات استبيان الدراسة. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل ألفا بلغت 0.89، وهي قيمة تُعد ضمن المستوى الجيد جداً وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة، ما يدل

على درجة عالية جداً من التجانس والترابط الداخلي بين فقرات الاستبيان. وبالتالي، يمكن اعتبار الأداة موثوقة وثابتة، ومناسبة للاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

2- قيمة ألفا كرونباخ حسب الأبعاد الرئيسية لمعايير التقييم المستخدمة في الاستبيان

جدول رقم (18): جدول يبين قيمة ألفا كرونباخ حسب الأبعاد الرئيسية لمعايير التقييم المستخدمة في الاستبيان

عدد العناصر	قيمة ألفا كرونباخ
40	0.84

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم اعتماد معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لقياس الاتساق الداخلي بين الأبعاد الرئيسية للاستبيان. وقد تم تطبيق هذا التحليل على الأداة التي تضم 40 بعد رئيسي موزعة على محاور الدراسة المختلفة، حيث بلغت قيمة معامل ألفا 0.84، وهي قيمة تُصنّف ضمن المستوى الجيد جداً وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود ترابط داخلي قوي بين الأبعاد، مما يعكس درجة عالية من الثبات والموثوقية في أداء الأداة، ويؤكد ملاءمتها للاستخدام في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

3- قيمة ألفا كرونباخ حسب محاور الاستبيان

جدول رقم (19): جدول يبين قيمة ألفا كرونباخ حسب محاور الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
الملاءمة	24	0.78	جيد
التناسق	8	0.89	جيد جداً
الفعالية	12	0.50	ضعيف
الكفاءة	8	0.89	جيد جداً
التأثير	12	0.61	مقبول
الاستدامة	6	0.68	مقبول

جيد	0.71	70	الإجمالي
-----	------	----	----------

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تحليل الثبات الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ تفاوتاً بين محاور الاستبيان. حيث تراوحت القيم بين (0.50) لمحور الفعالية و(0.89) لمحوري التناسق والكفاءة. وقد بلغت قيمة الثبات الكلي للأداة (0.71)، مما يدل على مستوى مقبول إلى جيد من الموثوقية العامة.

يُلاحظ أن محور الفعالية سجّل أدنى مستوى للثبات (0.50)، ويُعزى ذلك إلى طبيعة المحور المركّبة، إذ يتضمّن أربعة أبعاد فرعية متميزة (تحقيق الأهداف، تقييم الأهمية النسبية، النتائج المتميزة، العوامل المؤثرة)، ما أدى إلى تباين في استجابات المشاركين وعدم تجانس داخلي كافٍ.

من جهة أخرى، حققت محاور التناسق والكفاءة أعلى مستويات الثبات (0.89)، مما يعكس قوة الاتساق الداخلي في هذين البعدين. كما سجّلت محاور التأثير والاستدامة ثباتاً مقبولاً، رغم محدودية عدد الفقرات فيها، مما يشير إلى اتساق معتدل.

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان

يُعد التحليل الوصفي خطوة أساسية في تفسير نتائج الاستبيان، حيث يسمح بفهم الاتجاهات العامة لآراء الباحثين وتحديد مدى توافق البيانات مع أهداف الدراسة وفرضياتها. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة كمية ومعنوية للمحاور المختلفة التي تم تضمينها في أداة الدراسة، من خلال تحليل متوسطات التقدير والانحرافات المعيارية وتوزيع الردود، مع مقارنة الاتجاهات المسجلة بين فترتي التقييم (2003-2010) و(2010-2020) حيث يتوزع هذا المبحث على مجموعة من المطالب التي تواكب التدرج المنطقي لتحليل محاور الاستبيان. يبدأ بتحليل الخصائص الديموغرافية ومحور الملاءمة باعتبارهما أساساً لفهم توجهات الباحثين وملاءمة السياسات للسياق المحلي، ثم ينتقل إلى تحليل محاور التناسق، الفعالية، والكفاءة باعتبارها مؤشرات على جودة بناء وتنفيذ السياسات، ويتبع ذلك تحليل محوري الأثر والاستدامة لقياس النتائج بعيدة المدى. ويُختتم المبحث بمقارنة شاملة بين المحاور للكشف عن أوجه القوة والقصور، تمهيداً للانتقال إلى التحليل الاستدلالي لاحقاً.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للمحور الديموغرافي ومحور الملاءمة

أولاً: المحور الديموغرافي

1- الجدول رقم (20): البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة (N=50)

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	23	46
	أنثى	27	54
الفئة العمرية	30-39	03	06
	40-49	38	76
	50-أكثر	09	18
الخبرة المهنية	5-10	03	06
	11-15	21	42
	16-أكثر	26	52
المستوى التعليمي	ثانوي	08	16
	ليسانس	21	42
	ماستر/مهندس	14	28

14	07	دكتوراه	المسمى الوظيفي
70	35	مهني	
30	15	أكاديمي	

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

2- الشكل رقم (09): مخطط دائري يبين التوزيع النسبي لبيانات المحور الديموغرافي



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019

3- تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة: أظهرت البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة، التي شملت (50) مشاركًا، تنوعًا ملحوظًا من حيث الجنس، الفئة العمرية، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي. من حيث التوزيع حسب الجنس، بلغت نسبة المشاركات الإناث (54%) مقابل (46%) للذكور، مما يشير إلى تمثيل متوازن نسبيًا، مع تفوق طفيف للعنصر النسوي، الأمر الذي قد يعكس اهتمام النساء المتزايد بالمشاركة في المجالات المتعلقة بالصناعات التقليدية أو السياسات المرتبطة بها. أما من حيث الفئة العمرية، فقد تركزت النسبة الأكبر من العينة ضمن الفئة (40-49 سنة) بنسبة (76%)، وهي فئة غالبًا ما تكون في ذروة النشاط المهني والخبرة العملية، ما يدعم موثوقية وجهات نظرها حول تقييم السياسات التنموية المدروسة.

وعلى صعيد الخبرة المهنية، أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين يتمتعون بخبرة تفوق عشر سنوات، حيث بلغت نسبة من لديهم خبرة بين (11-15 سنة) حوالي (42%)، و(52%) لمن تتجاوز خبرتهم

(16 سنة)، مقابل نسبة ضئيلة بلغت (6%) لمن تتراوح خبرتهم بين (5-10 سنوات). هذه المعطيات تشير إلى أن أفراد العينة يمتلكون رصيذاً معرفياً وتجريبياً معتبراً، مما يُضفي ثقلاً علمياً وعملياً على ملاحظاتهم وتقييماتهم.

أما المستوى التعليمي، فقد أظهرت العينة توجهاً أكاديمياً جيداً، إذ أن (84%) من المشاركين حاصلون على مؤهلات جامعية (ليسانس، ماستر/مهندس، دكتوراه)، في حين أن (16%) فقط يحملون شهادة ثانوية. ويُعزز هذا التوزيع من القدرة التحليلية والنقدية للمستجوبين. من جهة أخرى، تبين أن التوزيع الوظيفي للعينة يميل إلى الطابع المهني، حيث يشكل المهنيون (70%) من إجمالي العينة، مقابل (30%) من الأكاديميين، مما يوفر توازناً مهماً بين الخبرة الميدانية والخبرة العلمية النظرية، ويثري نتائج الدراسة من خلال دمج وجهات نظر تطبيقية وأكاديمية على حد سواء.

وعليه، فإن هذه التركيبة الديموغرافية المتنوعة والموزونة تمنح الدراسة قاعدة صلبة لإجراء تحليل معمق وموضوعي لمدى فعالية سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر، بالنظر إلى الخلفيات المعرفية والعملية المتقدمة لأفراد العينة.

الجدول رقم (21): تفسير المتوسطات المرجحة بالأوزان حسب طول الفئة ومستوى التقدير

المستوى	طول الفئة	المتوسط المرجح بالأوزان	الاستجابة
منخفض جداً	0.79	1.79 – 1.00	لا أوافق بشدة
منخفض	0.79	2.59 – 1.80	لا أوافق
متوسط	0.79	3.39 – 2.60	محايد
مرتفع	0.79	4.19 – 3.40	أوافق
مرتفع جداً	0.80	5.00 – 4.20	أوافق بشدة

Source: Prepared by the researcher, based on Gravetter & Wallnau (2017), Field (2018), Malhotra (2015), Likert (1932).

- طول الفئة = (أعلى قيمة - أدنى قيمة) ÷ عدد المستويات = $(5 - 1) ÷ 5 = 0.8$ تقريباً، لذلك تم اعتماد 0.79 لـ 4 مستويات و0.80 للأخيرة.

- المستويات التفسيرية تم استخدامها لتحليل المتوسطات الحسابية الخاصة بجميع فقرات الاستبيان، حيث تُعدّ أداة مهمة في التقييم الكمي لتصورات واتجاهات المبحوثين.

ثانياً: محور الملاءمة

1- نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الجدول رقم (22): نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
01	التدخل قام بتلبية احتياجات الحرفي	01	25	20	4	0	3.46	0.67	مرتفع	07
		02	50	40	8	0				
02	التدخل لم يقم بتلبية أولويات الحرفي	00	01	16	16	07	3.78	0.70	مرتفع	02
		00	02	32	52	14				
03	التدخل قام بتلبية احتياجات المستهلك	01	30	19	00	00	3.64	0.52	مرتفع	04
		02	60	38	00	00				
04	التدخل لم يقم بتلبية أولويات المستهلك	08	08	13	26	03	3.48	0.83	مرتفع	06
		16	16	26	52	06				
05	التدخل أخذ بالحسبان السياق العام أثناء تصميم التدخل أو التقييمات اللاحقة	02	21	19	05	03	3.28	0.92	متوسط	10
		04	42	38	10	06				
06	تصميم التدخل غير متوافق مع احتياجات الحرفي	00	04	13	19	14	3.86	0.92	مرتفع	01
		00	08	26	38	28				
07	تصميم التدخل متوافق مع احتياجات المستهلك	01	25	15	04	05	3.26	1.00	متوسط	12
		02	50	30	08	10				
08	تصميم التدخل غير متوافق مع أولويات الحرفي	00	00	28	12	10	3.64	0.80	مرتفع	04
		00	00	52	24	20				
09	تصميم التدخل متوافق مع أولويات المستهلك	00	18	32	00	00	3.36	0.48	متوسط	08
		00	36	64	00	00				
10	تنفيذ التدخل يتطور مع الوقت نتيجة التغيير السياسي أو التغيير الاقتصادي	11	24	07	08	00	3.76	0.98	مرتفع	03
		22	42	14	16	00				

08	متوسط	0.63	3.36	00	22	24	04	00	تكرار	التدخل لم يتم بالتكيف مع السياق الخارجي	11
				00	44	48	08	00			
10	متوسط	1.27	3.28	10	00	11	24	05	تكرار	التدخل قام بالتكيف مع السياق الداخلي	12
				20	00	22	48	10			
مرتفع			3.51								المتوسط الحسابي العام
			0.35								الانحراف المعياري العام

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل خلال الفترة 2003-2010 الى مستوى عام من الملاءمة يُصنف ضمن "المرتفع"، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.51) بانحراف معياري عام قدره (0.35)، وهو ما يدل على تقارب نسبي في آراء المبحوثين وتقدير إيجابي عام لمدى ملاءمة التدخلات المنفذة خلال هذه المرحلة. ومع ذلك، تُظهر التفاصيل حسب الفقرات تبايناً واضحاً في درجة التقدير بحسب مكونات ومحاور التدخل. فقد جاءت أعلى التقييمات لصالح الفقرة التي تُشير إلى عدم توافق تصميم التدخل مع احتياجات الحرفي، حيث سجلت الفقرة (06) متوسطاً حسابياً بلغ (3.86)، وهي صياغة سالبة تُؤشر ضمنياً إلى وجود إدراك لدى المبحوثين بأن التدخل كان متوافقاً مع احتياجات الحرفي، وبالتالي فإن رفضهم للعبارة يدعم فرضية الملاءمة. ينسحب نفس التفسير على الفقرة (02) "التدخل لم يتم بتلبية أولويات الحرفي"، التي جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (3.78)، مما يدل على توافق المخطط مع أولويات الحرفيين.

كما سُجلت تقييمات مرتفعة لكل من "تنفيذ التدخل يتطور مع الوقت" (المتوسط = 3.76) و"تلبية احتياجات المستهلك" (3.64) و"عدم توافق التدخل مع أولويات الحرفي" (3.64)، وكلها تؤكد أن التصميم والتنفيذ أخذاً في الاعتبار مصالح الأطراف المستفيدة وتغير الظروف بدرجة مقبولة.

بالمقابل، لوحظ انخفاض في التقديرات المتعلقة ببعض الجوانب التصميمية والسياقية، مثل الفقرة (07) "تصميم التدخل متوافق مع احتياجات المستهلك" (المتوسط = 3.26، وهو أدنى متوسط مسجل)، مما يشير إلى وجود بعض القصور في البعد التصميمي للمخطط، رغم قوته في تلبية الاحتياجات والأولويات.

أما الفقرات المتعلقة بالتكيف مع السياق الخارجي والداخلي، فقد جاءت بتقديرات تتراوح بين متوسطة ومرتفعة (3.28 - 3.36)، وهو ما يعكس إدراكاً جزئياً لقدرة التدخل على التفاعل مع المتغيرات البيئية

والاجتماعية، إلا أن التقدير لم يصل إلى مستوى مرتفع بشكل واضح، مما يُعد مؤشرًا على ضعف نسبي في البُعد الديناميكي والمرونة المؤسسية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن ملاءمة مخطط العمل خلال الفترة 2003-2010 كانت جيدة إجمالاً، خاصة من حيث تلبية الاحتياجات والأولويات، إلا أنها كانت بحاجة إلى مزيد من التحسين في أبعاد التصميم والتكيف مع السياقين الخارجي والداخلي، وهي عناصر ضرورية لضمان فعالية واستدامة أي سياسة تنموية على المدى الطويل.

2- نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة

الجدول رقم (23): نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد الفرعية لمحور التقييم
0.733	3.590	مراعاة الاحتياجات والأولويات والسياسات 2010 - 2003
0.926	3.280	الحساسية والتكيف مع السياق 2003 - 2010
0.577	3.530	جودة التصميم 2003 - 2010
3.466	3.466	القدرة على التكيف مع مرور الزمن 2003 - 2010
0.359	3.513	محور الملاءمة 2003 - 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

لأجل تعميق فهم مدى ملاءمة السياسات التنموية المطبقة خلال الفترة (2003-2010)، تم تحليل محور الملاءمة استناداً إلى أربعة أبعاد فرعية: مراعاة الاحتياجات والأولويات، الحساسية للسياق، جودة التصميم، والقدرة على التكيف مع مرور الزمن. وقد بينت النتائج أن جميع الأبعاد قد سُجلت ضمن مستوى "مرتفع" نسبياً من حيث التقييم العام، مع تفاوت في درجات المتوسطات والانحرافات المعيارية.

فقد جاء بعد "مراعاة الاحتياجات والأولويات والسياسات" في المرتبة الأولى بمتوسط (3.59) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.37)، ما يعكس إجمالاً نسبياً بين المبحوثين على أن التدخلات أخذت بعين

الاعتبار الأولويات الفعلية للحرفيين والمستهلكين، وهو ما ينسجم مع نتائج الفقرات التي أشارت إلى توافق السياسات مع تلك الاحتياجات.

أما بعد "جودة التصميم" فقد سجل متوسطاً جيداً بلغ (3.53) بانحراف معياري (0.57)، وهو ما يدل على وجود تقييم إيجابي لمدى اتساق منطق التصميم مع الأهداف والنتائج المرجوة من التدخل، مع وجود درجة معتدلة من التباين في آراء المشاركين.

من جهة أخرى، سجل بعد "القدرة على التكيف مع مرور الزمن" متوسطاً قدره (3.47)، مما يعكس إدراكاً بأن السياسات كانت مرنة نسبياً في التكيف مع التغيرات الحاصلة، سواء السياسية أو الاقتصادية، وهو ما يدعمه تقييم الفقرة (10) سابقاً. ورغم ذلك، فإن أقل تقييم سُجل لصالح بعد "الحساسية والتكيف مع السياق"، حيث بلغ المتوسط (3.28) مصحوباً بانحراف معياري مرتفع نسبياً (0.92)، مما يدل على تفاوت واضح في مواقف أفراد العينة، ويشير إلى أن السياسات لم تكن دائماً حساسة أو مستجيبة بشكل كافٍ لمجمل السياقات الداخلية والخارجية (الاجتماعية، البيئية، الثقافية، وغيرها).

يمكن القول إن التدخلات ضمن مخطط العمل (2003-2010) تميزت بقدر جيد من الملاءمة، خاصة من حيث التوافق مع احتياجات الفاعلين الرئيسيين (الحرفيين والمستهلكين) ومن حيث منطق التصميم. غير أن نقاط الضعف تمثلت في ضعف التفاعل مع السياقات البيئية والاجتماعية الأوسع، ما يستدعي تعزيز أدوات تحليل السياق وتوظيفها ضمن عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم المستقبلية.

3- نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010-2020 حسب الفقرات

الجدول رقم (24): نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010-2020 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل قام بتلبية احتياجات الحرفي	02	37	07	4	00	3.74	0.66	مرتفع	05	
		04	74	14	8	00					
02	التدخل لم يقم بتلبية أولويات الحرفي	00	02	07	31	10	3.98	0.71	مرتفع	01	
		00	04	14	62	20					
03	التدخل قام بتلبية احتياجات المستهلك	00	02	07	31	10	3.80	0.45	مرتفع	03	
		00	04	14	62	20					
04	التدخل لم يقم بتلبية أولويات المستهلك	00	08	09	27	06	3.62	0.90	مرتفع	08	
		00	16	18	54	12					
05	التدخل أخذ بالحسبان السياق العام أثناء تصميم التدخل أو التقييمات اللاحقة	09	22	16	02	01	3.72	0.88	مرتفع	06	
		18	44	32	04	02					
06	تصميم التدخل غير متوافق مع احتياجات الحرفي	00	04	11	24	11	3.84	0.86	مرتفع	02	
		00	08	22	48	22					
07	تصميم التدخل متوافق مع احتياجات المستهلك	01	33	11	00	05	3.50	0.95	مرتفع	10	
		02	66	22	00	10					
08	تصميم التدخل غير متوافق مع أولويات الحرفي	00	04	20	16	10	3.64	0.89	مرتفع	07	
		00	08	40	32	20					
09	تصميم التدخل متوافق مع أولويات المستهلك	00	26	24	00	00	3.52	0.50	مرتفع	09	
		00	52	48	00	00					
10	تنفيذ التدخل يتطور مع الوقت نتيجة التغيير السياسي أو التغيير الاقتصادي	11	24	07	08	00	3.76	0.98	مرتفع	04	
		22	42	14	16	00					
11	التدخل لم يقم بالتكيف مع السياق الخارجي	00	08	16	26	00	3.36	0.74	متوسط	11	
		00	16	32	52	00					
12	التدخل قام بالتكيف مع السياق الداخلي	05	28	07	00	10	3.36	1.28	متوسط	11	
		10	56	14	00	20					
		المتوسط الحسابي العام							3.65	مرتفع	
		الانحراف المعياري العام							0.38		

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم ملاءمة السياسات التنموية المعتمدة خلال الفترة (2010-2020) أن متوسط التقييم العام بلغ (3.65) بانحراف معياري قدره (0.38)، مما يشير إلى تحسن نسبي في إدراك المبحوثين لمستوى ملاءمة التدخلات مقارنة بالمرحلة السابقة (2003-2010)، التي سجلت متوسطاً قدره (3.51). ويعكس هذا التحسن تطوراً ملحوظاً في تصميم السياسات ومدى توافقها مع احتياجات المستفيدين والسياق الوطني.

من حيث الفقرات الفردية، جاءت أعلى التقييمات لصالح الفقرة (02) ذات الصياغة السالبة "التدخل لم يحمى بتلبية أولويات الحرفي"، حيث سجلت متوسطاً بلغ (3.98)، وهو ما يُفسّر برفض المشاركين لمضمون العبارة، وبالتالي يُشير ضمناً إلى توافق السياسات مع أولويات الحرفيين. تليها الفقرة (06) "تصميم التدخل غير متوافق مع احتياجات الحرفي" بمتوسط (3.84)، ما يدعم نفس الاستنتاج؛ إذ أن رفض الصياغات السالبة يدل على وجود رضا عام عن مدى توافق السياسات مع الحرفيين من حيث الاحتياجات والأولويات.

وقد أظهرت الفقرة (03) "التدخل قام بتلبية احتياجات المستهلك" تقييماً إيجابياً كذلك (3.80)، مما يدل على تحسن ملحوظ في الاستجابة لاحتياجات المستهلك مقارنة بالمرحلة السابقة. كذلك، حصلت فقرة (10) المتعلقة بتطور تنفيذ التدخل بمرور الزمن نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية على متوسط جيد (3.76)، مما يعكس استمرار المرونة التنفيذية التي سُجلت أيضاً في تقييم الفترة السابقة.

ومع ذلك، لا تزال بعض نقاط الضعف حاضرة، خصوصاً فيما يتعلق بالتكيف مع السياقات. فقد سجلت الفقرتان (11) و(12)، المتعلقةتان بالتكيف مع السياق الخارجي والداخلي، متوسطاً منخفضاً نسبياً بلغ (3.36)، وهو المستوى نفسه تقريباً المسجل في الفترة السابقة، ما يدل على استمرار محدودية حساسية السياسات لسياقات المحيطة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

أما من حيث توافق التصميم مع أولويات المستهلك، فقد سجلت الفقرة (09) متوسطاً (3.52)، ما يشير إلى أن التصميم ظل في مستوى ملائم لكنه دون تحقيق التميز في هذا الجانب، مقارنة بالتركيز الأقوى على الحرفيين.

تعكس النتائج إدراكاً متزايداً بفعالية وملاءمة السياسات المنفذة خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات الحرفيين والمستهلكين، وتطور التنفيذ بمرور الزمن. ومع ذلك، تبقى القدرة على دمج السياقين الداخلي والخارجي في تصميم وتنفيذ السياسات موضع تحدٍ. وعليه، فإن المرحلة الثانية من السياسات التنموية أظهرت تحسناً ملموساً في المحاور المركزية، لكنها ما تزال تتطلب تعزيزاً في مجال التفاعل السياقي والاستشراف الاستراتيجي.

4- نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة

الجدول رقم (25): نتائج تقييم ملاءمة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد الفرعية لمحور التقييم
0.400	3.785	مراعاة الاحتياجات والأولويات والسياسات 2010 - 2020
0.881	3.720	الحساسية والتكيف مع السياق 2010 - 2020
0.600	3.625	جودة التصميم 2010 - 2020
3.591	3.493	القدرة على التكيف مع مرور الزمن 2010 - 2020
0.384	3.653	محور الملاءمة 2010 - 2020

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

عند تحليل الأبعاد الفرعية لمحور الملاءمة لمخطط العمل الممتد من عام 2010 إلى عام 2020، يظهر تحسن واضح في تقييم مختلف الجوانب المرتبطة بتوافق السياسات التنموية مع احتياجات الفئات المستفيدة وظروف السياق الوطني. فقد بلغ المتوسط العام لجميع الأبعاد مستويات تُصنّف ضمن الدرجة المرتفعة، ما يدل على إدراك إيجابي من قبل المبحوثين لأداء السياسات خلال هذه المرحلة.

تصدر بعد "مراعاة الاحتياجات والأولويات والسياسات" قائمة الأبعاد الفرعية بمتوسط بلغ (3.78) وانحراف معياري منخفض (0.40)، ما يعكس إجماعاً قوياً نسبياً بين المشاركين على أن التدخلات كانت أكثر استجابة وارتباطاً بأولويات الحرفيين والمستهلكين مقارنة بالمرحلة السابقة (2003-2010)

التي سجل فيها نفس البعد متوسطاً بلغ (3.59). ويمثل ذلك مؤشراً على تطور منهجيات التخطيط خلال هذه الفترة.

أما بعد "الحساسية والتكيف مع السياق"، فقد سجل متوسطاً قدره (3.72) بانحراف معياري نسبياً مرتفع (0.88)، وهو تحسن واضح مقارنة بالفترة السابقة (3.28) وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن التباين في آراء المشاركين يوحي بوجود اختلافات في تقييم مدى استجابة السياسات للسياقات المتنوعة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، مما يستدعي المزيد من التخصيص والمرونة في التخطيط.

فيما يخص "جودة التصميم"، فقد جاء بمتوسط (3.63) مقارنة بـ(3.53) سابقاً، وهو ما يشير إلى تحسن تدريجي في منهجيات بناء التدخلات وتناسقها الداخلي، مع تقليص الفجوات بين التصور والتنفيذ.

أما البعد المتعلق بـ "القدرة على التكيف مع مرور الزمن" فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.49)، وهو قريب من تقييمه في الفترة السابقة (3.47)، ما يدل على أن المرونة التنفيذية لا تزال تحدياً نسبياً رغم إدراك المشاركين لبعض التطورات في استجابة السياسات للمتغيرات السياسية والاقتصادية.

تؤكد النتائج أن السياسات التنموية المعتمدة في هذه المرحلة كانت أكثر نضجاً ومواءمة من حيث مراعاة الأولويات واحتياجات الفئات المستفيدة، وكذلك الحساسية تجاه السياق المحلي، مع استمرار التحدي المرتبط بتعزيز القدرة على التكيف الديناميكي مع التغيرات طويلة المدى. وتشير هذه النتائج إلى تحسن تدريجي في السياسات، لكنه لا يزال يتطلب تعزيز التفاعل التشاركي وتوظيف أدوات تحليل السياق بفعالية أكبر في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم.

5- مقارنة نتائج محور الملاءمة بين فترتي 2003-2010 و 2010-2020

1) المقارنة حسب الفقرات: سجلت الفقرات المتعلقة بـ "احتياجات وأولويات الحرفي والمستهلك" تقيماً مرتفعاً في كلا الفترتين، مع تحسن طفيف في المتوسطات خلال المرحلة الثانية. وقد دل هذا التحسن على تحسن فعالية السياسات في استهداف الفئات المستفيدة بدقة أكبر. أما الفقرات ذات الصياغة السالبة (مثل: "لم يتم بتلبية الأولويات") فقد حافظت على مستويات مرتفعة من حيث المتوسط، ما يعكس رفض الباحثين لمضمونها وتأكيدهم لملاءمة السياسات فعلياً، وهو ما يعزز من مصداقية التقييم الإيجابي العام.

أحد أبرز مؤشرات التحسن تمثل في الفقرة المتعلقة بـ "أخذ السياق العام بعين الاعتبار"، حيث ارتفع متوسطها من (3.28) في الفترة الأولى إلى (3.72) في الفترة الثانية، منتقلة من مستوى "متوسط" إلى "مرتفع"، ما يدل على تطور واضح في إدماج البعد السياقي في التخطيط والتنفيذ.

ورغم هذه المكاسب، أظهرت الفقرتان (11) و(12)، والمتعلقتان بالتكيف مع السياق الخارجي والداخلي، تقييمات لم تشهد تغيراً كبيراً، وهو ما يُشير إلى استمرار التحديات في هذا الجانب، رغم تسجيل تحسن طفيف.

(2) **المقارنة حسب الأبعاد:** يظهر أن أكبر تحسن سُجّل في بُعد الحساسية والتكيف مع السياق (+0.44)، مما يعكس تطوراً نوعياً في مرونة البرامج واستجابتها للبيئة المحلية. أما التحسن في بقية الأبعاد فكان تدريجياً، ويُعبّر عن جهد مؤسسي مستمر نحو تحسين التخطيط والتنفيذ، دون أن يبلغ بعد المستوى الأمثل، خصوصاً فيما يتعلق بالمرونة الزمنية، التي ظلت دون تغيير ملحوظ.

خلاصة المقارنة:

يمكن الجزم بأن مخطط العمل للفترة (2010-2020) قد شهد تحسناً ملحوظاً في مستوى الملاءمة مقارنة بالفترة السابقة، سواء من حيث الفقرات التفصيلية أو الأبعاد التحليلية الكبرى. وقد شمل هذا التحسن كلاً من استهداف الاحتياجات، تحسين جودة التصميم، وتعزيز دمج السياقات المحلية في السياسات. ومع ذلك، لا تزال أبعاد التكيف الزمني والاستجابة الديناميكية للتغيرات تمثل مواطن ضعف نسبي، ما يفرض على السياسات المستقبلية ضرورة تكثيف الجهود لتطوير مرونتها وتحقيق تكامل وظيفي أوسع بين الأبعاد السياقية والزمنية.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحور التناسق، محور الفعالية، محور الكفاءة

أولاً: محور التناسق

1- نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الجدول رقم (26): نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى (جهود متكررة متداخلة، متكاملة)	00	22	20	08	00	3.28	0.73	متوسط	04	
		00	44	40	16	00					
02	التدخل غير متناسق داخليا	00	08	22	05	15	3.54	1.09	مرتفع	01	
		00	16	44	10	30					
03	التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية للدولة	00	22	28	00	00	3.44	0.50	مرتفع	02	
		00	44	56	00	00					
04	التدخل لا يتناسق مع سياسات تنفيذها جهات فاعلة أخرى في سياق معين	00	04	27	14	05	3.40	0.78	مرتفع	03	
		00	08	54	28	10					
								3.41	مرتفع	المتوسط الحسابي العام	
								0.61			الانحراف المعياري العام

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم تناسق السياسات التنموية المنفذة ضمن مخطط العمل للفترة (2003-2010) أن مستوى التناسق كان مرتفعاً نسبياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.41) مصحوباً بانحراف معياري قدره (0.61). ويعكس هذا التقييم إدراكاً إيجابياً لدى أفراد العينة بشأن درجة تكامل هذه السياسات، سواء داخل قطاع الصناعات التقليدية ذاته أو في ارتباطها بالسياسات والمبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة.

وقد جاءت أبرز مؤشرات هذا التناسق من خلال تقييم الفقرة (02) ذات الصياغة السالبة "التدخل غير متناسق داخلياً"، والتي سجلت أعلى متوسط (3.54)، ما يُظهر رفض المبحوثين لمضمونها ويدل ضمناً على وجود درجة عالية من الانسجام الداخلي بين تدخلات القطاع. كما أظهرت الفقرة (03) "التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية للدولة" متوسطاً قدره (3.44)، مما يشير إلى إدراك إيجابي لمدى التزام

السياسات الوطنية بالمعاهدات الدولية، لا سيما اتفاقية اليونسكو لعام 2003 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

أما الفقرة (04) "التدخل لا يتناسق مع سياسات جهات فاعلة أخرى"، فقد حصلت على متوسط (3.40)، ما يعكس رفض المشاركين لعدم التناسق، وبالتالي وجود مستوى مقبول من التنسيق مع الفاعلين الخارجيين كالقطاعات الثقافية والتجارية، رغم أنه لم يبلغ درجة التكامل الشامل. في المقابل، سُجّلت أدنى نتيجة في الفقرة (01) "التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى" بمتوسط (3.28)، ما يدل على ضعف نسبي في التكامل الأفقي بين السياسات متعددة القطاعات، وهو ما قد يُعزى إلى قصور في التنسيق المؤسسي أو إلى تشتت المبادرات دون إطار شمولي موحد.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن تناسق السياسات خلال هذه المرحلة كان مقبولاً إلى حد كبير على الصعيدين الداخلي والدولي، لكنه ظل يعاني من محدودية في التفاعل والتكامل مع سياسات الجهات الفاعلة الأخرى ضمن البيئة الوطنية. ويُبرز هذا الوضع الحاجة إلى تعزيز آليات التنسيق الأفقية وتوسيع نطاق التشبيك المؤسسي لضمان فعالية شاملة ومستدامة للتدخلات في قطاع الصناعات التقليدية.

2- نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010-2003 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق

الجدول رقم (27): نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010-2003 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد الفرعية لمحور التقييم
0.609	3.410	التناسق الداخلي 2010 - 2003
0.824	3.420	التناسق الخارجي 2010 - 2003
0.556	3.415	محور التناسق 2010 - 2003

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

عند تحليل محور التناسق استناداً إلى بعديه الأساسيين، التناسق الداخلي والتناسق الخارجي، تُظهر نتائج مخطط العمل للفترة (2010-2003) مستويات مقبولة من التكامل، حيث سجل بعد التناسق الداخلي متوسطاً قدره (3.41) بانحراف معياري (0.82)، في حين بلغ متوسط التناسق الخارجي (3.42) بانحراف معياري أقل نسبياً (0.56). وتشير هذه النتائج إلى أن السياسات التنموية خلال هذه

المرحلة قد حققت توازناً عاماً في الانسجام بين مكوناتها الداخلية وبين علاقتها بالقطاعات والالتزامات الخارجية.

فالتناسق الداخلي، الذي يعكس درجة الترابط بين التدخلات المنفذة داخل قطاع الصناعات التقليدية، جاء بتقدير مرتفع نسبياً، ما يدل على وجود مستوى من التكامل والتنسيق بين البرامج والسياسات داخل الإطار القطاعي ذاته. ورغم أن الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (0.82) يُشير إلى بعض التفاوت في آراء المشاركين، إلا أن الاتجاه العام يعكس رضا مقبولاً عن هذا البعد.

أما التناسق الخارجي، الذي يتضمن مدى توافق تدخلات القطاع مع سياسات باقي الفاعلين الوطنيين والالتزامات الدولية، فقد حصل على تقييم مماثل (3.42)، مما يُبرز إدراكاً إيجابياً لمستوى التنسيق بين هذا القطاع والبيئة السياسية والتنموية الأوسع. ويُعزز الانحراف المعياري المنخفض لهذا البعد (0.56) من موثوقية هذا التقدير، مشيراً إلى وجود درجة من الاتساق في مواقف المشاركين.

وعليه، فإن نتائج هذه المرحلة تعكس بنية تنسيقية مقبولة لكنها لا تزال بحاجة إلى التطوير، خصوصاً من حيث تعميق التكامل بين سياسات القطاع وباقي القطاعات الحيوية لضمان شمولية وتكامل الأثر التنموي في قطاع الصناعات التقليدية.

3- نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الجدول رقم (28): نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
01	التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى (جهود متكررة متداخلة، متكاملة)	00	31	16	08	00	3.46	0.76	مرتفع	02
		00	62	32	16	00				
02	التدخل غير متناسق داخليا	00	08	22	05	15	3.62	1.08	مرتفع	01
		00	16	44	10	30				
03	التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية للدولة	00	22	28	00	00	3.44	0.50	مرتفع	03
		00	16	36	00	00				
04	التدخل لا يتناسق مع سياسات تنفيذها جهات فاعلة أخرى في سياق معين	00	04	27	14	05	3.40	0.78	مرتفع	04
		00	08	54	28	10				

المتوسط الحسابي العام	3.48	مرتفع
الانحراف المعياري العام	0.61	

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم محور التناسق خلال تنفيذ مخطط العمل للفترة (2010-2020) تحسناً نسبياً في إدراك أفراد العينة لمدى تكامل السياسات التنموية الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية. فقد بلغ المتوسط الحسابي العام (3.48)، وهو أعلى من متوسط الفترة السابقة (3.41)، مع انحراف معياري مستقر عند (0.61)، ما يدل على استمرار مستوى "مرتفع" من التناسق مع تحسن طفيف في تجانس آراء المشاركين.

احتلت الفقرة (02) "التدخل غير متناسق داخلياً" المرتبة الأولى بمتوسط (3.62)، رغم صياغتها السالبة، مما يشير إلى رفض مضمونها من قبل غالبية المبحوثين، وبالتالي يعكس اقتناعاً واضحاً بوجود تنسيق داخلي قوي بين تدخلات القطاع خلال هذه المرحلة. يُعزز هذا الاستنتاج استقرار هذا التقييم مقارنة بنفس الفقرة في الفترة السابقة (3.54)، مع تأكيد على استمرارية التناسق الداخلي كعنصر قوي في السياسات.

وفيما يتعلق بالتكامل الخارجي، جاءت الفقرة (01) "التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.46)، مسجلة تحسناً عن الفترة السابقة (3.28). هذا التطور يُشير إلى تقدم ملموس في التنسيق الأفقي بين قطاع الصناعات التقليدية وباقي القطاعات، ما يدل على توجه أكبر نحو تكامل السياسات الوطنية.

أما الفقرة (03) "التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية للدولة"، فقد حافظت على مستوى مشابه للفترة السابقة بمتوسط (3.44)، ما يؤكد استمرارية ارتباط السياسات بالتوجهات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف، وهو مؤشر مهم على ثبات الاستجابة للمعايير والمؤشرات الدولية ذات الصلة.

في المقابل، سجّلت الفقرة (04) "التدخل لا يتناسق مع سياسات تنفيذها جهات فاعلة أخرى" تقييماً بلغ (3.40)، وهو ما يعكس استمرار وجود مستوى مقبول من التنسيق مع الجهات غير الحكومية والقطاعات الموازية، لكنه دون مستوى التناسق المؤسسي، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز آليات التشبيك مع الفاعلين في نفس السياق.

بصورة عامة، تُظهر نتائج الفترة (2010-2020) تحسناً ملحوظاً في مؤشر التناسق، سواء داخلياً أو خارجياً، خاصة في جانب التكامل مع سياسات القطاعات الأخرى. ومع ذلك، لا تزال بعض الفجوات قائمة في التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، مما يستدعي تعزيز آليات الشراكة الأفقية لضمان شمولية وتكاملية أكبر في تنفيذ السياسات التنموية ذات الصلة بالصناعات التقليدية.

4- نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق

الجدول رقم (29): نتائج تقييم تناسق مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور التناسق

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التناسق الداخلي 2010 - 2020	3.540	0.873
التناسق الخارجي 2010 - 2020	3.420	0.556
محور التناسق 2010 - 2020	3.480	0.614

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم محور التناسق للفترة (2010-2020) استمرار التحسن في مستوى تكامل السياسات التنموية، مع تمايز واضح بين بعدي التناسق الداخلي والتناسق الخارجي. فقد بلغ متوسط تقييم التناسق الداخلي (3.54) بانحراف معياري قدره (0.87)، وهو ما يعكس تحسناً ملموساً مقارنة بالفترة السابقة (3.41) هذا الارتفاع يدل على أن البرامج والسياسات المنفذة داخل قطاع الصناعات التقليدية خلال هذه المرحلة أصبحت أكثر ترابطاً وتكاملاً، ما يعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف بكفاءة أعلى. ورغم أن الانحراف المعياري المرتفع نسبياً يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء، فإن الاتجاه العام يبقى إيجابياً.

أما بُعد التناسق الخارجي، فقد حافظ على نفس المستوى المُسجل خلال الفترة السابقة، بمتوسط (3.42) وانحراف معياري (0.55) هذا الثبات يُظهر أن مدى توافق السياسات مع المبادرات والالتزامات الوطنية والدولية ظل مستقرًا، دون تطور نوعي يُذكر. وقد يُفسّر ذلك بوجود تعاون مبدئي مع الأطراف الخارجية، لكنه لم يتحول إلى شراكات استراتيجية أو تكامل مؤسسي فعال.

بناءً عليه، يتضح أن التحسن الأبرز تحقق على مستوى التنسيق الداخلي بين مكونات القطاع، فيما لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز التناسق الخارجي مع القطاعات الموازية (كالثقافة، التجارة، الجمعيات...) والالتزامات الدولية، بما يُحقق تكاملاً أوسع في السياسات التنموية الموجهة نحو دعم الصناعات التقليدية.

5- مقارنة نتائج محور التناسق بين فترتي 2010-2003 و 2010-2020

- 1) **المقارنة حسب الفقرات:** في ضوء نتائج تقييم التناسق، أظهرت الفقرة (02)، ذات الصياغة السالبة "التدخل غير متناسق داخلياً"، تحسناً طفيفاً في المتوسط الحسابي من (3.54) إلى (3.62)، مما يعكس تنامي اقتناع المشاركين بوجود انسجام داخلي قوي بين تدخلات القطاع، ويُعد هذا المؤشر استمراراً لنقطة القوة المسجلة خلال المرحلة الأولى. من جهة أخرى، شهدت الفقرة (01) "التدخل يتناسق مع سياسات القطاعات الأخرى" تحسناً ملموساً من (3.28) إلى (3.46)، في دلالة على تعزز مستوى التكامل الأفقي بين السياسات القطاعية، وهو من أبرز المكاسب المحققة خلال المرحلة الثانية. وفي المقابل، لم تسجل الفقرة (03) "التدخل يتناسق مع الالتزامات الخارجية" تغيراً يُذكر، حيث حافظت على متوسط ثابت تقريباً (3.44)، ما يشير إلى استقرار مستوى التفاعل مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية دون أن يرافقه تطور نوعي ملحوظ. وعلى المنوال ذاته، لم تُظهر الفقرة (04) "عدم التناسق مع سياسات جهات فاعلة أخرى" أي تحسن معتبر، إذ استقر المتوسط عند (3.40) في كلا الفترتين، مما يعكس محدودية التقدم في مجال التنسيق مع الفاعلين غير الحكوميين أو القطاعات غير الرسمية، وهو ما يمثل أحد التحديات المستمرة في تحقيق التناسق الشامل.
- 2) **المقارنة حسب الأبعاد:** يظهر أن التحسن الأبرز تحقق في بُعد التناسق الداخلي (+0.13)، ما يعكس توجهاً مؤسسياً نحو بناء برامج أكثر تنسيقاً وترابطاً داخل القطاع ذاته. بالمقابل، غياب الفارق في بُعد التناسق الخارجي يشير إلى استمرار التحديات المتعلقة بضعف الشراكات وتكامل الأدوار مع الفاعلين من خارج القطاع، سواء مؤسسات حكومية موازية أو جمعيات مهنية أو منظمات دولية.

خلاصة مقارنة الفترتين:

تؤكد المعطيات أن مخطط العمل (2010-2020) سجل تحسناً ملحوظاً في جانب التناسق الداخلي، سواء على مستوى التصميم أو التنفيذ، ما يعكس تطوراً تنظيمياً وهيكلياً إيجابياً داخل قطاع الصناعات التقليدية. إلا أن ضعف التنسيق الخارجي يظل عائقاً أمام تحقيق تكامل مؤسسي شامل، مما يستدعي

مستقبلاً تطوير آليات التشبيك مع القطاعات الموازية والجهات الفاعلة الأخرى، وتحقيق مقاربات أكثر شمولية وتكاملاً في إدارة السياسات التنموية.

ثانياً: محور الفعالية

1- نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الجدول رقم (30): نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل حقق الأهداف المحددة	00	22	19	4	05	3.16	0.95	متوسط	04	
		00	44	38	8	10					
02	النتائج المحققة غير مهمة	00	04	19	17	10	3.66	0.89	مرتفع	02	
		00	08	38	34	20					
03	النتائج المحققة شاملة لكل الحرفيين	02	11	24	11	02	3.00	0.88	متوسط	05	
		04	22	48	22	04					
04	النتائج المحققة ليست متساوية لكل الحرفيين	08	20	18	04	00	2.36	0.85	منخفض	06	
		16	40	36	08	00					
05	العوامل الداخلية مؤثرة في فعالية التدخل	11	29	10	00	00	4.02	0.65	مرتفع	01	
		22	58	20	00	00					
06	العوامل الخارجية غير مؤثرة في فعالية التدخل	00	00	27	18	05	3.56	0.67	مرتفع	03	
		00	00	54	36	10					
		المتوسط الحسابي العام						3.29	متوسط		
		الانحراف المعياري العام						0.34			

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم فعالية السياسات التنموية المنفذة ضمن مخطط العمل للفترة (2003-2010) أن مستوى الفعالية جاء "متوسطاً" بمتوسط حسابي عام قدره (3.29) وانحراف معياري (0.34) يعكس هذا التقييم وجود رضا نسبي، لكنه غير مكتمل، من طرف المبحوثين حول مدى نجاح التدخلات في تحقيق أهدافها ونتائجها على أرض الواقع.

وقد تصدرت الفقرة (05) "العوامل الداخلية مؤثرة في فعالية التدخل" الترتيب بمتوسط (4.02)، وهو ما يدل على إدراك واضح لأهمية العوامل التنظيمية والبشرية داخل الجهات المنفذة في تحديد فعالية السياسات. وتدلل هذه النتيجة على أن نجاح أو فشل السياسات كان مرتبطاً بالقدرات الإدارية، الهيكل التنظيمي، وفعالية التنفيذ داخل المؤسسات المكلفة.

في المرتبة الثانية، جاءت الفقرة (02) "النتائج المحققة غير مهمة" بمتوسط (3.66)، رغم صياغتها السالبة، مما يُشير إلى رفض المبحوثين لمضمونها، وبالتالي تأكيدهم على أن السياسات قد أسفرت عن نتائج ذات أهمية نسبية، حتى وإن لم تكن شاملة أو مثالية.

أما الفقرة (06) "العوامل الخارجية غير مؤثرة في فعالية التدخل" فقد سجلت متوسطاً مرتفعاً (3.56)، ما يعكس اعتقاداً لدى المشاركين بأن الفعالية كانت تعتمد بالأساس على العوامل الداخلية، بينما العوامل الخارجية (كالبيئة الاقتصادية والسياسية العامة) لم تكن العامل الحاسم.

بالمقابل، جاءت فقرة "تحقيق الأهداف المحددة" بمتوسط (3.16)، وهو تقييم متوسط يشير إلى تباين في الآراء حول مدى تحقق الأهداف المعلنة، بينما سُجل تقييم أدنى في الفقرة (03) "النتائج المحققة شاملة لكل الحرفيين" (3.00)، ما يعكس محدودية في شمولية التأثير وعدم استفادة كافة الفئات بالتساوي.

النتيجة الأضعف ظهرت في الفقرة (04) "النتائج المحققة ليست متساوية لكل الحرفيين"، التي سجلت مستوى منخفضاً (2.36)، ما يدل على اتفاق نسبي على أن الفروقات في النتائج كانت موجودة بين الحرفيين، وهو ما يُضعف من شمولية وفعالية السياسات على المستوى المجتمعي.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن فعالية التدخلات خلال الفترة (2003-2010) كانت محدودة نسبياً. فقد حققت السياسات بعض النتائج المهمة، خاصة بفضل العوامل الداخلية، إلا أن شموليتها وعدالتها في التوزيع بقيت موضع شك. كما أن الأهداف لم تُحقق بالكامل وفق تقييمات العينة، ما يشير إلى وجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ، تُبرز الحاجة إلى مراجعة آليات الاستهداف وتوسيع قاعدة الاستفادة.

2- نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010-2003 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية

الجدول رقم (31): نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010-2003 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحقيق الأهداف 2010 - 2003	3.160	0.955
تقييم الأهمية النسبية للنتائج المحققة 2010 - 2003	3.660	0.894
النتائج المتميزة 2010 - 2003	2.680	0.586
العوامل المؤثرة 2010 - 2003	3.790	3.606
محور الفعالية 2010 - 2003	3.293	0.342

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

يُظهر تحليل الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية خلال تنفيذ مخطط العمل للفترة (2010-2003) تبايناً ملحوظاً في تقييمات المبحوثين، بما يعكس تفاوتاً في مستويات تحقق الأهداف، وأهمية النتائج، وعدالة توزيعها. فقد تصدر بُعد "العوامل المؤثرة" هذه التقييمات بمتوسط قدره (3.79) وانحراف معياري معتدل (0.60)، مما يدل على إجماع نسبي لدى المشاركين بشأن الأثر الحاسم للعوامل التنظيمية والبشرية في تحديد فعالية التدخلات، وهو ما يؤكد أهمية تعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق أداء أكثر فاعلية واستدامة. وجاء بُعد "تقييم الأهمية النسبية للنتائج المحققة" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.66)، مشيراً إلى أن المبحوثين قدرّوا النتائج رغم محدوديتها، باعتبارها ذات أثر نسبي في تحقيق أهداف السياسات. بالمقابل، انخفض متوسط تقييم بُعد "تحقيق الأهداف" إلى (3.16)، مصحوباً بانحراف معياري مرتفع (0.95)، مما يعكس تبايناً واضحاً في الآراء، وقد يشير إلى فجوة بين الخطاب التخطيطي والتطبيق العملي. أما أدنى متوسط فقد سُجل في بُعد "النتائج المتميزة" (2.68)، وهو ما يُبرز بجلاء وجود خلل في عدالة التوزيع بين فئات الحرفيين، ويُعد مؤشراً على محدودية الأثر التنموي في بُعد الاجتماعيات. وبناءً على ذلك، تُظهر نتائج هذه المرحلة أن فعالية السياسات لم تكن شاملة أو متوازنة، إذ برزت بعض عناصر القوة المرتبطة بالبنية المؤسسية، مقابل جوانب قصور ترتبط أساساً بتحقيق الأهداف وشمولية التأثير. وهو ما يستدعي، في ضوء هذه المعطيات، مراجعة آليات الاستهداف والتوزيع بما يضمن عدالة الوصول إلى مخرجات التنمية ويعزز فعالية أكثر شمولاً في المستقبل.

3- نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الجدول رقم (32): نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الرتبة	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
05	متوسط	1.15	3.08	09	04	11	26	00	التدخل حقق الأهداف المحددة	01
				18	08	22	52	00		
02	مرتفع	0.88	3.78	11	21	14	04	00	النتائج المحققة غير مهمة	02
				22	42	28	08	00		
04	متوسط	1.06	3.24	02	09	22	09	08	النتائج المحققة شاملة لكل الحرفيين	03
				04	18	44	18	16		
06	منخفض	0.84	2.34	00	04	17	21	08	النتائج المحققة ليست متساوية لكل الحرفيين	04
				00	08	34	42	16		
01	مرتفع	0.65	4.02	00	00	10	29	11	العوامل الداخلية مؤثرة في فعالية التدخل	05
				00	00	20	58	22		
03	مرتفع	0.67	3.56	05	18	27	00	00	العوامل الخارجية غير مؤثرة في فعالية التدخل	06
				10	36	54	00	00		
متوسط			3.34	المتوسط الحسابي العام						
			0.36	الانحراف المعياري العام						

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم فعالية السياسات التنموية ضمن مخطط العمل للفترة (2010-2020) تحسناً طفيفاً مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث ارتفع المتوسط الحسابي العام إلى (3.34) مقابل (3.29) في الفترة (2003-2010)، ما يعكس تحسناً نسبياً في فعالية التدخلات التنموية. وقد حافظ الانحراف المعياري العام على مستوى قريب (0.36 مقابل 0.34)، مما يدل على درجة متقاربة من تباين آراء المبحوثين. وقد تصدرت الفقرة (05) "العوامل الداخلية مؤثرة في فعالية التدخل" النتائج، بمتوسط (4.02)، وهو ما يعكس استمرار القناعة بأهمية القدرات المؤسسية الداخلية كعنصر حاسم في نجاح السياسات، لا سيما ما يتعلق بالكفاءة الإدارية والموارد البشرية والتنظيمية. وسجلت الفقرة (02) ذات الصياغة السالبة "النتائج المحققة غير مهمة" متوسطاً مرتفعاً (3.78)، ما يُشير إلى رفض واضح لهذا الطرح، أي إقرار بأهمية النتائج المحققة، في تطور إيجابي مقارنة بالفترة السابقة (3.66). أما من حيث شمولية الاستفادة، فقد

أظهرت الفقرة (03) "النتائج المحققة شاملة لكل الحرفيين" تحسناً طفيفاً (3.24 مقابل 3.00 سابقاً)، غير أن هذا التحسن لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق العدالة الاجتماعية. في المقابل، بقيت الفقرة (04) "النتائج المحققة ليست متساوية لكل الحرفيين" في أدنى التقييمات (2.34)، مما يعكس استمرار الفجوة في توزيع المنافع بين مختلف فئات الحرفيين. كما أن الفقرة (01) "التدخل حقق الأهداف المحددة" جاءت بتقييم متوسط (3.08) مصحوب بانحراف معياري مرتفع (1.15)، ما يعكس تبايناً واسعاً في الآراء حول مدى تحقق الأهداف، ويشير إلى فجوة مستمرة بين ما هو مخطط وما هو مُنجز فعلياً. من جهة أخرى، حافظت الفقرة (06) "العوامل الخارجية غير مؤثرة" على نفس المتوسط (3.56)، بما يؤكد استمرار اعتقاد المشاركين بأن فعالية التدخلات اعتمدت أساساً على العوامل الداخلية. وبوجه عام، تعكس هذه النتائج تحسناً محدوداً في فعالية السياسات، لا سيما فيما يتعلق بأهمية النتائج وشمولية نسبية في التأثير، لكنها في الوقت ذاته تُظهر استمراراً للقصور في تحقيق الأهداف وتوزيع الفوائد بشكل عادل، ما يستدعي مراجعة جادة لآليات التنفيذ وتحديد أهداف أكثر واقعية قابلة للتحقيق، مع التركيز على تحسين العدالة في الاستفادة وتعزيز الكفاءة الميدانية.

4- نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية

الجدول رقم (33): نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحقيق الأهداف 2010 - 2020	3.080	1.157
تقييم الأهمية النسبية للنتائج المحققة 2010 - 2020	3.780	0.887
النتائج المتميزة 2010 - 2020	2.790	0.655
العوامل المؤثرة 2010 - 2020	3.790	3.606
محور الفعالية 2010 - 2020	3.336	0.364

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تكشف نتائج تحليل الأبعاد الفرعية لمحور الفعالية خلال الفترة (2010-2020) عن استمرار التفاوت في تقييم أداء السياسات التنموية، رغم تسجيل تحسن طفيف مقارنة بالفترة السابقة (2003-2010)، لاسيما في الجوانب المتعلقة بأهمية النتائج ومدى شمولها. فقد حافظ بُعد "العوامل المؤثرة" على صدارته

بين الأبعاد، بمتوسط (3.79) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.60)، مما يدل على استمرار اعتماد فعالية السياسات على الموارد البشرية والتنظيمية داخل الهيئات المنفذة، بما يبرز الدور الحاسم للبيئة الداخلية في نجاح التدخلات. كما شهد بُعد "تقييم الأهمية النسبية للنتائج المحققة" تحسناً طفيفاً، حيث ارتفع متوسطه إلى (3.78) مقابل (3.66) سابقاً، ما يعكس تنامي وعي المبحوثين بقيمة النتائج المحققة، حتى وإن ظلت محدودة أو غير شاملة. في المقابل، بقي بُعد "تحقيق الأهداف" دون المستوى المأمول، مسجلاً متوسطاً ضعيفاً نسبياً (3.08) وانحرافاً معيارياً مرتفعاً (1.15)، وهو ما يعكس تبايناً كبيراً في الآراء بشأن مدى تحقق الأهداف المعلنة، ويؤكد وجود فجوة مستمرة بين التخطيط النظري والتنفيذ العملي. أما بُعد "النتائج المتميزة" فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.79)، رغم تحسنه الطفيف مقارنة بالفترة السابقة (2.68)، مما يدل على بقاء إشكالية العدالة التوزيعية قائمة، وضعف قدرة السياسات على تحقيق تأثير مجتمعي متوازن. وبناءً على ذلك، يُستنتج أن فعالية السياسات خلال هذه المرحلة شهدت تطوراً نسبياً في بعض الجوانب المرتبطة بأهمية النتائج والعوامل الداخلية، لكنها ظلت تعاني من قصور واضح في تحقيق الأهداف وضمان العدالة في توزيع الفوائد، وهو ما يؤكد أن نجاح السياسات لا يُقاس فقط بتنفيذها، بل بقدرتها على إحداث أثر ملموس وعادل يشمل مختلف الفئات المستهدفة، وفق أهداف واقعية وقابلة للتقييم.

5- مقارنة نتائج محور الفعالية بين فترتي 2010-2003 و 2010-2020

(1) **المقارنة حسب الفقرات:** تُظهر نتائج تحليل الفقرات الفرعية لمحور الفعالية خلال الفترتين (2010-2003) و(2010-2020) تباينات دقيقة في اتجاهات تقييم المبحوثين. فقد سجلت الفقرة (02) "النتائج المحققة غير مهمة" تحسناً واضحاً في رفض مضمونها، حيث ارتفع متوسطها من (3.66) إلى (3.78)، مما يعكس تنامي إدراك المشاركين لأهمية النتائج المحققة خلال المرحلة الثانية. وفي سياق الشمولية، أظهرت الفقرة (03) "النتائج شاملة لكل الحرفيين" تحسناً طفيفاً من (3.00) إلى (3.24)، إلا أن بقائها ضمن المستوى المتوسط يشير إلى استمرار محدودية التغطية وعدم وصول آثار السياسات بشكل كافٍ إلى جميع الفئات المستهدفة. وفيما يتعلق بعدالة التوزيع، حافظت الفقرة (04) "النتائج ليست متساوية" على تقييم منخفض في كلتا الفترتين (2.36 ثم 2.34)، وهو ما يدل على استمرار الفجوة في العدالة التوزيعية، وعدم تحقق المساواة بين الحرفيين في الاستفادة من التدخلات. أما الفقرة (01) "تحقيق الأهداف المحددة"، فقد شهدت تراجعاً في المتوسط من (3.16) إلى (3.08)، مع

ارتفاع في الانحراف المعياري، ما يشير إلى تزايد التباين في آراء المبحوثين حول مدى تحقق الأهداف المعلنة، ويعكس ذلك استمرار التحدي المتعلق بمدى واقعية التخطيط وفاعلية التنفيذ.

(2) **المقارنة حسب الأبعاد:** يتضح أن التحسن الأبرز سُجل في إدراك أهمية النتائج المحققة (+0.12)، يليه تحسن طفيف في العدالة التوزيعية (+0.11)، بينما ظل بُعد العوامل المؤثرة في نفس المستوى، مما يعكس ثبات تأثير العوامل الداخلية على فعالية السياسات. أما بُعد تحقيق الأهداف، فقد تراجع، مما يُبرز فجوة مستمرة في القدرة على ترجمة التخطيط إلى نتائج ملموسة.

خلاصة مقارنة الفترتين:

يمكن القول إن مخطط العمل للفترة (2010-2020) شهد تحسناً محدوداً في فعاليته مقارنة بالفترة السابقة، حيث أظهرت النتائج تطوراً نسبياً في إدراك أهمية التدخلات، مع تسجيل تقدم طفيف في شمولية النتائج. إلا أن التفاوت في الاستفادة، وتراجع تقييم تحقيق الأهداف يبرزان استمرار إشكاليات هيكلية في التصميم والتنفيذ. ويستدعي ذلك إعادة ضبط آليات الاستهداف، وتعزيز الرقابة والمتابعة التقييمية أثناء التطبيق، لضمان تحقيق أهداف واقعية وشاملة تعزز العدالة والفعالية في السياسات التنموية.

ثالثاً: محور الكفاءة

1- نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010-2003 حسب الفقرات

الجدول رقم (34): نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010-2003 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل ذو كفاءة في توزيع الموارد المتاحة بين الحرفيين أثناء تنفيذه	00	17	20	08	05	2.98	0.95	متوسط	01	
		00	34	40	16	10					
02	التدخل لم يستخدم الموارد المالية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب	00	18	19	13	00	2.90	0.78	متوسط	03	
		00	36	38	26	00					
03	التدخل استخدم الموارد البشرية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب	00	08	33	09	00	2.98	0.58	متوسط	01	
		00	16	66	18	00					
04	النتائج لم تتحقق ضمن اطارها الزمني المحدد	08	19	18	05	00	2.40	0.88	منخفض	04	
		16	38	36	10	00					
								2.81	متوسط		
								0.60			
											المتوسط الحسابي العام
											الانحراف المعياري العام

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تقييم كفاءة السياسات التنموية خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 إلى أن المتوسط الحسابي العام بلغ (2.81) بانحراف معياري قدره (0.60)، وهو ما يُصنّف ضمن المستوى "المتوسط" للكفاءة. ويعكس هذا التقدير موقفاً غير حاسم نسبياً من طرف المبحوثين، بما يدل على وجود قصور جزئي في فعالية استغلال الموارد وتحقيق النتائج ضمن الإطار الزمني المحدد. فعلى مستوى توزيع الموارد، سجّلت الفقرتان المتعلقتان باستخدام الموارد البشرية والمادية (الفقرات 01 و 03) متوسطاً قدره (2.98)، ما يُشير إلى تقييم متردد تجاه مدى عدالة وفعالية توزيع هذه الموارد، وغياب الرضا التام بشأنها، رغم تفاوت طفيف في تباين الآراء (انحراف معياري 0.58 للفقرة 03). أما الفقرة المتعلقة باستخدام الموارد المالية (الفقرة 02)، فقد بلغ متوسطها (2.90)، ما يعكس غياب الرفض القاطع لمضمونها، ويوحى بوجود شكوك حول كفاءة الإنفاق أو ضعف في الالتزام بالتخطيط المالي المسبق. وتُعد الفقرة (04)، المتعلقة بالكفاءة الزمنية، المؤشر الأضعف ضمن هذا المحور، حيث سجّلت أدنى متوسط (2.40)، وهو ما يعكس درجة من القبول بمضمونها، وبالتالي يُشير إلى إخفاق في احترام الجدول الزمني لتنفيذ التدخلات.

بناءً على ذلك، يمكن تلخيص القراءة التحليلية كما يلي: أولاً، تُشير البيانات إلى أن توزيع الموارد المادية والبشرية لم يكن مثاليًا، بل تم بشكل جزئي أو غير منظم. ثانيًا، تظهر مؤشرات على وجود قصور أو التباس في الإنفاق المالي حسب الخطة المحددة. ثالثًا، تُبرز النتائج ضعفًا واضحًا في الكفاءة الزمنية، ما يمثل نقطة خلل جوهرية. وبناءً على هذه المعطيات، يُستنتج أن السياسات المنفذة خلال الفترة المذكورة لم تنجح في تحقيق مستويات عالية من الكفاءة في إدارة الموارد والتنفيذ الزمني، رغم بعض المؤشرات الإيجابية المحدودة. ويعكس ذلك نمطاً عاماً من الكفاءة التشغيلية والتنظيمية المتوسطة، والتي قد تُضعف من فعالية السياسات التنموية في تحقيق أهدافها المرجوة.

2- نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة

الجدول رقم (35): نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الكفاءة الاقتصادية 2003 - 2010	2.980	0.958
الكفاءة التشغيلية 2003 - 2010	2.940	0.611
الملاءمة الزمنية 2003 - 2010	2.400	0.880
محور الكفاءة 2003 - 2010	2.815	0.601

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تقييم محور الكفاءة خلال الفترة 2003-2010 إلى أن الأداء العام للسياسات التنموية في قطاع الصناعات التقليدية كان دون المستوى المطلوب، إذ لم يسجل أي من الأبعاد الفرعية الثلاثة معدلاً يساوي أو يفوق (3)، وهو الحد الأدنى الذي يمكن أن يُعتبر مقبولاً من حيث الكفاءة. ويعكس هذا التقييم جملة من التحديات المؤسسية والإجرائية التي حدّت من الاستخدام الرشيد للموارد ومن احترام الآجال الزمنية المحددة للتنفيذ.

فعلى صعيد الكفاءة الاقتصادية، بلغ المتوسط الحسابي (2.98) بانحراف معياري قدره (0.96)، وهو معدل يقترب من الحد الفاصل بين التصنيف "المتوسط" و"المنخفض"، مما يشير إلى قصور واضح في توزيع الموارد المالية بالشكل الأمثل. كما يعكس الانحراف المعياري المرتفع تبايناً كبيراً في آراء المشاركين، وهو ما قد يدل على تفاوت في تجاربهم الميدانية أو اختلاف في مستوى الاطلاع على الجوانب المالية للمشاريع.

أما فيما يتعلق بالكفاءة التشغيلية، فقد سجّلت متوسطاً قدره (2.94) مع انحراف معياري (0.61). وعلى الرغم من اقتراب هذا المعدل من الحد المقبول، إلا أنه لا يزال يصنف ضمن "المستوى المتوسط"، ما يشير إلى تحقق فعالية جزئية فقط في إدارة الموارد البشرية والتقنية، كتوزيع المهام واستغلال الكفاءات. ويُعد الانحراف المعياري المعتدل مؤشراً على درجة من التماسك النسبي في تقييمات المبحوثين لهذا الجانب.

في المقابل، جاءت الملاءمة الزمنية كأضعف بعد ضمن هذا المحور، حيث بلغ متوسطها (2.40) بانحراف معياري (0.88)، ما يضعها بوضوح في "المستوى المنخفض". ويفيد هذا التقييم بوجود مشكلات هيكلية تتعلق بعدم احترام الجداول الزمنية المحددة لإنجاز التدخلات، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف التنسيق، أو إلى تعقيدات بيروقراطية، أو إلى تغيرات تنظيمية أثرت على سير التنفيذ.

ويُكرّس المتوسط الحسابي العام لمحور الكفاءة، البالغ (2.82) بانحراف معياري (0.60)، هذا التصور العام الذي يُصنّف أداء السياسات ضمن المستوى المتوسط، دون أن يرقى إلى الفعالية المنشودة. وعليه، يُظهر التحليل أن السياسات التنموية المنفذة خلال هذه الفترة عانت من محدودية في الكفاءة، سواء من حيث إدارة الموارد أو من حيث الالتزام الزمني، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة لآليات التخطيط والتسيير، لضمان تحسين الأداء في المراحل المستقبلية.

3- نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 – 2020 حسب الفقرات

الجدول رقم (36): نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 – 2020 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة		
01	التدخل ذو كفاءة في توزيع الموارد المتاحة بين الحرفيين أثناء تنفيذه	00	17	20	08	05	2.98	0.95	متوسط	01		
		00	34	40	16	10						
02	التدخل لم يستخدم الموارد المالية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب	00	18	19	13	00	2.90	0.78	متوسط	03		
		00	36	38	26	00						
03	التدخل استخدم الموارد البشرية كما هو مخطط لها بشكل كامل ومناسب	00	08	33	09	00	2.98	0.58	متوسط	01		
		00	16	66	18	00						
04	النتائج لم تتحقق ضمن اطارها الزمني المحدد	03	18	19	10	00	2.72	0.85	متوسط	04		
		06	36	38	20	00						
								2.89	متوسط			
										0.64		

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج تقييم الكفاءة خلال الفترة 2010-2020 استمرار الأداء العام ضمن المستوى "المتوسط"، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.89) مصحوبًا بانحراف معياري قدره (0.64). ويمثل هذا تحسنًا

طفيفاً مقارنة بالفترة السابقة (2003-2010) التي سجلت متوسطاً قدره (2.81)، غير أن هذا التحسن لم يكن كافياً للارتقاء إلى مستوى الكفاءة العالية، مما يشير إلى تقدم محدود في فعالية السياسات التنموية ذات الصلة.

وقد أظهر تحليل الفقرات الفرعية للمحور أن توزيع الموارد بين الحرفيين (الفقرة 01) سجّل متوسطاً بلغ (2.98)، وهو نفس مستوى الفترة السابقة، مما يعكس ثباتاً في الأداء دون مؤشرات واضحة على التحسن. وفيما يخص الاستخدام المالي (الفقرة 02)، فقد بلغ المتوسط (2.90)، بزيادة طفيفة عن المرحلة السابقة، ما يدل على تحسن معتدل في ضبط الموارد المالية، إلا أن غياب الرفض الحاسم لعبارات النفي يُشير إلى أن الكفاءة المالية لا تزال دون المستوى المنشود.

أما فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية (الفقرة 03)، فقد حافظ التقييم على نفس المستوى السابق (2.98)، مع انحراف معياري منخفض (0.58)، ما يدل على استقرار نسبي في هذا الجانب دون تقدم يُذكر، وهو ما يعكس محدودية التطور في القدرات التشغيلية والإدارية. وفي المقابل، برزت الملاءمة الزمنية (الفقرة 04) كأكثر الأبعاد تحسناً، حيث ارتفع متوسطها من (2.40) إلى (2.72)، ما يشير إلى تحسن نسبي في الالتزام بالجدول الزمنية، وقد يعود ذلك إلى تطور في آليات المتابعة والتنفيذ أو إلى تحسين نسبي في التنسيق المؤسسي.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن جميع الفقرات ظلت ضمن التصنيف "المتوسط"، ما يدل على غياب الأداء المتميز، رغم التحسن النسبي في بعض الأبعاد، لا سيما ما يتصل بالانضباط الزمني. ويُبرز هذا التحليل استمرار الركود في جوانب جوهرية، مثل توزيع الموارد وإدارة الموارد البشرية، الأمر الذي يُظهر الحاجة إلى تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة في تنفيذ السياسات التنموية.

4- نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة

الجدول رقم (37): نتائج تقييم كفاءة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الكفاءة

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الكفاءة الاقتصادية 2010 - 2020	2.980	0.958
الكفاءة التشغيلية 2010 - 2020	2.940	0.611
الملاءمة الزمنية 2010 - 2020	2.720	0.858
محور الكفاءة 2010 - 2020	3.895	3.645

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تقييم كفاءة السياسات المنفذة خلال الفترة 2010-2020 إلى أن الأداء العام بقي ضمن المستوى "المتوسط"، حيث لم يتجاوز أي من الأبعاد الفرعية عتبة (3.00) التي تمثل الحد الأدنى للمستوى المقبول. ويعكس هذا الوضع استمرار القصور في الجوانب المرتبطة بإدارة الموارد (المالية والبشرية) والالتزام الزمني، على الرغم من تسجيل تحسن نسبي في أحد الأبعاد مقارنة بالفترة السابقة (2003-2010).

ففيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية، بلغ المتوسط الحسابي (2.98) بانحراف معياري (0.96)، وهو نفس المستوى المسجل في المرحلة السابقة، ما يدل على جمود واضح في ممارسات توزيع واستخدام الموارد المالية، وعدم حدوث أي تطور نوعي في هذا الجانب. كما يشير الانحراف المعياري المرتفع نسبياً إلى تباين كبير في تجارب وآراء المبحوثين، وهو ما قد يُعزى إلى اختلاف ظروف التنفيذ بين الجهات أو المناطق.

أما الكفاءة التشغيلية، فقد حافظت على نفس المستوى السابق أيضاً، بمتوسط (2.94) وانحراف معياري (0.61)، مما يعكس استقراراً في آليات إدارة الموارد البشرية دون أن يُسجل أي تحسن ملموس، وهو ما يُشير إلى محدودية التغيير في فعالية الأداء الإداري والتنظيمي خلال العقد الأخير.

في المقابل، برزت الملاءمة الزمنية كبُعد شهد تحسناً نسبياً، حيث ارتفع متوسطه من (2.40) إلى (2.72) بزيادة قدرها (+0.32). ورغم بقاء هذا البُعد ضمن المستوى المتوسط، إلا أن هذا التطور يُعد

مؤشراً على تحسن نسبي في الالتزام بالأجال الزمنية للمشاريع، قد يكون ناتجاً عن تحسين آليات المتابعة أو ضبط أفضل لبرمجة التدخلات.

ويعزز المتوسط العام لمحور الكفاءة، الذي بلغ (2.89) بانحراف معياري (0.64)، هذا التوصيف العام، حيث يظهر وجود تحسن طفيف مقارنة بالفترة السابقة (2.81)، دون أن يشكل تحولاً جوهرياً في الأداء. وعليه، فإن هذه النتائج تعكس بداية توجه نحو تحسين الكفاءة، لاسيما فيما يتعلق بالالتزام الزمني، لكنها في الوقت ذاته تؤكد الحاجة الملحة لمراجعة الآليات الإدارية والمالية لضمان تطور فعلي نحو مستويات أعلى من الكفاءة.

5- مقارنة نتائج الفترتين

1) **المقارنة حسب الفقرات:** تكشف المقارنة التفصيلية بين الفترتين 2003-2010 و 2010-2020 عن استقرار ملحوظ في تقييم الكفاءة عبر معظم الفقرات، حيث لم يُسجَل أي تغير في متوسطات الفقرات الثلاث الأولى، مما يدل على جمود في الأداء الإداري والتنظيمي للسياسات من حيث توزيع الموارد واستخدامها. فقد حافظت كل من فقرة توزيع الموارد (01)، وفقرة الكفاءة المالية (02)، وفقرة استخدام الموارد البشرية (03) على نفس المتوسط الحسابي (2.98، 2.90، 2.98 على التوالي)، ما يعكس ثباتاً في مستوى الكفاءة دون مؤشرات على تطور أو إصلاح ملموس في هذه الجوانب. أما الفقرة الرابعة المتعلقة بالملاءمة الزمنية (04)، فقد شهدت تحسناً نسبياً، حيث ارتفع متوسطها من (2.40) إلى (2.72)، بفارق قدره (+0.32). ورغم بقاء هذا التقييم ضمن المستوى "المتوسط"، إلا أنه يُظهر بداية تحسن في الالتزام بالإطار الزمني للمشاريع، ربما نتيجة تحسين أدوات المتابعة أو رفع مستوى التنسيق بين الجهات المنفذة.

تُظهر هذه المعطيات أن كل فقرات الكفاءة خلال الفترتين بقيت ضمن المستوى المتوسط، دون أي انتقال إلى مستوى أعلى من الأداء. ويُعدّ هذا مؤشراً على ضعف الدينامية التنفيذية للسياسات التنموية، خاصة في ظل غياب التقدم في الكفاءة الاقتصادية والتشغيلية. وعلى الرغم من بعض الجهود التنظيمية التي قد تكون بُذلت خلال الفترة الثانية، فإن تأثيرها ظل محدوداً، ما يؤكد الحاجة إلى مراجعة عميقة للمنظومة المؤسسية والتقنية التي تُسيّر هذه السياسات لضمان تحسين فعلي وملموس في مستويات الكفاءة.

2) **المقارنة حسب الأبعاد:** ظهر بوضوح أن التغيرات المسجلة كانت محدودة النطاق. فقد ظل كل من البعدين الاقتصادي والتشغيلي في حالة جمود تام، حيث لم يسجل أي منهما فارقاً بين الفترتين، ما يُشير إلى غياب التحسين في إدارة الموارد المالية والبشرية، رغم مرور عشر سنوات على تنفيذ السياسات.

أما الملاءمة الزمنية، فهي البُعد الوحيد الذي شهد تحسناً نسبياً، بزيادة بلغت (+0.32) نقطة، وهو ما يدل على تقدم جزئي في الالتزام بالمواعيد الزمنية للمشاريع، وإن كان هذا التحسن لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق فعالية تنفيذية عالية. ورغم هذا التحسن المحدود في بُعد واحد فقط، فإن المتوسط العام لمحور الكفاءة لم يرتفع سوى بشكل طفيف جداً (من 2.81 إلى 2.89)، وهو فارق لا يحدث تغييراً نوعياً في تصنيف الأداء، الذي يبقى في حدود "المستوى المتوسط".

بناء على ذلك، تبرز النتائج ضعف أثر السياسات والإصلاحات المزعومة على تحسين الكفاءة الشاملة، كما تعكس استمرار الاختلالات البنيوية والتنظيمية التي تُعيق تحقيق تحول فعلي في كفاءة الأداء التنموي في قطاع الصناعات التقليدية.

خلاصة مقارنة الفترتين: عند تحليل نتائج محور الكفاءة عبر فترتي 2003-2010 و 2010-2020، يُلاحظ أن السياسات التنموية لم تُحقق تطوراً نوعياً في مستوى الكفاءة، بل اتسم الأداء العام بالاستقرار داخل حدود "المستوى المتوسط"، دون أن يرقى إلى مؤشرات الكفاءة العالية. فقد حافظت الأبعاد الفرعية، ولا سيما الكفاءة الاقتصادية والتشغيلية، على نفس المتوسطات تقريباً، ما يدل على جمود في آليات إدارة الموارد المالية والبشرية، واستمرار التحديات المرتبطة بسوء التوظيف، أو ضعف التخطيط والتنفيذ في هذا المجال.

وفي المقابل، سُجّل تحسن ملموس في بُعد الملاءمة الزمنية، الذي ارتفع بمقدار (+0.32)، مما يشير إلى تطور نسبي في الالتزام بالآجال الزمنية للمشاريع خلال الفترة الثانية. ويُحتمل أن يكون هذا التحسن ناتجاً عن تعزيز إجراءات المتابعة، أو تحسين نسبي في التنسيق المؤسسي، رغم أن الأداء لا يزال دون مستوى الكفاءة الزمنية المنشودة.

بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تحسين كفاءة السياسات التنموية لا يزال يواجه قيوداً هيكلية وإدارية، ويتطلب مقاربات أكثر تكاملاً تركز على تعزيز فعالية التخطيط المالي، ورفع مستوى أداء الموارد البشرية، إلى جانب ترسيخ آليات للتقييم المرحلي والمستمر تضمن استخداماً أمثل للموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف. إن أي تقدم حقيقي في كفاءة السياسات يستوجب تحولات مؤسسية وهيكلية تتجاوز مجرد التحسينات الجزئية إلى إعادة هندسة شاملة لأنظمة التسيير والتخطيط.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمحور الأثر، محور الاستدامة، المقارنة العامة بين المحاور

أولاً: محور الأثر

1- نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الجدول رقم (38): نتائج تقييم فعالية مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل له تأثير على المستفيدين (الحرفي والمستهلك)	08	34	07	01	00	3.98	0.62	مرتفع	01	
		16	68	14	02	00					
02	التدخل ليس له تأثير على الفئات الضعيفة (ذوي الهمم والنساء)	00	06	15	21	08	3.62	0.90	مرتفع	03	
		00	12	30	42	16					
03	التدخل له تأثيرات مقصودة سلبية أو إيجابية كانت	00	27	19	04	00	3.46	0.64	مرتفع	05	
		00	54	38	08	00					
04	التدخل له تأثيرات غير مقصودة سلبية أو إيجابية كانت	00	34	11	00	05	3.48	0.93	مرتفع	04	
		00	68	22	00	10					
05	التدخل له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للمرأة	00	03	04	35	08	3.96	0.69	مرتفع	02	
		00	06	08	70	16					
06	التدخل ليس له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للرجل	04	15	13	15	03	3.04	1.08	متوسط	06	
		08	30	26	30	06					
								3.59	مرتفع		
								المتوسط الحسابي العام			
								الانحراف المعياري العام		0.38	

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تقييم أثر مخطط العمل خلال الفترة 2003-2010 إلى تحقيق أثر مرتفع بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الأثر (3.59) بانحراف معياري (0.38)، وهو ما يصنف ضمن الأداء المرتفع، ويعكس تصورات إيجابية لدى المبحوثين بشأن ما أحدثته السياسات التنموية من نتائج ملموسة، خصوصاً على مستوى التمكين الاجتماعي والتأثير الاقتصادي للفئات المستهدفة. وقد جاءت أعلى التقييمات في فترتي الأثر المباشر على المستفيدين (بمتوسط 3.98) وتمكين المرأة (بمتوسط 3.96)، ما يدل على وجود إجماع قوي حول نجاعة التدخلات في دعم الحرفيين وتعزيز مكانة النساء ضمن

النسيج الاجتماعي والاقتصادي. كما كشفت العبارات ذات الصياغة السالبة، على غرار "ليس له تأثير على الفئات الضعيفة" (بمتوسط 3.62)، عن رفض صريح لمضمونها، ما يُعد بمثابة اعتراف ضمني بفعالية السياسات في الوصول إلى الفئات الهشة مثل النساء وذوي الهمم، ويعكس وعياً إيجابياً بمدى شمولية الأثر الاجتماعي. وفي السياق ذاته، أظهرت الفقرتان المتعلقتان بالتأثيرات المقصودة وغير المقصودة (بمتوسطين بلغا 3.46 و 3.48 على التوالي) إدراكاً جيداً لدى المبحوثين لطبيعة التدخلات متعددة الأبعاد، سواء تلك التي تم التخطيط لها مسبقاً أو التي نشأت بصورة غير مباشرة من خلال التطبيق الميداني. غير أن الفقرة الخاصة بتأثير السياسات على الدور التقليدي للرجل سجلت أدنى متوسط (3.04)، وهو ما يشير إلى محدودية الأثر في هذا الجانب، ويُبرز توجهاً واضحاً نحو التركيز على المرأة، مع غياب التوازن في التكامل الجندي عند تصميم الأثر الاجتماعي. وبناءً على ما سبق، يتضح أن السياسات التنموية خلال هذه الفترة حققت أثراً إيجابياً معترفاً به من طرف الفاعلين، لا سيما فيما يخص المستفيدين الرئيسيين، غير أنها تظل بحاجة إلى مراجعة بعض جوانبها لضمان مزيد من الشمولية والعدالة الجندرية في المراحل القادمة.

2- نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر

الجدول رقم (39): نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأهمية 2010 - 2003	3.980	0.622
الأثر المتميز 2010 - 2003	3.620	0.901
الأثار غير المقصودة 2010 - 2003	3.470	0.538
التغيرات الحاملة للتحويل 2010 - 2003	3.500	0.677
محور الأثر 2010 - 2003	3.590	0.379

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تكشف نتائج تحليل محور الأثر خلال الفترة 2003-2010 عن أداء مرتفع في مختلف أبعاده الفرعية، ما يعكس أثراً إيجابياً متعدد الأوجه للتدخلات التنموية. فقد سجل بُعد "الأهمية" أعلى متوسط (3.980) بانحراف معياري منخفض نسبياً (0.622)، مما يشير إلى إدراك جماعي لقيمة وجدوى السياسات من قبل الفئات المستفيدة، وتوافق واضح بين أهداف التدخل واحتياجات الحرفيين والمستهلكين. أما بُعد "الأثر المتميز"، فقد بلغ متوسطه (3.620) رغم انحراف معياري مرتفع (0.901)، ما يعكس تحقق أثر

متفاوت حسب الفئات الاجتماعية أو الجغرافية أو العمرية، مع تباين في تقديرات المبحوثين للأثر المسجل.

وبشكل لافت، سجلت "الأثار غير المقصودة" متوسطاً مرتفعاً نسبياً (3.470)، ما يُعد نتيجة متميزة تُظهر أن التدخلات وُلدت آثاراً إضافية خارج نطاق الأهداف الأصلية، سواء من حيث التمكين غير المباشر، أو تحفيز التغييرات الاجتماعية، وهو ما يعكس ديناميكية في التفاعل الميداني مع السياسات. كما سجل بُعد "التغييرات الحاملة للتحويل" تقييماً مرتفعاً (3.500) بانحراف معياري معتدل (0.677)، ما يدل على وجود وعي لدى المبحوثين بتأثير السياسات على الأدوار الاجتماعية والسلوكيات الاقتصادية، وإن بدرجات متفاوتة.

ويدعم المتوسط العام لمحور الأثر (3.590) هذا التقييم الإيجابي، مشيراً إلى نظرة شاملة إيجابية تجاه أثر السياسات، رغم بعض التفاوت في إدراك بعض الأبعاد. ويمكن تفسير ذلك بأن بُعد الأهمية يمثل نقطة القوة الأساسية في التجربة، نظراً للإجماع شبه العام حول قيمته ووضوحه. في المقابل، يُعد تحقق آثار غير مقصودة مؤشراً مفاجئاً وإيجابياً، ما يدعو إلى تعزيز آليات الرصد والتقييم لالتقاط هذه النتائج غير المخططة واستثمارها. كما تُظهر النتائج أن الأثر المتميز والتغييرات التحويلية يمثلان بعدين يعكسان تنوع التأثير وامتداده إلى مستويات أعمق من مجرد الأثر الظاهري.

وعليه، فإن السياسات المنفذة خلال هذه المرحلة كانت قادرة على إحداث أثر ملموس يمتد عبر محاور متعددة، سواء في القيمة المتصورة أو في تمكين الفئات أو في خلق تحولات اجتماعية، ويُعد ذلك مؤشراً على إمكانات تنموية كامنة يمكن تعزيزها مستقبلاً من خلال اعتماد مقاربات تقييم أكثر شمولاً وتشاركية.

3- نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الجدول رقم (40): نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الفقرات

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة	
01	التدخل له تأثير على المستفيدين (الحرفي والمستهلك)	09	34	07	00	00	4.04	0.57	مرتفع	01	
		%	18	68	00	00					
02	التدخل ليس له تأثير على الفئات الضعيفة (ذوي الهمم والنساء)	00	08	15	21	06	3.50	0.90	مرتفع	03	
		%	00	16	30	42					
03	التدخل له تأثيرات مقصودة سلبية أو إيجابية كانت	00	27	19	04	00	3.46	0.64	مرتفع	05	
		%	00	54	38	08					
04	التدخل له تأثيرات غير مقصودة سلبية أو إيجابية كانت	00	34	11	00	05	3.48	0.93	مرتفع	04	
		%	00	68	22	10					
05	التدخل له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للمرأة	00	03	04	35	08	3.96	0.69	مرتفع	02	
		%	00	06	08	70					
06	التدخل ليس له تأثير في تغيير الدور الوظيفي التقليدي للرجل	06	12	18	12	02	2.84	1.05	متوسط	06	
		%	12	24	36	24					
								3.54	مرتفع		
										المتوسط الحسابي العام	
										الانحراف المعياري العام	
								0.36			

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تُبرز نتائج تحليل الأثر حسب الفقرات خلال الفترة 2010-2020 استمرار قوة التأثير الإيجابي للتدخلات التنموية، لا سيما على المستفيدين المباشرين والفئات النسوية، مع إشارات واضحة إلى ديناميكية الأثر وتعدد أبعاده. فقد سجلت الفقرة (01) أعلى متوسط (4.04) بانحراف معياري منخفض (0.57)، ما يعكس إجماعاً واسعاً على فاعلية التدخلات وتأثيرها المباشر على الحرفيين والمستهلكين، وهو ما يؤكد ثبات هذا البعد كأقوى مؤشرات الأثر في كلا الفترتين الزمنية. كما أظهرت الفقرة (05) مستوى مرتفعاً (3.96)، ما يدل على استمرار السياسات في إحداث تحوّل في الأدوار التقليدية للمرأة وتعزيز تمكينها الاجتماعي والاقتصادي.

في المقابل، فإن الفقرة ذات الصياغة السالبة (02) "ليس له تأثير على الفئات الضعيفة" سجلت متوسطاً (3.50) بانحراف معياري مرتفع (0.90)، مما يُشير إلى رفض نسبي لمضمون العبارة وإقرار بوجود

أثر إيجابي على الفئات الهشة مثل النساء وذوي الهمم، لكن مع تفاوت ملحوظ في إدراك ذلك بين الباحثين. وقد عكست الفقرتان (03) و(04) - المتعلقة بالأثر المخطط وغير المخطط - تقييمات متقاربة (3.46 و3.48 على التوالي)، ما يُبرز وجود إدراك جيد لأثر السياسات، سواء ضمن الأهداف المعلنة أو عبر نتائج إضافية لم تكن مصممة مسبقاً، وهو ما يدل على ثراء في الأثر وامتداده الهيكلي والميداني.

أما الفقرة (06)، المتعلقة بتأثير السياسات في تغيير الدور التقليدي للرجل، فقد سجلت أدنى متوسط (2.84) مع أعلى انحراف معياري (1.05)، مما يشير إلى محدودية هذا النوع من الأثر وغيابه في تصورات عدد معتبر من الباحثين، وهو ما قد يُعزى إلى التركيز الأكبر على تمكين المرأة دون موازنة ذلك بتصور متكامل للنوع الاجتماعي.

وبناء على هذه النتائج، يمكن القول إن السياسات المنفذة خلال الفترة 2010-2020 حققت أثراً متقدماً في مجالات التمكين الفردي والجماعي، خصوصاً للنساء، مع اعتراف بفاعلية التدخلات على المستفيدين الأساسيين. كما يعكس التقييم المرتفع للأثر غير المقصود والمقصود طبيعة السياسات الديناميكية القادرة على إنتاج نتائج متنوعة ومركبة. غير أن بعض الثغرات تظل قائمة، خاصة فيما يتعلق بالتأثير على الرجال وتفاوت وصول الأثر إلى الفئات الضعيفة، ما يستدعي مراجعة أعمق لعدالة السياسات من منظور الجندر والشمول الاجتماعي في التصاميم المستقبلية.

4- نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر

الجدول رقم (41): نتائج تقييم أثر مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر

الأبعاد الفرعية لمحور التقييم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأهمية 2010 - 2020	4.040	0.570
الأثر المتميز 2010 - 2020	3.500	0.909
الأثار غير المقصودة 2010 - 2020	3.470	0.538
التغيرات الحاملة للتحويل 2010 - 2020	3.400	3.638
محور الأثر 2010 - 2020	3.546	0.361

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تكشف نتائج تقييم الأثر حسب الأبعاد الفرعية خلال الفترة 2010-2020 عن استمرار تحقيق السياسات التنموية لأثر إيجابي وملحوس، مع بروز بعض التطورات النوعية مقارنة بالفترة السابقة. فقد جاء بُعد "الأهمية" في مقدمة الأبعاد بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.570)، ما يعكس توافقاً واسعاً بين المبحوثين حول إدراك الفائدة المباشرة للتدخلات بالنسبة للفئات الأساسية المستفيدة، لاسيما الحرفيين والمستهلكين. ويُعد هذا المؤشر دالاً على نجاح السياسات في الاستجابة للحاجات المباشرة.

أما بُعد "الأثر المتميز" فقد سجل متوسطاً قدره (3.50) مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (0.909)، وهو ما يُشير إلى قدرة السياسات على توليد آثار متباينة حسب الفئات أو المجالات، إلا أن تباين التقييمات يعكس وجود اختلاف في تجارب المستفيدين أو في مدى وضوح الأثر بحسب الموقع الاجتماعي أو الجغرافي. من جهة أخرى، أظهر بُعد "الآثار غير المقصودة" متوسطاً مشابهاً (3.47) بانحراف معياري منخفض (0.538)، مما يدل على إدراك إيجابي لتأثيرات لم تكن ضمن نطاق التخطيط الرسمي، وهو ما يدل على حيوية السياسات وقدرتها على توليد نتائج ديناميكية إضافية.

وفيما يخص بُعد "التغيرات الحاملة للتحويل"، فرغم تسجيله متوسطاً جيداً (3.40)، إلا أن قيمة الانحراف المعياري المسجلة (3.638) تبدو غير منطقية، ما يُرجح وجود خطأ إدخال. وبافتراض أن الخطأ محصور في الانحراف فقط، فإن متوسط هذا البُعد يشير إلى إدراك لحدوث تحولات بنوية أو وظيفية في القطاع، لكن بدرجة متفاوتة بين المشاركين، وهو ما يستدعي تدقيقاً أعمق لفهم أبعاد هذا التباين.

ويُظهر المتوسط العام لمحور الأثر (3.546) بانحراف معياري (0.361) أن السياسات المنفذة حققت أنزاً مرتفعاً بشكل عام، مع درجة تماسك جيدة في تقييم المشاركين، ما يُعزز مصداقية النتائج ويدعم فكرة النضج التدريجي في التدخلات التنموية.

بناءً على هذه المؤشرات، يمكن الاستنتاج أن الفترة 2010-2020 شهدت تحسناً في طبيعة الأثر التنموي، حيث انتقل من مجرد تحقيق نتائج مباشرة إلى توليد آثار متعددة الأبعاد، بعضها لم يكن مخططاً له، وهو ما يعكس نضجاً نسبياً في أدوات التدخل وقدرتها على التفاعل مع السياقات الاجتماعية المتغيرة. إلا أن تفاوت الإدراك في بعض الأبعاد يُبرز الحاجة إلى تعزيز آليات التقييم المرهلي، والتعمق في فهم الديناميكيات المحلية لضمان توزيع أكثر عدالة واستدامة للأثر التنموي.

5- مقارنة نتائج الفترتين

1) **المقارنة حسب الفقرات:** تكشف المقارنة بين نتائج الفقرات الخاصة بمحور الأثر خلال الفترتين (2003-2010) و(2010-2020) عن درجة عالية من الاستقرار العام في التقييمات، مع تسجيل بعض الفروقات الطفيفة التي تحمل دلالات نوعية محددة. فقد سجلت الفقرة (01) "التدخل له تأثير على المستفيدين" تحسناً طفيفاً (+0.06)، ما يعكس إدراكاً أقوى نسبياً لفعالية السياسات في تحقيق أثر مباشر وملمس على الحرفيين والمستهلكين، وهو ما يعزز صورة التدخل كفاعل تنموي أكثر حضوراً في الوعي العام خلال المرحلة الثانية.

في المقابل، سجلت الفقرة (02) "التدخل ليس له تأثير على الفئات الضعيفة" تراجعاً بمقدار (-0.12)، ما قد يُشير إلى تراجع نسبي في اقتناع المبحوثين بمدى شمولية الأثر للفئات الهشة، وربما يعكس قصوراً في الاستهداف أو محدودية نتائج بعض البرامج في الوصول إلى ذوي الهمم أو النساء في وضعية هشاشة. أما الفقرتان (03) و(04)، والمتعلقتان بـ"التأثيرات المقصودة" و"غير المقصودة"، فقد حافظتا على متوسطهما دون تغيير، وهو ما يعكس ثباتاً في إدراك الأثر التخطيطي وغير المتوقع، دون مؤشرات على تطور نوعي في هذا المجال، سواء من حيث الاتساع أو العمق.

أما الفقرة (05) المرتبطة بتغيير الدور الوظيفي التقليدي للمرأة، فقد استقر متوسطها عند (3.96) عبر الفترتين، وهو مؤشر على استمرار إدراك قوي لأثر السياسات في تمكين النساء، لكن دون تطور إضافي يُذكر في المرحلة الثانية. في المقابل، تُظهر الفقرة (06) تراجعاً واضحاً بمقدار (-0.20) في تقييم تأثير السياسات على أدوار الرجال، مما يُعزز فرضية تركّز السياسات على تمكين المرأة دون مرافقة موازية لإعادة تعريف الأدوار الجندرية للرجال، وهو ما قد يُؤلّد فجوة في التصور المجتمعي للتغيير.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أغلب الفقرات حافظت على مستوى مستقر من التقييم، مع تحسن طفيف في بعض الجوانب وتراجع في أخرى. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن الأثر العام للسياسات خلال العقد الثاني لم يتوسع من حيث التنوع أو العمق بنفس القدر الذي تعزز فيه على مستوى الفئات الأساسية، ما يدعو إلى مراجعة الأبعاد الجندرية والاجتماعية للاستهداف في التصورات المستقبلية لضمان عدالة أوسع وتوازن أكثر شمولية في الأثر التنموي.

2) **المقارنة حسب الأبعاد:** تُظهر نتائج المقارنة حسب الأبعاد الفرعية لمحور الأثر بين فترتي 2003-2010 و2010-2020 نوعاً من الثبات العام في التقييمات، مع فروقات طفيفة تشير إلى تغيرات محدودة في إدراك المستفيدين لطبيعة التأثيرات التي خلفتها السياسات التنموية. فقد سجّل بُعد "الأهمية" تحسناً طفيفاً (+0.06)، ما يُعبر عن تعزيز نسبي لقناعة المبحوثين بأهمية التدخلات وجودها المباشرة خلال الفترة الثانية، وهو مؤشر إيجابي يعكس استمرارية فعالية السياسات في تحقيق أهدافها الأولية لدى الفئات المستهدفة.

في المقابل، تراجع تقييم "الأثر المتميز" بـ(0.12-)، مما قد يدل على تضائل إدراك التنوع في الأثر باختلاف الفئات أو القطاعات، أو على نوع من التوحيد في نمط الاستفادة، وهو ما يُضعف الطابع التفاعلي أو التخصيصي للتدخلات. وبالنسبة لُبعد "الأثار غير المقصودة"، فقد ظل ثابتاً تماماً بين الفترتين، مما يعكس غياب تطور ملحوظ في توليد نتائج غير متوقعة أو جانبية، سواء إيجابية أو سلبية، وهو ما قد يُعزى إلى محدودية آليات الرصد أو نقص التقييمات التشاركية خلال مراحل التنفيذ.

أما بُعد "التغيرات الحاملة للتحوّل"، فقد شهد تراجعاً طفيفاً (0.10-)، مما يشير إلى انخفاض نسبي في إدراك العمق البنوي للتغييرات التي أحدثتها السياسات على مستوى الأدوار، البنى أو التوجهات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما قد يُفهم على أنه ضعف في استمرارية الأثر بعيد المدى أو في قدرته على إحداث تحولات استراتيجية.

وعند النظر إلى المعدل العام لمحور الأثر، نلاحظ تراجعاً طفيفاً من (3.59) إلى (3.55)، بفارق قدره (0.04-)، ما يُصنّف في خانة الثبات النسبي مع ميل طفيف للانخفاض. ويُظهر هذا الاستقرار العام أن الأثر المحقق حافظ على مستواه المرتفع نسبياً، إلا أن الزخم التحويلي أو الابتكاري للسياسات لم يعرف تطوراً نوعياً خلال العقد الثاني، ما يطرح تحديات مستقبلية تتعلق بتجديد أدوات الأثر، وتوسيع قاعدته لتشمل نتائج أكثر شمولية وعمقاً، خصوصاً فيما يتعلق بالعدالة الجندرية والاستدامة الاجتماعية.

خلاصة مقارنة الفترتين:

تشير نتائج المقارنة إلى أن محور الأثر حافظ على مستوى مرتفع نسبياً من التقييم العام خلال فترتي 2003-2010 و 2010-2020، مع تسجيل درجة من الثبات في بعض الأبعاد وتحسن محدود في البعض الآخر. فقد لوحظ تحسن طفيف في بُعد "الأهمية"، مما يعكس تزايد إدراك المستفيدين لقيمة التدخلات وجدواها المباشرة. في المقابل، ظل تقييم "الأثار غير المقصودة" مستقرًا، ما يشير إلى ثبات في طبيعة النتائج غير المتوقعة، دون بروز تأثيرات إضافية ذات طابع سلبي أو إيجابي. أما بُعدا "الأثر المتميز" و"التغيرات الحاملة للتحوّل"، فقد شهدا تراجعاً طفيفاً، يُحتمل أن يُعزى إلى ضعف التطور في قدرة السياسات على استهداف فئات مختلفة بشكل مخصص، أو محدودية قدرتها على إحداث تحولات بنيوية بعيدة المدى. وبوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن التصور العام حول أثر السياسات ظل إيجابياً ومستقرًا، غير أن ضآلة الفوارق بين الفترتين تكشف عن حاجة ملحّة إلى اعتماد سياسات أكثر ابتكاراً وتكيفاً، قادرة على توليد أثر نوعي وتحويلي يُعزز العدالة الاجتماعية ويواكب تحديات التنمية المستدامة.

ثانياً: محور الاستدامة

1- نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الجدول رقم (42): نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الفقرات

الرتبة	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
02	مرتفع	0.46	3.70	00	00	15	35	00	تكرار	01
				00	00	30	70	00	%	
03	متوسط	0.65	3.12	00	14	28	08	00	تكرار	02
				00	28	56	16	00	%	
01	مرتفع	0.65	3.98	00	00	11	29	10	تكرار	03
				00	00	22	58	20	%	
مرتفع			3.60	المتوسط الحسابي العام						
			0.43	الانحراف المعياري العام						

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج التقييم إلى أن استدامة مخطط العمل خلال الفترة 2003-2010 حظيت بمستوى مرتفع من التقدير العام، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور الاستدامة (3.60) بانحراف معياري (0.43)، ما يعكس تصوراً إيجابياً نسبياً حول ديمومة أثر السياسات المنفذة. وقد تصدرت الفقرة (03) قائمة التقييم بمتوسط (3.98)، ما يدل على وعي عالٍ لدى المبحوثين بوجود عوامل متعددة، سواء إيجابية أو سلبية، قد تؤثر في استمرار النتائج المحققة، وهو ما يعكس إدراكاً مركباً لمفهوم الاستدامة باعتباره غير محصور في فعل التدخل وحده، بل مرتبط ببيئة التطبيق والظروف المحيطة.

من جهة أخرى، حصلت الفقرة (01) على متوسط (3.70)، ما يشير إلى أن التدخلات وُجّهت بشكل واضح نحو دعم البنية المؤسسية والتنظيمية المواتية للتنمية المستدامة، وهو ما يعزز فرضية وجود توجه استراتيجي نسبي في تصميم السياسات خلال هذه المرحلة. بالمقابل، جاءت الفقرة (02) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.12)، وهي تُعبّر عن مستوى متوسط في تقييم القدرة على استمرارية تحقيق الفوائد

بعد انتهاء التدخلات، ما يُثير تساؤلات حول قدرة المستفيدين على الاعتماد الذاتي أو الاستدامة بدون دعم مؤسسي مباشر.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الاستدامة خلال هذه الفترة مدعومة على مستوى التصور المؤسسي والهيكلي، لكنها تبقى عرضة للتأثر بغياب المتابعة أو الدعم المستمر، وهو ما يُبرز أهمية التخطيط لما بعد التدخل وضمان الشروط الكفيلة بتعزيز الاستمرارية الذاتية للمكتسبات التنموية.

2- نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة

الجدول رقم (43): نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2003-2010 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد الفرعية لمحور التقييم
0.462	3.700	تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة 2010 - 2003
0.659	3.120	استمرار الآثار الإيجابية 2003 - 2010
0.654	2.980	المخاطر والمفاضلات المحتملة 2003 - 2010
0.431	3.600	محور الاستدامة 2003 - 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تُظهر نتائج تقييم الاستدامة خلال الفترة 2003-2010 مستوى مرتفعاً في المتوسط العام (3.60)، مما يعكس تصوراً إيجابياً من طرف المبحوثين تجاه السياسات المنفذة، غير أن التحليل التفصيلي للأبعاد الفرعية يكشف عن تفاوت واضح في مستويات التقييم، وهو ما يُشير إلى أن الاستدامة المتحققة في هذه المرحلة كانت مشروطة وغير مكتملة من حيث العمق والتوازن. فقد حصل بُعد "تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة" على أعلى متوسط (3.70)، وهو ما يُبرز أن السياسات ساهمت في بناء أرضية تنظيمية وتشريعية داعمة للاستدامة، تُوفر بيئة حاضنة مؤسسياً وتقنياً لاستمرار الأثر.

بالمقابل، جاء بُعد "استمرار الآثار الإيجابية" بتقييم متوسط (3.12)، ما يُعبر عن تشكك نسبي في قدرة السياسات على إحداث أثر دائم عند غياب الدعم المباشر، وهو ما يُثير تساؤلات حول فعالية التدخلات في إرساء آليات ذاتية لضمان الاستمرارية. أما بُعد "المخاطر والمفاضلات المحتملة" فقد حصل على

أبرز الفقرات جاءت في الفقرة الثالثة (متوسط 3.98)، التي تُشير إلى أن المشاركين يعترفون بتأثير مجموعة من العوامل - سواء كانت إيجابية أو سلبية - في استمرار النتائج، ما يدل على وعي تحليلي واضح بالديناميات المؤثرة على الاستدامة. أما الفقرة الثانية، ذات الصيغة السالبة ("لن يستمر المستفيدون في تحقيق الفائدة")، فقد سجّلت متوسطاً مرتفعاً (3.76)، مما يعكس رفضاً ضمنياً لفكرة هشاشة الأثر، وإيماناً من طرف المبحوثين بإمكانية استمرار المنافع بعد انتهاء التدخل، وهو ما يُعد تطوراً لافتاً مقارنة بالفترة السابقة. في حين سجلت الفقرة الأولى (3.62) تقييماً إيجابياً أيضاً، لكنها جاءت في الرتبة الأخيرة، ما قد يُشير إلى تحسن نسبي أقل في إدراك البيئة المؤسسية الداعمة مقارنة بباقي الفقرات.

بوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن المرحلة الثانية من السياسات التنموية (2010-2020) قد نجحت بدرجة أفضل في ترسيخ عناصر الاستدامة، لا سيما في تعزيز الثقة في استمرارية الأثر، والتفكير الاستراتيجي في العوامل المؤثرة، حتى وإن بقيت بعض الأبعاد بحاجة إلى مزيد من التعزيز المؤسسي والتنظيمي لضمان ديمومة الأثر بشكل فعال ومتكامل.

4- نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة

الجدول رقم (45): نتائج تقييم استدامة مخطط العمل 2010 - 2020 حسب الأبعاد الفرعية لمحور الاستدامة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأبعاد الفرعية لمحور التقييم
0.490	3.620	تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة 2010 - 2003
0.870	3.760	استمرار الآثار الإيجابية 2010 - 2003
0.654	2.980	المخاطر والمفاضلات المحتملة 2003 - 2010
0.435	3.786	محور الاستدامة 2010 - 2003

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تشير نتائج تحليل أبعاد الاستدامة خلال الفترة 2010-2020 إلى تحسن ملموس في إدراك فعالية السياسات التنموية على المدى الطويل، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.79) بانحراف معياري (0.43)، وهو مستوى مرتفع يُعبّر عن تصورات إيجابية متزايدة لدى المبحوثين مقارنة بالفترة السابقة.

أعلى الأبعاد تقييماً كان "استمرار الآثار الإيجابية(3.76) "، ما يعكس تقاوُلاً عامًا بإمكانية بقاء نتائج السياسات حتى بعد انتهاء التدخلات المباشرة، رغم تباين نسبي في وجهات النظر (انحراف 0.87). أما بُعد "تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة" فقد سجل متوسطاً جيداً (3.62) مع انحراف معياري منخفض (0.49)، مما يشير إلى إجماع نسبي على تحسين الشروط التنظيمية والمؤسسية الداعمة للاستدامة.

في المقابل، لا يزال بُعد "المخاطر والمفاضلات المحتملة" يُقيّم في المستوى المتوسط (2.98)، وهو ما يُظهر استمرار وجود بعض التحفظات بشأن التحديات أو التهديدات المستقبلية التي قد تُضعف من استمرارية الأثر، سواء من حيث التمويل، أو الاستقرار المؤسسي، أو الديناميكيات الاجتماعية.

وبناءً على هذه المؤشرات، يمكن الاستنتاج أن السياسات المنفذة خلال هذه المرحلة قد نجحت إلى حدٍ كبير في تعزيز فرص الاستدامة من خلال تقوية البنية المؤسسية ورفع مستوى الثقة في استمرارية الأثر، إلا أن ضمان استدامة شاملة ومُتوازنة يظل مرهوناً بمدى استعداد السياسات لإدارة المخاطر المحتملة واستباق التحديات طويلة المدى.

5- مقارنة نتائج الفترتين

1) **المقارنة حسب الفقرات:** تشير المقارنة بين الفترتين إلى تحسن ملحوظ في إدراك استدامة الأثر التنموي، خاصة فيما يتعلق بقدرة المستفيدين على الاستمرار في جني الفائدة بعد انتهاء التدخل، حيث ارتفع متوسط تقييم الفقرة الثانية من (3.12) إلى (3.76)، بفارق كبير (+0.64)، وهو ما يعكس نقلة نوعية في الثقة بفعالية السياسات على المدى الطويل. في المقابل، سُجّل انخفاض طفيف في الفقرة الأولى (من 3.70 إلى 3.62)، ما يدل على تراجع نسبي في تقييم مدى دعم البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستدامة، وإن ظل في المستوى المرتفع. أما الفقرة الثالثة، فقد حافظت على ثبات تام (3.98) بين الفترتين، ما يعكس استمرارية في وعي المشاركين بتعدد العوامل المؤثرة في استمرارية النتائج، وتقديراً ثابتاً لهذه الديناميات.

بناءً عليه، تُظهر هذه النتائج أن التحسن الأبرز لم يكن في الجوانب المؤسسية، بل في الثقة بقدرة النتائج المحققة على الاستمرار بفعل عوامل داخلية لدى المستفيدين أو بفعل نضج التدخلات نفسها، مما يُعد مؤشراً إيجابياً على نجاعة السياسات في تمكين الفئات المستهدفة وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي مستقبلاً.

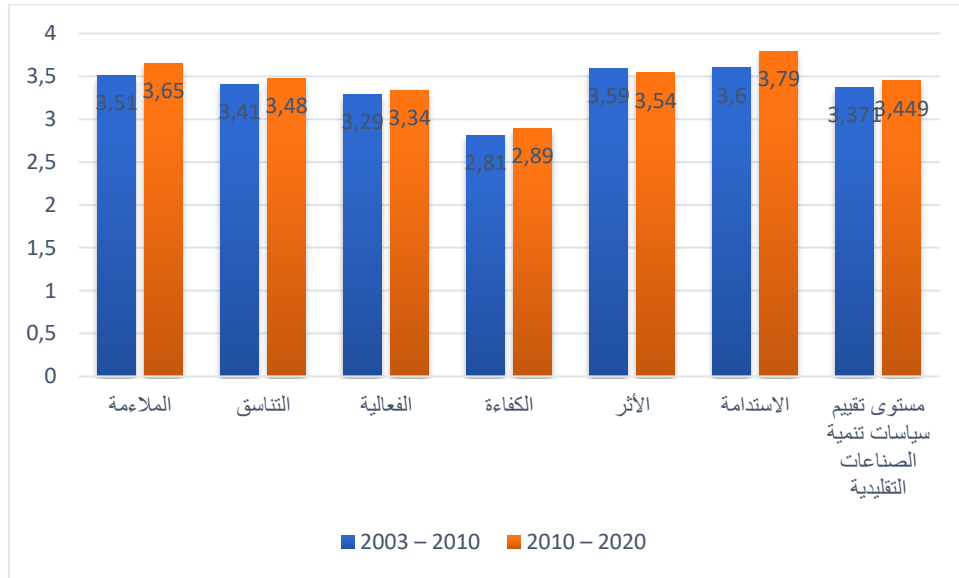
(2) **المقارنة حسب الأبعاد:** تكشف نتائج المقارنة بين الفترتين عن تحسن ملحوظ في إدراك استدامة الأثر التنموي، حيث ارتفع المتوسط العام لمحور الاستدامة من (3.60) إلى (3.79)، وهو ما يعكس تعزيزاً عاماً لفعالية السياسات من حيث ديمومة نتائجها. وقد كان أبرز هذا التحسن في بُعد "استمرار الآثار الإيجابية" الذي سجّل قفزة نوعية بلغت (+0.64)، ما يدل على تنامي الثقة لدى المستفيدين في أن التدخلات قادرة على إحداث أثر طويل الأمد، حتى بعد انتهاء الدعم المباشر. في المقابل، عرف بُعد "تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة" تراجعاً طفيفاً (-0.08)، رغم بقاء تقييمه ضمن المستوى المرتفع، ما قد يُشير إلى تباطؤ نسبي في الإصلاحات المؤسسية أو ضعف في تعزيز الأطر الداعمة. أما بُعد "المخاطر والمفاضلات المحتملة"، فقد حافظ على ثبات تام (2.98)، ما يُبرز استمرارية في إدراك وجود تحديات مستقبلية قد تعيق الاستدامة، دون تحسن أو تراجع ملحوظ في إدارتها أو التفاعل معها.

بوجه عام، تُشير هذه النتائج إلى أن التحسن المسجل في الاستدامة يعود بالأساس إلى تعزيز الأثر المباشر والدائم للتدخلات التنموية، أكثر من كونه ناتجاً عن تطور في البيئة الحاضنة أو في آليات إدارة المخاطر، مما يفتح المجال لمراجعة السياسات من زاوية تعميق مقومات الاستدامة المؤسسية وتفعيل أدوات توقع وتحجيم التحديات المحتملة.

خلاصة مقارنة الفترتين: تُظهر نتائج تقييم محور الاستدامة خلال الفترة 2010-2020 تحسناً عاماً مقارنة بالفترة السابقة، لا سيما في بُعد استمرارية الآثار الإيجابية، والذي سجّل تطوراً لافتاً، يُعزى إلى تحسين آليات الدعم والمتابعة بعد التدخلات. ويُعد التقدم المسجل في الفقرة المرتبطة بـ "استمرارية الفائدة المستقبلية" مؤشراً نوعياً على تغير إيجابي في تصور المستفيدين حول ديمومة الأثر التنموي. غير أن الثبات المُسجل في بُعد "المخاطر والمفاضلات المحتملة" يثير الانتباه إلى وجود تحديات تنظيمية أو هيكلية لم تحظ بالمعالجة الكافية بعد، وهو ما قد يُقيد فرص تعزيز الاستدامة مستقبلاً. من هذا المنطلق، فإن القراءة المتأنية للنتائج تُظهر أن التحسن تحقق أساساً على مستوى النتائج المباشرة والمُدرّكة، في حين بقيت منظومة إدارة المخاطر والتكيف مع التحديات أقل تطوراً، مما يستدعي تكاملاً أكبر بين الاستدامة المضمونية والمؤسسية في تصميم وتنفيذ السياسات التنموية القادمة.

ثالثاً: المقارنة العامة بين المحاور (المتوسطات الحسابية العامة)

الشكل رقم (10): المخطط العمودي متفاوت المسافات لمقارنة تقييم الفترتين 2010-2003 و2020-2010



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office 2019

الجدول رقم (46): المقارنة العامة بين المحاور (المتوسطات الحسابية العامة)

المحور	2010 - 2003	2020 - 2010	الفرق	نوع التغير
الملاءمة	3.51	3.65	0.14+	تحسن طفيف
التناسق	3.41	3.48	0.07+	شبه ثابت
الفعالية	3.29	3.34	0.05+	شبه ثابت
الكفاءة	2.81	2.89	0.08+	تحسن محدود
الأثر	3.59	3.54	0.05-	تراجع طفيف
الاستدامة	3.60	3.79	0.19+	تحسن ملحوظ
مستوى تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية	3.371	3.449	0.078+	تحسن تدريجي إجمالي

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت المقارنة النوعية بين فترتي 2003-2010 و 2010-2020 تباينًا ملحوظًا في أداء محاور السياسات العمومية الخاصة بتنمية الصناعات التقليدية. فقد برز محور الاستدامة كأكثر المحاور تحسنًا (+0.19) ، في دلالة على توجه السياسات بعد سنة 2010 نحو ترسيخ آثار التدخلات وضمان استمراريتها على المدى البعيد. كما سجّل محور الملاءمة تحسنًا معتبرًا (+0.14) ، ما يعكس تطورًا تدريجيًا في قدرة السياسات على الاستجابة لاحتياجات الفاعلين المحليين وظروف السياق الميداني.

في المقابل، ورغم التحسن الطفيف الذي شهده محور الكفاءة (+0.08)، إلا أنه استمر في تسجيل مستويات تقييم ضعيفة نسبيًا مقارنة ببقية المحاور، وهو ما يطرح إشكالات تتعلق بفعالية تخصيص الموارد، ومدى التوازن بين التكاليف والنتائج المحققة. أما محورا التناسق والفعالية، فقد حافظا على وضع شبه ثابت (+0.07 و +0.05) على التوالي، وهو ما قد يعكس نوعًا من الجمود المؤسسي أو غياب الابتكار في آليات التنسيق والإدارة، دون أن يصاحب ذلك تطور نوعي في النتائج أو الأداء الميداني.

من جهة أخرى، عرف محور الأثر تراجعًا طفيفًا (-0.05) ، مما يثير تساؤلات حول فعالية السياسات في إحداث تحولات عميقة ومستدامة لدى المستفيدين، ويشير ربما إلى ضعف في تحويل المدخلات والجهود المبذولة إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

وفي المجمل، يُلاحظ أن متوسط التقييم العام للسياسات ارتفع من 3.371 إلى 3.449، مسجلًا تحسنًا تدريجيًا إجماليًا (+0.078) بين الفترتين. ورغم أن هذا التحسن يعكس توجهًا إيجابيًا نسبيًا، إلا أنه لا يزال محدودًا من حيث العمق البنوي والتأثير النوعي، ولا يكفي في حد ذاته للدلالة على تحول إستراتيجي جوهري في السياسات العمومية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياسات العمومية قد سجلت تحسنًا تدريجيًا على المستوى الكمي، لا سيما في محوري الاستدامة والملاءمة، إلا أن هذا التحسن لم يُترجم إلى نقلة نوعية من حيث الفعالية الهيكلية أو الأثر التنموي الفعلي. وهو ما يستدعي مراجعة أعمق لمنطق التدخل العمومي، تتجاوز مجرد تحسين الأدوات والأساليب، نحو إعادة التفكير في الأهداف والمقاربات، لضمان إحداث نتائج تحويلية أكثر شمولًا واستدامة.

المبحث الرابع: التحليل الإحصائي الاستدلالي للفروق والعلاقات بين محاور التقييم

المطلب الأول: اختبارات الفروق بين الفترتين

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

1- اختبارات التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk

(1) الفرضية في كلا الاختبارين:

- الفرضية الصفرية (H_0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- الفرضية البديلة (H_1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نستخدم قيمة (p-value) Sig. للحكم:

إذا ($p > 0.05$) ← نقبل H_0 البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

إذا ($p \leq 0.05$) ← نرفض H_0 البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

(2) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk

الجدول رقم (47): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk

المعيار	الفترة	K-S : الإحصائية	K-S : Sig.	Shapiro-Wilk: الإحصائية	Shapiro-Wilk: Sig.	تفسير النتيجة العامة
معيار الملاءمة	2003-2010	0,133	0,028	0,936	0,01	لا يتبع التوزيع الطبيعي
معيار الملاءمة	2010-2020	0,136	0,021	0,94	0,014	لا يتبع التوزيع الطبيعي

لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,002	0,916	0	0,192	2003-2010	معيار التناسق
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,002	0,918	0	0,181	2010-2020	معيار التناسق
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,02	0,944	0,002	0,164	2003-2010	معيار الفعالية
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,002	0,918	0	0,219	2010-2020	معيار الفعالية
يميل إلى التوزيع الطبيعي	0,059	0,956	0,066	0,121	2003-2010	معيار الكفاءة
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,005	0,928	0,011	0,145	2010-2020	معيار الكفاءة
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,002	0,918	0	0,206	2003-2010	معيار الأثر
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,004	0,925	0,001	0,17	2010-2020	معيار الأثر
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0	0,849	0	0,239	2003-2010	معيار الاستدامة
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,007	0,933	0,006	0,151	2010-2020	معيار الاستدامة
لا يتبع التوزيع الطبيعي	0,003	0,924	0,000	0,188	2010-2003	مستوى تقييم سياسات التنمية
يتبع التوزيع الطبيعي	0,127	0,964	0,200*	0,098	2020-2010	مستوى تقييم سياسات التنمية

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي، باستعمال كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk، أن غالبية محاور التقييم لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث جاءت القيم الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) في معظم المتغيرات. ويُلاحظ أن اختبار Shapiro-Wilk، الذي يُعد أكثر دقة ومواءمة لحجم العينة المستخدم في هذه الدراسة (N = 50)، قد أكد هذا الاتجاه بشكل أكثر وضوحًا.

وقد بيّنت النتائج أن جميع المحاور تقريباً لا تحقق شرط التوزيع الطبيعي في الفترتين المدروستين (2010-2003 و 2020-2010)، باستثناء حالتين اثنتين تمثلان استثناءً نسبياً: أولهما محور الكفاءة للفترة 2010-2003، والذي سجّل قيمة احتمالية بلغت ($p = 0.059$) في اختبار Shapiro-Wilk، وهي أعلى بقليل من عتبة الدلالة، مما يُتيح اعتباره متغيراً يميل إلى التوزيع الطبيعي بشكل تقريبي، دون أن يُستدل منه على توزيع طبيعي كامل. وثانيهما مستوى تقييم سياسات تنمية الصناعة التقليدية للفترة 2020-2010، والذي بلغت فيه القيمة الاحتمالية ($p = 0.127$) في نفس الاختبار، ما يدل بوضوح على تحقق شرط التوزيع الطبيعي لهذا المتغير.

ثانياً: تحليل اختبار T للفروق بين الفترتين (2010-2003) و(2020-2010)

نظراً إلى أن حجم العينة في هذه الدراسة يبلغ 50مبحوثاً، أي يفوق الحد الأدنى المتعارف عليه لاستخدام الاختبارات المعلمية ($N \geq 30$)، فقد تم الاعتماد على النظرية المركزية للحدود

(Central Limit Theorem) التي تفيد بأن توزيع متوسطات العينات يقترب من التوزيع الطبيعي

مع كبر حجم العينة، حتى وإن لم تكن البيانات الأصلية موزعة توزيعاً طبيعياً.

بناءً على ذلك، تم استخدام اختبار T للعينات المرتبطة (Paired Samples T-Test) لتحليل الفروق بين متوسطات محاور التقييم في الفترتين الزمنيتين 2010-2003 و2020-2010 ومع ذلك، وحرصاً على دقة النتائج، تم تعزيز هذا التحليل باختبارات غير معلمية، مثل اختبار ويلكوكسون للرتب (Wilcoxon Signed-Ranks Test)، كاختبار مكمل للتحقق من صحة الاستنتاجات، لا سيما في ظل عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي لبعض المتغيرات.

1- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) - محور الملاءمة

(1) الجدول رقم (48): البيانات الأساسية لمحور الملاءمة

الانحراف المعياري	عدد الأفراد (N)	المتوسط الحسابي	الفترة
0.359	50	3.513	2010 - 2003
0.385	50	3.653	2020 - 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (49): نتائج التحليل الإحصائي لمحور الملاءمة

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (.Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.759 (دال)	-3.816	49	0.000	من -0.213 إلى -0.066

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: أظهرت نتائج اختبار T للعينات المرتبطة وجود فرق دال إحصائياً بين تقييم

محور الملاءمة للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($t = -3.816$, $p < 0.001$),

حيث ارتفع المتوسط من 3.513 إلى 3.653.

ويشير هذا التحسن إلى أن السياسات التنموية خلال الفترة 2020-2010 كانت أكثر توافقاً مع

حاجات وخصوصيات الفئات المستهدفة، مما يعكس تحسناً في مستوى الملاءمة نتيجة لتكييف

السياسات أو تطوير آليات التنفيذ بما يستجيب بشكل أفضل للسياق المحلي.

2- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) - محور التناسق

(1) الجدول رقم (50): البيانات الأساسية لمحور التناسق

الفترة	المتوسط الحسابي	عدد الأفراد (N)	الانحراف المعياري
2010 - 2003	3.415	50	0.609
2020 - 2010	3.480	50	0.614

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (51): نتائج التحليل الإحصائي لمحور التناسق

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (.Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.970 (دال)	-3.066	49	0.004	من -0.108 إلى -0.022

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: أظهرت نتائج اختبار T للعينات المرتبطة وجود فرق دال إحصائياً بين تقييم

محور التناسق للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($t = -3.066$, $p = 0.004$). وقد ارتفع

المتوسط من 3.415 إلى 3.480، مما يدل على تحسن نسبي في درجة التناسق بين مكونات السياسة

العامة المعتمدة في تنمية الصناعات التقليدية.

ويُشير هذا التطور إلى أن الفترة الثانية شهدت تنسيقاً أفضل بين الفاعلين أو تكاملاً أكبر بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسات القطاعية.

3- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) – محور الفعالية

(1) الجدول رقم (52): البيانات الأساسية لمحور الفعالية

الانحراف المعياري	عدد الأفراد (N)	المتوسط الحسابي	الفترة
0.343	50	3.293	2010 – 2003
0.365	50	3.337	2020 – 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (53): نتائج التحليل الاحصائي لمحور الفعالية

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (.Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.849 (دال)	-1.565	49	0.124	من -0.099 إلى 0.012

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: تشير نتائج اختبار T للعينات المرتبطة إلى عدم وجود فرق دال إحصائياً

بين تقييم محور الفعالية للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($t = -1.565$ ، $p = 0.124$). ورغم أن المتوسط ارتفع من 3.293 إلى 3.337، إلا أن هذا التحسن غير كافٍ ليُعد معنوياً من الناحية الإحصائية.

يمكن تفسير ذلك بأن الإجراءات المعتمدة في الفترة الثانية لم تُحدث تغييراً واضحاً في مستوى الفعالية وفقاً لآراء الباحثين، ما يشير إلى ضرورة مراجعة آليات التفعيل أو قياس المخرجات والنتائج المتحققة خلال الفترة 2020-2010.

4- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) – محور الكفاءة

(1) الجدول رقم (54): البيانات الأساسية لمحور الكفاءة

الانحراف المعياري	عدد الأفراد (N)	المتوسط الحسابي	الفترة
0.601	50	2.815	2010 – 2003
0.645	50	2.895	2020 – 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (55): نتائج التحليل الإحصائي لمحور الكفاءة

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (.Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.955 (دال)	-2.947	49	0.005	من -0.135 إلى -0.025

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: أظهرت نتائج اختبار T للعينات المرتبطة وجود فرق دال إحصائياً بين تقييم

محور الكفاءة للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($p = 0.005$, $t = -2.947$).

وقد ارتفع المتوسط من 2.815 إلى 2.895، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في درجة الكفاءة، أي في

مدى توظيف الموارد المالية والبشرية بطريقة تحقق المخرجات بأقل التكاليف.

ورغم أن مستوى الكفاءة لا يزال في الحدود "المتوسطة المنخفضة"، إلا أن الفارق الإحصائي يُشير

إلى تحسن تدريجي في آليات تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف بتكلفة أقل أو مردودية أعلى.

5- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) - محور الأثر

(1) الجدول رقم (56): البيانات الأساسية لمحور الأثر

الفترة	المتوسط الحسابي	عدد الأفراد (N)	الانحراف المعياري
2010 - 2003	3.590	50	0.380
2020 - 2010	3.547	50	0.361

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (57): نتائج التحليل الإحصائي لمحور الأثر

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (.Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.866 (دال)	-3.816	49	0.119	من -0.011 إلى 0.098

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: تشير نتائج اختبار T للعينات المرتبطة إلى عدم وجود فرق دال إحصائياً

بين تقييم محور الأثر للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($p = 0.119$, $t = 1.589$).

ورغم الانخفاض الطفيف في المتوسط من 3.590 إلى 3.547، إلا أن هذا التغيير غير معنوي من الناحية الإحصائية، مما يدل على أن تأثير السياسات على المستفيدين والمجتمع لم يشهد تغيراً جوهرياً خلال الفترة الثانية.

ويمكن تفسير ذلك بأن نتائج السياسات في الميدان قد بقيت على نفس المستوى تقريباً، أو أن الآثار طويلة الأمد لم تتجسد بعد بشكل واضح.

6- اختبار T للعينات المترابطة (Paired Samples T-test) – محور الاستدامة

(1) الجدول رقم (58): البيانات الأساسية لمحور الاستدامة

الانحراف المعياري	عدد الأفراد (N)	المتوسط الحسابي	الفترة
0.431	50	3.600	2010 – 2003
0.435	50	3.787	2020 – 2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(2) الجدول رقم (59): نتائج التحليل الاحصائي لمحور الاستدامة

فاصل الثقة (95%)	مستوى الدلالة (.Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة t المحسوبة	معامل الارتباط (r)	المؤشر القيمة
من -0.277 إلى -0.097	0.000	49	-4.164	0.732 (دال)	

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

(3) التحليل التفسيري: أظهرت نتائج اختبار T للعينات المترابطة وجود فرق دال إحصائياً بين تقييم

محور الاستدامة للفترتين 2010-2003 و 2020-2010 ($t = -4.164$, $p < 0.001$).

وقد ارتفع المتوسط من 3.60 إلى 3.79، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ في استدامة السياسات المعتمدة في تنمية الصناعات التقليدية، سواء من حيث الاستمرارية الزمنية، أو القدرة على تعزيز الأثر طويل الأمد.

ويُعزى هذا التحسن إلى تعزيز آليات التمويل، وتكامل الجهود المؤسسية، وتبني مناهج تشاركية أكثر فعالية في المرحلة الثانية.

7- اختبار T للعينات المترابطة – (Paired Samples T-Test) مستوى تقييم السياسات

1) الجدول رقم (60): البيانات الأساسية لمستوى تقييم السياسات

الفترة	المتوسط الحسابي	عدد الأفراد (N)	الانحراف المعياري
2010 – 2003	3.371	50	0.294
2020 – 2010	3.450	50	0.301

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

2) الجدول رقم (61): نتائج التحليل الإحصائي لمستوى تقييم السياسات

المؤشر	معامل الارتباط (r)	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية (df)	مستوى الدلالة (Sig)	فاصل الثقة (95%)
القيمة	0.946 (دال)	-5.672	49	0.000	من -0.106 إلى -0.051

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

3) أظهرت نتائج اختبار T للعينات المرتبطة وجود فرق ذو دلالة إحصائية عالية بين متوسط مستوى تقييم السياسات للفترتين 2010-2003 و 2020-2010، حيث بلغت قيمة t المحسوبة -5.672 عند مستوى دلالة (p = 0.000)، وهو ما يعكس فرقاً معنوياً في التقييم العام. وقد ارتفع المتوسط الحسابي من 3.371 في الفترة الأولى إلى 3.450 في الفترة الثانية، بفارق بلغ +0.079، مما يشير إلى تحسن تدريجي معتبر في تقييم الأداء العام للسياسات العمومية المتعلقة بالصناعات التقليدية. ويعكس هذا الارتفاع تحسناً ملموساً في بعض المحاور الفرعية، لا سيما الاستدامة والملاءمة، إلا أن درجة التحسن لا تزال كمية ومحدودة نسبياً، ما قد يفتح النقاش حول مدى نجاعة التحسينات الهيكلية مقارنة بتحسين المؤشرات الشكلية أو الإجرائية. كما تكشف درجة الارتباط العالية (r = 0.946) بين التقييمين في الفترتين عن درجة اتساق قوية في مواقف وآراء المستجيبين، ما يدعم موثوقية المقارنة ويُعزز من قوة الاستدلال الإحصائي في هذا المحور.

الخلاصة:

تشير نتائج اختبار T إلى وجود تحسن دال إحصائياً في أربعة محاور رئيسية هي: الملاءمة، التناسق، الكفاءة، والاستدامة، مما يدل على تطور السياسات التنموية خلال الفترة 2010-2020 مقارنة بما كانت عليه في 2003-2010، خاصة من حيث التكيف مع السياق المحلي وتحقيق استمرارية الأثر.

في المقابل، لم تُسجل فروق دالة في محوري الفعالية والأثر، ما قد يعكس ثباتاً في مستوى النتائج المتحققة أو محدودية التطوير في آليات التقييم والتأثير المجتمعي خلال الفترة الثانية.

ثالثاً: نتائج اختبار ويلكوكسون للرتب المرتبطة بين الفترتين 2003-2010 و2010-2020

1- الفرضيات في اختبار (Wilcoxon):

- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد فرق بين القيمتين المرتبطتين (أي لا فرق بين الفترتين).
- الفرضية البديلة (H_1): يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين القيمتين المرتبطتين.

2- نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed-Ranks Test)

الجدول رقم (62): نتائج اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon Signed-Ranks Test)

المحور	Z المحسوبة	Sig. (ثنائي الطرف)	حجم الأثر (r)	اتجاه التغيير	مستوى الأثر
الملاءمة	-3.774	0.000	0,53	تحسن دال	كبير
التناسق	-2.739	0.006	0,39	تحسن دال	متوسط
الفعالية	-1.492	0.136	0,21	لا فرق معنوي	صغير
الكفاءة	-2.782	0.005	0,39	تحسن دال	متوسط
الأثر	-1.450	0.147	0,21	تراجع غير دال	صغير
الاستدامة	-3.631	0.000	0,51	تحسن دال	كبير
التقييم الكلي	-4,729	0.000	0,67	تحسن دال	كبير

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

الإحصائية مبنية على الرتب الموجبة (انخفاض الأثر) * .

حجم الأثر $r = |Z| / \sqrt{N}$ ؛ صغير = 0.1، متوسط = 0.3، كبير = 0.5.

بالاعتماد على نتائج اختبار Wilcoxon للرتب المرتبطة، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الختامية ذات الدلالة الإحصائية والتفسيرية. فقد بينت النتائج وجود فروق معنوية لصالح الفترة 2010-2020 في أربعة محاور رئيسية من أصل ستة، وهي: الملاءمة، التناسق، الكفاءة، والاستدامة. ويعزز هذا المعطى من موثوقية النتائج المستخلصة من اختبار T للعينات المرتبطة، حيث تتقاطع الاستنتاجات في تأكيد حدوث تحسن واضح وملحوس في هذه الأبعاد خلال العقد الثاني.

في المقابل، لم تُسجل فروق معنوية في محوري الفعالية والأثر، وهو ما يوحي بحالة من الاستقرار النسبي في أداء هذه الجوانب ما بين الفترتين، دون أن يرقى ذلك إلى مستوى التحسن المعنوي. وبناءً على هذا التحليل، يمكن الاستنتاج بأن التحسينات الجوهرية في السياسة العمومية المعنوية بتمية الصناعات التقليدية قد انصبت خلال الفترة 2010-2020 على محاور ترتبط ب جودة التصميم المؤسسي، تنسيق الفاعلين، كفاءة التنفيذ، واستدامة النتائج، في حين ظل تحقيق الأثر الفعلي وتعزيز الفعالية التنفيذية بحاجة إلى تدخلات نوعية إضافية.

المطلب الثاني: تحليل الفروق حسب المتغيرات الديمغرافية

أولاً: اختبار Mann-Whitney U للمقارنة بين المهنيين والأكاديميين (المسمى الوظيفي) حسب محاور التقييم في الفترتين الزمنية 2003-2010 و 2010-2020

تشير نتائج اختبار Shapiro-Wilk إلى أن معظم محاور التقييم لا تتبع التوزيع الطبيعي في إحدى الفئتين على الأقل (المهنيين أو الأكاديميين)، لا سيما في محاور الملاءمة، التناسق، والأثر، إضافة إلى الاستدامة التي لم تتبع التوزيع الطبيعي لدى كلا الفئتين.

ونتيجة لذلك، تم اعتماد اختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين الفئتين، كونه اختباراً غير معلمي لا يتطلب تحقق شروط التوزيع الطبيعي أو تساوي التباينات، ويوفر نتائج دقيقة وموثوقة في ظل طبيعة البيانات الحالية.

1- الفرضيات في اختبار (Mann-Whitney U):

- الفرضية الصفرية (H_0): الخلفية الوظيفية (مهني أو أكاديمي) لا تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

- الفرضية البديلة (H_1): الخلفية الوظيفية تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

2- نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test)

الجدول رقم (63): نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test) حسب المسمى الوظيفي

المحور الفترة الزمنية	U de Mann-Whitney	Z	Sig. (ثنائي الطرف)
الملاءمة 2010-2003	260	-0,053	0,958
الملاءمة 2020-2010	247	-0,331	0,741
التناسق 2010-2003	207	-1,209	0,227
التناسق 2020-2010	206,5	-1,217	0,224
الفعالية 2010-2003	259	-0,075	0,94
الفعالية 2020-2010	250,5	-0,258	0,796
الكفاءة 2010-2003	230	-0,695	0,487
الكفاءة 2020-2010	254	-0,182	0,856
الأثر 2010-2003	227	-0,764	0,445
الأثر 2020-2010	199,5	-1,352	0,176
الاستدامة 2010-2003	191,5	-1,569	0,117
الاستدامة 2020-2010	224	-0,835	0,404

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

في إطار تحليل الفروق حسب المسمى الوظيفي، تم استخدام اختبار Mann-Whitney U باعتباره أحد الاختبارات غير المعلمية المناسبة لظروف توزيع البيانات، وذلك بهدف مقارنة تقييم فئتي الأكاديميين والمهنيين لمحاور السياسة العمومية الخاصة بتنمية الصناعات التقليدية خلال الفترتين 2010-2003 و2020-2010. وقد كشفت نتائج الاختبار أن جميع القيم الاحتمالية (Sig.) تجاوزت مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في مختلف محاور التقييم عبر الفترتين (الخلفية الوظيفية لا تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية).

إذ تراوحت القيم ما بين 0.958 (كأعلى قيمة لمعيار الملاءمة في الفترة 2003-2010) و0.117 (كأدنى قيمة لمعيار الاستدامة في الفترة ذاتها). ورغم أن بعض النتائج، خاصة في محوري الأثر والاستدامة، اقتربت نسبياً من عتبة الدلالة، إلا أن ذلك لا يكفي لرفض الفرضية الصفرية. وتشير هذه المعطيات إلى درجة من التوافق في الرؤى بين الأكاديميين والمهنيين، وهو ما يمكن تفسيره بوجود تصورات وخبرات ميدانية متقاربة تجاه السياسات العمومية المعتمدة في قطاع الصناعات التقليدية، بغض النظر عن الاختلاف في الخلفية الوظيفية.

ثانياً: اختبار Mann-Whitney U للمقارنة بين الذكور والإناث (الجنس) حسب محاور التقييم في الفترتين الزمنية 2010-2003 و2020-2010

أظهرت نتائج اختبار Shapiro-Wilk، المعتمد لقياس مدى اتّباع البيانات للتوزيع الطبيعي، أن معظم محاور التقييم لا تتبع التوزيع الطبيعي لدى الذكور أو الإناث أو كليهما، باستثناء محور الكفاءة في الفترتين الزمنية، والذي أظهر اتساقاً مع التوزيع الطبيعي لدى الفئتين. وبناءً عليه، تم اعتماد اختبار Mann-Whitney U بوصفه اختباراً غير معلمي ملائماً لطبيعة توزيع البيانات، وذلك بهدف تحليل الفروق في تقييم السياسات العمومية للصناعات التقليدية بين الذكور والإناث بشكل موثوق ومنهجي.

1- الفرضيات في اختبار (Mann-Whitney U):

- الفرضية الصفرية (H_0): الخلفية الجنسية (ذكر أو أنثى) لا تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

- الفرضية البديلة (H_1): الخلفية الجنسية تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

2- نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test)

الجدول رقم (64): نتائج اختبار (Mann-Whitney U Test) حسب الجنس

المحور الفترة الزمنية	U de Mann-Whitney	Z	Sig. (ثنائي الطرف)
الملاءمة 2010-2003	294,5	-0,313	0,754
الملاءمة 2020-2010	301,5	-0,177	0,86

0,423	-0,801	270,5	التناسق 2010-2003
0,639	-0,47	287	التناسق 2020-2010
0,241	-1,174	251	الفعالية 2010-2003
0,034	-2,116	203,5	الفعالية 2020-2010
0,392	-0,855	267	الكفاءة 2010-2003
0,258	-1,132	253	الكفاءة 2020-2010
0,213	-1,246	247,5	الأثر 2010-2003
0,074	-1,785	220	الأثر 2020-2010
0,064	-1,849	219,5	الاستدامة 2010-2003
0,004	-2,872	166,5	الاستدامة 2020-2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

يعرض الجدول نتائج اختبار Mann-Whitney U لقياس الفروق بين الذكور والإناث في تقييم محاور السياسة العمومية لتنمية الصناعات التقليدية، وذلك عبر الفترتين الزمنية 2010-2003 و 2010-2020. وقد تم اللجوء إلى هذا الاختبار بوصفه أحد الاختبارات غير المعلمية المناسبة لقياس الفروق بين مجموعتين مستقلتين، لا سيما في ظل عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي في بعض المتغيرات، كما بينت اختبارات Shapiro-Wilk السابقة.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في معظم محاور التقييم خلال الفترتين الزميتين، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية (Sig.) مستوى الدلالة المعتمد (0.05) في أغلب المؤشرات. وهو ما يعكس درجة من التجانس في تقييم أفراد العينة بغض النظر عن جنسهم.

غير أن محور الفعالية للفترة 2020-2010 سجل قيمة دالة إحصائية (Sig. = 0.034)، ما يشير إلى وجود فروق معنوية بين الذكور والإناث في تقييم هذا البعد خلال العقد الثاني من الدراسة. كما أظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائية في محور الاستدامة للفترة نفسها (Sig. = 0.004)، وهو ما يُعدّ الفارق الأكثر وضوحاً بين الجنسين في هذا المحور.

تشير هذه النتائج إلى أن التقييمات المرتبطة بفعالية واستدامة السياسة العمومية خلال الفترة الأخيرة كانت موضع اختلاف بين الجنسين، وهو ما قد يُعزى إلى تباين في مستوى الاستفادة من البرامج أو في طرق التفاعل معها، أو حتى في مستوى إدراك أبعاد الأداء بين الفئتين.

ثالثاً: اختبار كروسكال واليس (Kruskal–Wallis H) حسب الفئة العمرية في تقييم محاور السياسة العمومية لتنمية الصناعات التقليدية

نظراً لعدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي في غالبية المحاور ضمن الفئات العمرية، خاصة وفق اختبار Shapiro–Wilk، بالإضافة إلى عدم توازن أحجام العينات بين الفئات، فقد تم اللجوء إلى اختبار Kruskal–Wallis لقياس الفروق في تقييم محاور السياسة العمومية بين الفئات الثلاث. يُعد هذا الاختبار بديلاً غير معلمي لاختبار ANOVA، ويوفر نتائج موثوقة في ظل الظروف الإحصائية الراهنة للعينة.

1- الفرضيات في اختبار (Kruskal–Wallis H):

- الفرضية الصفرية (H_0): الفئة العمرية لا تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

- الفرضية البديلة (H_1): الفئة العمرية تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

2- نتائج اختبار (Kruskal–Wallis H): تم افتراض أن المقارنات الثلاثية تتم بين الفئات التالية:

- المقارنة 1: (39–30) و(49–40)

- المقارنة 2: (39–30) و(50 فأكثر)

- المقارنة 3: (49–40) و(50 فأكثر)

الجدول رقم (65): نتائج اختبار Kruskal–Wallis H واختبارات Mann–Whitney U حسب فئات الفئة العمرية

النتيجة العامة	Mann–Whitney	Mann–Whitney	Mann–Whitney	Kruskal–Wallis	المحور ١ الفترة الزمنية
	3 (Sig.)	2 (Sig.)	1 (Sig.)	(Sig.)	
لا توجد فروق	0.786	0.642	0.821	0.944	الملاءمة 2003–2010
لا توجد فروق	0.585	0.710	0.743	0.829	الملاءمة 2010–2020
قريبة من الدلالة	0.078	0.769	0.064	0.062	التناسق 2003–2010

التناسق 2010-2020	0.140	0.133	0.769	0.127	لا توجد فروق
الفعالية 2003-2010	0.157	0.154	0.923	0.135	لا توجد فروق
الفعالية 2010-2020	0.062	0.023	0.779	0.200	توجد فروق
الكفاءة 2003-2010	0.020	0.323	0.569	0.007	توجد فروق
الكفاءة 2010-2020	0.029	0.479	0.365	0.009	توجد فروق
الأثر 2003-2010	0.374	0.524	1.000	0.187	لا توجد فروق
الأثر 2010-2020	0.026	0.053	0.452	0.036	توجد فروق
الاستدامة 2003-2010	0.844	0.573	0.837	0.713	لا توجد فروق
الاستدامة 2010-2020	0.765	0.588	1.000	0.570	لا توجد فروق

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أسفرت نتائج اختبار Kruskal-Wallis واختبارات Mann-Whitney الثلاثية عن مؤشرات هامة في تقييم محاور السياسة العمومية عبر الفئتين الزمنيتين 2010-2003 و 2010-2020، وذلك حسب الفئات العمرية المختلفة. فقد اتضح أن محور الملاءمة لم يشهد فروقاً ذات دلالة إحصائية في كلا الفترتين، ما يعكس تقيماً متجانساً للسياسة من حيث مدى ملاءمتها عبر مختلف الفئات. أما التناسق، فقد أظهر مؤشرات على فروق شبه دالة في الفترة 2010-2003، لا سيما بين المجموعات (30-39) و(40-49) و(40-49) و(50 فأكثر)، مما يوحي بوجود تباينات طفيفة في الإدراك، لكن هذه التباينات تراجعت في الفترة التالية، ما يعكس تحسناً في استقرار السياسات من حيث التناسق. فيما يتعلق بمحور الفعالية، لم تظهر فروق في الفترة الأولى، بينما كشفت نتائج الفترة الثانية عن وجود فروق معنوية بين بعض الفئات، خاصة بين المجموعتين (30-39) و(40-49)، مما يشير إلى اختلاف في تقييم الأثر العملي للسياسات حسب تجارب الفئات. وبالمثل، بينت نتائج محور الكفاءة وجود فروق معنوية في كلا الفترتين، لا سيما بين المجموعتين (40-49) و(50 فأكثر)، ما يعكس تبايناً في تصورات استغلال

الموارد أو فعالية الأداء الإداري. أما محور الأثر، فقد اتسم بتجانس التقييم في الفترة الأولى، في حين ظهرت فروق معنوية في الفترة الثانية، خصوصًا بين المجموعتين (40-49) و(50 فأكثر)، ما يدل على تباين في مدى الإحساس بنتائج السياسات. وأخيرًا، أظهر محور الاستدامة نتائج مستقرة دون وجود فروق معنوية بين الفئات في الفترتين، مما يعكس إجماعًا نسبيًا حول ديمومة السياسات أو استمرار أثرها. وبوجه عام، فإن غياب الفروق في أغلب المحاور يعكس تقاربًا في الإدراك العام لأداء السياسات، غير أن تميز بعض المحاور مثل الكفاءة والفعالية والأثر بفروق معنوية في بعض الفترات يشير إلى أن تأثير السياسات لم يكن موحدًا على جميع الفئات.

رابعًا: اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis H) حسب الخبرة المهنية في تقييم محاور السياسة العمومية لتنمية الصناعات التقليدية

تمّ التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات حسب فئات الخبرة المهنية (5-10 سنوات، 11-15 سنة، 16 سنة فأكثر) باستخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk، حيث يُعد هذا الأخير أكثر ملاءمة لحجم العينة، خاصة في حالاته الصغيرة والمتوسطة. ($N < 50$)

أظهرت النتائج أن الفئة ذات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات، ورغم أنها غالبًا ما أظهرت قيمًا احتمالية مرتفعة تشير ظاهريًا إلى تماثل البيانات مع التوزيع الطبيعي، إلا أن حجمها الضئيل ($N=3$) يجعل نتائجها غير موثوقة إحصائيًا. بالمقابل، أظهرت الفئتان الأخريان (11-15 سنة و16 سنة فأكثر) في عدد معتبر من المحاور (وخاصة محاور الاتساق، الأثر، الاستدامة، والفعالية في الفترة الثانية) قيمًا احتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

وعليه، وبالنظر إلى هذه النتائج، فقد تم اعتماد الاختبارات الإحصائية غير المعلمية مثل اختبار Kruskal-Wallis واختبار Mann-Whitney U لتحليل الفروق بين فئات الخبرة المهنية، بما يتلاءم مع طبيعة توزيع البيانات.

1- الفرضيات في اختبار (Kruskal-Wallis H):

- الفرضية الصفرية (H_0): الفئة العمرية لا تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

- الفرضية البديلة (H_1): الفئة العمرية تؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

2- نتائج اختبار (Kruskal-Wallis H): تم افتراض أن المقارنات الثلاثية تتم بين الفئات التالية:

- المقارنة 1: (5-10 سنوات) و(11-15 سنة)

- المقارنة 2: (5-10 سنوات) و(16 فأكثر)

- المقارنة 3: (11-15 سنة) و(16 فأكثر)

الجدول رقم (66): نتائج اختبار Kruskal-Wallis H واختبارات Mann-Whitney U حسب فئات الخبرة المهنية

النتيجة العامة	Mann-Whitney 3 (Sig.)	Mann-Whitney 2 (Sig.)	Mann-Whitney 1 (Sig.)	Kruskal-Wallis (Sig.)	المحور ١ الفترة الزمنية
لا توجد فروق	0,202	0,973	0,805	0,973	الملاءمة 2003- 2010
لا توجد فروق	0,429	0,973	0,561	0,341	الملاءمة 2010- 2020
لا توجد فروق	0,429	0,196	0,202	0,302	التناسق 2003- 2010
لا توجد فروق	0,429	0,429	0,429	0,199	التناسق 2010- 2020
لا توجد فروق	0,429	0,315	0,271	0,517	الفعالية 2003- 2010
قريبة من الدلالة	0,315	0,067	0,082	0,117	الفعالية 2010- 2020
لا توجد فروق	0,472	0,472	0,68	0,59	الكفاءة 2003- 2010
لا توجد فروق	0,472	0,761	0,742	0,861	الكفاءة 2010- 2020
لا توجد فروق	0,62	0,71	0,62	0,508	الأثر 2003- 2010

لا توجد فروق	0,62	0,112	0,101	0,175	الأثر 2010-2020
لا توجد فروق	0,61	0,61	0,742	0,487	الاستدامة 2003-2010
لا توجد فروق	0,61	0,813	0,62	0,654	الاستدامة 2010-2020

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تمّ تحليل أثر متغير الخبرة المهنية على تقييم المشاركين لمحاور السياسة العمومية لتنمية الصناعات التقليدية خلال الفترتين 2003-2010 و 2010-2020، باستخدام اختباري Kruskal-Wallis و Mann-Whitney U، وذلك في ضوء عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي في عدد من المتغيرات، مما استوجب الاعتماد على اختبارات غير معلمية مناسبة.

أظهرت نتائج اختبار Kruskal-Wallis أن جميع القيم الاحتمالية جاءت أعلى من 0.05، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الخبرة المختلفة في تقييم المحاور، بما في ذلك الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة.

وقد دعمت نتائج اختبار Mann-Whitney U هذا الاستنتاج، إذ لم تسجّل أي فروق ذات دلالة في المقارنات الثنائية بين الفئات، رغم اقتراب بعض المحاور من مستوى الدلالة المقبول، مثل محور الفعالية (2010-2020) الذي بلغ في بعض الجداول قيمة (0.082 أو 0.067)، وهي مؤشرات غير كافية لرفض الفرضية الصفرية.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الخبرة المهنية لم تكن عاملاً فارقاً في تقييم أفراد العينة للسياسات العمومية المعتمدة في قطاع الصناعات التقليدية خلال الفترتين الزمنيةتين المدروستين. وهو ما يعكس نوعاً من التجانس في إدراك السياسات وتقييمها لدى المشاركين، بغض النظر عن عدد سنوات خبرتهم المهنية.

خامساً: اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis H) حسب المستوى التعليمي في تقييم محاور السياسة العمومية لتنمية الصناعات التقليدية ثم اختبار (Jonckheere-Terpstra) لتحليل الاتجاهات حسب فئات المستوى التعليمي

تم استخدام اختبائي Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk لفحص مدى اتّباع البيانات للتوزيع الطبيعي عبر فئات المستوى التعليمي (ثانوي، ليسانس، مهندس/ماستر، دكتوراه)، وذلك في جميع محاور تقييم السياسة العمومية خلال الفترتين الزمنيّتين (2010-2003) و (2010-2020).

كشفت النتائج عن تفاوت واضح في مطابقة التوزيع الطبيعي بين مختلف الفئات:

- أظهرت فئة الثانوي بشكل شبه منتظم قيماً احتمالية منخفضة ($\text{Sig.} < 0.05$) في معظم المحاور، وخاصة وفق اختبار Shapiro-Wilk، مما يدل على ابتعاد بياناتها عن التوزيع الطبيعي بدرجة كبيرة.
- سجلت فئة الليسانس نتائج متباينة، حيث كانت بعض المحاور (مثل الملاءمة والاستدامة 2003-2010) قريبة من التوزيع الطبيعي، بينما ابتعدت محاور أخرى (مثل الأثر والاستدامة 2010-2020) عنه، وهو ما يشير إلى جزئية تحقق الافتراض الطبيعي داخل هذه الفئة.
- فئة المهندس أو الماستر أظهرت بدورها انحرافاً ملحوظاً عن التوزيع الطبيعي، خصوصاً في محاور مثل الفعالية، الأثر، والاستدامة، حيث كانت قيم Shapiro-Wilk غالباً دون 0.05.
- أما فئة الدكتوراه، فرغم محدودية حجم العينة ($N=7$)، فقد أظهرت بياناتها بعض الاستقرار النسبي في بعض المحاور، إلا أن عدداً آخر من المحاور (كالتناسق والاستدامة) سجل أيضاً انحرافاً عن التوزيع الطبيعي.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن شرط التوزيع الطبيعي لا يتحقق بدرجة كافية في معظم فئات المستوى التعليمي، خاصة بالنسبة لفئات الثانوي والمهندس/ماستر، مما يبرّر استخدام الاختبارات غير المعلمية في تحليل الفروق حسب هذا المتغير، مثل اختبار Kruskal-Wallis واختبارات (Jonckheere-Terpstra) لتحليل الاتجاهات حسب فئات المستوى التعليمي

1- الفرضيات في اختبار (Kruskal-Wallis H):

- الفرضية الصفرية (H_0): المستوى التعليمي لا يؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

- الفرضية البديلة (H_1): المستوى التعليمي يؤثر على تقييم محاور السياسة العمومية للصناعات التقليدية.

2- الفرضيات في اختبار (Jonckheere-Terpstra):

- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد اتجاه رتيب (تصاعدي أو تنازلي) في تقييم محاور السياسة العمومية عبر فئات المستوى التعليمي.

- الفرضية البديلة (H_1): يوجد اتجاه رتيب في تقييم محاور السياسة العمومية عبر فئات المستوى التعليمي.

2- نتائج كل من اختبار (Kruskal-Wallis H) واختبار (Jonckheere-Terpstra)

الجدول رقم (67): النتائج المجمعَة لاختباري Kruskal-Wallis و Jonckheere-Terpstra لحسب المستوى التعليمي

المحور الفترة الزمنية	قيمة H (Kruskal-Wallis)	Sig. (K-W)	Z المحسوب (J-T)	Sig. (J-T)	الاتجاه (J-T)	الدلالة العامة
الملاءمة 2010-2003	21,23	0	0,196	0,845	غير دال	فروق بدون اتجاه
الملاءمة 2020-2010	10,798	0,013	1,903	0,057	تصاعدي ضعيف	فروق مع اتجاه عند الحدود
التناسق 2010-2003	19,143	0	2,436	0,015	تصاعدي معتدل	فروق ذات اتجاه معنوي
التناسق 2020-2010	14,786	0,002	2,839	0,005	تصاعدي واضح	فروق واتجاه معنوي واضح
الفعالية 2010-2003	17,79	0	3,816	0	تصاعدي قوي	فروق واتجاه معنوي قوي

فروق واتجاه معنوي قوي	تصاعدي قوي	0,001	3,385	0,002	14,839	الفعالية 2020-2010
لا فروق ولا اتجاه	غير دال	0,681	-0,412	0,679	1,515	الكفاءة 2010-2003
لا فروق ولا اتجاه	غير دال	0,858	-0,179	0,555	2,085	الكفاءة 2020-2010
فروق واتجاه معنوي قوي	تصاعدي قوي	0,001	3,476	0,003	13,849	الأثر 2010-2003
فروق واتجاه قوي جداً	تصاعدي قوي جداً	0	3,897	0	18,03	الأثر 2010-2020
فروق واتجاه قوي جداً	تصاعدي قوي جداً	0	5,839	0	29,197	الاستدامة 2010-2003
فروق واتجاه معنوي قوي	تصاعدي قوي	0	4,358	0	19,833	الاستدامة 2020-2010

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis H لاختبار وجود فروق دالة إحصائية في تقييم السياسات العمومية لتنمية الصناعات التقليدية بين فئات المستوى التعليمي (ثانوي، جامعي، ماجستير، دكتوراه)، وقد أظهرت النتائج وجود فروق معنوية في معظم محاور التقييم، باستثناء محور الكفاءة. فقد سُجّلت فروق دالة في كل من "الملاءمة"، "التناسق"، "الفعالية"، "الأثر"، و"الاستدامة" خلال الفترتين 2010-2003 و 2010-2020، مما يشير إلى تأثير ملموس للمستوى التعليمي في تشكيل مواقف المستجوبين تجاه السياسات المنفذة. في المقابل، لم تُظهر النتائج فروقاً معنوية تُذكر في محور "الكفاءة"، ما يعكس توافقاً نسبياً بين فئات المستوى التعليمي بخصوص هذا البُعد.

ولتعزيز تفسير هذه الفروق، تم اللجوء إلى اختبار Jonckheere-Terpstra الذي يقيس وجود اتجاه رتيب في التقييمات حسب تسلسل المستويات التعليمية. وقد كشفت النتائج عن وجود اتجاه تصاعدي معنوي في تقييم أغلب المحاور، لاسيما "الفعالية"، "الأثر"، و"الاستدامة"، وهو ما يشير إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي (ماستر/مهندس ودكتوراه) يميلون إلى تقييم هذه المحاور بشكل أكثر إيجابية مقارنةً بذوي التعليم الأدنى. كما ظهرت دلالة ضعيفة في محور "الملاءمة" خلال الفترة 2010-2020، ما قد يدل على بداية تشكل اتجاه تصاعدي في التقييم مع الارتفاع في المستوى التعليمي. أما في محور

"الكفاءة"، فلم تُسجَل اتجاهات رتيبة دالة، مما يتماشى مع نتائج Kruskal-Wallis ويعزز فرضية استقرار الرؤية النقدية لهذا الجانب عبر مختلف الفئات.

بصورة عامة، تؤكد هذه النتائج أهمية المستوى التعليمي كعامل مؤثر في تفسير تباينات وتوجهات تقييم السياسات، وتعكس التمايز في الإدراك والتحليل الذي قد يرتبط بدرجة التكوين الأكاديمي ومستوى الاطلاع على قضايا التنمية القطاعية.

المطلب الثالث: اختبار العلاقات بين المحاور وتحليل أثرها على الاستدامة والأثر

أولاً: تحليل الارتباط بين محاور التقييم

1- تحليل الارتباط بين محاور التقييم للفترة 2003 – 2010

الجدول رقم (68): خريطة حرارية لمصفوفة الارتباط بين معايير التقييم للفترة 2003-2010

	الملاءمة	التناسق	الفعالية	الكفاءة	الأثر	الاستدامة
الملاءمة	1	0,504**	0,242	0,324*	0,292*	0,255
التناسق	0,504**	1	0,553**	0,221	0,133	0,573**
الفعالية	0,242	0,553**	1	0	0,333*	0,718**
الكفاءة	0,324*	0,221	0	1	-0,056	-0,009
الأثر	0,292*	0,133	0,333*	-0,056	1	0,619**
الاستدامة	0,255	0,573**	0,718**	-0,009	0,619**	1

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office 2019

- النجمتان (**) تعنيان دلالة معنوية عالية عند مستوى 0.01.

- النجمة الواحدة (*) تعني دلالة معنوية عند مستوى 0.05.

- القيم السالبة تشير إلى علاقة عكسية، ولكنها في هذا السياق ضعيفة وغير دالة إحصائياً.

أظهر تحليل الارتباط بين محاور تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية للفترة 2003-2010 وجود علاقات دالة متفاوتة في القوة والاتجاه، تعكس إلى حدٍ كبير طبيعة التفاعل البنوي بين أبعاد هذه السياسات. فقد تبين أن معيار الملاءمة سجّل علاقات دالة إحصائياً مع كل من التناسق ($r = 0.504$).

($p < 0.01$)، الكفاءة ($r = 0.324, p < 0.05$)، والأثر ($r = 0.292, p < 0.05$)، إلا أن قوة هذه العلاقات بقيت محدودة نسبياً، ما يدل على أن التلاؤم مع احتياجات الحرفيين لم يكن كافياً لتعزيز مستويات عالية من التكامل أو النتائج المستدامة. في المقابل، لم تكن العلاقة بين الملاءمة والاستدامة ذات دلالة إحصائية ($p = 0.074$)، مما قد يشير إلى غياب الأثر طويل المدى للسياسات الملائمة في تلك المرحلة.

أما محور التناسق، فقد تميز بعلاقات دالة وقوية نسبياً مع كل من الفعالية ($r = 0.553, p < 0.01$) والاستدامة ($r = 0.573, p < 0.01$)، ما يعكس دور التنسيق الأفقي والرأسي بين السياسات في تعزيز تنفيذ السياسات على نحو أكثر استدامة. ومع ذلك، لم تسجل علاقات دالة بين التناسق والكفاءة أو الأثر، وهو ما قد يعكس ضعف التكامل الإداري أو المؤسسي في تحويل التناسق إلى نتائج عملية ملموسة.

من جهة أخرى، شكّل محور الفعالية أحد المحاور الأكثر ترابطاً، إذ أظهر علاقة قوية جداً مع الاستدامة ($r = 0.718, p < 0.01$)، مما يدل على أن تحقيق الأهداف المرحلية للسياسات ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية استمرار نتائجها على المدى الطويل. إلا أن غياب أي علاقة مع الكفاءة ($r = 0.000, p = 0.997$) يثير التساؤلات حول مدى التكامل بين فعالية الأداء وكفاءة استخدام الموارد، وقد يشير إلى وجود فجوة بين ما تم تحقيقه فعلياً وبين ما كان ممكناً في حال تحسين الأداء المؤسسي والاقتصادي.

فيما يخص الكفاءة، لم تسجل أي علاقة دالة مع غالبية المحاور، بل ظهرت علاقات قريبة من الصفر أو سالبة طفيفة، وهو ما يعزز فرضية كون الكفاءة إشكالية هيكلية في تطبيق السياسات خلال تلك المرحلة، أو أن المبحوثين لم يلاحظوا ارتباطاً واضحاً بين الكفاءة وبقية المعايير عند التقييم.

بالنسبة لمحور الأثر، فقد سجل أقوى علاقة له مع الاستدامة ($r = 0.619, p < 0.01$)، ما يؤكد أن الأثر المتحقق كان بدرجة معتبرة قابلاً للاستمرار. غير أن علاقته مع باقي المحاور بقيت ضعيفة أو غير دالة، وهو ما قد يعكس جزئياً تشتت آثار التدخلات أو غياب التأثير التراكمي المترابط.

أخيراً، برزت الاستدامة كمحور محوري داخل منظومة التقييم، إذ سجلت علاقات دالة وقوية نسبياً مع عدة محاور، خاصة الفعالية والتناسق والأثر، مما يجعلها معياراً شاملاً يعكس نضج السياسات ومدى

قدرتها على إحداث تغيير دائم ومتكامل. هذا الترابط يعزز أهمية دمج منظور الاستدامة ضمن مختلف مراحل تصميم وتقييم السياسات التنموية.

2- تحليل الارتباط بين محاور التقييم للفترة 2010 - 2020

الجدول رقم (69): خريطة حرارية لمصفوفة الارتباط بين معايير التقييم للفترة 2010 - 2020

	الملاءمة	التناسق	الفعالية	الكفاءة	الأثر	الاستدامة
الملاءمة	1	0,526**	0,46**	0,328*	0,343*	0,433**
التناسق	0,526**	1	0,558**	0,146	0,108	0,531**
الفعالية	0,46**	0,558**	1	0,16	0,167	0,597**
الكفاءة	0,328*	0,146	0,16	1	-0,044	-0,087
الأثر	0,343*	0,108	0,167	-0,044	1	0,476**
الاستدامة	0,433**	0,531**	0,597**	-0,087	0,476**	1

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office 2019

أظهرت نتائج تحليل معاملات الارتباط للفترة 2010-2020 تحسناً نوعياً في مستوى الترابط بين محاور تقييم السياسات، مقارنة بالفترة السابقة، مما يعكس تطوراً في درجة التكامل بين الأبعاد المختلفة لسياسات تنمية الصناعات التقليدية.

فقد سجل معيار الملاءمة تحسناً ملحوظاً في علاقاته مع باقي المحاور، حيث أصبحت هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية مع معظم الأبعاد، باستثناء الكفاءة التي ظلت ضعيفة وغير دالة. وقد تجلت أقوى علاقاته مع كل من التناسق ($r = 0.526$) والاستدامة ($r = 0.433$)، مما يدل على تزايد موافقة السياسات مع التوجهات التنموية والأولويات القطاعية طويلة المدى.

أما معيار التناسق، فقد حافظ على ارتباطه القوي مع الفعالية ($r = 0.558$) والاستدامة ($r = 0.531$)، كما في الفترة السابقة، مما يؤكد استمرار أهمية التنسيق المؤسسي في ضمان اتساق الأهداف وتعزيز استدامة مخرجات السياسة. غير أن هذا المحور لم يسجل تحسناً في علاقاته مع الكفاءة أو الأثر، ما يبرز استمرار التحديات في تحويل الانسجام البيئي إلى أداء ملموس.

فيما يتعلق بمعيار الفعالية، فقد حافظ على علاقة قوية ودالة مع الاستدامة ($r = 0.597$) ، تعكس طبيعة الأثر المستمر لتحقيق الأهداف، كما تحسنت علاقته مع الملاءمة، في حين ظلت علاقاته مع الكفاءة والأثر غير دالة، وهو ما يشير إلى محدودية التناسق بين الأهداف المحققة واستخدام الموارد أو نتائج السياسات الفعلية.

من جانب آخر، لم يُظهر معيار الكفاءة أية علاقات ذات دلالة إحصائية مع المحاور الأخرى، مع تسجيل ارتباط سلبي طفيف مع كل من الأثر والاستدامة، وهو ما يعكس استمرار ضعف هذا البعد كمكوّن فاعل في تصميم السياسات وتنفيذها، ويؤشر إلى غياب واضح لمبادئ الاستخدام الرشيد للموارد.

وبخصوص معيار الأثر، فقد تركزت علاقته الدالة مع الاستدامة فقط ($r = 0.476$) ، في حين بقيت علاقاته ببقية المحاور ضعيفة أو غير دالة، مما يدل على أن الآثار المحققة كانت ذات طابع محدود، لكنها قابلة للاستمرار جزئياً ضمن إطار السياسات القائمة.

وفي المقابل، برز معيار الاستدامة مرة أخرى كمحور مركزي، حيث سجل علاقات دالة وقوية مع أربعة من المحاور الخمسة، وهي التناسق، الفعالية، الملاءمة، والأثر، مما يعزز مكانته كمؤشر شامل يعكس مدى نجاح السياسات في تحقيق التوازن بين الأهداف القطاعية ومتطلبات الاستمرارية الزمنية.

3- تحليل الارتباط لمصفوفة الفرق (Δr) للفترتين 2010-2003 و 2020-2010

الجدول رقم (70): خريطة حرارية لمصفوفة الفرق (Δr) للفترتين 2010-2003 و 2020-2010

	الاستدامة	الأثر	الكفاءة	الفعالية	التناسق	الملاءمة
الاستدامة	0,178	0,051	0,004	0,218	0,022	0
الأثر	-0,025	0	-0,075	0,005	0	0,022
الكفاءة	-0,166	0,16	0	0,005	0,218	0,004
الفعالية	-0,078	0,012	0	0,16	-0,075	0,004
التناسق	-0,143	0	0,012	-0,166	-0,025	0,051
الملاءمة	0	-0,143	-0,078	-0,121	-0,042	0,178

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office 2019

أظهر التحليل المبدئي لمصفوفة الفرق (Δr) أن القيم الإيجابية تعبر عن تحسن في قوة العلاقة بين المحاور خلال الفترة الثانية (2010-2020)، بينما تشير القيم السالبة إلى تراجع في تلك العلاقات. من أبرز مظاهر التحسن، سُجّل ارتفاع ملحوظ في العلاقة بين الملاءمة والفعالية (+0.218)، بما يدل على أن فعالية السياسات أصبحت مرتبطة بشكل أوثق بمدى ملاءمتها، إلى جانب تحسن العلاقة بين الملاءمة والاستدامة (+0.178)، ما يعكس اتساق السياسات بشكل أكبر مع متطلبات الاستدامة. كما تعزز الترابط بين الفعالية والكفاءة (+0.160)، ما يشير إلى تطور في قدرة السياسات على تحويل الجهد المبذول إلى أداء فعال وكفاء، مع تسجيل تحسن طفيف في العلاقة بين الملاءمة والأثر (+0.051).

في المقابل، أبرز التراجعات تمثلت في العلاقة بين الفعالية والأثر (-0.166)، مما يدل على وجود فجوة متزايدة بين تنفيذ السياسات والنتائج المتحققة منها، وكذلك بين الاستدامة والأثر (-0.143)، بما قد يعني أن الأثر الناتج لم يعد يعكس نفس الدرجة من الالتزام بالاستدامة. كما انخفضت العلاقة بين الكفاءة والاستدامة (-0.078) والتناسق والكفاءة (-0.075)، وهو ما يُظهر ضعفًا في الروابط الداخلية التي يفترض أن تدعم جودة الأداء.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن التكامل بين محاور الملاءمة والفعالية والاستدامة قد شهد تحسناً ملحوظاً، مما يعكس نضجاً نسبياً في تصميم السياسات. غير أن التراجع في العلاقات المرتبطة بالأثر يشير إلى تحديات في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. كما يكشف ضعف بعض العلاقات، مثل تلك بين التناسق والكفاءة، عن الحاجة إلى مراجعة هيكلية وتنفيذية أعمق لتعزيز التناغم الداخلي بين مكونات السياسات.

4- الخلاصة: يعكس تحليل الارتباط بين محاور تقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر للفترتين 2003-2010 و 2010-2020 بُعدين أساسيين: تطور العلاقات البينية بين المعايير، والكشف عن مواطن القوة والضعف في بنية السياسات وتكاملها. وقد أظهرت البيانات تحسناً ملحوظاً في ترابط المحاور خلال الفترة الثانية، لا سيما بين الملاءمة والفعالية (+0.218)، وكذلك بين الملاءمة والاستدامة (+0.178)، ما يشير إلى نضج نسبي في تصميم السياسات نحو أهداف تنموية طويلة المدى. كما برز

تطور في العلاقة بين الفعالية والكفاءة (+0.160)، وهو مؤشر أولي على تقارب تدريجي بين الأداء والموارد المستعملة، رغم بقاء العلاقة دون الدلالة الإحصائية المطلوبة.

في المقابل، حافظت الاستدامة على مكانتها كمحور محوري في كلا الفترتين، حيث ارتبطت ارتباطاً دالاً بعدة محاور في الفترة الثانية، ما يعكس موقعها كمؤشر جامع يجسد مدى نجاح السياسات في تحقيق التوازن بين البعد المؤسسي والتنفيذي من جهة، والنتائج بعيدة الأثر من جهة أخرى. وهذا يؤكد ضرورة دمج منظور الاستدامة في جميع مراحل السياسات، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى التقييم.

ورغم بعض المؤشرات الإيجابية، ظلت الكفاءة محوراً ضعيف الارتباط بباقي المعايير، دون دلالات معنوية تُذكر، وهو ما يشير إلى استمرار معضلة الاستخدام غير الرشيد للموارد، ويعكس خللاً هيكلياً سواء في التخطيط أو التنفيذ. ومن أبرز مظاهر التراجع كذلك، الانخفاض المسجل في العلاقة بين الفعالية والأثر (-0.166)، مما يُبرز فجوة بين ما تم تحقيقه فعلياً من أهداف قصيرة المدى، وبين ما تحقق من نتائج ملموسة أو تراكمية. هذا التراجع قد يرتبط بضعف آليات المتابعة أو غياب نظم فعالة للرصد والتقييم.

أما محور التناسق، فرغم احتفاظه بعلاقات قوية مع كل من الفعالية والاستدامة، إلا أن تراجع ارتباطه بمحوري الكفاءة والأثر يدل على وجود فجوات قائمة بين الاتساق النظري للسياسات وفعاليتها العملية، ما يشير إلى طابع شكلي للتنسيق المؤسسي لم يُترجم إلى أداء ملموس.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن العقد الثاني شهد تطوراً نسبياً في مستوى تكامل السياسات، خاصة بين المحاور التخطيطية وغايات الاستدامة. غير أن استمرار ضعف العلاقة مع الكفاءة، وتراجع فعالية الأثر، يدلان على أن التحسن في الأداء ظل في جوانب منه شكلياً أو غير مكتمل، ما يستدعي مراجعة هيكليّة عميقة تُعزز من فاعلية الموارد وتُحقق انسجاماً حقيقياً بين مختلف مكونات السياسات.

ثانياً: تحليل أثر المحاور على الاستدامة والأثر

1- تحليل الانحدار لمحور الاستدامة

1) تحليل الانحدار لمحور الاستدامة للفترة 2010-2003

الجدول رقم (71): نتائج تحليل الانحدار لمحور الاستدامة 2010-2003

الفئة	المؤشر / المتغير	القيمة / النتائج
جودة النموذج	(R) معامل الارتباط	0.869
	(R ²) معامل التحديد	0.756
	(R ² ajusté) معامل التحديد المعدل	0.728
	الخطأ المعياري للتقدير	0.22497
	(ANOVA - Sig.) دلالة النموذج	0.000
	F إحصائية	27.205
المعاملات	(الثابت)	(غير دال) -0.169
	معيار الأثر	B = 0.556, Beta = 0.490, Sig = 0.000
	معيار الفعالية	B = 0.483, Beta = 0.383, Sig = 0.000
	معيار التناسق	B = 0.272, Beta = 0.385, Sig = 0.001
	معيار الملاءمة	B = -0.206, Beta = -0.172, Sig = 0.075 (غير دال)
	معيار الكفاءة	B = -0.008, Beta = -0.011, Sig = 0.889 (غير دال)
التعدد الخطي	VIF أعلى قيمة	1.922 (مقبولة)
الفئة	Tolerance أقل	0.520 (مقبولة)

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

B- (المعامل غير المعياري - Unstandardized Coefficient): هو معامل يُظهر مقدار التغير في المتغير التابع (Y) عندما يتغير المتغير المستقل (X) بوحدة واحدة، مع ثبات باقي المتغيرات حيث القيمة تُحسب باستخدام الوحدات الأصلية للبيانات.

Beta - (المعامل المعياري - Standardized Coefficient): هو معامل يُستخدم لمقارنة أهمية وتأثير المتغيرات المستقلة داخل نفس النموذج. يتم احتسابه بعد تحويل جميع القيم إلى قيم معيارية (z-scores)، أي بدون وحدات حيث القيم تقع عادةً بين -1 و+1.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن المتغيرات الخمسة المستقلة (معيار الأثر، معيار الكفاءة، معيار التناسق، معيار الملاءمة، معيار الفعالية) تفسر ما نسبته 75.6% من التباين في معيار الاستدامة خلال الفترة 2010-2003، وهو ما يعكس قوة النموذج وملاءمته الإحصائية، كما تدعمه القيمة المرتفعة لمعامل التحديد المعدل ($R^2 \text{ ajusté} = 0.728$) والدلالة الإحصائية العالية للنموذج ككل. ($F = 27.205, \text{Sig} = 0.000$)

وبناءً على المعاملات غير المعيارية، تم الحصول على المعادلة التقديرية الآتية:

$$\text{الاستدامة} = -0.169 - 0.206 (\text{الملاءمة}) + 0.272 (\text{التناسق}) + 0.483 (\text{الفعالية}) - 0.008 (\text{الكفاءة}) + 0.556 (\text{الأثر}).$$

وتُظهر المعادلة أن أكثر المتغيرات تأثيراً على الاستدامة هو معيار الأثر، يليه معيار الفعالية، ثم معيار التناسق، وجميعها ذات دلالة إحصائية عالية. ($\text{Sig} < 0.05$) في المقابل، لم يكن لكل من معيار الكفاءة ومعيار الملاءمة تأثير معنوي، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمتهما التفسيرية في النموذج رغم بقائهما فيه وفقاً لطريقة الإدخال الكامل (Enter).

كما كشفت فحوصات التعدد الخطي عن عدم وجود مشكلة تداخل بين المتغيرات المستقلة، حيث لم تتجاوز قيم عامل التضخيم التبايني (VIF) الحد المقبول، مما يعزز موثوقية النتائج.

الاستدامة في الفترة 2003-2010 تأثرت بدرجة كبيرة بثلاثة عوامل رئيسية: الأثر، الفعالية، والتناسق. لذلك، ينبغي لصاحب القرار عند تصميم السياسات أو المشاريع مراعاة هذه المعايير بشكل أكبر لضمان استمرارية ونجاح المبادرات على المدى الطويل.

2) تحليل الانحدار لمحور الاستدامة للفترة 2010 - 2020

الجدول رقم (72): نتائج تحليل الانحدار لمحور الاستدامة 2010 - 2020

الفئة	المؤشر / المتغير	القيمة / النتائج
جودة النموذج	معامل الارتباط (R)	0.767
	معامل التحديد (R^2)	0.588
	معامل التحديد المعدل (R^2 ajusté)	0.541
	الخطأ المعياري للتقدير	0.29492
	(ANOVA - Sig.) دلالة النموذج	0.000
	F إحصائية	12.538
المعاملات	(الثابت)	0.200 (غير دال)
	معيار الأثر	B = 0.429, Beta = 0.356, Sig = 0.002
	معيار الفعالية	B = 0.468, Beta = 0.392, Sig = 0.002
	معيار التناسق	B = 0.196, Beta = 0.277, Sig = 0.034
	معيار الملاءمة	B = -0.129, Beta = -0.191, Sig = 0.075
	معيار الكفاءة	B = 0.053, Beta = 0.047, Sig = 0.721
التعدد الخطي	VIF أعلى قيمة	1.827 (مقبولة)

الفئة	معيار Tolerance أقل	(مقبولة) 0.547
-------	---------------------	----------------

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

في سياق استكمال تحليل العوامل المحددة لاستدامة سياسات تنمية الصناعات التقليدية خلال الفترة 2010-2020، تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد بهدف قياس تأثير خمسة أبعاد رئيسية هي: معيار الأثر، معيار الكفاءة، معيار التناسق، معيار الملاءمة، ومعيار الفعالية، باعتبارها متغيرات مستقلة، في حين تم اعتماد معيار الاستدامة كمتغير تابع. وقد استُخدم أسلوب الإدخال الكلي لجميع المتغيرات دفعة واحدة.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن المتغيرات الخمسة المستقلة تفسر ما نسبته 58.8% من التباين في معيار الاستدامة خلال الفترة 2010-2020، وهو ما يُعدّ مؤشرًا على ملاءمة النموذج وتفسيره المقبول للتغير في المتغير التابع. وقد دعمت ذلك القيمة المعدلة لمعامل التحديد ($R^2 \text{ ajusté} = 0.541$)، إلى جانب دلالة النموذج الإحصائية العامة ($F = 12.538$, $\text{Sig} = 0.000$)، وبناءً على المعاملات غير المعيارية، تم الحصول على المعادلة التقديرية الآتية:

$$\text{الاستدامة} = 0.2 + 0.053 (\text{الملاءمة}) + 0.196 (\text{التناسق}) + 0.468 (\text{الفعالية}) - 0.129 (\text{الكفاءة}) + 0.429 (\text{الأثر}).$$

وتُظهر المعادلة أن أكثر المتغيرات تأثيرًا على الاستدامة هو معيار الفعالية، يليه معيار الأثر ثم معيار التناسق، وقد كانت هذه المتغيرات الثلاثة دالة إحصائيًا ($\text{Sig} < 0.05$) في المقابل، لم يُظهر كل من معيار الكفاءة ومعيار الملاءمة تأثيرًا معنويًا في النموذج ($\text{Sig} > 0.05$)، مما يُشير إلى محدودية إسهامهما التفسيري، رغم احتفاظ النموذج بهما ضمن المعادلة نظرًا لطبيعة الإدخال الكامل (Enter). كما أظهرت اختبارات التعدد الخطي عدم وجود مشكلة تداخل بين المتغيرات المستقلة، حيث تراوحت قيم VIF بين 1.16 و 1.82، وهي أقل بكثير من العتبة الحرجة (10)، مما يعزز موثوقية النموذج ومثاقته.

بالتالي، يتضح أن الاستدامة خلال الفترة 2010-2020 كانت مرتبطة بشكل أساسي بثلاثة معايير: الفعالية، الأثر، والتناسق. وهذا يستدعي من صانع القرار التركيز على تعزيز هذه الأبعاد في صياغة

السياسات وتوجيه الموارد، لما لها من أثر فعلي واضح في تحقيق استدامة المشاريع والبرامج ذات الصلة بالصناعات التقليدية.

3) مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2003-2010 و2010-2020

الجدول رقم (73): مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2003-

2010 و2020-2010

الملاحظة	2010-2020	2003-2010	المؤشر
انخفاض القدرة التفسيرية في الفترة الثانية	0.588	0.756	R ²
ثبات في عدد المتغيرات المؤثرة، مع تغير ترتيبها	3 (الفعالية، الأثر، التناسق)	3 (الأثر، الفعالية، التناسق)	عدد المتغيرات الدالة
تغير ترتيب التأثير لصالح الفعالية في الفترة الثانية	الفعالية (Beta = 0.392)	الأثر (Beta = 0.490)	أعلى تأثير
لم يتغير وضعها الإحصائي، تأثير ضعيف وغير معنوي	غير دالة (Sig = 0.075)	غير دالة (Sig = 0.075)	الملاءمة
تأثير إيجابي مستمر لكن أقل قوة في الفترة الثانية	دالة (Sig = 0.034, Beta = 0.277)	دالة (Sig = 0.001, Beta = 0.385)	التناسق
تأثير إيجابي ثابت، مع تحسن طفيف في الوزن المعياري	دالة (Sig = 0.002, Beta = 0.392)	دالة (Sig = 0.000, Beta = 0.383)	الفعالية
استمر ضعف تأثير الكفاءة عبر الفترتين	غير دالة (Sig = 0.721, Beta = 0.047)	غير دالة (Sig = 0.889, Beta = 0.011)	الكفاءة
تراجع نسبي في الوزن المعياري لكن ظل دالاً ومؤثراً	دالة (Sig = 0.002, Beta = 0.356)	دالة (Sig = 0.000, Beta = 0.490)	الأثر
لا مشاكل تداخل بين المتغيرات المستقلة (VIF < 2)	1.827	1.922	VIF أعلى
مؤشرات جيدة على غياب التعدد الخطي	0.547	0.520	أقل Tolerance

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

يلاحظ أن النموذج في الفترة الأولى تميز بقدرة تفسيرية أعلى، حيث بلغ معامل التحديد R² قيمة 0.756 مقارنة بـ 0.588 في الفترة الثانية، ما يشير إلى أن المتغيرات الخمسة فسرت جزءاً أكبر من التباين في الاستدامة خلال العقد الأول.

- من حيث عدد المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية، حافظ النموذجان على نفس العدد (ثلاثة متغيرات)، وهي: معيار الأثر، الفعالية، التناسق، ما يعكس استقرارًا نسبيًا في العوامل المؤثرة على الاستدامة.
- غير أن ترتيب هذه المتغيرات من حيث شدة التأثير قد تغير، إذ تصدر معيار الأثر التأثير في الفترة الأولى، بينما جاءت الفعالية في المرتبة الثانية، ثم التناسق. أما في الفترة الثانية، فقد أصبحت الفعالية هي العامل الأقوى تأثيرًا، متقدمة على الأثر، يليه التناسق، مما قد يعكس تحسنًا في أداء السياسات المرتبطة بجوانب التنفيذ والمردودية خلال السنوات الأخيرة.
- في المقابل، ظل كل من معيار الكفاءة ومعيار الملاءمة خارج دائرة التأثير الإحصائي المعنوي في كلا الفترتين، مع ملاحظة أن تأثير الملاءمة كان سلبيًا في الفترة الأولى ثم أصبح ضعيفًا وإيجابيًا في الفترة الثانية، في حين استمر تأثير الكفاءة سلبيًا وغير دال.
- تشير فحوصات التعدد الخطي في كلا النموذجين إلى غياب مشكلات تداخل بين المتغيرات المستقلة ($2 > VIF$)، مما يعزز موثوقية التقديرات.
- بصورة عامة، تبرز هذه النتائج أهمية ثلاثية الفعالية - الأثر - التناسق في تفسير سلوك الاستدامة، مع تغير نسبي في مواقع التأثير، وهو ما ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسات المستقبلية، من خلال تقوية مكونات الأداء الفعلي والمردودية، دون إغفال أوجه التنسيق والتكامل بين الأبعاد المختلفة.

2- تحليل الانحدار لمحور الأثر

1) تحليل الانحدار لمحور الأثر للفترة 2010-2003

الجدول رقم (74): نتائج تحليل الانحدار لمحور الأثر 2010-2003

القيمة / النتائج	المؤشر / المتغير	الفئة
0,744	معامل الارتباط (R)	جودة النموذج
0,553	معامل التحديد (R^2)	
0,502	معامل التحديد المعدل (R^2 ajusté)	
0,26791	الخطأ المعياري للتقدير	
0	(ANOVA - Sig.) دلالة النموذج	
10,893	F إحصائية	
B = 1.036 (Sig = 0.049)	(الثابت)	المعاملات
B = 0.373, Beta = 0.353, Sig = 0.005	معيار الملاءمة	

B = -0.294, Beta = -0.471, Sig = 0.002	معيار التناسق	
B = -0.149, Beta = -0.134, Sig = 0.376	معيار الفعالية	
B = -0.037, Beta = -0.058, Sig = 0.594	معيار الكفاءة	
B = 0.788, Beta = 0.895, Sig = 0.000	معيار الاستدامة	
2.299	VIF أعلى قيمة	التعدد الخطي
0.435	Tolerance أقل	الفئة

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، والاستدامة على المتغير التابع "معيار الأثر" خلال الفترة 2003-2010. وقد كشفت النتائج أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر ما نسبته 55.3% من التباين في الأثر ($R^2 = 0.553$)، وهي نسبة جيدة من حيث القوة التفسيرية، خاصة في ظل دلالة إحصائية قوية للنموذج ككل ($F = 10.893, Sig = 0.000$)، مما يعكس صلاحية النموذج وملاءمته التحليلية.

وبالاستناد إلى المعاملات غير المعيارية (B)، صيغت المعادلة التقديرية كما يلي:

$$\text{الأثر} = 1.036 + 0.373(\text{الملاءمة}) - 0.294(\text{التناسق}) - 0.149(\text{الفعالية}) - 0.037(\text{الكفاءة}) + 0.788(\text{الاستدامة})$$

أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات تأثيرًا في الأثر هو معيار الاستدامة، حيث سجل أعلى قيمة معامل معياري ($Beta = 0.895$) مع دلالة قوية جدًا ($Sig = 0.000$)، ما يدل على تأثير حاسم لهذا المتغير في تشكيل الأثر خلال هذه الفترة. وجاء في المرتبة الثانية معيار الملاءمة، بتأثير معنوي متوسط القوة ($Sig = 0.005$)، فيما أظهر معيار التناسق تأثيرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية ($Sig = 0.002$)، ما يشير إلى علاقة عكسية بين التناسق والأثر في هذا السياق. أما متغيرا الفعالية والكفاءة، فلم يسجلا تأثيرًا دالًا إحصائيًا ($Sig > 0.05$)، ما يعني محدودية دورهما في تفسير التباين في الأثر ضمن هذه المرحلة.

من جهة أخرى، لم تُسجل أي مؤشرات على وجود مشكلات تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث تراوحت قيم الـ VIF بين 1.158 و 2.299، وهي أقل بكثير من العتبة المقبولة (10)، مما يعزز من مصداقية النموذج واستقرار تقديراته.

(2) تحليل الانحدار لمحور الأثر للفترة 2010 – 2020

الجدول رقم (75): نتائج تحليل الانحدار لمحور الأثر 2010 – 2020

القيمة / النتائج	المؤشر / المتغير	الفئة
0,575	(R) معامل الارتباط	جودة النموذج
0,33	(R ²) معامل التحديد	
0,254	(R ² ajusté) معامل التحديد المعدل	
0,31189	الخطأ المعياري للتقدير	
0,003	(ANOVA – Sig.) دلالة النموذج	
4,34	F إحصائية	
B = 1.791 (Sig = 0.001)	(الثابت)	المعاملات
B = 0.305, Beta = 0.325, Sig = 0.048	معيار الملاءمة	
B = -0.158, Beta = -0.269, Sig = 0.110	معيار التناسق	
B = -0.171, Beta = -0.173, Sig = 0.311	معيار الفعالية	
B = -0.019, Beta = -0.033, Sig = 0.810	معيار الكفاءة	
B = 0.480, Beta = 0.578, Sig = 0.002	معيار الاستدامة	
1.925	VIF أعلى قيمة	التعدد الخطي
0.519	Tolerance أقل	الفئة

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

في سياق تقييم محددات الأثر خلال الفترة 2010-2020، تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد لقياس أثر خمسة أبعاد مستقلة هي: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الاستدامة، على معيار الأثر كمتغير تابع.

أظهرت النتائج أن النموذج قادر على تفسير 33% من التباين في المتغير التابع ($R^2 = 0.330$) ، وهي نسبة تفسيرية متوسطة، مع دلالة إحصائية مقبولة للنموذج ككل ($F = 4.340$, $Sig = 0.003$)، ما يُشير إلى أن النموذج صالح إحصائياً، وإن كانت قوته أقل مقارنة بالفترة السابقة.

وبناءً على المعاملات غير المعيارية، تم اشتقاق المعادلة التقديرية كما يلي:

$$\text{الأثر} = 1.791 + 0.305(\text{الملاءمة}) - 0.158(\text{التناسق}) - 0.171(\text{الفعالية}) - 0.019(\text{الكفاءة}) + 0.480(\text{الاستدامة})$$

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن المتغير الأقوى تأثيراً على معيار الأثر هو الاستدامة، حيث سجل معاملًا معياريًا مرتفعًا ($Beta = 0.578$) بدلالة معنوية واضحة ($Sig = 0.002$)، مما يدل على أن السياسات التي راعت استمرارية التدخلات كانت الأكثر قدرة على توليد أثر فعلي خلال الفترة المدروسة. كما برز معيار الملاءمة كمتغير ذي أهمية إحصائية، إذ بلغ مستوى الدلالة ($Sig = 0.048$) مع تأثير إيجابي متوسط ($Beta = 0.325$)، مشيرًا إلى أن مدى توافق السياسات مع الاحتياجات والسياق أسهم أيضًا في تعزيز الأثر. في المقابل، لم تظهر بقية المتغيرات—وهي التناسق، الفعالية، والكفاءة—دلالة إحصائية، رغم أن بعضها، مثل التناسق والفعالية، اقترب من مستويات الدلالة المقبولة، مما قد يشير إلى وجود أثر محتمل لكنه محدود أو غير مستقر.

أما فيما يتعلق بفحوصات التعدد الخطي (Multicollinearity)، فقد جاءت النتائج مطمئنة؛ إذ تراوحت قيم VIF بين 1.248 و 1.925، وهي ضمن النطاق المقبول (أقل من 10)، كما تجاوزت قيم Tolerance عتبة 0.5، مما يؤكد عدم وجود مشكلة تداخل بين المتغيرات المستقلة، ويعزز من موثوقية النموذج التحليلي.

3) مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2010-2003 و 2010-2020

2020

الجدول رقم (76): مقارنة نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين الفترتين 2010-2003 و

2010-2020

الملاحظة	2010-2020	2003-2010	المؤشر
انخفاض القدرة التفسيرية في الفترة الثانية	0.330	0.553	R^2
الاستدامة ظلت العامل الثابت والمؤثر	2	3	عدد المتغيرات الدالة
العامل المشترك الأقوى	الاستدامة ($Beta = 0.578$)	الاستدامة ($Beta = 0.895$)	أعلى تأثير
تحسن واضح	دالة ($Sig = 0.048$)	غير دالة	ملاءمة
ضعف في التناسق والفعالية	لم تكن مؤثرة دالًا	تأثير متفاوت وغير دال	التناسق والفعالية والكفاءة
لا مشاكل تداخل	< 1.9	< 2.3	VIF

المصدر: من اعداد الباحث واعتمادا على مخرجات برنامج IBM SPSS Statistics 25

أظهرت نتائج جدول رقم (73) تباينًا واضحًا في أداء النماذج التقديرية بين الفترتين المدروستين. فمن حيث معامل التحديد (R^2)، يتضح أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت أعلى في الفترة الأولى (0.553)، مقارنة بالفترة الثانية (0.330)، وهو ما يدل على أن النموذج كان أكثر قدرة على تفسير التباين في الاستدامة خلال الفترة 2003-2010، في حين تراجعت هذه القدرة بشكل ملحوظ خلال العقد التالي.

أما فيما يتعلق بعدد المتغيرات الدالة إحصائيًا، فقد كانت ثلاث متغيرات ذات دلالة في الفترة الأولى، مقابل متغيرين فقط في الفترة الثانية. ومع ذلك، حافظت الاستدامة على مكانتها كمحور مشترك وثابت في كلا النموذجين، بل وكانت العامل الأكثر تأثيرًا، حيث بلغ معامل التأثير النسبي (Beta) لها 0.895 في الفترة الأولى، وتراجع إلى 0.578 في الفترة الثانية، ما يشير إلى استمرار أهميتها المركزية رغم انخفاض مستوى التأثير.

ومن الملاحظ أن معيار الملاءمة، الذي لم يكن ذا دلالة إحصائية في الفترة الأولى، أصبح دالًا في الفترة الثانية (Sig = 0.048)، وهو ما قد يُعزى إلى تحسن نسبي في تصميم السياسات أو توافقها مع احتياجات القطاع خلال هذه المرحلة. في المقابل، لوحظ ضعف واضح في تأثير معايير التناسق والفعالية والكفاءة، حيث لم تسجل دلالة إحصائية في أي من الفترتين، مما يعكس تحديات في التنسيق بين البرامج وضعف فعالية تنفيذ السياسات.

أخيرًا، تشير قيم مؤشر التعدد الخطي (VIF)، والتي بقيت تحت العتبة المقبولة 2.3 في الفترة الأولى و 1.9 في الثانية، إلى عدم وجود مشاكل تداخل بين المتغيرات المستقلة، مما يعزز من صدقية التقديرات والانحدار المعتمد في كلا النموذجين.

بصورة عامة، تُبرز هذه النتائج أنه ينبغي لصناع القرار في مجال الصناعات التقليدية تبني نهج تكاملي يربط بين التصميم الجيد (الملاءمة)، والتنفيذ الفعّال (الفعالية)، وتحقيق الأثر طويل المدى (الاستدامة)، ضمن إطار سياسات متناغم (التناسق) وفعال من حيث الموارد (الكفاءة). التركيز على الاستدامة كهدف نهائي يجب أن يكون مصحوبًا بتحسين فعالية السياسات وتعزيز قابليتها للتكيف مع التحولات الميدانية.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية والمنهجية والبيانية المتعلقة بتقييم سياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2020، وذلك من خلال أربع مداخل تحليلية مترابطة: نظري، ومنهجي، وإحصائي وصفي، ثم استدلال.

في **المبحث الأول**، تم استعراض الأسس النظرية لبناء نموذج تقييم شامل لسياسات تنمية الصناعة التقليدية، بالاستناد إلى إصدار حديث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الذي يؤكد على التوظيف المدروس لمعايير التقييم المعتمدة من قبل لجنة مساعدات التنمية (CAD/OCDE) وقد تم تبني ستة معايير رئيسية هي: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة، باعتبارها أبعاداً مركزية لقياس جودة السياسات العمومية. كما تم توضيح الترابط السببي بين هذه المعايير ضمن سلسلة تبدأ بالتخطيط وتنتهي بتحقيق الأثر المستدام، مع مراعاة خصوصية قطاع الصناعة التقليدية في السياق الجزائري.

أما **المبحث الثاني**، فقد ركّز على التصميم المنهجي للدراسة، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي-التحليلي، وتوظيف أدوات الإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات استبيان موجه إلى عينة قصدية من 50 خبيراً أكاديمياً ومهنيّاً. وتناول هذا المبحث كيفية بناء الاستبيان على أساس محاور التقييم المعتمدة، كما عرض الخصائص الديمغرافية للعينة (العمر، الجنس، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، طبيعة المهنة)، مع التمييز بين فترتين زمنيتين (2003-2010 و2010-2020) لرصد التحولات في أداء السياسات.

في **المبحث الثالث**، تم إجراء تحليل وصفي للبيانات المستخرجة من الاستبيان، حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور من محاور التقييم. وقد سمح هذا التحليل بكشف الاتجاهات العامة لتقييم السياسات من منظور الخبراء، مبرزاً تفاوتات ملحوظة بين الفترتين، لا سيما في محور الملاءمة الذي عرف تحسناً في الاستجابة للاحتياجات، ومحور التناسق الذي سجّل تطوراً في التنسيق الداخلي، في حين بقي كل من الفعالية والكفاءة دون مستوى التطلعات، مع تباين نسبي في تقييم الأثر والاستدامة.

أخيرًا، تناول **المبحث الرابع** التحليل الإحصائي الاستدلالي للفروق والعلاقات بين محاور التقييم. وقد هدف هذا التحليل إلى فحص الفروق الدالة إحصائيًا بين الفترتين 2010-2003 و 2010-2020، وتحليل تأثير المتغيرات الديمغرافية (السن، الجنس، الخبرة، المهنة، المستوى التعليمي) على تقييم أداء السياسات. كما تم اختبار العلاقات البينية بين محاور التقييم، وتقدير الأثر التفسيري لمجموعة من المحاور على معياري الاستدامة والأثر، باستخدام اختبارات متعددة كاختبار T للعينات المرتبطة، واختبار Mann-Whitney ، و Kruskal-Wallis، و Jonckheere-Terpstra، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. وقد مكّنت هذه التحليلات من تقديم قراءة معمقة للفروق الزمنية والتباينات الفردية، وكشف أنماط الترابط والتكامل بين الأبعاد التقييمية في بناء سياسات أكثر نجاعة واستدامة.

الخاتمة

تمهيد:

خلصت هذه الدراسة إلى تقييم شمولي لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020، اعتمادًا على نموذج تحليلي مبني على ستة معايير مترابطة: الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة. ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجّه لعينة من المهنيين والخبراء الأكاديميين، إلى جانب الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، أمكن الكشف عن مجموعة من الاتجاهات الجوهرية التي تعكس تطورًا متفاوتًا في أداء هذه السياسات عبر المرحلتين الأساسيتين للدراسة: 2003-2010 و 2010-2020.

1- نتائج اختبار الفرضيات**أولاً: الفرضية الأولى " سياسات تنمية الصناعات التقليدية كانت ملائمة "**

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن المتوسطات المتعلقة بمؤشر الملاءمة كانت مرتفعة نسبيًا (أكبر من 3.4) في كلتا الفترتين، مما يعكس وجود إدراك إيجابي نسبي لدى المبحوثين بخصوص هذا المعيار. وقد أكد اختبار (T-Test) للعينات المرتبطة تسجيل فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الفترتين، وهو ما يشير تحسن ملموس في مستوى الملاءمة.

وفيما يتعلق بالتحليل الارتباطي، تبين وجود علاقات ارتباط إيجابية بين الملاءمة وعدد من المحاور الأخرى، لاسيما مع الأثر والاستدامة. ولوحظ تحسن في قوة هذه العلاقات خلال الفترة الثانية (2010-2020)، حيث أصبحت الدلالة الإحصائية للارتباط بين الملاءمة وبعض المحاور أكثر وضوحًا.

أما نتائج تحليل الانحدار، فقد أظهرت أن الملاءمة دالة في تفسير الاستدامة والأثر.

الاستنتاج: تُقبل الفرضية؛ إذ تشير البيانات إلى وجود مستوى متوسط من الملاءمة تطور نسبيًا مع الزمن، وتحقق تأثيره على النتائج طويلة المدى بشكل دال إحصائيًا.

ثانياً: الفرضية الثانية "السياسات كانت متناسقة"

أظهرت النتائج الوصفية تحسناً في متوسط التناسق خلال الفترة الثانية، مصحوباً بانخفاض التباين، ما يعكس درجة أعلى من التماسك في تصورات المستجيبين. كما كشف اختبار (T-Test) للعينات المترابطة عن وجود فرق دال إحصائياً لصالح الفترة الثانية، مما يعزز الاستنتاج بوجود تحسن نوعي.

ووفقاً لتحليل الارتباط، فقد تم تسجيل علاقات ارتباط قوية جداً ودالة إحصائياً بين التناسق وكل من الفعالية والاستدامة في كلا الفترتين، مما يشير إلى وجود تكامل بنيوي بين هذه المحاور الجوهرية.

أما نتائج الانحدار فقد أظهرت دلالة إحصائية واضحة للتناسق في تفسير الاستدامة ($Sig = 0.001$) و 0.034)، في حين لم يظهر كمتغير مؤثر في تفسير الأثر، بل كان له تأثير سلبي نسبياً خلال الفترة الأولى.

الاستنتاج: تُقبل الفرضية. حيث لعب التناسق دوراً محورياً وامتكاملاً في دعم الاستدامة، ما يجعله أحد المكونات البنيوية الأساسية في فعالية السياسات.

ثالثاً: الفرضية الثالثة "السياسات كانت فعالة"

أظهرت البيانات الوصفية أن مؤشر الفعالية كان ضمن المستويات المتوسطة ($3.2-3.4$)، مع تحسن طفيف في الفترة الثانية. ولم تكشف نتائج (T-Test) عن وجود فرق دال إحصائياً، رغم الاتجاه الإيجابي العام لصالح الفترة الثانية.

من ناحية الارتباط، أظهرت الفعالية علاقة قوية ومستقرة مع الاستدامة في كلتا الفترتين ($r > 0.59$) ، مما يدعم فرضية الترابط بين الأداء التنفيذي والاستمرارية.

أما تحليل الانحدار، فقد أظهر أن الفعالية كانت متغيراً دالاً ومؤثراً في تفسير الاستدامة ($Sig = 0.000$ و 0.002)، بينما لم تظهر كمتغير مؤثر عند تفسير الأثر في أي من الفترتين.

الاستنتاج: تُقبل الفرضية جزئياً. إذ كانت السياسات فعالة بدرجة معقولة، خاصة فيما يتعلق بدعم الاستدامة، رغم محدودية تأثيرها المباشر على الأثر قصير المدى.

رابعاً: الفرضية الرابعة "السياسات كانت كفوءة"

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن الكفاءة كانت أضعف المحاور من حيث المتوسط، حيث جاءت أقل من باقي المعايير. مع تسجيل فروق دالة بين الفترتين وفق اختبار (T-Test) للعينات المترابطة لصالح الفترة الثانية، ما يدل على استقرار الأداء عند مستويات منخفضة.

عند تحليل الارتباط، لم تظهر الكفاءة أي علاقات قوية أو دالة مع بقية المحاور. وبدوره، لم يُظهر تحليل الانحدار أي دلالة للكفاءة في تفسير الاستدامة أو الأثر ($\text{Sig} > 0.5$) في جميع الحالات)، بل كانت في بعض الحالات ذات تأثير سلبي طفيف كما في 2003-2010.

الاستنتاج: تُرفض الفرضية جزئياً. حيث لم تكن الكفاءة متحققة بدرجة مقنعة، بل تمثل أحد أوجه القصور الهيكلي في سياسات التنمية.

خامساً: الفرضية الخامسة "للسياسات أثر"

بيّنت النتائج الوصفية أن مؤشر الأثر ظل عند مستوى متوسط دون تغير ملحوظ بين الفترتين. وأكد اختبار (T-Test) للعينات المترابطة هذا الثبات، حيث لم تُسجل فروق دالة.

من ناحية الارتباط، أظهر الأثر علاقة دالة مع الاستدامة ($r > 0.47$)، ما يُشير إلى ترابط قوي مع النتائج طويلة الأجل. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن الأثر كان متغيراً دالاً في تفسير الاستدامة في كلتا الفترتين. أما عند اعتباره متغيراً تابعاً، فقد تأثر بدرجة كبيرة بمستوى الاستدامة، بالإضافة إلى تحسن ملحوظ في تأثير الملاءمة خلال الفترة الثانية.

الاستنتاج: تُقبل الفرضية جزئياً. حيث أفرزت السياسات أثراً ملحوظاً في بعض الأبعاد، لكنه ظل محدوداً نسبياً في أبعاده القصيرة الأجل.

سادساً: الفرضية السادسة "السياسات كانت مستدامة"

كشف التحليل الوصفي عن أن متوسط الاستدامة كان من بين الأعلى ضمن المحاور المقاسة، لا سيما خلال الفترة 2010-2020. كما أكد اختبار (T-Test) للعينات المترابطة وجود فرق دال لصالح هذه الفترة، ما يُشير إلى تحسن نوعي في هذا الجانب.

على مستوى الارتباط، أظهرت الاستدامة علاقات دالة وقوية مع معظم المحاور الأخرى، وبشكل خاص مع الفعالية، التناسق، والأثر. وقد أظهر تحليل الانحدار، سواء عند اعتبار الاستدامة متغيرًا تابعًا أو مستقلًا، دلالة تفسيرية قوية ($R^2 = 0.756$) و0.588، مما يدل على أنها كانت تمثل هدفًا محوريًا ومرتكزًا لتأثيرات متعددة الاتجاهات.

الاستنتاج: تُقبل الفرضية بقوة. حيث مثلت الاستدامة أحد الأهداف المركزية في السياسات المدروسة، وكانت مدعومة بشكل واضح من محوري الفعالية والتناسق.

الجدول رقم (77): ملخص اختبار الفرضيات

ملخص اختبار الفرضيات - النتائج الإحصائية التفصيلية						
الفرضية	التحليل الوصفي	اختبار T للعينات المرتبطة	اختبار ويلكوكسون	تحليل الارتباط	تحليل الانحدار	الاستنتاج النهائي
السياسات كانت ملائمة	متوسط مرتفع (3.51) 3.65 < أعلى تحسن فرعي في الحساسية +0.44	دال t = -3.816 p < 0.001 r = 0.759	دال Z = -3.774 p = 0.000 (r = 0.53) اثر كبير	ارتباط قوي مع الاستدامة والأثر كلا الاخيرين	دالة في نفس الاستدامة (كلا الاختبارين)	تقبل تحسن دالة إحصائيا مؤكد بالاختبارين
السياسات كانت متناسقة	متوسط مرتفع (3.41) 3.48 < تحسن في التناسق الداخلي +0.13	دال t = -3.066 p = 0.004 r = 0.970	دال Z = -2.739 p = 0.006 (r = 0.39) اثر متوسط	ارتباط قوي مع الفعالية والاستدامة (r) (> 0.53)	دال في نفس الاستدامة الفعالية غير دال	تقبل مكون بنوي مؤثر خاصة على الاستدامة
السياسات كانت فعالة	متوسط (3.29) 3.34 < ضعف في تحقيق الأهداف وتعذلة التوزيع	غير دال t = -1.565 p = 0.124 r = 0.849	غير دال Z = -1.492 p = 0.136 (r = 0.21) اثر صغير	علاقة قوية مع الاستدامة فقط (r) (> 0.59)	دال في نفس الاستدامة فقط	تقبل جزئيا فعالية في الأثر البعيد المدى دون تحسن دال
السياسات كانت كفؤة	متوسط منخفض (2.81) 2.89 < الحلقة الأضعف - جودة اقتصادية وتشغيلية	دال t = -2.947 p = 0.005 r = 0.955	دال Z = -2.782 p = 0.005 (r = 0.39) اثر متوسط	علاقات ضعيفة أو غير دالة في معظمها	غير دالة ذاتيا، أثر سلبا أحيانا	ترفض جزئيا تحسن دال إحصائيا لكن يبقى في المستوى المتوسط
السياسات ذات أثر	متوسط مرتفع (3.59) 3.54 < تراجع طفيف في الأثر المعاصر والتحويلي	غير دال t = -1.589 p = 0.119 r = 0.866	غير دال Z = -1.450 p = 0.147 (r = 0.21) اثر صغير	علاقة قوية مع الاستدامة، كمتغير تابع تآثر فيها (r) (> 0.47)	دال في نفس الاستدامة كمتغير تابع تآثر فيها	تقبل جزئيا أثر موجود ومرتفع لكن لا تحسن معنوي بحد الفرضية
السياسات كانت مستدامة	متوسط الأعلى (3.60) 3.79 < أكبر تحسن كلي +0.19 في فترة الاستقرار بـ0.64	دال t = -4.164 p < 0.001 r = 0.732	دال Z = -3.631 p = 0.000 (r = 0.51) اثر كبير	يرتبط بكل المحاور تقريبا	مفسر جيدا كمتغير تابع، مؤثر قوي على الأثر	تقبل بقوة المحور الأقوى - تحسن دال بأكبر أثر

Source: Prepared by the researcher, based on outputs from IBM SPSS Statistics 25 and Microsoft Office 2019.

2- نقاط القوة والضعف في ضوء نتائج الفرضيات:

تكشف نتائج اختبار الفرضيات عن صورة مركبة لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، تتراوح بين عناصر قوة نسبية وأوجه ضعف هيكلية. فمن جهة، برزت الاستدامة كأكثر المحاور نضجًا، سواء من حيث المتوسط العام أو التأثير التفسيري، ما يدل على وجود توجه استراتيجي نحو ضمان ديمومة النتائج. كما أظهرت الملاءمة والتناسق مستويات مقبولة، حيث حافظت

الملاءمة على استقرار نسبي، بينما شهد التناسق تحسناً ملحوظاً في الفترة الثانية، وكان له تأثير إيجابي على فعالية السياسات واستدامتها. بدورها، سجلت الفعالية أداءً متوسطاً لكنه قابل للتحسن، خاصة بعد تزايد ترابطها مع باقي المحاور في الفترة الثانية.

في المقابل، تبرز الكفاءة كنقطة ضعف أساسية؛ إذ جاءت نتائجها ضعيفة من حيث المتوسط، ولم تسجل فروقاً دالة أو تأثيرات معنوية، ما يعكس اختلالات واضحة في استغلال الموارد وتخصيصها. أما الأثر، فرغم أنه لم يسجل تراجعاً، إلا أن استقراره النسبي وتواضع علاقاته مع بقية المحاور يشير إلى بطء في تحويل الجهود المبذولة إلى نتائج ملموسة. وتُظهر هذه القراءة أن السياسات المعتمدة كانت أقرب إلى النجاح على مستوى الرؤية والتصميم، لكنها ظلت تعاني من فجوات في الجانب التنفيذي والتدبير، وهو ما يؤثر سلباً على نجاعة الإصلاحات وجدواها طويلة الأمد.

3- ربط النتائج بالأدبيات السابقة

تتقاطع نتائج هذه الدراسة في عدة جوانب مع ما توصلت إليه الأدبيات السابقة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مما يعزز مصداقية النموذج التحليلي المعتمد. فعلى مستوى الملاءمة، يتسق الاستقرار النسبي لهذا المعيار مع مخرجات دراسة بن زعرور ومخناش (2019)، التي أكدت على انسجام الصناعة التقليدية مع السياقين الاقتصادي والاجتماعي، مع وجود فجوات في التكيف البيئي والمؤسساتي. في حين تكشف دراسة جلييلة بن العمودي (2017) عن أن التباين الجغرافي وضعف التنسيق أعاقا ملاءمة برنامج SPL، وهو ما يدعم نتائج هذه الدراسة حول محدودية التأثير الفعلي للملاءمة في الاستدامة.

أما تحسن التناسق في الفترة الثانية وارتباطه القوي بالاستدامة، فيعكس تطوراً مؤسساتياً جزئياً، يتماشى مع توصيات دراسة أوبعش (2021) التي دعت إلى تعزيز التنسيق بين الهيئات والمجالس الاستشارية، ويعزز في ذات الوقت ما أشارت إليه دراسة تلعيث وجلود (2021) بخصوص أهمية تمكين الفواعل المحليين لتحسين التكامل الأفقي والعمودي في السياسات.

وفيما يتعلق بالفعالية، فإن علاقتها المستقرة بالاستدامة، كما أظهرتها الدراسة، تجد لها جذوراً في التجارب الدولية المستعرضة في تقرير (OECD/CAD, 2023)، الذي يؤكد أن الفعالية لا تُقاس فقط بالمخرجات، بل بمدى مساهمتها في الأهداف بعيدة المدى مثل الاستدامة والعدالة. كما أن محدودية

تأثير الفعالية على "الأثر" تتماشى مع دراسة الحاج سالم (2023) التي أبرزت فجوة بين جهود التشغيل والنتائج الملموسة بسبب عراقيل هيكلية.

وبالنسبة إلى ضعف الكفاءة، فإن النتائج السلبية المرتبطة بها تتفق مع ما ذهبت إليه غالبية الدراسات الجزائرية، خاصة ما أشار إليه الحاج سالم من صعوبات الحصول على التمويل وغياب المحلات، ودعوة بن معلم إلى إعادة التفكير في استراتيجية تخصيص الموارد. كما تعكس هذه النتائج التحديات نفسها التي رصدتها (2019) Cominelli في التجربة الفرنسية، من حيث التداخل المؤسسي وغياب الرؤية الموحدة، ما يعيق الاستخدام الفعال للموارد في قطاع الحرف.

أما ما يتعلق بالأثر، فإن ثباته النسبي رغم الجهود المبذولة ينسجم مع تشخيص دراسة Montoya (2019) لتجربة الولايات المتحدة، حيث بين أن نتائج الحرف لا تظهر بشكل مباشر وسريع، بل تتطلب تراكمًا مؤسسيًا وتشريعيًا وتربويًا طويل الأمد. كما أن تحسن العلاقة بين الأثر والملاءمة في الفترة الثانية يعكس بداية تحول استراتيجي في توجيه السياسات نحو نتائج قابلة للقياس، بما يتماشى مع أدبيات اليونسكو (2016) حول دمج البعد الثقافي والاجتماعي في التنمية.

أخيرًا، فإن محورية الاستدامة وكونها المتغير الأشد تأثيرًا واستقبالًا للتأثير في آنٍ واحد، تضع نتائج هذه الدراسة في صلب المنهجيات الدولية الحديثة التي تبنتها منظمة التعاون والتنمية (OECD, 2023) واليونسكو (2016)، والتي تعتبر الاستدامة نتيجة مركبة، تتقاطع فيها الفعالية، التناسق، والأثر، وتُعدّ المعيار النهائي لتقييم جودة السياسات العمومية. كما تتلاقى هذه النتيجة مع رؤية Jiang (2019) للحرف الصينية باعتبارها حاملة لهوية ثقافية واستراتيجية تنموية طويلة المدى، وهو ما يعكس أهمية التفكير في الصناعات التقليدية كعنصر ضمن الاقتصاد الإبداعي المستدام.

4- القيمة المضافة للدراسة في ضوء الربط مع الأدبيات السابقة:

يُبرز هذا الربط التحليلي بين نتائج الفرضيات والدراسات السابقة القيمة العلمية المضافة التي تقدمها هذه الدراسة، إذ لم تقتصر على تأكيد بعض الاتجاهات المعروفة في الأدبيات، بل وسّعت نطاق الفهم من خلال نموذج تقييم شمولي، يمكّن من قياس تفاعلات معقدة بين ستة معايير مترابطة في سياق زمني ممتد. فعلى عكس بعض الدراسات التي اكتفت بتشخيص وصفي أو تحليل قطاعي منفصل، جاءت هذه

الأطروحة لتدمج بين أدوات التحليل الكمي والتقييم البنوي، ما أتاح كشف نقاط الالتقاء والفجوات الهيكلية في سياسات تنمية الصناعات التقليدية بالجزائر.

كما أن المقارنة بين الفترتين (2003-2010 و 2010-2020) تضيف بُعدًا ديناميًا لم يكن حاضرًا بهذه الدقة في الأدبيات السابقة، وتسمح بتتبع مسارات التحسن والتراجع بشكل أكثر موضوعية. ويُعزز هذا المنحى من أهمية اعتماد الاستدامة كمحور مركزي للتقييم، ليس فقط كهدف نهائي، بل كمؤشر تراكمي لتكامل السياسات ونجاحها، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العالمية الحديثة في تقييم البرامج التنموية.

وبذلك، تقدم هذه الدراسة نموذجًا مرناً وقابلًا للتطبيق في سياقات قطاعية ومؤسسية أخرى، مما يوسع من إمكانات تعميمه كأداة مرجعية في تقييم السياسات العمومية ذات الطابع المتعدد الأبعاد.

5- قراءة نقدية لنتائج تقييم السياسات وفق مؤشرات OCDE و UNDP وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تُبرز القراءة النقدية للسياسات العمومية المتبعة في مجال تنمية الصناعة التقليدية في الجزائر، عند مقارنتها بالمعايير الدولية المعتمدة لدى منظمات مثل OECD و UNDP، وكذا أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وجود فجوة واضحة بين الخطاب السياسي الرسمي والنتائج الفعلية المحققة ميدانيًا.

فعلى مستوى معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تُشير نتائج هذه الدراسة إلى تحقق نسبي لمعاريي الملاءمة والاستدامة؛ إذ يبدو أن التوجهات السياساتية تعكس وعيًا نسبيًا بالاحتياجات المجتمعية وتوسع، في بعض جوانبها، إلى ضمان ديمومة الأثر التنموي. غير أن مؤشرات الكفاءة والأثر جاءت ضعيفة، مما يتعارض مع مبادئ OCDE التي تقتضي أن تكون السياسات العمومية فعّالة في استخدام الموارد، وذات أثر ملموس على المستوى المجتمعي والاقتصادي. كما أن العلاقة غير المتوازنة بين الفعالية والكفاءة تكشف عن محدودية التنسيق المؤسسي ووجود اختلالات في آليات التنفيذ الإداري للبرامج ذات الصلة بالصناعة التقليدية.

أما عند قياس هذه السياسات وفقًا لمؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وخصوصًا تلك المرتبطة بالتنمية البشرية وتعزيز التشغيل المحلي، يتبين أن قطاع الصناعة التقليدية لا يزال غير موظف بشكل فعال كمحرك لتعزيز الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة، وخصوصًا الشباب والنساء. ويظهر ذلك

في ضعف استهداف الفئات الهشة، وغياب استراتيجيات واضحة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالحرف التقليدية، رغم ما يمتلكه القطاع من إمكانات في هذا المجال.

وفيما يتعلق بمدى توافق السياسات الحالية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، يتضح أن مساهمة قطاع الصناعة التقليدية لا تزال محدودة وغير ممنهجة. فعلى سبيل المثال:

- لم تُحقق السياسات المعتمدة الهدف 8 المتعلق بـ "العمل اللائق والنمو الاقتصادي"، بالنظر إلى هشاشة مناصب الشغل وضعف آليات التأطير المهني للحرفيين.
- كما أن الهدف 11 المرتبط بـ "مدن ومجتمعات مستدامة" لا يزال بعيد المنال، نتيجة لغياب دمج الصناعة التقليدية ضمن التخطيط العمراني والسياسات البيئية.
- وبالمثل، فإن الهدف 12 المتعلق بـ "الاستهلاك والإنتاج المسؤولين" يغيب عن الرؤية الاستراتيجية للقطاع، سواء من حيث إدارة الموارد الأولية أو تشجيع الابتكار البيئي في التصنيع الحرفي.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياسات المتبعة في الجزائر لم تُبلور بعد رؤية متكاملة تتقاطع بوضوح مع المعايير الدولية في مجال تطوير الصناعة التقليدية. ويمثل هذا التباين نقطة ارتكاز أساسية لتوجيه التوصيات النهائية، بضرورة تبني تحول مفاهيمي ومؤسسي عميق، يؤسس لمنظور جديد يأخذ في الاعتبار التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يسمح بالارتقاء بالقطاع نحو معايير الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة كما تحددها المرجعيات الدولية.

6- التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل الوصفي والاستدلالي لمستويات الملاءمة، التناسق، الفعالية، الكفاءة، الأثر، والاستدامة، واستناداً إلى الإشكاليات التي أبرزتها الدراسة ميدانياً ونظرياً، وحسب القراءة النقدية للسياسات العمومية الخاصة بالصناعة التقليدية، في ضوء مؤشرات OCDE و UNDP وأهداف التنمية المستدامة، أن المقاربات الحالية لا تزال تُعاني من تجزئة في الرؤية، ومحدودية في الأثر، وقصور في التنسيق المؤسسي. فقد كشفت المؤشرات أن السياسات الراهنة تحقق بعض جوانب الملاءمة والاستدامة، إلا أنها تفشل في ضمان الفعالية والكفاءة والتأثير الشامل، ما يعكس ضعفاً في البنية الاستراتيجية للقطاع.

هذا التباين بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة يُشكل دافعًا ملحًا نحو إعادة التفكير في منطق تصميم السياسات العمومية، من خلال الانتقال من مقارنة قطاعية ضيقة إلى أخرى تكاملية ومنسقة، تُدمج فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آنٍ واحد. كما يفرض هذا الوضع ضرورة تبني إصلاحات هيكلية تمس المنظومة المؤسساتية، وأنماط التمويل، ومخططات التشغيل، واستراتيجيات التسويق، وذلك بما يضمن توافقًا أوثق مع المعايير الدولية ويُعزز قدرة القطاع على الإسهام الفعلي في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

وانطلاقًا من هذا التشخيص النقدي، تُقدّم التوصيات التالية كإطار عملي موجّه لصانعي القرار، بغرض إعادة بناء السياسات المتعلقة بالصناعة التقليدية على أسس أكثر فعالية، عدالة، واستدامة.

أولاً: توصيات على المستوى المؤسسي والإداري

- 1) **تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الفاعلة:** اقتراح إنشاء آلية دائمة للتنسيق بين وزارة الصناعة التقليدية ووزارات التشغيل، البيئة، التكوين المهني، والسياحة، بما يضمن تكامل السياسات والبرامج. تأتي هذه التوصية استجابة لما أبرزته الدراسة من محدودية التنسيق، وتماشياً مع معايير OECD .
- 2) **إصلاح آليات الحوكمة المحلية:** توسيع صلاحيات المديرية الولائية ودعمها بموارد بشرية مؤهلة، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب، لتقليل الفجوة المجالية التي أظهرتها دراسة التشغيل (2023) من حيث التوزيع غير المتوازن للحرفيين.
- 3) **إعداد استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد:** بلورة استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الصناعة التقليدية، تراعي خصوصيات الاقتصاد غير الرسمي، وتعالج قضايا التكوين، التمويل، والابتكار، مع مواءمتها مع التزامات الجزائر في إطار أهداف التنمية المستدامة.
- 4) **تعزيز اللامركزية في السياسات العمومية:** تمكين السلطات المحلية من تصميم برامج تنموية متكيفة مع خصوصياتها السوسيو-اقتصادية، بما يضمن فعالية السياسات خاصة في ولايات الجنوب والمناطق الريفية.
- 5) **ترسيخ مبدأ التشاركية في تصميم البرامج:** تفعيل مشاركة الحرفيين والمنظمات المهنية في صياغة البرامج القطاعية وتنفيذها، لضمان واقعيته وملاءمتها، بما يساهم في تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي للسياسات العمومية.

ثانياً: توصيات على المستوى الاقتصادي والتمويلي

- 1) استحداث آليات تمويل موجهة خصيصًا للحرفيين: إنشاء صناديق تمويل مصغرة خالية من الفوائد، مخصصة لفئة الحرفيين، وتبسيط شروط الاستفادة من القروض. تستند هذه التوصية إلى ما أبرزته الدراسة من ضعف الكفاءة الاقتصادية وهشاشة التمويل، وتستجيب لمطالب الفاعلين في القطاع ببدائل تمويلية فعالة.
- 2) دعم مشاريع الإنتاج عبر الشراكة مع القطاع الخاص: تشجيع الشراكات بين الحرفيين والمؤسسات السياحية والثقافية، بهدف تحسين تسويق المنتجات الحرفية وزيادة الطلب عليها، في إطار تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي والعمل اللائق).
- 3) تحسين سلاسل التوريد وتوفير المواد الأولية محليًا: إنشاء نقاط توزيع جهوية للمواد الأولية بأسعار مدعومة، مع تقنين نشاط الوسطاء، بما يساهم في خفض التكاليف وضمان استمرارية الإنتاج محليًا.
- 4) توسيع نطاق الطلب العمومي الموجه نحو الحرفيين: تخصيص نسبة من الطلب العمومي (الصفقات) لصالح منتجات الصناعة التقليدية، خاصة في قطاعات التربية، السياحة، والثقافة، بما يعزز الطلب المستقر ويوفر فرص تسويق مستدامة.
- 5) إنشاء مجتمعات حرفية مدمجة: توفير فضاءات مهيكلة تشمل الإنتاج، البيع، والتكوين في مناطق ذات كثافة حرفية مرتفعة (كالشرق والجنوب)، وذلك كحل لأزمة المحلات ومحدودية الفضاءات الإنتاجية.
- 6) تحفيز التحول الرقمي في التسويق: مرافقة الحرفيين في إنشاء منصات رقمية لتسويق منتجاتهم، وتكوينهم في مجال التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، بما يعزز قدرتهم التنافسية في السوق.
- 7) تحفيز الإنتاج التعاوني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: تحفيز إنشاء التعاونيات الحرفية، ومنح امتيازات جبائية للمبادرات الجماعية التي تساهم في تحسين فعالية التشغيل واستدامة النشاط الحرفي.

ثالثًا: توصيات على المستوى الاجتماعي والبيئي

- 1) دمج المرأة والشباب ضمن السياسات القطاعية: إدماج برامج تكوين وتأهيل تستهدف النساء والشباب، خاصة في المناطق الريفية، استنادًا إلى مؤشرات UNDP الخاصة بإدماج الفئات الهشة، ويهدف تقليص نسب الانقطاع المرتفعة في صفوف النساء.

- (2) **دمج البعد البيئي في تطوير القطاع:** تصميم برامج لإعادة تدوير المواد الأولية المستعملة في الصناعات الحرفية، وتشجيع المشاريع ذات الأثر البيئي المحدود، بما يدعم تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين).
- (3) **ربط القطاع بالبعد الثقافي والهوياتي:** اعتبار الصناعة التقليدية مكوناً أساسياً من التراث غير المادي، وإدماجها ضمن المناهج التعليمية والبرامج الثقافية الوطنية، بما يعزز هويتها الرمزية ويسهم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات مستدامة).
- (4) **تحسين الحماية الاجتماعية للحرفيين:** توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الحرفيين المستقلين، خصوصاً في حالات المرض، والحوادث، والتقاعد، مع تطوير برامج مرافقة للحرفيين ذوي الأمراض المزمنة أو الظروف الاجتماعية الصعبة، لتفادي الانقطاع النهائي عن النشاط.
- تجسيد هذه التوصيات يتطلب إرادة سياسية واضحة، وتنسيقاً فعلياً بين مختلف الفاعلين المؤسسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. كما أن نجاح السياسات المقترحة يظل مرهوناً بقدرتها على التجاوب مع خصوصيات المجال المحلي، وتبني آليات للتقييم والمتابعة.
- 7- **اقتراحات لأبحاث مستقبلية:** في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تحليلية وتقييمية لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر، وبالنظر إلى بعض الحدود المنهجية والواقعية التي وُجّهت خلال العمل، يقترح الباحث ما يلي كمسارات بحثية مستقبلية:
- (1) **إجراء دراسات نوعية معمقة** تستند إلى مقابلات ميدانية مع الحرفيين، الجمعيات المهنية، والمسؤولين المحليين، لفهم التحديات والسياقات التنفيذية للسياسات العمومية من منظور الفاعلين المباشرين.
- (2) **تحليل مقارنة بين ولايات أو جهات مختلفة** (مثلاً: الشمال مقابل الجنوب أو الساحل مقابل الهضاب)، بهدف فهم التفاوتات المجالية في تطبيق السياسات ومدى فعاليتها بحسب الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية.
- (3) **اختبار النموذج التقييمي في قطاعات أخرى**، كبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو سياسات الإدماج المهني، بهدف التحقق من قابليته للتعميم على سياسات قطاعية متنوعة.

- (4) استخدام منهجيات تقييم بديلة أو مكملة، كتحليل الأثر القائم على دراسات الحالة أو تحليل الشبكات المؤسسية، لتعميق الفهم حول الروابط السببية والتنسيق بين الجهات الفاعلة.
- (5) متابعة تطور السياسات بعد 2020، خاصة في ظل التوجهات الحكومية نحو تنويع الاقتصاد، وذلك عبر دراسات تقييمية جديدة تقيس نتائج البرامج المستحدثة ومدى الاستفادة من تجارب المرحلة السابقة.

8- آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة آفاقاً متعددة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. فعلى المستوى الأكاديمي، يُعد النموذج التحليلي المعتمد إطاراً قابلاً للتكيف والتطبيق في تقييم السياسات العمومية بمختلف القطاعات التنموية، خصوصاً في السياقات التي تتسم بالتعقيد المؤسسي وتعدد الفاعلين. كما أن نتائج الدراسة تساهم في إثراء الأدبيات حول تقييم الأداء الحكومي في الدول النامية، من منظور يجمع بين التحليل الكمي والتأطير المفاهيمي المتقاطع.

أما على المستوى العملي، فإن خلاصات هذه الدراسة تُمهّد لتبني آليات تقييم دورية وموضوعية لبرامج دعم الصناعة التقليدية، بما يسمح بضبط السياسات وفق متغيرات السياق، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. كما يمكن لمخرجاتها أن تُسهم في بلورة استراتيجيات جديدة أكثر تكاملاً واستدامة، خاصة إذا ما تم إدماجها ضمن مقاربات تشاركية تعتمد على الشفافية، التقييم الذاتي، والتغذية الراجعة من الفاعلين المحليين.

وتكمن آفاق التوسّع أيضاً في إمكانية تطوير مؤشرات كمية أكثر دقة لقياس كل معيار من معايير النموذج، أو دمج مستقبله ضمن منصات رقمية لمتابعة وتقييم السياسات بشكل تفاعلي. وفي ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، تصبح الحاجة إلى نماذج تقييم مرنة ومتعددة الأبعاد، مثل هذا النموذج، ضرورة لضمان نجاعة السياسات التنموية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن مستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر يظل واعداً، شريطة أن يتم تجاوز المعوقات البنيوية الحالية عبر تبني إصلاحات شاملة تنطلق من مبدأ التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالقطاع يمتلك إمكانات كبيرة ليصبح رافداً استراتيجياً للتنمية المحلية وفضاءً حيويًا لإدماج الفئات الهشة وتعزيز الهوية الثقافية. غير أن ذلك يقتضي تحولاً حقيقياً في منطق

السياسات العمومية، من التدخلات الظرفية إلى استراتيجيات مستدامة قائمة على التخطيط متعدد المستويات، والشراكة المؤسسية، والاستثمار في رأس المال البشري. ومن ثم، فإن مستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر مرهون بمدى قدرة الدولة على بلورة رؤية إصلاحية تتسم بالمرونة، التشاركية، والابتكار، بما يجعل من هذا القطاع فاعلاً حقيقياً في مسار التنمية الوطنية الشاملة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- كتب

1. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2007.
2. فيلالتي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني: دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية، الجزء الأول، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة - الجزائر، 2002.
3. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، الجزائر العاصمة - الجزائر، 2007.
4. كربخال مارمول، إفريقيا، ج 2، ترجم محمد حجي وآخرون، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب الأقصى، 1989.

ب- مقالات

1. أوبعش هجيرة، "تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الأستاذ الباحث، العدد 17، 2021، ص 131-147.
2. تلغيش خالد، ورشيد جلود، "السياسات العامة المحلية بالجزائر وإشكالية تفعيل قدرات الفواعل المحليين: رؤية في الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، مجلد 14، عدد 2، 2021، ص 85-102.
3. بوشنافي محمد، "مقومات النشاط الحرفي وتنظيمه على عهد الرستميين"، مجلة الناصرية، المجلد 4، العدد 1، 1 جوان 2013، ص 157-160.
4. معروز عبد الحق، "الحرف والصناعات في العهد الحمادي"، مجلة المفكر، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024، ص 29-42.
5. بن زعرور شكري، وعصام مخناش، "الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي"، جامعة الجزائر، ورقة منشورة على (MPRA) Munich Personal RePEc Archive، رقم الورقة 92871، <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/92871/2019>.

ج- أطروحات

1. صديقي شفيقة، *دفع دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات اليدوية الموجهة نحو الأسواق الأجنبية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.
2. بن العمودي جليلة، *نحو استراتيجية متكاملة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر على ضوء التجارب الدولية*. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2018.

د- المصادر القانونية والتنظيمية

1. الأمانة العامة للحكومة. "المرسوم التنفيذي رقم 97-100، المؤرخ في 29 مارس 1997 يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها". *الجريدة الرسمية*، العدد 18، الجزائر، 30 مارس 1997.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 5، 23 نوفمبر 1962، ص. 54.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 35، 21 أوت 1982، ص. 1717.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 41، 4 أكتوبر 1983.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 46، 9 نوفمبر 1988، ص. 1540.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 05، 3 فيفري 1988، ص. 178.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. أمر رقم 96-01 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 03، 14 فيفري 1996.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 18، 30 مارس 1997، ص. 17.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 18، 30 مارس 1997، ص. 24.
10. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010. الجزائر، 2003.
11. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. تكوين وتأهيل وتطوير قدرات الحرفيين. موقع وزارة السياحة، 2022، <https://www.mta.gov.dz>

هـ- تقارير مؤسسية

1. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009. الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
2. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. الندوة الوطنية حول مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020. مجلة الحرفي، العدد 7، 2011.
3. الحاج سالم، عطية. دراسة التشغيل والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2023.
4. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. جلسات الصناعة التقليدية: حصيلة وآفاق 2020. نوفمبر 2009.
5. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، 2025، <https://www.mta.gov.dz>
6. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. مقاييس ومعايير علامة الجودة، 2025، <https://www.mta.gov.dz>

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

أ- كتب

1. Sen, Amartya. *Le développement comme liberté*. Alfred Knopf, 1999.
2. Levitt, Kari Polanyi. *Des outils pour le changement*. 1st ed., Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2015.

3. Livesey, C. *Cambridge International AS et A Level Sociologie: Manuel de cours*. Presses universitaires de Cambridge, 2014.
4. Welsh, Brian W., and Pavel Butorin, editors. *Dictionary of Development: Third World Economy, Environment, Society*. Garland, 1990.
5. Mignosa, A., and Priyatej Kotipalli, eds. *A Cultural Economic Analysis of Craft*. Springer, 2019.
6. Benoist, L. *Le Compagnonnage et les métiers*. Paris: P.U.F., 1971.
7. Montiel, E. (UNESCO), qtd. In Serge Latouche. *Faut-il refuser le développement ?* Presses Universitaires de France, 1986.
8. Prochaska, David. *Making Algeria French: Colonialism in Bône, 1870–1920*. Cambridge University Press, 1990.
9. Gravetter, F. J., & Wallnau, L. B. *Statistics for the Behavioral Sciences*, 10th Edition, Cengage, 2017.
10. Field, A. *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics*, 5th Edition, Sage, 2018.
11. Shapiro, S. S., & Wilk, M. B. (1965). *An Analysis of Variance Test for Normality (Complete Samples)*, *Biometrika*, 52(3-4), 591–611.
12. Razali, N. M., & Wah, Y. B. (2011). *Power comparisons of Shapiro-Wilk, Kolmogorov-Smirnov, Lilliefors and Anderson-Darling tests*, *Journal of Statistical Modeling and Analytics*, 2(1), 21–33.
13. Conover, W. J. *Practical Nonparametric Statistics*, 3rd Edition, Wiley, 1999.
14. Siegel, S., & Castellan, N. J. *Nonparametric Statistics for the Behavioral Sciences*, 2nd Edition, McGraw-Hill, 1988.
15. McDonald, J. H. *Handbook of Biological Statistics*, 3rd Edition, Sparky House Publishing, 2014.
16. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. *Multivariate Data Analysis*, 8th Edition, Cengage, 2019.

ب- مقالات وفصول كتب

1. Rossel, Pierre. "Histoire d'une fonction socio-économique, technique et culturelle : l'artisanat." In *Demain l'artisanat ?*, ed. René Barbey et al., Graduate Institute Publications, 1986, pp. 17–21. <https://doi.org/10.4000/books.iheid.3334>.
2. Cominelli, Francesca. "Arts and Crafts Policies: Heritage vs Economics in France." In *A Cultural Economic Analysis of Craft*, Springer, 2019, pp. 75–86.
3. Montoya, M. J. R. "Craft: Economic Policies in the United States 1896–2016." In *A Cultural Economic Analysis of Craft*, Springer, 2019, pp. 155–162.
4. Jiang, Lili. "Crafts in China." In *A Cultural Economic Analysis of Craft*, Springer, 2019, pp. 61–73.
5. Vencatachellum, I. "L'approche de l'UNESCO en matière d'artisanat." In *A Cultural Economic Analysis of Craft*, Springer, 2019.
6. Adel, Fatima Zohra, et al. "La gouvernance des politiques publiques en faveur de l'artisanat en Algérie." *Marché et organisations*, n° 24, 2015/3, pp. 103–125.

ج- وثائق رسمية ومواقع إلكترونية

1. Truman, Harry S. *Truman Doctrine: Message to Congress, March 12, 1947*. National Archives, <https://catalog.archives.gov/id/2668751>.
2. *Marshall Plan: An Act of April 3, 1948*. National Archives, <https://www.archives.gov/milestone-documents/marshall-plan>
3. OECD. *Managing for Sustainable Development Results: Guiding Principles*. OECD Publishing, Paris, 2019. <https://doi.org/10.1787/44a288bc-en>.
4. Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). *Une application réfléchie des critères d'évaluation*. Éditions OCDE, 2023. <https://doi.org/10.1787/716baf6e-fr>.
5. UNESCO. *Plan de travail régional de la culture pour l'Amérique latine et les Caraïbes 2016–2021*. <https://unesdoc.unesco.org>
6. Insee. "Artisanat." <https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1137>

د - تقارير مؤسسية

1. World Bank Group. *World Development Reports*. 2022, www.worldbank.org.
2. United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Reports*. 2015, <https://www.un.org/ar/esa/hdr/>
3. International Monetary Fund. *Global Financial Stability Reports*. 2024, <https://www.imf.org/ar/publications/gfsr>
4. OCDE-CAD. *Harmoniser l'aide pour renforcer son efficacité*, Vol. 2, 2005.
5. Direction du développement et de la coopération de la Confédération suisse. *Politique de développement*, 2023.
6. Direction Générale de l'Économie et de la Planification du Développement de la République centrafricaine. *Guide méthodologique élaboration des politiques sectorielles*. <https://files.aho.afro.who.int>
7. Institut HLSP. *Approches sectorielles*. Préparé pour l'UNFPA, Septembre 2005. <https://www.unfpa.org>
8. Département des politiques sectorielles. *Faits marquants 2021–21*. BIT, 2021, <https://www.ilo.org>
9. OCDE. *Gestion axée sur les résultats en matière de développement durable*. 2019.
10. OECD (2018), *Policy Coherence for Sustainable Development 2018: Towards Sustainable and Resilient Societies*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264301061-en>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: المتدخلين في تنفيذ برنامج العمل المقترح

قطاع النشاط	مجال التدخل
التربية الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> • ادراج الصناعة التقليدية في المنظومة التربوية الوطنية. • تشجيع التلاميذ على الأشغال اليدوية التي تصب في مجال الصناعة التقليدية.
الجماعات المحلية	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد وانشاء مواقع تركز للصناعة التقليدية. • تنفيذ كل الصيغ التي تهدف الى تنمية نظام الورشات للصناعة التقليدية. • المشاركة في أعمال إعادة ترميم بعض وحدات الصناعة التقليدية غير المستغلة. • إحصاء وإعادة تجهيز جميع المقرات والمحلات غير المستغلة أو المتروكة وتخصيصها لصالح الحرفيين الشباب على أساس دفتر أعباء. • دعم المؤسسات التابعة للقطاع وذلك عن طريق تخصيص مقرات مناسبة للقيام بمهامها بصفة جيدة وكذلك فضاءات لتحويلها الى أروقة عرض وبيع.
التكوين والتعليم المهنيين	<ul style="list-style-type: none"> • تدعيم أساليب ادماج فروع الصناعة التقليدية في شبكة التكوين المهني. • تكييف التكوين والتمهين حسب المهنة ومتطلبات السوق. • انجاز مركز جودة للصناعة التقليدية والفنية بتلمسان. • انشاء مركز خاص ببعض نشاطات الصناعة التقليدية لاسيما مركز لفنون الذهب. • تنمية المنظومة التكوينية مع الالمام بتقنيات ترميم المعالم والمواقع التاريخية. • اعداد قانون أساسي خاص بالحرفي المكون.
المالية	<ul style="list-style-type: none"> • انشاء صندوق للضمان والقرض خاص بالقطاع. • تخفيف النظام الضريبي المطبق على الحرفيين. • مراجعة الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية للمواد الأولية والتجهيزات المستعملة من قبل القطاع (المصنعة محليا أو المستوردة). • جعل الإجراءات الجمركية أكثر مرونة بالنسبة لعملية الاستيراد والتصدير.
العمل والضمان الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> • منح مؤسسات القطاع موارد مالية من أجل انتشار أحسن في الميدان. • تمويل الدراسات (قدرات الصناعة التقليدية، تطوير النوعية، البحث والتطوير) في إطار ميزانية التجهيز. • وضع إطار دائم للتشاور بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ووكالة التنمية والضمان الاجتماعي من جهة، وهيئات الدعم للقطاع من جهة أخرى. • تحسين إجراءات الاستقادة من موارد هذه الصناديق. • الاعفاء المؤقت لأصحاب المشاريع الجدد من الأعباء المؤسساتية بعنوان اشتراكات الضمان الاجتماعي.

<ul style="list-style-type: none"> • تسهيل الإجراءات المتعلقة بجدولة الديون الاجتماعية لصالح الحرفيين الناشطين. 	
<ul style="list-style-type: none"> • اعداد قواعد تموقع ومقاييس تمركز محلات وتجهيزات الصناعة التقليدية في مناطق النشاطات والمجمعات السكنية. • مساهمة الحرفيين في انشاء الهياكل والمقرات، وكذا في عملية ترميم المواقع الثقافية والتاريخية. 	<p>السكن والعمران</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التكفل بانشغالات قطاع الصناعة التقليدية من خلال عملية اعداد النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية. • مشاركة القطاع في البرنامج الترقوي المعد من قبل قطاع التجارة. • دعم مشاركة القطاع في التظاهرات الدولية الخاصة بالصناعة التقليدية عن طريق صندوق ترقية الصادرات خارج المحروقات. • إيجاد انسجام بين قائمتي نشاطات القطاعين من جهة، واعداد النصوص المتعلقة بنشاطات الصناعة التقليدية المنظمة من جهة أخرى. 	<p>التجارة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استعمال مقرات الشركات الوطنية للنقل الجوي والبحري بالخارج كواجهات لعرض منتجات الصناعة التقليدية. • ادراج منتوج الصناعة التقليدية من قبل هذه الشركات خلال عملية انجاز دعومات ترقية. • فتح محلات وأروقة بيع لمنتجات الصناعة التقليدية على مستوى المطارات والموانئ. • تسهيل الإجراءات المتعلقة بمشاركة القطاع في التظاهرات الدولية. • منح أسعار نقل تحفيزية لفائدة مؤسسات القطاع ولصالح الحرفيين خلال المشاركة في التظاهرات الدولية. 	<p>النقل</p>
<ul style="list-style-type: none"> • دعم مشاركة الجزائر في التظاهرات الدولية عن طريق اشراك التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية. • تشجيع فتح تمثيليات للصناعة التقليدية بالخارج. • تجهيز مقرات سفاراتنا وقنصلياتنا بمنتجات الصناعة التقليدية. 	<p>الشؤون الخارجية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • انجاز عمليات التشجير (أشجار ذات خشب ذو نوعية ممتازة). • تنمية بعض المواد النباتية التي تدخل في انتاج بعض منتجات الصناعة التقليدية (الخشب، الزيتون، القصب، الخنج،.....). 	<p>الفلاحة والتنمية الريفية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد المجالات الممكن استغلالها من طرف الحرفيين (الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، الصناعة التقليدية للخدمات). • تشجيع الاختصاصات المتعلقة بصيانة السيارات والاسترجاع والمناولة. • الشروع في حملات إعلامية وتحسيسية بهدف تطوير الشراكة بين الحرفيين والمؤسسات الصناعية فصد ادماج أفضل للمنتوج الوطني. • تطوير الإنتاج الوطني المتعلق بميدان التجهيزات، العتاد، المواد الأولية الموجهة لصالح الحرفيين من التبعية الخارجية (أفران، العتاد الذي يدخل في صناعة المعادن، التجهيزات). 	<p>الصناعة</p>

المصدر: ملحق مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2003، ص 79-81.

الملحق رقم 02: الأثر المالي للتدابير الأساسية المقترحة

النسبة من الإجمالي	موارد التمويل	التكلفة (مليون دج)	النشاطات
68.9%	- ميزانية الدولة	2928	دعم التأطير: مؤسسات الدعم والتقويضات الجهوية
4.7%	- ميزانية الدولة	200	الحركة الجمعوية (50 جمعية)
16.3%	(1) ميزانية الدولة (2) الصندوق الوطني لترقية النشاطات الترقية - الصندوق الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات	693	الترقية: التنظيم والمشاركة في التظاهرات الترقية
2.4%	(3) ميزانية الدولة (4) الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية	100	انجاز الوثائق والدعم الترقوي والاعلام
1.2%	(5) الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (6) ميزانية التجهيز للدولة - مساعدات دولية	50	الدراسات: انجاز 10 دراسات خاصة منها 3 دراسات حول السوق
0.2%	(7) الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية	10	النوعية: التهيئة والتجهيزات لأربع مراكز للدمج
6.3%		270	التكوين والتمهين: وضع في التمهين ل 9000 شاب
100%		4251	المجموع

المصدر: ملحق مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2003، ص 78.

الملحق رقم 03: الرؤية القطاعية لمخطط آفاق 2020

القطاعات الوزارية	النشاطات القطاعية المقترحة	اقتراحات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	- التدخل لإعادة تأهيل المواقع الدينية القادمة. - منح الحجاج زي تقليدي يمثل الجزائر.	- المبادرة إلى تصور نماذج لتزيين المساجد الوطنية وإعادة تزيين المساجد الأثرية عبر ربوع الوطن. - منح الأئمة ومعاونيهم وكذا الحجاج والمعتمرين زي وطني موحد باعتبار أن تمثيل الوطن في الخارج يكون بعنوان الجزائر
وزارة التجارة	- القيام بدراسة حول التجارة الموازية لمنتجات الصناعة التقليدية.	- تنفيذ الإجراءات الوقائية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية. - تنظيم وتطوير مدونة النشاطات المهنية لقطاع الصناعة التقليدية.
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	فيما يخص تكنولوجيات الإعلام والاتصال: 1- تدعيم المنظومة الإعلامية عن طريق وضع بوابة للصناعة التقليدية عن طريق الانترنت تتضمن المعلومات التالية: - إجراءات دعم حرف الصناعة التقليدية - إجراءات لترقية الصناعة التقليدية المهنية - معارض، رواق فني... - اتخاذ إجراءات للتكوين عن بعد. 2- تنظيم أحداث مهنية مختلطة لترقية الصناعة التقليدية استعمال TIC (محاضرات، الملتقيات،...) والبدء في بيع منتجات الصناعة التقليدية عبر الأنترنت. 3- تنظيم المعارض خاصة بطوابع البريد بعنوان طابع البريد والصناعة التقليدية والتي ستضم كل الطوابع البريدية منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا كما سيقوم بتنشيطها مصالح بريد الجزائر.	- ديمومة ترقية وتثمين تراث الصناعة التقليدية الوطنية عن طريق الطوابع خاصة استغلال مواضيع نموذجية جديدة. - تنظيم نشاطات ترقية مهنية مختلطة.
الوزارة المنتدبة المكلفة بالجماعات المحلية		- تزيين المدينة - دعم تنمية نشاط هيئات الدعم المحلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية. - تسهيل لبروز والمشاركة في تنمية المنظمات المهنية المحلية. - ترقية وتنمية قدرات الإنتاج المحلي عن طريق تجهيز الإدارات العمومية بمنتجات وخدمات الصناعة التقليدية. - تسهيل الحصول على محلات وقطع أراضي لحاملي مشاريع الصناعة.

<p>-إعداد الشعارات المهنية على مستوى محلات الحرفيين. الوزارة المنتدبة المكلفة بالجماعات المحلية.</p>		
<p>-المرافقة عن طريق دعم خاص في إطار خلق نشاطات الصناعة التقليدية من طرف سكان المناطق المحرومة. -ترقية عمل الجماعات كعامل لنقل تثمين منتوجات الصناعة التقليدية بالخارج.</p>		<p>وزارة التضامن الوطني والأسرة الجالية الوطنية بالخارج</p>
<p>-دعم تنمية وتثمين العمل في البيت. -الاحترافية في المرافقة وتمهين المرأة العاملة في البيت حسب متطلبات السوق. -المشاركة في تنظيم هذه الشريحة من المتعاملين.</p>		<p>الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة</p>
<p>-دعم تنمية شبكة تسويق منتوجات الصناعة التقليدية المطبخية والأشياء التذكارية (محيط سياحي، فنادق). -تنمية التظاهرات الترقية والاقتصادية المختلطة. -حجز فضاءات متخصصة في الصناعة التقليدية ضمن مشاريع تنمية القرى السياحية.</p>		<p>وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة</p>
	<p>-اعداد محيط SIG من خلال معطيات بروموتيكما الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. -اعداد ASAL لأطلس رقمي ديناميكي في محيط SIG من شأنه المساعدة في تنمية الصناعة التقليدية في الولايات. - الدعم التقني الذي تقدمه ASAL للفائدة خدمات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في إطار تنمية المعطيات الجغرافية.</p>	<p>الوكالة الفضائية الجزائرية</p>
<p>-مرافقة وتنمية الصناعة التقليدية عن طريق تقنيات القياسية والمراقبة (مخابر، تصديق، تعميم، الترتيبات). -ترقية الملكية الصناعية (وضع العلامة، النوعية، أشكال ورمز، تجديلات).</p>	<p>-تقييس وتحديد معايير نوعية المنتوجات وخدمات الصناعة التقليدية. -مرافقة وتنمية الصناعة التقليدية عن طريق تقنيات القياسية والمراقبة (مخابر، تصديق، تعميم الترتيبات). -ترقية الملكية الصناعية (وضع العلامة، النوعية أشكال ورمز، تجديلات). -دعم تنمية صناعة المؤسسات -إقحام الحرفيين من خلال نشاطات المناولات. -تنمية وبيع منتوجات الصناعة التقليدية.</p>	<p>وزارة الصناعة وترقية الاستثمار</p>
<p>-الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الهندسة المعمارية المحلية في مشاريع التنمية والسكن والتعمير. -استعمال قدرات إنتاج الأملاك والخدمات التقليدية في انجاز وصيانة السكنات.</p>	<p>-تنظيم دورات التحسين التقني في ميدان صيانة السكنات لصالح الحرفيين.</p>	<p>وزارة السكن والعمران</p>

	<p>-تكليف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمشاركة مع مصالحكم للتحضير لليوم الوطني للصناعة التقليدية.</p> <p>-مشاركة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء خلال هذه التظاهرة</p>	<p>وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي</p>
<p>-انجاز دعائم ترقية وإعلامية حول فرص خلق نشاط تقليدي وتعميمها على مستوق مختلف المؤسسات والهيكل الرياضية والشبابية التابعة لقطاع التربية على مستوق التراب الوطني.</p>	<p>-توفير فضاءات إعلامية وإشهارية لعرض المنتجات في ميدان الصناعة التقليدية، توزيع ملصقات ومطويات وتنظيم لقاءات حول موضوع الصناعة التقليدية وسبل تطويرها في أوساط الشباب.</p>	<p>وزارة الشباب والرياضة</p>
	<p>-اقتراح عقد الدورة الأولى مع مطلع الدخول الجامعي القادم في التاريخ الذي سيتم تجديده بين القطاعين، وهنا من أجل تعزيز الثقافة المقاولاتية وبعث المؤسسات الصغرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار.</p>	<p>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
	<p>-تحسين من خلال ورشات حية للحرف مثل نسج حرير وإعادة بعث بعض مراكز إنتاج الزرابي التي اندثرت في الأونة الأخيرة.</p> <p>- التدريب على المهن الجديدة التي في أوج التطور لمنتجات من الصناعة التقليدية الجزائرية أو التي هي من الإبداع.</p> <p>-إعداد مسابقات بمعايير إنتقائية صارمة ما يجعل المنتج يعكس مستوى الأبداع أو الانتقال.</p> <p>-تشجيع النوعية من خلال الشكل والأصالة، الجمالية، المواد، وأخيرا دقة المنتج.</p> <p>-وضع سياسة إستراتيجية من أجل الاعتراف بالمنتج التقليدي (Label).</p>	<p>وزارة الثقافة</p>
<p>-البحث وتطوير التخصصات (النشاطات) الصناعة التقليدية اللائمة لإدماج أو إعادة إدماج المرضى والمعاقين.</p> <p>-وضع فضاءات تشييطية مختصة عن طريق الأشغال اليدوية على مستوى مصال المستشفيات (الشيخوخة والأطفال).</p>	<p>- إشراك المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأعراض العقلية مصلحة الطب الحركي، (فرانس فانون) البليدة للمساهمة في هذه الجلسات الموجهة لترسيخ الركائز الأساسية للصناعة التقليدية آفاق 2020.</p>	<p>وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات</p>
<p>-معلومات حول النموذجية وطرق الاستهلاك شائعة في الأسواق الخارجية أين يوجد ممثلين الدبلوماسيةيين.</p> <p>-المساعدة في فتح ممثلات اقتصادية في الخارج</p> <p>-ترقية الصاعة التقليدية الوطنية من خلال التجهيزات الخاصة بممثلات الدبلوماسية بالخارج.</p> <p>-الإعلام حول النقاط البارزة المختصة في مجال إقامة علاقات الأعمال الاقتصادية في ميدان الصناعة التقليدية.</p>	<p>- مشاركة قطاع الشؤون الخارجية في ترقية الصناعة التقليدية في الأسواق الخارجية عن طريق التمثيل الدبلوماسي.</p>	<p>وزارة الشؤون الخارجية</p>
<p>-مشاركة الحرفيين في إنجاز فضاءات للراحة وخدمات مختلفة في كل الناطق الكبرى (بنيات، نجارة، كهرباء،</p>	<p>- انضمام الحرفين لأشغال تهيئة وتزيين الفضاءات المنجزة في إطار الطرق السيار.</p>	<p>وزارة الأشغال العمومية</p>

<p>تخصيص، فضاءات خضراء... الخ).</p> <p>- مشاركة حرفي الصناعة التقليدية والفنية في تزيين وتجميل هذه الفضاءات (الخزف الفني، صناعة الحديد الفني، النحت على الحجر.. الخ).</p> <p>- وضع محلات تحت تصرف الحرفيين في ميادين تقليدية (منتجات الصناعة التقليدية والفنية) والخدمات (الحدادة، الميكانيك، المطالة، الكهرباء، « فلكنة... الخ)، وذلك من أجل تلبية طلبات المسافرين من منتجات وخدمات مختلفة.</p> <p>- المشاركة في مكافحة النشاط الموازي وبيع منتجات الصناعة التقليدية الأجنبية والتي تدخل إلى بلادنا بطريقة غير مشروعة وذلك تحت رعاية غرف الصناعة التقليدية باعتبارها مؤسسات عمومية اقتصادية يمكنها متابعة هذه العمليات بصرامة في إطار اقتصادي بحت.</p> <p>- إعداد فضاءات خاصة لعرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية المحلية في أماكن مخصصة للاستراحة في الطرق السيارة.</p>		
<p>- تنمية فروع جديدة في الصناعة التقليدية لها علاقة بالصيد.</p> <p>- إعداد اتفاقية ما بين القطاعات خاصة باستغلال واستعمال من طرف الحرفيين.</p> <p>- إعداد اتفاقية ما بين غرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد من أجل التعاون لتنمية العمل وتقييم المادة الأولية المستخرجة من البحر.</p>	<p>- ضرورة إعداد برنامج عمل مقترن خاصة في ميدان التجهيزات والعتاد المستعمل في النشاطات الصيدية.</p>	<p>وزارة الصيد البحري</p>
<p>- مرافقة تفضيلية لترقية الإشهار لمنتجات الصناعة التقليدية حول:</p> <p>. وسائل النقل الجوية، البحرية، السكك الحديدية الموجودة، . دعائم الإعلام والاتصال المخصصة للمسافرين.</p>		<p>وزارة النقل</p>
<p>- تحسيس الأطفال بأشغال يدوية خاصة بالصناعة التقليدية عن طريق كتب مدرسية وأشغال تطبيقية ترفيهية.</p>		<p>وزارة التربية الوطنية</p>
<p>- إدماج إجراءات تسهيلية تفضيلية بخصوص استرداد تجهيزات العتاد المخصصة لنشاط الصناعة التقليدية.</p> <p>- تطوير إجراءات المراقبة و تسجيل منتجات الصناعة التقليدية المصدرة.</p>		<p>وزارة المالية</p>
<p>- دعم ومرافقة استعمال واستغلال مواد التموين بإعادة الأولية وإعادة المنجمية.</p> <p>- دعم وضع فضاءات عرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية على مستوى مختلف الأماكن الأهلة بالسكان.</p> <p>- وضع إجراءات التعاقد مع الشركاء الأجانب تهدف إلى دعم تنمية نشاطات الصناعة التقليدية.</p>		<p>وزارة الطاقة والمناجم</p>

<p>-تكوين مؤهل في نشاطات الصناعة التقليدية للمسجونين في المراكز الاعتقال مع وضع ورشات إنتاج المسماة (عمل محترم).</p>		وزارة العدل
<p>-تكاملية التكوين والتعليم ونشاط مراكز المهارات المحلية (التجريبية التدريجية {المشكلة})، تكوين نظام إنتاج محلي (تجمع المحترفين).</p> <p>-تكاملية وإدماج النشاطات المسجلة في الفروع المدرسة (تموين نشاطات الممارسة).</p> <p>-تمثيل و/أو مجمع تجاري للمنتوجات.</p>		وزارة التكوين والتعليم المهنيين
<p>-مرافقة متخصصة تطويرية ومستدامة من طرف وسائل الإعلام العمومية لمجهود والتنمية الاقتصادية لاسيما الفرص المحلية لخلق نشاطات إنتاجية في مجال الصناعة التقليدية.</p>		كتابة الدولة المكلفة بالاتصال
<p>-ربط وتمويل موجه إلى مهام الخدمات العمومية في إطار تنمية مشاريع مختلطة.</p> <p>-ترقية ودعم خلق نشاطات الصناعة التقليدية التي تتلاءم ونمط الحياة (الحصاد، مقلم الأشجار، تقليم الغابات، المواد المشتقة من تربية المواشي).</p> <p>-لمرافقة ودعم التقني لبروز مؤسسة إنتاج وترقية المنتوجات المحلية.</p>	<p>- ربط وتمويل موجه إلى مهام الخدمات العمومية في إطار تنمية مشاريع مختلطة.</p> <p>-ترقية ودعم خلق نشاطات الصناعة التقليدية التي تتلاءم ونمط الحياة (الحصاد، مقلم الأشجار، تقليم الغابات، المواد المشتقة من تربية المواشي).</p> <p>-لمرافقة ودعم التقني لبروز مؤسسة إنتاج وترقية المنتوجات المحلية (عن وزير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية).</p> <p>-لوحداث تقديم الخدمات المنشأة ف التعاونيات الفلاحية ومجمعات والجمعيات الفلاحية من أجل إنجاز أشغال فلاحية،</p> <p>-لنشاطات الدعم لاستغلال الفلاحي لصالح المستثمرين الشباب.</p> <p>-لوحداث التخزين وحفظ المنتوجات الفلاحية في إطار نظام الضبط.</p> <p>-لوحداث التحويل و، أو توضيب المنتوجات الفلاحية، التمر، الفواكه، الخضر، اللحم... الخ (عن وزير الفلاحة والتنمية الريفية).</p>	وزارة الفلاحة والتنمية

المصدر: ملحق من أجل رؤية قطاعية ومقاربة مندمجة، جلسات الصناعة التقليدية، الصادر عن وزارة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009، ص 62-64.

الملحق رقم 04: التقدير المالي لخطة العمل من أجل تنمية الحرف التقليدية أفق 2020

الوحدة: مليون دينار جزائري (DA)

الرقم	المشروع	نوع النفقات	المبلغ (مليون دج)
1	مراجعة وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للحرف التقليدية	،خبرات، تجمعات، ندوات مؤتمرات، وثائق	10
2	مراجعة وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع	،خبرات، تجمعات، ندوات مؤتمرات، وثائق؛ إعادة هيكلة مؤسسات القطاع	50
3	تعزيز البنية التحتية للحرف	إنجاز: 2010-2014 ،دور حرف، مراكز حرفية مراكز امتياز، مراكز تقنية نفس: 2015-2020 الأنواع من المنشآت	4.000 + 3.000
4	تكوين الحرفيين	،برامج تكوين تقني ،تصميم، تسويق، تصدير ريادة أعمال (50.000 حرفي مستمر ، 15.000 (شباب أولي	100
5	تكوين الإطارات	،إدارة، تخطيط، متابعة تقييم، شراكات دولية	100
6	تنفيذ برنامج توحيد المعايير	تطوير معايير تقنية لـ 20 فرعًا، علامات المنشأ لـ منتجًا 30	50
7	ترقية المنتجات الحرفية	،معارض، اليوم الوطني ،مسابقات، صيفيات TIC ،توأمة	3.000
8	تحفيز التصدير	دراسة القدرات، تحديد ،المنتجات، تكوين أسواق، دعم اتحاد المصدرين	100
9	تعزيز التنافسية	دراسات تقنية، أدلة مرجعية للتقنيات والمعايير	200

150	تمويل جديد، مراجعة FNPAAT، ترقية، إدخال التمويل الصغير	التحضير لأنماط تمويل جديدة	10
1.500	،خبرات، دعم الهياكل ،معالجة وضعيات ،خدمات جديدة، شركات تمثيل مهني	تطوير الوساطة	11
300	،تشخيص، بناء نظام تكوين، تأمين، ربط مكونات النظام	تطوير نظام المعلومات	12
300	تنظيم شبكي، مشاريع جماعية، تمويل	ترقية الأنظمة الإنتاجية المحلية	13
30	تجريب وتعميم النماذج الأولية للعلامات	تحديد الأنشطة والعلامات المهنية	14
80	،تكوين مجموعات مدربين، مدربين رئيسيين	دعم روح المقاوله	15
100	،دراسات ظرفية، تقييمية قطاعية، سلاسل الأنشطة	الدراسات	16
200	،مواد مطبوعة، نشرات وسائل إعلام، وثائقيات	الإعلام والاتصال	17
150	،تكوين 50 مدرباً رئيسياً ،مدرب ميداني 500 مرافقة 550.000 شاب	مشروع الشباب والتشغيل	18
13.420	—	المجموع	—
4.000	—	المبلغ الملتزم به	—
9.420	—	الغلاف المالي الإضافي المطلوب	—

Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. *Plan d'action pour le développement de l'Artisanat – Horizon 2020 (synthèse)*, 2020.P17-19. <https://www.mta.gov.dz/plan-daction-du-secteur-de-lartisanat-horizon-2020/?lang=fr>.

الملحق رقم 05: مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في المعارض والتظاهرات الدولية

عدد المشاركات	التمويل	نوع التظاهرة (المدينة)	البلد
02	FNPA	مهنية (فالنسيا)	إسبانيا
02	FNPA	نوعية (مدريد)	إسبانيا
01	FNPA	تجارية (لشبونة)	البرتغال
03	FNPA	تجارية (ميلانو - فلورنسا)	إيطاليا
02	FNPA	مهنية (بروكسل)	بلجيكا
04	FNPA	تجارية (تونس)	تونس
01	FNPA	نوعية	الكويت
02	FNPA	تجارية (مسقط)	سلطنة عمان
01	FNPA	نوعية (طهران)	إيران
02	FNSPE	تجارية (باماكو)	مالي
01	FNSPE	تجارية (أبيدجان)	كوت ديفوار
04	FNPA	مهنية (هانوفر)	ألمانيا
06	FNPAAT	Import Shop	ألمانيا
02	FNSPE	نوعية (واشنطن)	الولايات المتحدة
03	FNPA	نوعية (وارسو)	بولندا
02	FNPA	تجارية (بودابست)	المجر
01	FNPA	تجارية (القاهرة)	مصر
03	FNPA	تجارية (واغادوغو)	بوركيينا فاسو
01	FNSPE	تجارية (جنيف)	سويسرا
05	FNPA	مهنية (Villepinte)	فرنسا
05	FNPA / FNSPE	تجارية (معرض باريس)	فرنسا
03	FNSPE	تجارية (معرض ستراسبورغ)	فرنسا
04	FNSPE	تجارية (مرسيليا)	فرنسا

Source : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel. *Le développement de l'Artisanat Traditionnel en Algérie et son Potentiel à l'Export.* 17 mars 2021.

الملحق رقم 06: استبيان الدراسة التطبيقية

التاريخ: / /

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة محمد البشير الابراهيمى

حضرة الخبير الكريم

أقوم ببحث دكتوراه في الاقتصاد ضمن جامعة محمد البشير الابراهيمى ببرج بوعرييج بعنوان: دراسة تحليلية تقييمية لسياسات تنمية الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020.

بناء عليه، أمل من جانبكم الكريم الإجابة على الأسئلة الموجودة في الاستمارة، مع الإشارة الى أن مساهمتكم في

الإجابة عليها سيساعد الباحث في التوصل الى النتائج العلمية المرجوة، لاقتين انتباهكم الى أن المعلومات التي

ستدلون بها ستستعمل لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: تم وضع مفاهيم توضيحية آخر كل محور لكل غموض قد يصادف المجيب.

المحور الديمغرافي:

الجنس	نكر <input type="checkbox"/>	أنثى <input type="checkbox"/>		
الفئة العمرية	(39-30) <input type="checkbox"/>	(49-40) <input type="checkbox"/>	(50-أكثر) <input type="checkbox"/>	
الخبرة المهنية	(10-5) <input type="checkbox"/>	(15-11) <input type="checkbox"/>	(16-أكثر) <input type="checkbox"/>	
المستوى التعليمي	ثانوي <input type="checkbox"/>	ليسانس <input type="checkbox"/>	ماستر- مهندس <input type="checkbox"/>	دكتوراه <input type="checkbox"/>
المسمى الوظيفي			

محاور الدراسة:

المحور	الرقم	السؤال	مخطط العمل (2010-2003)				مخطط العمل (2020-2010)					
			موافق بشدة	موافق	محايد	لاوافق	موافق بشدة	موافق	محايد	لاوافق		
(Relevance)	1	التدخل قام بتلبية احتياجات الحرفي										
	2	التدخل لم يتم بتلبية أولويات الحرفي										
	3	التدخل قام بتلبية احتياجات المستهلك										
	4	التدخل لم يتم بتلبية أولويات المستهلك										
	5	التدخل أخذ بالحسبان السياق العام أثناء تصميم التدخل أو التقييمات اللاحقة										
	6	تصميم التدخل غير متوافق مع احتياجات الحرفي										
	7	تصميم التدخل متوافق مع احتياجات المستهلك										
	8	تصميم التدخل غير متوافق مع أولويات الحرفي										

ثانياً: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية

العدد	الرتبة الوظيفية
01	ملحق علاقات عامة
01	ملحق إعلامي
02	إطار مسير
03	إطار مكون

ثالثاً: غرف الصناعة التقليدية عبر الولايات

ملاحظة: تم ملء استمارات الاستبيان أثناء الاجتماعات الدورية التي عُقدت عبر مختلف الولايات

العدد	الرتبة الوظيفية
10	رئيس غرفة
07	مدير غرفة
06	نائب مدير غرفة

رابعاً: الجامعات الوطنية

العدد	المؤسسة	الصفة
03	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعزيريج.	أستاذ
03	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعزيريج.	طالب دكتوراه (تتمحور أطروحاتهم حول قطاع الصناعة التقليدية)
04	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة.	أستاذ
05	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية – جامعة تيبازة.	أستاذ